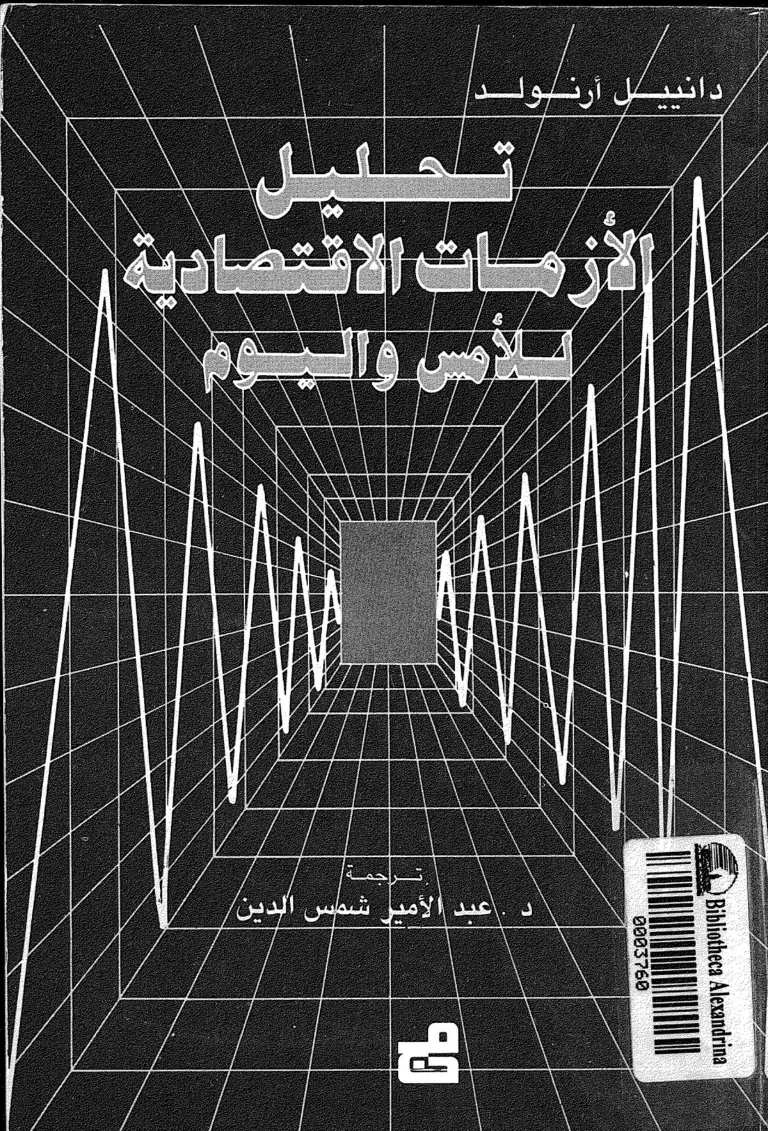


دانييل أرنولد
تحليل
الأزمات الاقتصادية
للأمس واليوم
ترجمة
د. عبد الأمير شمس الدين
Bibliotheca Alexandrina
0003760

تحليل
الأزمات الاقتصادية
للأمس واليوم

الطبعة الأولى

1412هـ - 1992م

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

بيروت - الحمرا - شارع أميل اده - بناية سلام

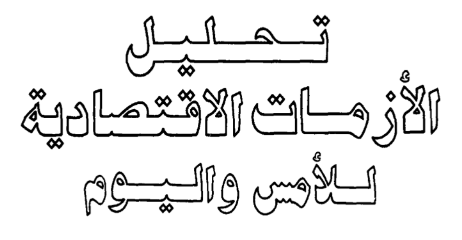
هاتف : 802428 -802407 -802296

ص. ب : 113/ 6311 - بيروت - لبنان

تلكس : 21665 -20680 LE M.A.J.D

دانييـــل أرنـــولـــد





تـرجمـة
د . عبد الأمير شمس الدين

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

هذا الكتاب ترجمة :

analyse des crises économiques

d'hier et d'aujourd'hui

Par

Daniel Arnould

تمهيد

إن العوائق الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلدان المصنَّعة الغربية منذ سنة 1974 بعد « ثلاثين سنة » حافلة بالنمو الاقتصادي المسيطر عليه في الظاهر ، أعادت الى موضع الاهتمام والعناية ، دراسة الأزمات الاقتصادية .

يشكل تحليل هذه الأزمات أحد أهداف الاقتصاد الكلي ، وهو نظام يوصف بالخشونة في المفهوم الذي يجعله مملكة للتنازع ، لكنه يتميز على الأقل بالاهتمام بمشاكل حقيقية : النمو واختلالاته مثل البطالة ، التضخم . . .

إذن ، يمكن اعتبار هذا الكتاب مكملاً للتحليل الاقتصادي الكلي . وهو فضلاً عن ذلك ثمرة لتدريس امتد عدة سنوات في مادة الاقتصاد في جامعة نانسي 2 ، وبذلك استفاد من العديد من ملاحظات الاساتذة والطلاب ، وكان لهؤلاء الأخيرين الفضل في حفزي على تغيير عروضي التعليمية تدريجياً ، في البداية من الوجهة النظرية حصراً ، ثم فيما بعد للتنقل الدائم بين النظرية البحتة والتطوير التجريبي .

لهذه المحاولة ميزة أخرى ، فهي مرتبطة بوثوق في التاريخ . نأمل مع قناعتنا بهذا ، أن يشاركنا القارىء الاعتقاد بأنه لا يمكن لنا أن ندرك في الواقع ، الأزمة الاقتصادية الحالية ، بدراستها على حدة ، بل ينبغي قبل كل شيء ، أن نحلل فترة النمو الاقتصادي التي سبقتها مع مطلبين :

- فهم ديناميكية رأسمالية حديثة دائمة التحول بشكل كلي ، من أجل توضيح قوانين عملها .
- الكشف عند الاقتضاء ، عن وجود بذور أزمة حتى قبل اندلاعها سنة 1974 .

بعد ذلك ، يبدو من الضروري التأكيد على الوجه الأصلي للأزمة الاقتصادية

الحالية . هي ليست شاملة ، طويلة ومتّسمة خلال ثماني سنوات بتلاحق التضخم على العكس ، كانت الأزمات الصناعية في القرن التاسع عشر واسعة ، لكنها كانت قصيرة رافقها هبوط الأسعار ، وهي أسباب تجعل من دراسة الأزمات الاقتصادية السابقة مدخلاً لإدراك الأزمة الاقتصادية الحالية .

هل أن هذا التحليل هو كذلك شرط لازم لتقدم العلم الاقتصادي ؟ ألم يؤكد ر . بواييه (R.Boyer) أن « العوائق المعاصرة للنظريات الاقتصادية ترجع في معظمها إلى إفراغ مفهوم الأزمة من مضمونه وبالتالي إلى ما يشبه استراحة تحاليل النمو »[1]؟ .

مقدمة

إن تفسير الأزمات الاقتصادية هو مهمة صعبة . على من يتصدى لذلك أن يختار موقفاً ملائماً بين مفهومين متعارضين ، إتجاهين لا يمكن لهما إذا نظرنا إليهما منفصلين أحدهما عن الآخر ، أن يكونا مجردين من المخاطرة بالرغم من فائدتهما .

ـ محاولة « تثبيت الوقائع » ، أي الكشف عن الظروف التاريخية للانطلاق وتلاحق الأزمات الاقتصادية الكبرى التي أرّختها .

هذا المسعى ضروري ، فهو يوفر أدوات عديدة للتحليل . لكن لا يمكن تجاهل المخاطر . هذا ما أكده غ . باشلار G.Bachelard[2] بقوله : « إنَّ المعرفة المباشرة هي ذاتية من أساسها . فهي إذ تتّخذ الواقع خيراً لها إنّما تقدّم يقينيات مسبقة تعوق المعرفة الموضوعية أكثر مما تخدمها » .

ألا تتضمن التأكيدات المسبقة هنا تفسيراً للأزمة الاقتصادية لعام 1929 فقط بانهيار بورصة وول ستريت Wall-Street ؟ وفي تحليل الأزمة الاقتصادية الحالية بالاستعانة حصراً بالتحليل بمفهوم الصدمات النفطية ؟

ـ وعلى العكس ، محاولة اللجوء مباشرة الى التجريد . من الثابت أنه في سبيل فهم الأزمات ، ينبغي أن نعطي الدراسة ميزة تجريدية : إن ترابط المفاهيم المصنوعة لوقت ما أو المتواجدة ، يسمح من خلال طرح متماسك للمسائل ، أن ندرك حقيقة انتظام أو عدم انتظام الاقتصاد . لكن المخاطرة تكمن من جهة أخرى ، بالابتعاد أكثر عن الواقع وبالتالي التوصل إلى تفسير جمالي كما هو غير صالح للاستعمال .

تلك هي الحالة بالنسبة للبعض ، لكثير من النماذج الرياضية للدورة ، مثل مذبذب ساموليسن ـ هيكس Samuelson-Hicks الذي يمزج المضاعف الكينزي ومبدأ التعجيل .

ونرى لزاماً علينا أن نبتعد عن هذه المواقف الناقدة وأن نتبنى تباعاً طريقتين تتعززان فيها بعد بمقدار ما تتكاملان[3] .

سنعرض في قسم أول ، تصنيفية للأزمات الاقتصادية ودراسة تشريحية للرئيسة من بينها . محركات الأزمة لعام 1847 ، و« الانهيار الكبير » لعام 1929 ، وركود 1974-1975 ستكون موضع دراسة خاصة . وأخيراً نخرج بنتيجة هي أن المحاصيل السيئة والانهيارات في البورصات وغيرها من صدمات النفط ، كلها لعبت دوراً هاماً إنما لم تكن الوحيدة بتأثيرها .

وهكذا ينبغي الدخول الى جوهر النظام الاقتصادي . وهو ما نقوم به في القسم الثاني الذي سنبين فيه التعليلات العامة للأزمات الاقتصادية الصناعية . أليست الأزمة فترة غير أساسية في الدورة ؟ ألا يكمن أصل العوائق في الميل المتأصل لتدني الاستهلاك ؟ لزيادة الترسمل ؟ لزيادة الانتاج ؟ تلك هي التساؤلات الجوهرية التي تفسر ما يزيد عن قرن من الجدل .

أخيراً ، سنضمن القسم الثالث التعليلات الخاصة بالأزمة الاقتصادية المعاصرة . سنركز على تراجع أرباح الانتاجية التي نحلل من جهة أسبابها المتعددة ومن جهة ، النتائج المخفضة وفي طليعتها زيادة البطالة بأشكالها الثلاثة : الإرادية ، التقليدية والكينزية .

هوامش التمهيد والمقدمة

1- R. Boyer: «Réflexions sur la crise actuelle». Revue Française d'économie. Printemps 1987, p. 35 .

2 ـ غاستون باشلار ، « تكوين العقل العلمي » ، ترجمة د . خليل أحمد خليل ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط 3 ، 1986 ، ص 169 .

3 ـ يشير ج . دي بيرنيس أيضاً إلى ضرورة تكرار التردد بين الوقائع والنظرية : « يعتقد البعض أن الواقع يوجد قبل أن يكون متصوراً . يسعون لجعله مفهوماً . النظرية تفسير (. . .) . يبني الآخرون نظرية مسلّماً بها (. . .) . إنّها مجرد مسألة رياضية بحتة » . في « الوقائع ـ النظرية » اقتصاد تطبيقي ، 1988 ، ص 802 .

مراجع التمهيد والمقدمة

- غاستون باشلار ، « تكوين العقل العلمي » ، ترجمة د . خليل أحمد خليل ، المؤسّسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، 1986 .

- De Bernis G.

«Les faits-la théorie». Economie appliquée, 1988, p. 802.

- Boyer R.

«Réflexions sur la crise actuelle», Revue française d'économie, printemps 1987.

القسم الأول

تصنيف وتشريح
الأزمات الاقتصادية

يبدو أن عبارة « أزمات اقتصادية » لا تثير مشاكل ظاهرة في فهمها . في عرضنا في المقدمة ، أهملنا عن قصد تحديدها دون أن يصبح الحديث عنها غير مفهوم . مع ذلك ، تشتمل العبارة على مفاهيم مختلفة وفقاً لمستويات تجريد متدرجة .

ـ يمكن اعتبار الأزمة كظاهرة . وهي بهذا المعنى تعرف بنتائجها أو مظاهرها : إنهيار بورصة ، مضاربات نقدية كبيرة ومتقاربة ، أو بطالة دائمة مثلاً . هذا النوع من التعريف يحمل في طياته نقصاً لا يمكن تجاهله . فهو يضمِّن تحليل الأزمات ضبابية مصطنعة برد الأزمة نفسها إلى أسبابها المحتملة (هكذا انهيار البورصة الأميركية في شهر أوكتوبر (تشرين الأول) سنة 1929 فيما خص « الأزمة الكبرى ») ، إلى إدارتها (التقديرات النقدية الهادفة لتعزيز التنافسية في الاقتصادات ثم تصديرها) وإلى نتائجها (البطالة) .

ـ كذلك يمكن اعتبار الأزمة كمفهوم بحت . في المنظور الماركسي التقليدي ، وبسبب التناقضات في طريقة الانتاج الرأسمالي ، إن عمل المخططات المجردة لاعادة الانتاج الموسَّع هو بالتأكيد غير ممكن . بعبارة أخرى ، إن نمواً منتظماً لاقتصادات رأسمالية مصنعة هو مستبعد ؛ الأزمة هي مطروحة فوراً وهي مستمرة .

في مقالة بعنوان « مفهوم الأزمة في النظرية الاقتصادية : النظام بالضوضاء » أكد ج . أتّالي (J. Attali)[1] بهذا الصدد : « لا يوجد بنظري لا نهاية ولا بداية للأزمة » . بالاضافة إلى ذلك تملك الرأسمالية « بدائل » تبعث على الاعتقاد بنمو متجانس : وعلى التوالي أو بشكل متزامن ، الأمبريالية ، مديونية المنشآت ، التضخم ، طرح جزء من رأس المال ، البطالة ، كل الوسائل الممكنة التي تنعكس إيجابياً على معدل الربح .

النقص في هذا النوع من التعريفات هو أنه غير عملياتي .

ـ أخيراً ، وفقاً لطريقة نصفها بالنظرية والتجريبية ، يمكن تعريف الأزمة بالنسبة الى النمو . هي إنقطاع بالنسبة الى « مجرى التوسع الذي يعطي وحده إذا وُجدنا فيه . الاشباع »[2] ، لأنه يقابل الاستخدام الكامل لعناصر الانتاج . هذا المنظور هو بلا شك الأكثر إجابة : فهو يتميز بربط الأجل القصير ، إطار التقلبات ، والأجل الطويل الذي يوجد فيه النمو الاقتصادي . فهو يسمح بتكامل الوقائع (الأزمة) والنظرية (الاستناد هنا للنموذج الهارودي للنمو الاقتصادي) . هو يصبح عملياتياً منذ أن نبدأ بحساب معدل النمو المحتمل أو عندما نستند الى معدل النمو في الماضي .

نعرِّف الأزمة الاقتصادية بأنها فترة إنقطاع في مسار النمو الاقتصادي السابق ، لا بل حتى انخفاض الانتاج ، فترة فيها النمو الفعلي هو أدنى من النمـو الاحتمالي . لا تتطابق المعايير المختلفة حتماً : وهكذا فإن اليابان سنة 1987 ليست بلد أزمة قياساً على معدل البطالة (فقط 2,8%) وهي بلا شك في أزمة إذا قسناها بالنسبة للنمو الاقتصادي الماضي : 9,8% سنوياً بين 1962 و1973 مقـابل أقـل من 4% بين 1974 و1987[3] . كذلك كان معدل النمو في الاقتصاد الأميركي من 1973 إلى 1981 ، أدنى من معدل النمو الاقتصادي الماضي (2% كمتوسط سنوي مقابل 4,2% بين 1962 و1973) وكذلك من معدل النمو الاحتمالي (2,4% بين 1973 و1981)[4] . لكن منذ سنة 1982 بدأ النمو الاقتصادي الأميركي بالتزايد في حين بدأ معدل البطالة بالتناقص .

تشكـل كل هـذه الصعوبـات عوائق أمـام محلل الأزمـات[5] ؛ فهي تحفـز الى الخضوع ، من جهة أخرى ، لقد تغير شكل الأزمات تدريجياً مع تطور الاقتصادات . ففي فرنسا ، إنتقل الاقتصاد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، من الأزمات ما قبل الصناعية إلى الأزمات الصناعية . هذه الأخيرة كانت أولاً تراكمية ثم إنكماشية . أما الأزمة الحالية فهي تعكس وجهاً لأزمة اقتصادية ليست تراكمية وهي تضخمية بين 1974 و1982 .

الفصل الأول

الأزمات السابقة للصناعة

استغرقت الأزمات السابقة للصناعة ردحاً امتد منذ القدم حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وهي أزمات إقتصادية كانت انطلاقتها في نطاق الزراعة ، ومنها انتقلت بواسطة آليات انتشار الى الحرف ، وفي فرنسا منذ القرن السابع عشر إلى الصناعات ، ولاحقاً إلى عالمي الصناعة والمالية .

تصور عبارتا « أزمات العهد القديم » و« أزمات مختلطة» هذين النوعين من الانتشار .

بند 1 ـ أزمات العهد القديم

تشتمل اقتصادات العهد القديم (ما قبل الثورة الفرنسية سنة 1729) على ثلاث ميزات جوهرية أوضحها ج . بوڤييه (J. Bouvier)[6] :

ـ تفوق الزراعة على الصناعة .

وبقي الحال على هذا النحو حتى سنة 1840 حيث استطاع الناتج الصناعي اللحاق في فرنسا بالناتج الزراعي حسب ج . مارزوفسكي (J. Marczewski)— [7]

مارزوڤسكي هو الممثل الرئيس للمدرسة الفرنسية الكمية . هذه المدرسة المنشأة سنة 1960 ، حددت لنفسها هدفاً هو إنتاج الاحصاءات الاقتصادية الاجمالية ، على مستوى فرنسا ، بين القرن الثامن عشر والقرن العشرين .

تختلف الطريقة المتّبعة من باحثيها عن طريقة المؤرخين التقليديين ، المبنية على الوصف المباشر للوقائع (التدقيق في الوثائق المؤدي إلى تركيز في الزمان والمكان للاحصاءات المستخرجة) .

تعمد المدرسة الكمية الفرنسية ، إلى تجميع لسلاسل زمنية جزئية ، على أساس طريقة المحاسبة الوطنية ، وعلى مستوى نظري أكثر ، طريقة التوازن العام .

يوفر ذلك تماسكاً خاصاً للمجمّعات المحسوبة ، بالترابط فيما بين الحسابات المختلفة (وهكذا ينبغي أن يكون الناتج مساوياً تقريباً للدخل) . بالإمكان كذلك صنع من لا شيء سلاسل إحصائية انطلاقاً من افتراضات للسلوك (مثلاً : حساب الادخار على أساس الدخل والميل للاستهلاك ، حساب الواردات بالاستناد إلى الميل للاستيراد . . .) ولعلاقات محاسبية (= P+M C + I + X ؛ تقدير الاستثمار بالاستناد الى غيرها من المجمّعات للمحاسبة الوطنية) .

توصلت المدرسة الكمية الفرنسية على الأقل الى نتيجة هامة : « الانطلاقة الاقتصادية » (Takeoff) الفرنسية التي قال عنها روستو من 1830 الى 1860 هي « غير موجودة في القرن التاسع عشر » . في الحقيقة كان في القرن التاسع عشر ثلاث مراحل لتعجيل النمو ، من 1799 حتى 1844 ، من 1855 حتى 1884 ومن 1895 حتى 1913 . من جهة ثانية ، كان تسارع النمو الاقتصادي واضحاً من 1750 حتى 1785 وكذلك بعد 1945 .

مارزوفسكي(Marczewski)«هل كان هناك إنطلاقة اقتصادية في فرنسا ؟ » منشورات الـ ISEA ، آذار (مارس) 1961 ، سلسلة AD رقم 1 .

ـ عجز النقل وخاصة بالطريق البري ، ممّا أوجد صعوبة في المبادلات الزراعية بين المناطق التي تشهد فيضاً في الحبوب والمناطق التي تعاني نقصاً .
ـ تفوق ملحوظ ، داخل الصناعة ، لسلع الاستهلاك التقليدية عادة ، كالمنسوجات ، على سلع الانتاج الجديدة مثل المعادن .

أصل أزمات ما قبل الثورة الفرنسية هو في الزراعة على الأغلب ، سواء أكانت في الحبوب أو الأعشاب أو مختصة بالكرمة . كذلك تكمن في الحروب أو الأوبئة ، كل هذه العوامل ترتبط عامة وتؤثر بالدرجة الأولى على النشاط الزراعي .

يصور ب . غوبير (P.Goubert) مسار أزمة الحبوب في نهاية القرن السابع عشر ، بما يلي :

« أزمات عهد لويس الرابع عشر هي من أصل زراعي . إثنان أو ثلاثة من

مواسم الصيف كانت فاسدة وخفضت المحاصيل لأدنى من حاجات الاستهلاك والتجارة . كانت الدورة الاقتصادية بطيئة وسيئة ، وساد الاحتكار والذعر : وفي أشهر معدودة ، تفاقمت الأسعار الأساسية ، خاصة العائدة للحبوب ، وذلك بشكل هائل حتى الى خمسة أضعاف . وسرت الأزمة بسرعة إلى عالم الصناعات ، وعلت صيحة المشرفين على المؤسسات . وتراجعت مبيعات صناعة المنسوجات ، فقد تحول المستهلكون إلى شراء الخبز ؛ وضمرت المهن فزادت البطالة دون أن تُعان هذه الأخيرة . وكان انخفاض الأجر عادة مع غلاء أسعار المواد المعيشية سبباً لحدوث « أزمة » ديموغرافية (. . .) وأخيراً امتدت الأزمة لتطال الدولة التي جهدت للحصول على الضرائب ، والمكلفون العاديون يموتون أو لا يستطيعون الوفاء بالتزاماتهم »[8] .

غوبير ، بروديل ، لابروس ، دوبي ، ليروي لادوري هم الممثلون البارزون للمدرسة التاريخية الفرنسية للحوليات (« الحوليات العائدة للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي » التي كان قد أسسها سنة 1929 في ستراسبورغ ، لوسيان فيڤر ومارك بلوش) .

كان هاجس هؤلاء توسيع نطاق التاريخ ، باستبدال التاريخ الوقائعي (التاريخ المؤرخ) بتاريخ جديد يهتم بكل ما يتعلق بنشاط الإنسان : تقنياته الانتاجية ، مستوى معيشته وانتمائه الى الفئة الاجتماعية . . .

يكون المؤرخ في هذا المنظور ، مضطراً لاستخدام علوم أخرى وخاصة الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع (لكن طريقة المؤرخ المتميزة بالبحث والنقد للمصادر تبقى نوعية) . هذه الرؤيا للتاريخ التي وصفت في الأصل بأنها نزّاعة للماركسية من قبل المناهضين لها ، هي مهيمنة اليوم في فرنسا Encyclopaedia Universalis «Histoire» .

الأمر يتعلق هناك كما نرى ، بأزمات سوء انتاج زراعي ناجمة عن محصول رديء . المزارعون فقيرون بالرغم من غلاء الحبوب ، إذا جاء الفائض الزراعي الموضوع في التجارة ـ وهو الفرق بين إنتاج القمح للسنة والكمية اللازمة للانتاج الجديد ـ ضعيفاً أو لا شيء (إذا كان المحصول فقط زهيداً فإن زيادة دخل المزارعين هي غير مؤكدة لوجود عاملي تأثير مقابل يعملان في شكل معاكس مع طلب جامد تجاه الأسعار : إنخفاض الكميات المنتجة وارتفاع سعر القمح) . أما المواطنون ، فهم تحت رحمة زيادة أسعار الخبز وهو عنصر مهم في حساب ميزانيتهم .

تتشابك مسارات إضافية معزِّزة . يؤدي نقص المشتريات غير الغذائيـة اللاحق بإفقار عام ، إلى إنتشار الأزمة ووصولها الى النشاطات الحرفية والصناعات التقليدية مثل النسيج . تزداد البطالة ويتفاقم الفقر . تضعف المجاعات والقحط صحـة السكان . تنتشر الأوبئة وبشكل خاص بين جماعات الريف ، ويتأثر المحصول من جديد بتدني عدد السكان نتيجة هذه العوامل .

كانت هذه الأزمات ذات شمولية ، وعمر واتساع مختلفة ، وكان أطولها في فرنسا بلا شك الركود الكبير في القرنين الرابـع عشر والخامس عشر والسبب في ذلـك كان المحصول السيء لعام 1315 الذي زاد في حدته أمران : حرب المئة سنة وهي كارثـة حقيقية للمزارع التي خربتها بانتظام العصابات المسلحة ، والأوبئة كالطاعون الأسود لسنة 1348[9] .

وكانت الأزمات البارزة في القرن السادس عشر هي العائدة للفترتين 1528 -1532 و1595 -1597 .

عرف القرن السابع عشر ، قرن الحروب وندرة المعادن النفيسة ، مجاعتين كبيرتين على الأقل ، في 1662 و1692 -1694 . وحولت حرب الثلاثين سنـة بين 1618 و1648 اللورِّين الى مقبرة . وخرجت أقاليم الشمال والشرق منها « تماماً مهزومـة » كما يقـول لُيروي لادوري Le Roy Ladurie[10] .

أخيرا جاءت أربع أزمات للسنوات 1710 ، 1748 ، 1770 و1788 تطمس إنطلاقة القرن الثامن عشر ، إنطلاقة خاصة في الزراعة ناجمة عن التقدم التقني ، وحسب تعبير لابروس Labrousse ، « عن دفعة مسرحية للاستصلاح الزراعي »[11] .

خفت الأزمات الحبوبية في القرن التاسع عشر مع التقدم التقني الزراعي ومع تحسين وسائـل النقل . وفي نفس الـوقت ، تطورت الصنـاعات النـاتجة عن الثـورة الصناعية . وتغيرت نوعية الأزمات .

بند 2 ـ الأزمات المختلطة

تشمل الأزمات المختلطة ، المحددة بفعل متعاقب للعوامـل القديمـة (محصول سيء) والعوامل الحديثة (أزمة التسليف ، إنهيار البورصة ، أزمة المواصلات بالسكك الحديدية) فترة امتدت نصف قرن في فرنسا بين 1820 و1870 تقريباً .

نقول « تقريباً » لأنه لا يسعنا أن نصف بـ « مختلطة » بعض الأزمات الاقتصادية لنميزها في نفس الوقت عن الأزمات السابقة للثورة الفرنسية وعن الأزمات الصناعية . سنشرح أولاً هذه المسألة ثم نجري تشريحاً للأزمة المختلطة المعروفة أكثر وخاصة مـا

تنطوي عليه من تعقيدات سياسية : أزمة 1847 التي مرت مراحلها بين 1845 و1851 .

فقرة 1 ـ تعيين تاريخ الأزمات المختلطة

ما هي تواريخ أزمات القرن التاسع عشر ؟ يخفي هذا السؤال العديم الفائدة ظاهرياً ، إستفهاماً حول المؤشر الأكثر ملاءمة للتوصل إلى معرفة أوقات التقلبات الظرفية بين الإنطلاقة الاقتصادية والركود .

يستعمل بعض الملاحظين للأزمات ـ مثلاً ج . لوسكير J. Lescure[12] ـ تطور الانتاج الصناعي بصورة خاصة . وهذا يجعلهم يحددون تواريخ الأزمات في فرنسا بالسنوات 1836 ، 1847 ، 1857 ، 1866 ، 1873 ، 1882 ، 1890 .

أما الاقتصاديون التابعون لمدرسة التاريخ الكمي الفرنسية فهم يستندون الى معدل نمو الناتج الداخلي الاجمالي P.I.B[13] . وهكذا يبدو أن تواريخ الأزمات هي : 1825 ، 1845 إلى 1851 ، 1859 ، 1870 -1871 ، 1876 -1879 و1884 -1885 .

تفسر الفروقات بين نموذجي تحديد التواريخ المبينين بواقع هو أنه في اقتصاد تحتل فيه الزراعة مركز الثقل ، يمكن أن يعوض محصول جيد ، على مستوى الناتج الداخلي الاجمالي ، نقصاً في الانتاج الصناعي . إن دورية الأزمات هي في كل حال أقل قابلية لأن تدرك إذا كان المؤشر المستخدم هو الناتج الداخلي الاجمالي بدلاً من الانتاج الصناعي .

ومع افتراض هذا السؤال محلولاً ، فإن سؤالاً آخر ينبغي طرحه : ما هو امتداد فترة الأزمات المختلطة ؟

هل نستطيع في فرنسا القول بوجود أزمات مختلطة قبل 1820 أو 1830 ؟ الجواب هو بالنفي . النظام المصرفي هو في حالة جنينية ؛ لا إلتزامات لسكك حديدية ؛ تلعب البورصة دوراً هامشياً . بعبارة أخرى ، لا مكان مفضل للأزمات الجديدة .

- قبل سنة 1850 ، اقتصر النظام المصرفي على « المصرف العالي » (روتشيلد ، لافيت ، هو تبخر ، ماليه . . .) .
- كان يتم تمويل عمليات التسليف بأموال خاصة وبفضل ودائع للبورجوازية والارستقراطية .

ولم تظهر المصارف الجديدة إلاّ سنة 1859 مع فروعها .
ـ الالتزامات الجديدة لسكك الحديد منحتها الدولة سنة 1838 .
ـ وافتتحت بورصة الأوراق المالية للسندات الخاصة سنة 1835 .

هل بالامكان الحديث عن أزمات مختلطة بعد 1870 ، إذا علمنا أن المحاصيل السيئة (من 1891 ، 1897 ، 1910 ، 1913) كانت ذات نتائج ركود مخففة فيها بعد ، مع الأخذ بالاعتبار تدني أهمية الزراعة بالنسبة الى الصناعة ؟

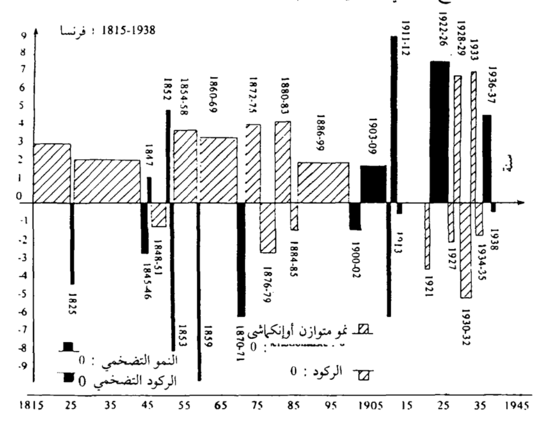
تسمح ملاحظة تطور الاسعار في القرن التاسع عشر ، كما يبدو بالاجابة على السؤال الثاني .

الشيء المشترك بين الأزمات المختلطة وأزمات ما قبل الثورة هو أنها تترافق بارتفاع في الأسعار : إن ارتفاع الأسعار الزراعية المرتبط بالندرة في الحبوب هو العامل الأكبر الذي يعوض عن انخفاض أسعار المنتجات الصناعية المرتبطة بالبيع بالخسارة .

إذن تصبح الأزمات التضخمية اللاحقة لـ 1820 -1830 أزمات مختلطة (يوجد بالفعل تدنّ في الإنتاج الزراعي بنسبة 6,20% في 1845 و1846 ، وبنسبة 17,60% في 1853 ، و14,4% في 1859 ، و5,4% في 1870) .

وهكذا تكون الأزمات الانكماشية بالأحرى أزمات صناعية فالانفصال بين نوعي الأزمات كان قد حصل حوالي 1870 ، كما يدل عليه الرسم التالي :

معدلات سنوية متوسطة لنمو
الناتج الداخلي الاجمالي بالحجم ، والحركة العامة للاسعار في فرنسا



المصدر : « الناتج الداخلي الاجمالي لفرنسا 1789 -1982 » .
J. Marczewski ، منشورات ISMEA ، سلسلة AF 15 ، 1987 .

وقد توصل جان بوفييه Jean Bouvier[14] الى استنتاج مماثل : « على الأقل حتى سنة 1848 (كما لاحظ) بقيت الأزمات مختلطة وملتبسة (. . .) ويبدو أنه إنطلاقاً من أزمة 1873 أن الأزمة ذات الانطلاقة الحديثة قد ترسخت في النهاية » .

نشير إلى « شذوذ » : تشكل الأزمة التضخمية لسنة 1913 عودة الى الوراء . هذا يعني بلا ريب أزمة مختلطة ـ تُعزى إلى « كارثة في المحصول » على حد قول مارزوفسكي .

فقرة 2 ـ إنطلاق وتلاحق « أزمة 1847 »

إن تشريح أزمة 1847[15] يسمح بتوضيح عدة مراحل ، من الانطلاق إلى مختلف مراحل التلاحق وثلاثة مسارات مجمَّعة كبرى تفسر حدتها .

أ ـ الانطلاق الزراعي : 1845-1846

مما لا شك فيه ، أنه يرجع إلى المحاصيل السيئة في القمح لسنتي 1845 و1846 وكذلك في إنتاج البطاطا لسنة 1846 . فقد انخفض الناتج الزراعي بنسبة 6,2% .

كان الشح في المواد الغذائية معوضاً جزئياً بزيادة الواردات التي تضاعفت بين 1845 و1847 (وخاصة من القمح المستورد من روسيا ، « إهراء الحبوب » في ذلك الوقت) .

مع ذلك ، نلاحظ إفتقاراً لدى المزارعين (تدني الكميات المنتجة) والعمال (غلاء أسعار المواد الغذائية : من 1845 الى 1847 ، زادت كلفة المعيشة أكثر من 13% ؛ وكان 25% من ميزانية العامل مخصصاً للخبز والبطاطا) .

ب ـ التطور الأول المضاف من النوع الصناعي

إن نقص المشتريات يوفر نقل الأزمة الى صناعات سلع الاستهلاك وهو عامل لا يختلف كثيراً عن عامل أزمات ما قبل الثورة الفرنسية . لكن الشيء الجديد هو أن صناعات سلع الانتاج الناشئة هي مصابة بالتدني الكبير في طلبات الآلات الناتجة بصورة خاصة عن النسيج . فقد عرفت فائضاً في الإنتاج ، زاد في حدته انخفاض الصادرات وخاصة نحو إنكلترا (وقد أصيبت بالأزمة وللسبب الأساسي نفسه : بكارثة المحصول) .

وبدأت الصناعات بتسريح العمال مما سبب نقصاً إضافياً في دخل العمال وزيادة في حدة الأزمة .

إذن إن سنتي 1845 و1846 هما سنتا أزمة تضخمية لأن ارتفاع الأسعار لم يكن معوضاً أبداً بانخفاض في الأسعار الصناعية (عكست المؤسسات زيادة كلفة بعض المواد الأولية) .

ج ـ التطور الثاني المضاف من النوع المالي : كانون الثاني (يناير) 1847 .

تدنى تخزين مصرف فرنسا للذهب ، باعتبار الخاصة الضاغطة للواردات من المواد الغذائية من جهة ، ومن عدم ثقة الجمهور بالأوراق المالية من جهة ثانية . وعرفت فرنسا في ذلك الحين نظاماً مختلطاً يجمع بين الذهب والفضة . ولذلك السبب كانت كل الأوراق المالية قابلة للتحويل إلى نقود معدنية .

علاوة على ذلك ، زادت محفظة الأوراق المحسومة لدى مصرف فرنسا ، بسبب

صعوبات في خزائن المصارف ، وهي تُعزى الى إفلاس المؤسسات وهجوم المودعين .

ووجد مصرف فرنسا نفسه كمصرف إنكلترا ، مدفوعاً الى زيادة سعر الحسم (من 4% إلى 5%) . نفذ ذلك في أول سنة 1847 في إطار سياسة « الدفاع عن نقدية الصندوق » .

وتفاقمت الصعوبات أمام المصارف . وأفلس أكبر مصرف خاص في فرنسا وهو - صندوق التجارة والصناعة - (في بريطانيا ، ولسبب مماثل ، وقعت عدة مصارف في الإفلاس : ليفربول ومانشستر بشكل خاص) .

وصل ارتفاع سعر الفائدة إلى عالم الصناعة . زادت حدة الأزمة ، ومع ذلك ، ومع تناقض ظاهر ، يلاحظ ازدهار النشاط الاقتصادي عام 1847 .

د - الإزدهار المزيف لعام 1847

في عام 1847 ارتفع الناتج الداخلي الاجمالي بنسبة 1,4% هل كانت هذه نهاية الأزمة ؟ في الواقع ، كانت سنة 1847 سنة محصول استثنائي(+ 26,8%) وقد عوضت زيادة المحصول الزراعي عن انخفاض الناتج الصناعي وقطاع الخدمات .

بالاضافة إلى ذلك ، ساهمت غزارة المحصول في حدة الأزمة ، نلاحظ انخفاضاً هائلاً في سعر الحنطة (- 63%) أهلك المزارعين والمضاربين .

إذن ، إن ما عاينه مارزوفسكي من نمو في عام 1847 ، لم يكن سوى عارض إحصائي .

هـ - التطور الثالث المضاف : دور سكك الحديد

إن مد خطوط سكك الحديد في فرنسا ، بدأ مع قانون 1842 الذي نظم شروط الامتياز .

خلال مرحلة الازدهار في النشاط الاقتصادي التي تلت سنة 1842 ، تم إنشاء العديد من شركات الأسهم لتمويل أعمال خطوط بوردو - سيت ، ديجون - ميلهاوس . . . وهي تمثل ما يقارب الـ 5000 كلم .

وكانت الأرباح مدهشة ، وهذا ما يفسر المضاربات التي كانت أسهم الخطوط الحديدية هدفها في البورصة .

لكن الأرباح بدت أخيراً أقل أهمية مما كان متوقعاً : خفضت الدولة تدريجياً

إعاناتها ، رافضة مثلاً تمويل الأعمال الفنية . وزادت شروط دفتر الشروط للشركات . فوق ذلك ، إن إرتفاع الأجور والحسم وكلفة الإنشاء بشكل عام ، كان مقدراً بأقل من الواقع : التصاميم كانت خاطئة .

وعندئذٍ تهافت أصحاب الأسهم على بيع سنداتهم . بين تموز (يوليو) 1846 وتموز 1847 ، خسرت أسهم سكك الحديد في البورصة من 50 إلى 75% من قيمتها . أصبح من الصعب تأمين الأموال اللازمة لمتابعة الأشغال ، وبالتالي توقف إنشاء الخطوط وكذلك منح الامتيازات .

أثّرت أزمة سكك الحديد (وقد سببت لوحدها بتعطيل 800000 عامل عن العمل) على النشاط الصناعي والمنجمي : صناعات التعدين ، المناجم حديدية كانت أو للفحم ، أصيبت في الصميم لأنها خسرت زبائنها .

الخلاصة

إن أزمة 1847 هي أزمة شديدة بسبب التطورات التي عزّزت وقعها وميّزتها في حين أن تنظيم الدولة لها كان متلجلجاً .

ـ كانت شديدة : فقد انخفض الانتاج بنسب هائلة : - 22% بين 1847 و1848 في استخراج الفحم الحجري ، - 50% في إنتاج خطوط الحديد ؛ بين 1847 و1850 نقص استخراج ركاز الحديد بنسبة 50% .

كانت البطالة كبيرة : 100 ألف عاطل عن العمل في باريس سنة 1847 . وسببت الأزمة الاقتصادية توترات إجتماعية شديدة (زادت السرقة على الخطوط العامة بنسبة 52%) وتحولت إلى أزمة سياسية .

نشير إلى نقطة بارزة : عندما أعلن لامارتين Lamartine للشعب في 25 شباط (فبراير) سنة 1848 الجمهورية وإنشاء المعامل الوطنية (المخصصة لتوفير العمل للعمال العاطلين عن العمل) ، كان ذلك هو الاجراء الثاني الذي قوبل بالترحاب .

كذلك عرفت إنكلترا إضطرابات إجتماعية : كان الهتاف « الخبز أو الثورة » .
بدأت الأسعار الصناعية تتهاوى : - 50% للحديد المصبوب ، - 30% للحديد بين 1847 و1850 .

والأزمة ، وكانت بدايتها تضخمية، تحولت إلى أزمة ركود منذ أن اختفت ندرة المواد الزراعية .

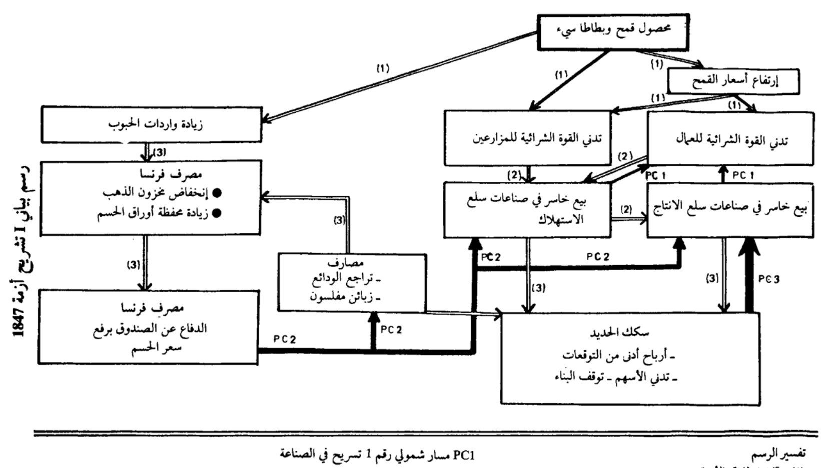
ـ كانت طويلة : فلم يكن تنظيم الدولة وهو ضعيف الفاعلية ، قادراً على كسر جموح التطورات المعزَّزة للأزمة .

مثلاً ، بسرعة تم إلغاء المشاغل الوطنية لأسباب مالية . ولم تستطع أية مؤسسة ، وأي تشريع لجم إرتفاع البطالة أو تدني أسعار البورصة . ولم يكن التردد السياسي ملائماً لعمل السلطات العامة . وعودة النشاط الاقتصادي لم تتم إلا عام 1852 . وكانت مترافقة مع عودة الامبراطورية الثانية وهي عائدة لازدهار اقتصادي عالمي سهلت الوصول اليه اكتشافات المعادن الثمينة . وكان ذلك سبباً في نمو الانتاج الصناعي الذي بدأت معه الأزمة بالذهاب شيئاً فشيئاً .

بعد سنة 1870 ، أصبحت الأزمات الاقتصادية أزمات صناعية ، تراكمية وانكماشية .

(نقدم في الصفحة التالية ، رسماً يبين المسارات المختلفة الشمولية لأزمة 1847) .

رسم بياني I تشريح أزمة 1847



تفسير الرسم
(1) - آلية انطلاق الأزمة
(2) - المرحلة الأولى للمسار
(3) - المرحلة الثانية للمسار

PC1 مسار شمولي رقم 1 تسريح في الصناعة
PC2 مسار شمولي رقم 2 نتائج إرتفاع معدل الحسم على المصارف والشركات
PC3 مسار شمولي رقم 3 نتائج أزمة سكك الحديد

هوامش
الفصل الأول

(1) J. Attali: «Le concept de crise en théorie économique: l'ordre par le bruit» in L'Occident en désarroi. Ruptures d'un système économique. Paris Dunod, 1978, p. 39.

(2) R. Harrod: «Théorèmes dynamiques fondamentaux». 1948 in Abraham-Frois «Problématiques de la croissance». Paris, Economica, 1974, p. 33.

(3) Perspectives économiques de l'O.C.D.E. Juillet 1983 à Juin 1988.

(4) E. Denison: «The Interruption of Productivity Growth in the United States». The Economic Journal. Mars 1983, p. 58.

(5) هذا التفصيل حول مفهوم الأزمة يرجع بمعظمه إلى ر . بوايبه R.Boyer « تأملات حول الأزمة الحالية » المجلة الفرنسية للاقتصاد . ربيع وصيف 1987 . مع ذلك فخلاصاتنا مختلفة .

(6) J. Bouvier: «Crises économiques», Encyclopaedia Universalis.

(7) J. Marczewski: «Le produit physique de l'économie française de 1789 à 1913», in Cahiers de l'ISEA, n° 163, juillet 1965.

(8) Braudel et Labrousse: «Histoire économique et sociale de la France», Tome 2, Paris, PUF, 1970, p. 360.

(9) «Histoire de la France rurale», sous la direction de G.Duby et A.Wallon, Paris, Seuil, 1975. T. 1 p. 593 à 601, T 2 p. 41 à 55.

(10) in Histoire de la France rurale, op. cit., Tome 2. p. 539.

(11) in Braudel et Labrousse, op. cit., Tome 2, p. 418.

(12) J. Lescure: «Des crises générales et périodiques de surproduction», Paris, Domat, Montchrestien, 1932. Pour Lescure, la crise de 1825 est «essentiellement une crise anglaise».

(13) J. Marczewski: «Le produit intérieur brut de la France de 1789 à 1982», Cahiers de l'ISMEA, série AF 15, 1987.

(14) J. Bouvier, art.cit., Encyclopaedia Universalis.

(15) Se reporter à J.Lescure, op. cit., et J. Marczewski, art.cit., 1965, 1987.

مراجع الفصل الأول من القسم الأول

ATTALIJ.

- «Le concept de crise en théorie économique: l'ordre par le bruit» in **L'Occident en désarroi, Ruptures d'un système économique,** Paris, Dunod, 1978, p. 39.

BOUVIER J.

- Article «Crises économiques» in **Encyclopaedia Universalis.**

BOYER R.

- **«Réflexions sur la crise actuelle». Revue Française d'économie.** Printemps et été 1987.

DENISON E.

- «The interruption of Productivity Growth in the United States... The **Economic Journal.** Mars 1983.

HARROD R.

- «Théorèmes dynamiques fondamentaux 1948». In SBRAHAM-FROIS **Problématiques de la croissance, Paris, Economica, 1974.**

Histoire économique et sociale de la France.

- Tome II, par F. BRAUDEL, E. LABROUSSE et al., Paris PUF. 1970.

Histoire de la France Rurale

- Tome 2 (1340- 1789) par H. NEVEUX, J. JACQUART et E. LE ROY LADURIE, Paris, Le Seuil, 1975.

LESCURE J.

- **Des crises générales et périodiques de surproduction.** Paris, Domat Montchrestien, 1932.

MARCZEWSKI J.

- «Y a-t-il eu un take off en France». **Cahiers de l'I.S.E.A.,** série AD n° 1; mars. 1961.

MARCZEWSKI J.

- «Le produit physique de l'économie française de 1789 à 1913». **Cahiers de l'I.S.E.A.** n° 163, juillet 1965.

MARCZEWSKI J.

- «Le produit intérieur brut de la France de 1789 à 1982». **Cahiers de l'I.S.M.E.A., série AF 15, 1987.**

أسئلة

تأكد بذاتك من تقدم معلوماتك . بعد قراءة هذا الفصل ، ينبغي أن تصبح قادراً على الإجابة عن الأسئلة التالية :

1 ـ ما هي الفائدة من تأمل التعاريف المختلفة لعبارة « أزمات إقتصادية » ؟
2 ـ ما هي أزمة عهد قديم ؟
3 ـ كيف يمكن أن نعرف مساراً شمولياً للأزمة ؟
4 ـ ما هي المسارات الشمولية المميزة لأزمات العهد القديم ؟
5 ـ لماذا تؤدي المعايير المختلفة لضبط الأزمات المختلطة . عادة إلى نتائج متباعدة ؟
6 ـ ما هي المشاكل التي تطرحها معرفة طبيعة الأزمات . المختلطة ؟
7 ـ لماذا تحتل سكك الحديد مركز التفسير للأزمات العديدة للقرن التاسع عشر ؟
8 ـ ما هي المسارات الشموية « لأزمة 1847 » ؟
9 ـ كيف نفسر عبارة « تنظيم من قبل الدولة » ؟
10 ـ ماذا يشمل مفهوم « نموذجية » (تصنيف) الأزمات الاقتصادية ؟

الفصل الثاني

الأزمات الاقتصادية التراكمية والانكماشية

بين 1870 و1940 ، كثرت الأزمات في الولايات المتحدة الأميركية ، في بريطانيا ، في فرنسا ، في ألمانيا . . . : 1873 ، 1882 ، 1890 ، 1900 ، 1907 ، 1913 ، 1920 وبالطبع الركود الكبير للسنوات 1929 -1932 (تحديد التواريخ هنا هو مبني على أساس تطور الانتاج الصناعي) .

سندرس هذا الأخير حالياً ، لأنه في نفس الوقت كان الأشد والأخير بين الأزمات الصناعية المتراكمة ، وترتبط من جهة ثانية ميزتان : عمل التأثير لأزمة 1929 على إبراز الحاجة لتنظيم قوي من قبل الدولة وبتماسكه سيؤثر على طبيعة الأزمات .

سنلاحظ الانطلاقة الظاهرة للازمة ـ انهيار البورصة الأميركية في تشرين 2 (أوكتوبر) 1929 ـ مسارها حيث تتوضح الدوافع الأساسية المسببة للركود .

بند 1 ـ إنهيار البورصة الأميركية تشرين الثاني (أكتوبر) 1929

كانت العشرينات في الولايات المتحدة الأميركية سنوات مضاربة حادة . وقد تجلّت هذه الأخيرة أولاً في العقارات وما يتصل بها . وهكذا تضاعف شراء الأراضي والبيوت في سنة 1925 في فلوريدا حيث المناخ المطلوب و . . . القرب نظراً لتطور الطيران وانتشاره . عرفت الأسعار إرتفاعاً سريعاً والكل يبحث على الأقل للحصول على مصدر لمداخيل دائمة (تأجير) أو على الإقامة (إستعمال المنزل) هذا إن لم يكن الإثراء شبه المباشر بطريقة إعادة البيع ضمن مهلة لا تتجاوز الخمسة عشر يوماً .

في سنة 1926 ، عندما اجتاح فلوريدا إعصاران ، لم تعد الأماكن فيها مرغوبة ، واتجه الجميع عندئذ نحو البورصة (ربيع 1928) . تلا ذلك انشراح تبعته بعد ثمانية عشر شهراً ، كارثة المضاربين في البورصة .

فقرة 1 ـ الكارثة

بلغ تصاعد أسعار الأسهم ، بين حزيران (يونيو) 1928 وأيلول (سبتمبر) 1929 ، 56% في بورصة نيويورك . وكان في أوقات خارجاً عن المألوف (مثلاً في آذار ـ مارس 1928 أو كانون الثاني ـ يناير 1929) وبدون شك زائداً عن الطبيعي (النسبة بين أرباح الأسهم وسعرها كان بشكل عام أدنى من 2%) ، دائماً غير منتظم ، كما يدل على ذلك الشرخان في 12 حزيران (يونيو) 1928 و26 آذار (مارس) 1929 ، حيث أشار غالبريث J.Galbraith[1] ، إلى أن « الأسعار بدت وكأنها تسقط باتجاه عامودي » . وكان من المهم للمضاربين أن يظلوا الى جانب جهاز الابراق ، حتّى أنّه وضع من هذه الأجهزة على متن السفن عابرة البحار . لماذا هذا الارتفاع ؟ أربعة عناصر يمكن ذكرها .

أ ـ التصريحات المتفائلة

وهي صادرة عن صناعيين ، مثل المدير العام لشركة جنرال موتورز سنة 1928 ، أو عن رجال سياسة (كوليدج Coolidge ، رئيس الولايات المتحدة الأميركية حتى آذار (مارس) 1929 أو حتى هوفر Hoover الذي جاء من بعده) ، وعن اقتصاديين ، مثل ايرفنج فيشر Irving Fisher الذي أكّد في خريف 1929 « أن أسعار الأسهم بلغت ما بدا سقفاً عالياً مستمراً »[2] . أما شركة هارفرد الاقتصادية ، فقد استمرت في تفاؤلها حتى بعد الانهيار ، فقد صرّح مدراؤها في كانون الأول (ديسمبر) 1929 : « بأن الأزمة بعيدة الاحتمال »[3] .

ب ـ وفرة الادخار وسهولة التسليف

أتاحت وفرة الادخار ، بعد عدة سنوات من الرخاء ، وسهولة الحصول على التسليفات[4] ، تمويل المشتريات نقداً والمشتريات الحدية (على أساس هامش الضمان) .

الشراء بالهامش المضمون

تقنية على أساسها يمكن لمضارب يملك رأسمالاً أساسياً يساوي مثلاً 100 أن يحصل على أوراق مالية بمبلغ أكبر (مثلاً 180) . يمول الفرق بالاستعانة بقروض لدى السماسرة . تتكون الضمانة للمقرض من وديعة أسهم ومن المبلغ المقدم أساساً والذي يسمى هامش الضمان . في مثلنا هذا يعادل هامش الضمان 55% (100/180) وهو يوازي تقريباً طلبات العصر .

أما المقرض نفسه فيلجأ إلى التمويل من المصارف . بين 1926 و1928 ، ارتفعت القروض المصرفية من 2,5 إلى 7 مليار دولار .

ج ـ إنشاء وتأثير الشركات الاستثمارية المتعددة

هذه الشركات ، الممولة من الاستعانة بالادخار العام وخاصة الادخار الصغير ، استعملت الرساميل المحصلة هكذا للحصول على الأوراق المالية .

شركات الاستثمار

هي شركات تكاثرت في الولايات المتحدة الاميركية بين 1927 و1929 ، وتعمل على الأساس التالي :

تتكون الشركات على أساس رأس مال يتكون أساساً (90% مثلاً) من أسهم ذات إمتياز ، لا تخول حق التصويت لكنها تشتمل على تعويض أفضلية وثابت أو من سندات . أما باقي رأس المال فيأخذ شكل أسهم عادية مملوكة من المديرين .

الرساميل المحصلة من البيع للجمهور ، الأسهم المتمتعة بالامتياز، وبعض الأسهم العادية هي مخصصة لمشترى الأوراق المالية . القيم المضافة المتأتية من إرتفاع أسعارها هي مركزة على حاملي السندات العادية . تلك هي الرافعة .

إن تنظيم مثل هذه الشركات وفقاً لبنية هرمية ضاعف كذلك أرباح المديرين . تنشىء الشركة الأولى شركة أخرى وتملك فيها مثلاً 10% من رأس المال ، وتنشىء الثانية ثالثة . . . تعود القيم المضافة على الأوراق المالية المحصلة الزائدة على « الأصل » الى الشركة الأم ، وتتوسع . في المثل الذي ذكرناه عن ثلاث شركات متعاقبة ، القيم المضافة هي عملياً مملوكة من مالكيها بنسبة 1 بالألف من عدد الأسهم الصادرة (10% ×10% ×10%) وتكتفي الأخرى بالتعويض الثابت المرتقب .

الشركة التي كانت معروفة أكثر من بين هذه الشركات كانت غولدمان ساتش Goldman Sachs وشركاه المنشأة في نهاية عام 1928 . ومع انهيار البورصة ، تحول أثر الرافعة إلى أثر هراوة ، بفعل نفس أسلوب تعويض

الأفضلية الثابت للمساهمين « العامين » .

لم تعد تساوي أسهم شركة Goldman Sachs Trading Corporation ، وهي فرع للشركة الأولى ، والصادرة بقيمة 104 دولار سنة 1929 ، سوى 1,75 دولار سنة 1932 . وقد أصبحت فيما بعد هذه الشركات ممنوعة .

المرجع في هذا الموضوع : غالبريت Galbraith : «1987 -1929» يومية المالية ، عدد خاص ، 1987 .

د ـ تسامح السلطات النقدية الأميركية

لم تستطع السلطات النقدية الأميركية أو لم ترغب بالوقوف في وجه حركة الارتفاع عندما بدا واضحاً أنها كانت تتجاوز المألوف . خاصة أن ارتفاع معدل حسمها من قبل المصرف الفدرالي الاحتياطي لنيويورك (من 5 إلى 6% في آب (أوغسطس) 1929 ، كان بلا ريب متأخراً .

ما هي الأسباب الكامنة وراء مجيء رفع سعر الحسم متأخراً ؟ إستناداً الى اقتصاديين مختلفين أمثال فيشر Fisher ، غالبريث Galbraith ، كندلبرجر Kindleberger وسوفي Sauvy ، يقع الخطأ على تشرشل Churchill .

لقد اقترف الانكليز بالفعل خطأً سياسياً نقدياً بربطهم الليرة الاسترلينية بالذهب ، في نيسان (إبريل) 1925 ، على أساس سعر التكافؤ كما هو قبل الحرب .

كان مبالغاً في تقدير قيمة الاسترلينية .

في سبيل لجم تهريب رؤوس الأموال الانكليزية نحو الولايات المتحدة الاميركية طلب تشرشل وهو وزير المالية منذ سنة 1924 من السلطات النقدية الاميركية بتطبيق معدلات فائدة ضعيفة ، مما عزز المضاربة . وهكذا انخفض سعر الحسم في المصرف الفدرالي الاحتياطي في نيويورك ، في آب (أوغسطس) 1927 (من 4 الى 3,5%) ؛ وتصاعده في الفصل الأول من عام 1928 (حيث ارتفع من 3,5 الى 5%) كان قد سبق بعام تقريباً استقراره .

من جهة ثانية ، يضيف غالبريث في « الأزمة الاقتصادية لعام 1929 » ، كانت هذه السلطات نفسها متخوفة من انهيار أسعارها . كانت إذن غير قادرة وان كانت لا ترغب بأن تبقى متفرجة . في آب 1929 طرأ ارتفاع على معدلات الفائدة

مع نتيجتين معروفتين : من جهة انتقلت رؤوس أموال أميركية وغير أميركية من المراكز المالية الأوروبية نحو نيويورك ، مما ساعد في سرعة عطوبتها . من جهة أخرى ، حتى ولو لم تكن إرادة المديونية للمضاربين قد كُبحت فوراً ، بالأخذ بعين الاعتبار أهمية القيم الاضافية المتوقعة ، كان لارتفاع المعدلات أثر بارز عندما استقَر السوق في أيلول (سبتمبر) . في كتابه « أزمة 1929 » يؤكد ج . نيري (J. Néré) في الصفحة 80 : « من الممكن بالفعل أن يكون الانهيار قد بدأ أخيراً من السلطات الاميركية نفسها » (مخفضة التسليف بإنقاص حجم النقد العائد للمصرف المركزي والذي هو بتصرف المصارف الأخرى) .

فقرة 2 ـ التدهور

في تشرين الأول (أوكتوبر) 1929 حلت بالأوراق المالية أكبر كارثة في التاريخ ، إن لم تكن من انخفاض مؤشر داو جونز Dow Jones في هذا اليوم أو ذاك (19 أوكتوبر 1987 تجاوز الرقم القياسي لـ 29 اوكتوبر 1929) ، فعلى الأقل بمظاهره الشاملة ونتائجه .

لماذا ؟ ينبغي التمييز بين أسباب انقلاب الأسعار في البورصة وأسباب اتساع هذا الانقلاب .

أ ـ أسباب انقلاب أسعار البورصة

لو أبعدنا جانباً المقولة اللامعقولة بانهيار سببه السلطات النقدية ـ وهو تفسير مبالغ فيه ـ والقول الطريف بانهيار جاء كعقوبة إلّهية[5] ، فإن إنقلاب أسعار البورصة يرجع بشكل غير مباشر إلى تطور الأرباح قبل أوكتوبر 1929 .

عرف الاميركيون في الولايات المتحدة الاميركية بين 1920 و1929 ، في المنتجات الصناعية ، ارتفاعاً في الأجور الحقيقية كان ملموساً ، لأنه خلال الركود السابق (من 1920 الى 1921) كانت الأسعار قد تدنت بنسبة 44% في حين أن الأجور الاسمية كانت قد بقيت كما هي تقريباً بسبب ندرة اليد العاملة .

عمدت المؤسسات الصناعية الى التقنية الحديثة وتحسين تنظيم العمل . لكن أرباح الانتاجية ، مع أهميتها ، لم تكن كافية للتعويض عن ارتفاع الأجور ، وذلك يفسر إنخفاض معدل الربح .

وبتوضيح أكثر ، وكما بين دومينيل Dumenil ، غليك Glick ورانجل

Rangel[6] ، إن الربح بالرغم من ارتفاعه الكبير من عام 1921 الى عام 1922 (أي بعد الركود عامي 1920 -1921) كان قد بلغ حداً يقع « عند مستوى بالفعل أدنى من الذي هو لما قبل الحرب » .

أرباح الانتاجية ، الأجور ، الأرباح

يمكن كتابة :

(1) :

$$\frac{P}{p_k K} = \frac{P}{pQ} \times \frac{Q}{K} \times \frac{p}{p_k}$$

تبين هذه المعادلة ما نسميه تحليل تحصيل الحاصل لبينارد Bénard حيث فيه P = الربح ، Q = حجم الناتج ، K = حجم مخزون رأس المال ، P وPK = سعر الناتج ورأس المال .

P = هي حصة الأرباح في الناتج بالقيمة PQ .

يمكن كتابة :

$$\frac{P}{pQ} = \left(1 - \frac{wL}{pQ}\right) = 1 - \frac{\frac{w}{p}}{\frac{Q}{L}}$$

نتحقق عندئذٍ أن إرتفاعاً في معدلات الاجور الحقيقية (W/P) أعلى من إرباحية الانتاجية لعمل (Q/L) يُترجم الى نقص في حصة الأرباح في القيمة المضافة أو في الناتج .

يستتبع ذلك انخفاض معدلات الربح ، كل الأشياء متساوية كالسابق .

تصبح المؤسسات ملزمة ، من أجل متابعة الاستثمار (في مرحلة الارتفاع) بأن تفتش وتحصل على الرساميل في السوق المالي . وحتى تجتذب المساهمين يكون عليها أن تطبق سياسة توزيع جريئة للأرباح وأن تخفي خسائرها المحتملة .

تنجح هذه الاستراتيجية . تدخل الاسعار في ما يعتبر شكلاً حلزونياً متصاعداً وتصل الى مستوى لا يقابل أبداً إرباحية الشركات . كان لا مفر من الانهيار .

نشير إلى أن كينز Keynes يستشهد كذلك في محاضراته سنة 1931[7] بانخفاض الأرباح ، لكن من منظور مختلف كلياً لأنه يجري في الفترة القصيرة ـ بعض الأشهر قبل الانهيار ـ وليس من 1910 الى 1930 كما هو في قول دومنيل Dumenil ، غليك Glick ورانجل Rangel .

وفقاً لكينز ، كانت معدلات الفائدة ، في ربيع 1929 ، مرتفعة كثيراً بالنسبة

للمستثمرين ، بعد الأخذ بعين الاعتبار الايراد المتوقع لرأس المال المستثمر (حتى ولو كان المضاربون يستطيعون اعتباره ضعيفاً ، أو على الأقل غير رادع ، بسبب اتساع الفوائض المتوقعة) . وقد انعكس انخفاض الاستثمارات لغير صالح واردات المنظمين ، إذن على الأرباح الاجمالية .

أخيراً ، لم يستطع انخفاض الأرباح أن يؤثر لأجل ، على الانتاج وعلى أسعار البورصة .

« هذا هو سري (يخلص كينز الى القول حول هذه النقطة) ، مفتاح التفسير العلمي للانتعاش والركود » .

سيؤكد الانهيار هذه الأزمة الاقتصادية .

ليس المهم عندئذٍ معرفة ما إذا كان السوق سينقلب أم لا - وسيقع ذلك - بل معرفة متى وإلى أي إتساع .

متى ؟ اتجهت الاسعار نحو الانخفاض في أيلول (سبتمبر) 1929 . زاد توتر الاعصاب كما يدل على ذلك عدم انتظام التسعير في البورصة وأهمية المعاملات التجارية .

وقد وجدت التصريحات المتشائمة للاحصائي بانسون Banson ، ورجال الأخبار في التايمز Times فيما بعد ، صدى لدى المضاربين « بالتسليف » المتنبهين لأن يبيعوا عند أول بادرة للهبوط الدائم كي يستعيدوا ديونهم ويحققوا الأرباح .

هناك بعض الأحداث : إن نشر مؤشرات الانتاج الصناعي المتواضعة كانت قد فُسِّرت غير ملائمة ، وبعبارة أخرى ، كان السوق قد تجاهلها تماماً .

بدأ انهيار البورصة يوم السبت في 19 تشرين الأول 1929 .

ب - أسباب اتساع انكفاء الأسعار

يوم السبت 19 تشرين الأول ، حسر مؤشر القيم الصناعية لتايمز 12 نقطة . الضبط التقني ؟ تحول ذلك بسرعة إلى ذعر مفاجىء أو هلع لسببين : وجود تطورات شمولية للمبيعات وفشل محاولات تنظيم السوق .

1 - وجود تطورات شمولية للبيوعات

الآليتان الرئيستان اللتان سبَّبتا البيوعات الشمولية كانتا أوامر البيع الموقوف وطلبات حد الضمان .

- أوامر البيع الموقوف : نأخذ مثلاً فرداً يشتري سنداً بسعر 100 ويخصصه لأمر

بالبيع الموقوف على 90 . هذا يسمح له بالاحتفاظ بسنده في حالة الارتفاع ؛ إذا انطلقت حركة هبوط وتم الوصول الى سعر 90 ، يتحول أمر البيع الموقوف الى أمر بيع « بالأفضل » : مثلاً 90,85 . . . حسب التطور المباشر للبورصة .

تسمح هذه الآلية للمكتتب بالأوراق المالية بأن يربح وقتاً في فترات تدهور أسعار البورصة ، مثلاً الوقت اللازم للانتقال الى من يقوم على إدارة المحفظة لاعطاء أمر بيع ، شرط أن يقوم بإيداعه هذا الأخير بدوره . بذلك تكون سرعة انخفاض الأسعار موسعة .

- **طلبات حد الضمان** : مع انخفاض أسعار البورصة ، لا تعود السندات المودعة من المضاربين على أساس حد الضمان مقابل التسليفات الممنوحة إليهم تشكل ضماناً كافياً بالنسبة للمقرضين . كان هذا الأمر واضحاً فيما خص أسهم شركات الاستثمار التي انهارت أسعارها ، بسبب خاصيتها في المضاربة المرتفعة العائدة للتنظيم الذاتي لهذه الشركات . فقد طلب المقرضون من المضاربين زيادة تقديماتهم النقدية . هذا هو طلب حد الضمان . واضطر المضاربون أن يبيعوا سندات « سليمة » في سبيل جمع الرساميل المطلوبة . زادت حدة حركة الهبوط - وذلك بعامل هاجس الضمان - بمقدار ما امتنعت بعض المصارف في المقاطعات عن منح تسليفات لأجل قصير ، إلى المتعاملين مع البورصة (مضاربين) .

2 - فشل محاولات تنظيم السوق

على العكس ، بعض محاولات تنظيم السوق بدت بسرعة محدودة . هنا يأتي تذكر « الدعم المنظم » لبعض المصرفيين الرئيسيين الأميركيين .

فقد قرروا يوم الخميس في 24 تشرين الأول (أوكتوبر) ويقال له « الخميس الأسود » شراء سندات مقابل مبالغ باهظة، وذلك بواسطة الأموال السائلة المقدمة في السوق المفتوحة من المصرف الفدرالي لاحتياطي نيويورك . لم يوقف انخفاض الأسعار إلا مؤقتاً . وطلباً للضمان ، كان على المصرفيين في 28 اوكتوبر أن يُخفضوا تدخلاتهم وأن « ينظموا » هبوط الأسعار .

وفي نفس الاتجاه ، لم يكن الاعلان عن ارتفاع توزيعات الأرباح المنفذ في 30 اوكتوبر ، من قبل شركات كبرى ، مؤدياً سوى الى رفع مؤقت للاسعار . وتغلب التشاؤم .

« السمة الخاصة بالكارثة الكبيرة لعام 1929 (كما أشار غالبريث)[8] هو أن الأسوأ

استمر بلا انقطاع في الازدياد حدة » .

إذن كان الأسوأ متتابعاً :

ـ يوم الأربعاء في 23 اوكتوبر حيث تم تبادل 2,6 مليون سند في آخر ساعة ، وقد تدنى مؤشر القيم الصناعية للتايمز 31 نقطة .

ـ يوم الخميس 24 ، تم تبادل 13 مليون سند ، خسر مؤشر التايمز 12 نقطة ، بعد هبوط جنوني للأسعار عند الصباح مع ارتفاع جزئي عندما ظهر الدعم المنظم . في ذلك اليوم ، « كان ونستون تشرشل Churchill (. . .) الجالس في صالة زوار وول ستريت Wall Street يتأمل عمله الرهيب » كما يقول غالبريث[9] ، وهو بالفعل يوم عصيب إذا حكمنا عليه بالاستناد الى الثياب الممزقة للسماسرة أو إلى أصواتهم المبحوحة من كثرة الصراع المستميت طلباً للبيع . مع ذلك لم يكن التشاؤم شاملاً ، ففي اليوم التالي قُرىء في الفيغارو Figaro : « ما بدا أنه دعم سوقنا ، هي العاصفة التي اجتاحت البارحة وول ستريت (. . .) والآن وقد اتسع جرح وول ستريت ، نستطيع أن نواجه المستقبل المباشر بالتباشير الجميلة »[10] .

ـ يوم الاثنين 28 أوكتوبر (9,3 مليون سند كانت موضع مبادلة ، كان انخفاض المؤشر 49 نقطة) .

ـ الثلاثاء 29 اوكتوبر كان « اليوم الأكثر تدميراً » مع مبادلة 16 مليون سند وخسارة المؤشر 43 نقطة .

وهكذا تراجع مؤشر أسهم التايمز من 452 في 3 أيلول 1929 الى 415 في 23 تشرين أول (أوكتوبر) ، ثم إلى 224 في 3 تشرين الثاني (نوفمبر) واستقر في تموز (يوليو) 1932 فقط عند 58 .

وكان الوصول الى الهوة عند مستوى متوسط قسمة الأسعار على 8 . هل يُعزى « الركود الكبير » الى هذا الانهيار في البورصة ؟ سنقوم بعرض مختلف التفسيرات للأزمة الاقتصادية للسنوات الثلاثين .

بند 2 : محركات « الأزمة الكبرى »

ما كان « مجرد » انهيار بورصة ، أصبح تدريجياً أزمة اقتصادية شمولية وحادة ، رافقها انخفاض الأسعار . ما هي آليات هذا التدهور ؟

توجد أفكار عديدة حول هذه المسألة . ولذلك ينبغي الفصل والتمييز ، إن لم يكن بين الحقيقي والخطأ ، فعلى الأقل بين المقبول الممكن وما هو مفترض ، باعتبار أن

وطأة أزمة 1929 لا زالت تشكل اليوم بالنسبة للبعض لغزاً من الألغاز .

يقتضي لتوضيح هذا اللغز تحليل التأثير المباشر لانهيار البورصة وفحص طرح فكرة الانتاج الصناعي الزائد الموافق للانهيار ، ثم تعداد مختلف التطورات الشمولية .

فقرة 1 ـ النتائج الانكماشية المباشرة لانهيار البورصة : تأثير معتدل

إذا كان مما لا شك فيه ، إن لانهيار البورصة نتائج انكماش مباشرة فقد كانت لهذه النتائج أهمية أقل مما يُنسب إليها عادة .

كان أصحاب الأوراق المالية ، في أوكتوبر 1929 ، وفقاً لاحصاءات لجنة التحقيق الأميركية التابعة لمجلس الشيوخ في موضوع الانهيار ، يشكلون 1,5 مليون ، أي على الأكثر 5% من مجموع الأسر . نضيف الى ذلك ، أن المشترين الحديين (تقريباً 600000) هم فقط الذين كانوا قد أفلسوا . فبعد أن تبلغوا الانذارات بوجوب تسديد ما عليهم من ديون مسلّفة اليهم ، كانوا مضطرين لهذا السبب ولتخفيض استهلاكهم بشكل كبير ، مما أثر كثيراً على النشاط الاقتصادي . أما الآخرون ، وهم المشترون نقداً ، والمفتقرون بلا ريب بنتيجة خسارتهم بعض أو كل ادخارهم ، فقد أبقوا مع ذلك على حدة ، دخلهم الجاري الحالي .

كذلك تعرضت المؤسسات لنقص ثرائها ، عبر انخفاض قيمة محفظتها المالية ، مع نتائج ضارّة باستثماراتها .

لكن في النتيجة ، لم يتجاوز التأثير العائد لانهيار البورصة ، بالتخفيض المباشر 1% من الدخل الوطني الأميركي[11] .

نشير على سبيل المقارنة ، إلى أنه وقت انهيار البورصة في عام 1987 ، أن تدني مؤشر داو جونز 30% أوكتوبر و19 نوفمبر 1929 (تشرين الأول وتشرين الثاني) مقابل (46% بين 23 اوكتوبر و13 نوفمبر 1929) أثّر على نسبة 20 الى 25% من الأسر الاميركية (وقيل مقابل 5%) . وكان من نتيجة ذلك ، هبوط معدل النمو الاقتصادي بمعدل 1 إلى 1,5 نقطة . تلك كات نتائج الموازاة مع أهم نماذج الاقتصاد القياسي . كذلك ينبغي أن نضيف ، أن الوقائع كذّبت هذه التوقعات التي ظهرت خاطئة من حيث تشاؤمها .

فقرة 2 ـ إفراط انتاج صناعي حقيقي ، لكن غير حتمي قبل انهيار البورصة

حدث تراجع الدورة الاقتصادية الأميركية قبل انهيار البورصة . في حزيران (يونيو) ، قمة الدورة[12] ، وتشرين الأول (أوكتوبر) 1929 ، تدنى الانتاج الصناعي

20% عن معدله السنوي .

سمحت هذه المعاينة بدعم الطرح الذي يعتبر أن أزمة 1929 هي أزمة صناعية تكفّل انهيار البورصة بإثباته .

هل هي أزمة فائض انتاج أو تدني انتاج ؟ التفسيران كانا واردين عند كندلبرجر Kindleberger[13] .

بعد سنة 1914 ، كان بعض البلدان « الجديدة » مثل الولايات المتحدة الاميركية واليابان ، قد رفع الانتاج ، لتخفيف نقص المجهِّزين المنتمين للبلدان المحاربة ، بل حتى لتموين هذه البلدان الأخيرة بالمنتجات الصناعية . لكن بعد انتهاء الحرب وإعادة التعمير ، حوالي سنة 1925 ، عادت المؤسسات التجارية والمالية الأوروبية الى السوق . ذلك هو الانتاج الزائد . من جهة ثانية ، نلاحظ ابتداء من سنة 1928 ، إنخفاضاً في القروض المصرفية الاميركية الى باقي العالم وتراجعاً في الاكتتاب ، من المستثمرين الأميركيين ، في إصدارات السندات الأجنبية . ذلك أن المضاربة في وول ستريت كانت قد امتصت الطاقات والرساميل . كان على بعض البلدان المدنية مثل ألمانيا ودول أميركا اللاتينية أن تخفض وارداتها . وتأثرت بذلك منافذ التصريف الأميركية . وهكذا يمكن الحديث عن نقص الاستهلاك بالنسبة لـ ليسكير Lescure[14] ، المركز الرئيس لأزمة 1929 كان بشكل خاص صناعة السيارات ، وهي التي حلت محل سكك الحديد في استهلاك الصلب بحيث تضاعف انتاجه في الولايات المتحدة الاميركية بين عامي 1927 و1929 ، لكن تعرض للتراجع في أول خريف 1929 .

هذه الحجج ، وإن كانت مناسبة لتفسير أزمة « تقليدية » ، لا تبدو قاطعة فيما يعود الى « الركود الكبير » لعام 1929 . من جهة ، إن أزمة 1920 -1921 في الولايات المتحدة الأميركية كانت نفسها معزوَّة الى إعادة انطلاق انتاج البلدان الأوروبية التي كانت حينذاك في سلام . من جهة ثانية . لم يبدُ نمو قدرات الانتاج بين 1921 و1929 مفرطاً في سرعته . إن التلويح بشبح إفراط الانتاج من أجل وصف أزمة 1929 هو بدون شك الاختباء وراء الأسطورة ، وفقاً لما بيَّنه ج . نيري J.Néré[15] . من جهة ثانية ، إن كون الأسر الاميركية قد استفادت من ارتفاع مستمر للاجور بين 1920 و1929 يقلل من مضمون الطروحات القائمة على تدني الاستهلاك .

مما لا شك فيه أن تراجعاً في النشاط الصناعي كان قد بدأ في صيف 1929 . لكنه بدا أقل اتساعاً مما كان الأمر عند أزمة 1920 -1921 ولم يكن يتميز بخاصية الكارثة ، وبالنتيجة كانت حدة أزمة 1929 راجعة الى تعدد وفاعلية التطورات الشمولية للأزمة .

فقرة 3 ـ كارثة منسوبة الى تطورات شمولية للأزمة ، نوعية ، عديدة . . . وذات فاعلية

تفاقمت الأزمة الاقتصادية تدريجياً بعد انهيار البورصة : في نوفمبر 1929 ، تدنى الانتاج الصناعي الاميركي 10% ثم 12% من جديد في ديسمبر (كانون الأول) . وانهار بين 1929 و1932 :– 48% في النتيجة في حين قُسِّمت الاستثمارات بالحجم هي على تسعة .

أربعة تطورات شمولية كبرى كانت المسؤولة عن هذا الوضع : دمار النظام المصرفي الأميركي ، التصفية العامة للديون من قبل المؤسسات ، تصدير الأزمة الى أوروبا ثم عودتها الى الولايات المتحدة الاميركية بعامل ارتداد ، أخيراً طريقة تنظيم الرأسمالية السائدة في العصر .

أ ـ دمار النظام المصرفي الأميركي

كانت المصارف قد ابتليت بالانهيار (50% من قروض المصارف النيويوركية كانت في ذلك الوقت مضمونة بسندات) . وقد عرفت من جهة ثانية مشاكل في السيولة ، بفعل التراجع الصادر بشكل خاص عن المضاربين المفلسين ، حتى بدون إمكانية القول بأزمة معممة لثقة المودعين في نهاية السنة 1929 . تفاقمت الحالة سنة 1930 بسبب صعوبات خاصة في إعادة التمويل لدى البنك الاحتياطي الفدرالي الذي لم تكن مشترياته في السوق المفتوح كافية .

تلك كانت فكرة فريدمان وشوارتز الموسعة[16] . نضيف أن المصارف الاميركية رفضت الحسم الذي يقابل مديونية أمام المصرف الفدرالي والذي أدى إلى إفلاسات مصرفية في الماضي . أما فيما خص بيع السندات الخاصة ـ أسعارها تتدنى بسرعة ـ فإنه لا يكفي أن يغطي حاجات الخزينة .

إذن ، كان قد بدأ انهيار النظام المصرفي في أوكتوبر 1930 . ويميز فريدمان وشوارتز بين أربعة مراحل :

1ـ أوكتوبر (تشرين الثاني) 1930 : الأزمة المصرفية الأولى

لقد اتَّسمت بالعديد من الافلاسات للمصارف في ميسوري Missouri ، انديانا Indiana ، ايللينويز Illinois . . . وقد نتج عن ذلك أزمة ثقة لدى الجمهور ، مقدرة على المستوى الكلي بتناقص النسبة : $\frac{\text{الودائع المصرفية}}{\text{الأوراق المالية}}$

وقد تعرض بدوره مصرف الولايات المتحدة ـ وهو مصرف تجاري أميركي هام ـ إلى الافلاس . كان يجب وهو أمر كان ممكناً ، أن تقوم السلطات النقدية الاميركية بانقاذه ، كما يذكر فريدمان وشوارتز .

2 ـ مارس (آذار) 1931 : الأزمة المصرفية الثانية

كان مسارها مماثلاً . فقد أفلس بعض المصارف الصغيرة المستقلة التي حطمها الانهيار في البورصة والصعوبات لدى الشركات ، والتي تخلى عنها النظام الفدرالي . وكانت هجمة المودعين المعممة على الولاية المعنية وعلى الولايات المجاورة .

وزادت حدة الأزمة المصرفية في آذار (مارس) 1931 بإفلاس أكبر مصرف خاص نمساوي في أيار (مايو) وهو كريديتانستالت Kreditanstalt ـ التي تملك المصارف الاميركية فيه أسهماً .

3 ـ أيلول (سبتمبر) 1931 : الأزمة المصرفية الثالثة

تُعزى الى تدني قيمة الليرة الاسترلينية بنسبة 30% . ومن جهة ثانية ، ترك الانكليز قاعدة الذهب . هذا كان السبب لبروز أزمة ثقة بالدولار بشكل أولي . أجبرت مشتريات الذهب مقابل الدولار من جهة الأميركيين (« التصريف الداخلي ») والمصارف المركزية أو الاستثمارات الأوروبية (« التصريف الخارجي ») ، المصرف الفدرالي الاحتياطي لنيويورك ، الى اللجوء لرفع سعر الحسم[17] . فقد ارتفع من 1/2% الى 3,5% . هذه من وجهة نظر فريدمان وشوارتز ، هي « الزيادة الأكثر شدة لكل الأوقات في فترة قصيرة » ، خاصة إذا فكرنا بانخفاض الأسعار تلك الفترة . زادت الصعوبات أمام المصارف ، وتضاعفت الافلاسات .

4 ـ آذار (مارس) 1933 : « العطلة المصرفية »

شهدت سنة 1932 تراجعاً مؤقتاً في مشاكل المصارف ، بسبب تغير في سياسة نظام الاحتياطي الفدرالي . فتحت ضغط الكونغرس ، رضخ النظام أخيراً وقرر شراء السندات في السوق المفتوح على مستوى كبير من أجل تموين المصارف بالسيولات . استمرت هذه السياسة متّبعة من نيسان (إبريل) حتى آب (أوغسطس) 1932 ثم أهملت لضعف فاعليتها . يمكن القول أن المصارف كانت قد استنزفت .

عادت الأزمة وقفزت من جديد ، نتيجة لخطأ السلطات التي كانت توجه السياسة الاقتصادية : نشرت المؤسسة المالية ، وهي جهاز أنشأه هوفر في أوكتوبر 1931 من أجل

تقـديم قروض للمصـارف ، لائحة بتلك التي منحتهـا دعمها . وفسر السـوق هذه اللائحة بأنّها للمصارف التي تشكو من ضائقة .

وقد أجبر الهلع الذي تبع ذلك ، الولايات المختلفة لاعلان « العطلة المصرفية » وعلى أساسها لم تعد المصارف ملزمة بتسديد الديون التي عليها للدائنين . وقد لحق الأثر نيڤادا Nevada (أوكتوبر 1932) أيوا Iowa (ينـاير 1933) ، لـويزيـانا Louisiana وميشيغن Michigan (فبراير 1933) .

في 6 آذار (مـارس) أصدر روزفلت Roosevelt قـراراً بـالعـطلة المصرفيـة العامة[18] . أقفلت كل المصارف لمدة أسبوع ، ولم يعد للعمل من جديد ألفا مصرف .

إنهار النظام المصرفي . وبقي الاقتصاد الأميركي بعد ذلك يعمل بدون مصارف ، بدون اعتمادات ، بدون ودائع . وتدنت النسبة بين الودائع تحت الطلب في المصارف والأوراق المالية من 11 في عام 1929 الى 4 في عام 1932 ، أي حتى قبل العطلة المصرفية العامة .

هذا التطور الشمولي للأزمة الكبرى يفسر بلا ريب المظهر الكارثي للركود عام 1929 .

فما هو السبب ؟

أهي الأزمة الاقتصادية نفسها مسببة انهيار النظام المصرفي وجاعلة بـلا فاعليـه إجراءات السياسة النقدية الموسَّعة مثل انخفـاض معدل الحسم بـين 1929 و1931 أو التدخلات الهائلة في السوق المفتوحة بين نيسان (إبريل) وآب (أوغسطس) 1932 ؟

أم أخطاء السياسة النقدية ؟ في نظر فريدمـان وشوارتـز ، إن غباء السيـاسة النقدية في ذلك الوقت ، يرجع إلى شخصية القائمين على النظام الاحتياطي الفدرالي .

بعد وفاة بنجامين سترونغ Benjamin strong ، مصرفي سابق ، مدير المصرف الفدرالي الاحتياطي لنيويورك ، حل محله فريق عمل على رأسه قانوني هو هاريسون Harrison . لم يكن لدى هذا الفريق خبرة ، لم يدركوا حسب رأي فريدمان وشوارتز ، إلى أي مدى ستؤثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصـادي الحقيقي . لقد تسببـوا بانخفاض كبير في المخزون النقدي (– 1/3 بين 1929 و1933) .

استنتج الباحثان أن « الكارثة النقدية لم تكن نتيجة محتمة لقوى أخرى ، لكنها كانت عاملاً مستقلاً بما فيه الكفاية مارس تأثيراً عميقاً في مجرى الاحداث وزاد في إطالة عمر الأزمة »[19] .

ب ـ التصفية العامة لديون الشركات

عدَّل انهيار البورصة مناخ الأعمال فقد خفَّض قطاع الأسر ، بمعدل فائدة ودخل متساو ، مشترياته من السلع والخدمات . واحتفظ بسره بتخزين كوقاية إضافية . الشركات متشائمة . في هذا السياق بتخفيض الطلب ، خضعت من جهة ثانية لضغط المصارف الدائنة ، وقد سبقت الاشارة إلى صعوباتها ، وهي بدافع الوقاية ، لم تجدد قروضها قصيرة الأجل . وكان لا بد من الوصول ، كما يذكر فيشر I.Fisher[20] ، الى تصفية عامة لديون الشركات ، أي رغبتها في الابتعاد عن المديونية خوفاً من الافلاس .

تخلت عن محفظة الأوراق المالية وباعت بالخسارة مخزوناتها مما أجبرها على تخفيض انتاجها .

نتج عن ذلك في نفس الوقت تقلص في الكتلة النقدية مرده الى عدم المديونية وانخفاض في تداول النقود ، بسبب زيادة تخزينات الحيطة .

تسبب الانكماش بتدني الأسعار الذي انعكس ارتفاعاً في الدين الحقيقي ، وانخفاضاً في أرباح الشركات ، والانتاج والاستخدام . « الانكماش بسبب الدين انعكس تأثيره على الدين (. . .) فكل دولار دين غير مدفوع يصبح دولاراً كبيراً (. . .) فكلما دفع المدينون ، كلما توجب عليهم أكثر »[21] .

ما السبب أن هذه الظاهرة كانت في عام 1929 أكثر أهمية من الأزمات السابقة ؟ أجاب فيشر على هذا السؤال بنقطتين :

أولاً ، كان الاقتصاد الأميركي مرهقاً بالدين في عام 1929 ، وكان السبب السياسة النقدية المتسامحة ومعدلات فائدة مخفَّضة منذ عام 1925 من أجل مساعدة انكلترا للعودة الى قاعدة الذهب . وساهمت القروض لاعادة تعمير ما بعد الحرب كذلك في زيادة هذه المديونية . فقد عززت « الافراط في الاستثمار » و« الافراط في المضاربة » .

ـ **ثانياً** ، لم يُتخذ أي عمل لوقف هذا التطور الشمولي لزيادة الديون الحقيقية . كان يجب ، كما يقول فيشر ، ممارسة « مقاومة الانكماش » ، أي تثبيت الاسعار بتموين الاقتصاد بالسيولات في السوق المفتوح .

لو كان سترونغ حياً ، لكان مارس هذه السياسة . ولكان المرض ، كما يقول فيشر ، مرض دين وليس مرض الدولار [الإنكماش] ، بلفحة برد وليس التهاب الرئة »[22] .

والمفاجىء هو التوافق في وجهة النظر بين فيشر وغالبريث من جهة ، فيما خص

النتائج السيئة للقرار البريطاني عام 1925 ، وبين فيشر وفريدمان من جهة ثانية ، فيما خص غباء السياسة النقدية الاميركية بين 1929 و1932 .

ج ـ تصدير واستيراد الأزمة

كان هذا التطور في آن معاً مالياً وتجارياً .

أولاً كان مالياً ؛ مباشرة بعد انهيار بورصة وول ستريت ، استرجعت المصارف الاميركية رساميلها المودعة في البورصات الأوروبية وخاصة في ألمانيا والنمسا ، وذلك ببيعها الأوراق المالية التي بحوزتها ، رغبة منها في حل مشاكل السيولة . كان من شأن ذلك أن انتشر الانهيار على الصعيد الدولي .

في المقابل ، انتقلت الصعوبات في البورصات والمصارف الأوروبية الى الولايات المتحدة . وقد سبق لنا وأشرنا إلى إفلاس كريديتانستالت Kreditanstalt النمساوي في أيار (مايو) 1931 وانعكاساته عبر المحيط . كانت السلطات تدرك هذه الآثار الارتدادية . ولهذا السبب مثلاً ، كان هوفر في حزيران (يونيو) عام 1931 قد عمل على تطبيق قرار بتأجيل دفع الديون عالمياً لمدة سنة .

كذلك كان هذا التطور جارياً . فقد انعكس انخفاض الواردات الأميركية التالية للأزمة ، سلباً على الطلب والانتاج للبلدان الأخرى . كذلك انهارت بالفعل الصادرات الأميركية ، مما صعَّد الأزمة في الولايات المتحدة . وأصبح حجم التجارة العالمية ، بالنسبة للأساس 100 في عام 1929 ، في حدود 62 عام 1932[23] .

في هذا المضمون ، يبدو أن حدثاً كان قد لعب دوراً مهماً : إنقاص قيمة الليرة الاسترلينية عام 1931 والذي عرفنا نتائجه على الدولار والمصارف الاميركية . فقد أتاح للصناعة البريطانية أن تعود الى الاحتماء « بالحواجز النقدية » وبذلك تخرج لمدة من نطاق الأزمة ، لكن ذلك كان سبباً في انخفاض صادرات كل الدول المتجهة إلى انكلترا .

« في أواسط عام 1931 [كما يذكر سوفي Sauvy] كانت الأزمة في طريقها الى الانتهاء . في هذه الأثناء ، برز تصدُّع كبير أعاد الأمور الى ما كانت عليه ، وكذلك الأزمة : انهيار الليرة الاسترلينية »[24] . مما لا شك فيه ، أن « الغلطة الكبيرة لتشرشل عام 1925 » كان لها تأثير كبير ودائم على سير الاقتصاديات .

د ـ طريقة تنظيم الرأسمالية في السنوات الثلاثين

لقد قيل ـ وهذه فكرة ليونيل روبينز Lionel Robbins في كتابه لعام 1935

« الركود الكبير » ـ بأن شدة الأزمة الاقتصادية لعام 1929 كانت عائدة الى جمود النظام الاقتصادي وعدم مرونته :

ـ عدم مرونة فيما خص انخفاض الأجور الحقيقية في الوقت الـذي كانت فيـه المؤسسات بحاجة الى انخفاض التكاليف .

ـ عدم مرونة فيما خص انخفاض الأسعار بفعل توحيد الشركات الاقتصادية .

كانت الأجور الحقيقية بالفعـل عديمـة المرونـة تجاه الانخفـاض في الصناعـات اليدوية ، لكن يبدو أنه من المبالغ فيه القول بتوحيد الشركات في الاقتصاد ، حتى ولو كانت توجد مظاهر عديدة للاندماج في الصناعة الاميركية ، منذ بداية القرن .

هناك عنصر ذو دلالة يكمن في « قرار إعادة بناء الصناعة الوطنية » لعام 1933 (أعلن عدم دستوريته فيما بعد) ، حاولت بواسطته الحكومة الفدرالية والصناعيون ، بعد وعي المضار الناتجة عن تدني الاسعار نتيجة المنافسة الحرة ، تنظيم اتفاقات .

على العكس ، يمكن وصف طريقة تنظيم الرأسمالية في عصر « المنافسة الكلية » وذلـك حسب رأي بـواييــه وميسـترال R.Boyer ، وJ.Mistral[25] ، بـالمعنى حيث التنظيمات كانت موجهة أساساً نحو الأسواق .

بصورة خاصة ، لم يستطع الاجراء الاميركيون أن يتحصنوا ضد تفاقم البطالة (إرتفعت نسبتها من 1929 الى 1932 من 3% الى 22%)[26] . بسبب ضعف التنظيمات النقابية : فقط 3,4 مليون شخص كانوا نقابيين في عام 1930[27] .

في نفس الوقت ، كان تزايد العرض الشامل لكل الأسـواق ، سبباً في إنهيـار الأسعار (– 42% في الولايات المتحدة الامـيركية بـالنسبة لأسعـار الجملة بين 1929 و1933)[28] الذي ساهم في خراب المزارعين والصناعيين .

أخيراً ، بقيت السياسات الاقتصادية المعالجة لدورات ، باستثناء أعمال إنقاص القيمة ، ذات فاعلية محدودة ، على الأقل قبل 1933 . وهكذا فإن طموحات هوفر في عام 1930 بدفع الصناعات المعدنية والبناء بواسطة الطلبات العامة ، وخفض معـدل الحسم بين 1929 و1931 مرت عملياً دون أية أهمية .

كان الأمر يعني عندئذٍ آخر تطور شمولي للأزمة ، بالمقدار الذي كان فيه تفاقم البطالة وانخفاض معدل ربح الشركات ، مؤثرين على الاستهلاك والاستثمار ، بدون أن تكون زيادة النفقات العامة مؤدية الى التعويض عن تراجع الطلب .

والنتيجة هي أن تفاقم الأزمة الاقتصادية لعام 1929 يجب أن يُعزى الى وجود أربعة تطورات شمولية أكثر مما هو لانهيار البورصة ذاته ، أو الى الافراط في الانتاج الصناعي السابق لتشرين الأول (أوكتوبر) 1929 .

الخلاصة : مخارج الأزمة

في أية مرحلة ، خرجت اقتصاديات أهم الدول الصناعية في ذلك العهد ، الولايات المتحدة ، فرنسا ، إنكلترا وألمانيا ـ من الأزمة ؟

* بدأ الإزدهار في الاقتصاد الأميركي في صيف 1932 وامتد حتى صيف 1937 ، حيث استعاد مؤشر الانتاج الصناعي مستواه قبل الأزمة . كان إنقاص قيمة الدولار في عام 1933 وسياسة روزفلت ، الحافزين الرئيسيين للاقتصاد الاميركي خلال هذه السنوات الخمس للانتعاش . لكن الاقتصاد الأميركي عاد للركود من جديد عامي 1937 -1938 ولم يوقفه سوى جهد الحرب .

* دخلت فرنسا في الأزمة متأخرة ، لأنها استفادت من الأثر الموسع لانقاص قيمة الفرنك بـ 80% في عام 1928 . بقيت تلك « الجزيرة السعيدة » ـ وهي عبارة استعملت في الخارج ـ حتى عام 1931 .

كذلك كان الازدهار متأخراً ، فهو لم يبدأ سوى عام 1938 مع زيادة النفقات الحربية ، بالرغم من عدة تخفيضات لقيمة العملة (30% تقريباً عام 1936 ، 57% في عام 1938) ومقترحات لاقال الانكماشية (1935) .

نشير إلى أن قوة الأزمة لم تكن بمستوى الدول الأخرى ، فالانتاج الصناعي لم ينخفض سوى 20% تقريباً من 1929 و1935 (حضيض الدورة) وخاصة أن معدل البطالة لم يزد سوى القليل (3% في عام 1932) نظراً لأن فرنسا كانت قد عرفت عندئذٍ نقصاً في السكان العاملين مرده الى خسائر الحرب وضعف معدل الولادة . من جهة ثانية ، جاءت عودة قسم من اليد العاملة المهاجرة إلى مواطنها الأصلية ، مخفضة من البطالة .

* كان التوصل الى حضيض الدورة في ألمانيا في عام 1932 . وكان الاقتصاد الألماني ، البعيد عن رقابة الصرف التعسفية ، أسرع في الانتعاش ، بسبب طلبات الدولة وسياسة الاغراق بالتصدير في حين تم توحيد الصناعة .

* أخيراً ، كانت إنكلترا قد دخلت الأزمة قبل عام 1929 ، فقد ضحت بصناعتها ـ كما قبل ـ لحساب عملتها (كان معدل البطالة في بريطانيا 7% في عام 1929) . في

المقابل ، لم تتعرض بشدة لأزمة 1929 في الواقع ، مع انخفاض بالانتاج الصناعي أدنى من 20% ، وكذلك خرجت من الأزمة سريعاً بفضل إنقاص قيمة الليرة الاسترلينية .

نرى من هذا العرض السريع لمظاهر الخروج من الأزمة ، أن البلدان كانت قد وعت وإن متأخرة ، ضرورة قيام الدولة بالتنظيم ، وهذا التنظيم سيعدل من جديد مسار الاقتصاد وطبيعة الأزمات على السواء .

هوامش
الفصل الثاني من القسم الأول

(1) J. Galbraith, «La crise économique de 1929», Paris, Payot, 1961, p. 40.

(2) Galbraith, op. cit., p. 95.

(3) Galbraith, op. cit., p. 169.

(4) بسبب تسامح السلطات النقدية ، أنظر لاحقاً .

(5) في دورة محاضرات ألقيت في جامعة شيكاغو عام 1931 ، ذكر كينز : « بعض الافكار المتزمتة تعتبر هـذا [الانهيار] كأنه عقوبة لا مفر منها ومطلوبة بعد إفراط في التوسع (. . .) انتقاماً من فكر إنساني مضارب ، انتصاراً لمعبود المال إذا لم يكن الرخاء متوازنـاً مع إفـلاس شامـل » في قراءات في هـاريس ، المجلة الفرنسيـة للاقتصاد ، صيف 1986 ص 133 .

(6) Dumenil, Glick et Rangel: «La grande dépression: énigme d'hier et d'aujourd'hui», Revue économique, mai 1986.

(7) كينز ، بحث في 1986 . النظام الكينزي الذي يتضمنه هذا التحليل هو كذلك موجز بالنسبة للذي هو للنظرية العامة . ذلك يعني حساب واردات المنظمين $(R=C+I)$ وتكاليفهم $(\mathcal{E}=C+5)$. إذ $I>S$، عندئذٍ $R>\mathcal{E}$ ويحصل المنظمون على أرباح .إذا $I<S$ ، تخسر المؤسسات « على الأقل إذا لم يهبط الادخار (S) بنفس النسبة ، وعلى وجه الاحتمال لا تكون هي الحالة » كما يوضح كينز (ص 139) .

(8) غالبريت ، المرجع السابق . يمكن الرجوع كذلك الى وصف الانهيار المالي لـ بول كلوديل Paul Claudel ، سفير فرنسا في واشنطن في ذلك الوقت ، الى الوزير الفرنسي للعلاقات الخارجية ، في « فيما خص الأزمة المالية » . مجلة الاقتصاد المالي حزيران ـ أيلول 1988 ، ص 287 .

(9) Galbraith, op. cit., p. 124

(10) Sauvy, «Histoire économique de la France entre les deux guerres», Economica, Paris, 1984, vol. 1, p.84

(11) كذلك ، ينبغي أن نوضح مظهراً أسطورياً آخر لأزمة 1929 ، هو الانتحار . في الولايات المتحدة الاميركية ، لم يتزايد بشكل معبر خلال الانهيار المالي . لكن في بعض الولايات ، مثلاً نيويورك ، كانت الانتحارات مسرحية وكبيرة التعبير .

(12) أو آب (أغسطس) ، حسب الإحصاءات .

(13) Kindleberger C.: «Manias, Panics and Crashes. A history of financial crises». London. The Mac Millan Press. 1978. p. 135 à 137.

(14) J. Lescure, op. cit., p. 307.

J. Néré, «La crise de 1929», chapitre 3. Paris, A. Colin, 1973. (15)

Friedman et Schwartz: «A monetary history of the United States, 1867- 1960», 1963, Prince- (16)
ton, NBER, chapitre 7: the great contraction

(17) كان معدّل الحسم قد انخفض من 6 إلى 1/2% بين 1929 و1931 .

(18) بنفس وقت انخفاض قيمة الدولار والخطر على الذهب .

Friedman et Schwartz, op. cit., p. 299. (19)

I.Fisher: «The debt deflation theory of great depressions», Econometrica, 1933. (20)

I. Fisher: art.cit., p. 344; les faillites des entreprises augmentèrent de 39% entre 1929 et (21)
1932.

Fisher, art.cit., p. 347. (22)

B. Gazier, «La crise de 1929», Paris, PUF, p. 20. (23)

Sauvy, op. cit., vol. 1, p. 89 et 90. (24)

R. Boyer et J.Mistral: «Accumulation, inflation, crises», Paris, PUF, 1978. (25)

B. Gazier, op. cit., p. 23.

Delfaud, Gérard, Guillaume, Lesourd: «Nouvelle histoire économique», Tome 2, Paris, (27)
PUF, 1976, p. 93 et s.

B. Gazier, op. cit., pp. 16 et 25. (28)

مراجع الفصل الثاني من القسم الأول

BOYER R. et MISTRAL j.

- **Accumulation, inflation, crises,** Paris, PUF, 1978.

DELFAUD P., GERARD C., GUILLAUME P., LESOURD J.

l**Nouvelle histoire économique.** Tome 2, Paris, PUF, 1976.

DUMENIL G., GLICK M., RANGEL J.

- «La grande dépression: énigme d'hier et d'aujourd'hui «**Revue économique,** mai 1986.

FISHER I.

- The debt deflation theory of great depressions. **Econometrica,** 1933.

FRIEDMAN M. et SCHWARTZ A.

- **A monetary history of the United State, 1867- 1960.** 1963, Frinceton, N.B.E.R.

GALBRAITH J.

- **La crise économique de 1929.** Paris. **Payot,** 1961.

GALBRAITH J.

- «1929- 1987». **Journal des Finances,** n° hors série, 1987.

GAZIER B.

- **La crise de 1929,** Paris, PUF, coll. QSJ?

KEYNES J.M.

- Harris lectures, **Revue Française d'économie,** 1986.

KINDLEBERGER C.

- «Manias, Panics and Crashes. A history of financial crises». London, The Mac Millan Press. 1978.

NERE J.

- **La crise de 1929, Paris, A. Colin, 1968.**

SAUVY A.

- **Histoire économique de la France entre les deux guerres,** Vol. 1, Paris, Economica, 1984.

أسئلة

تأكد بذاتك من تقدم معلوماتك . بعد قراءة هذا الفصل ينبغي أن تصبح قادراً على الإجابة عن الأسئلة التالية :

1 ـ ماذا يعني الشراء بالضمان ؟
2 ـ ما هو أساس عمل شركات الاستثمار ؟
3 ـ ما هي الأسباب التي جعلت بعض الاقتصاديين يعتبرون أن أزمة 1929 تعود إلى « غلطة تشرشل سنة 1925 » ؟
4 ـ ما هو الدور الذي لعبه تطور الاجور الفعلية بين عام 1920 و1929 في إطلاق التدهور في البورصة في أوكتوبر 1929 ؟
5 ـ ماذا سمي « الدعم المنظم » عام 1929 ؟
6 ـ هل إن انكفاء الدورة الاقتصادية الاميركية سبق انهيار البورصة أو كان نتيجة له ؟
7 ـ لماذا اعتبر فريدمان « خرقاء » السياسة النقدية المتبعة في الولايات المتحدة الاميركية بين 1929 و1932 ؟
8 ـ ماذا تعني عبارة « التصفية العامة للديون »؟
9 ـ ما هي المسارات لإنتشار الأزمة الاميركية لعام 1929 على الصعيد الدولي ؟
10 ـ ما هي الصفة التي يمكن إعطاؤها لطريقة تنظيم الاقتصادات ، وقت أزمة الثلاثينات ، والتي اتسمت بأنّها « كلياً تنافسية » ؟

الفصل الثالث

الأزمة الاقتصادية الحالية غير الشمولية والتضخمية في الأصل

من سنة 1944 حتى 1974 ، كانت سنوات بعد الحرب الثلاثون الأولى سنوات نمو اقتصادي سريع وغير منقطع ، « الثلاثون الرائعة » بدت خلالها الأزمات الصناعية ، العديدة بين 1850 و1940 ، أنها قد زالت تماماً أو على الأقل ضعفت كثيراً[1] . وقد طرح تفسيران لهذه الظاهرة :

ـ نجاح التنظيم على مستوى الدولة وفقاً لكينز ، في حين أن السياسات الاقتصادية الداعمة للنشاط ، لم تكن موجودة وقت الأزمة الكبرى أو على الأقل في سنواتها الأولى .

هو مع ذلك نجاح مخفف في نظر الاقتصاديين الاحرار ، فالدولة في نظر هؤلاء كانت قد اختارت ـ عبر السياسات الكينزية ـ التضخم في مقابل البطالة . وهي إجراءات ناجحة فقط على المدى القصير . ففي المدى البعيد ، يصبح الثمن ، عودة لمعدل بطالة سنوي أساس مقابل تضخم متصاعد في النهاية ـ كما يقول فريدمان[2] . بل حتى أزمة اقتصادية حادة بمقدار تأخيرها . هذا ما أكده هايك Hayek منذ 1931 في « السعر والانتاج » .

ـ تعديل قوانين عمل الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية . حسب الاقتصاديين المتمركسين الذين نشروا هذا التحليل ـ أغلييتا Aglietta[3] ، بوابيه ، ليبياتز ، لورنزي . . . ، وخلف نمط التراكم الموسع المميز للقرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، بعد الحرب العالمية الثانية ، نموذجٌ للتراكم ذو غالبية مكثفة . يقوم هذا النموذج على ركيزتين : أولاً ، على أرباح إنتاجية سريعة مأخوذة من إدخال العمل في السلسلة لدى الشركات وثانياً ، إرتفاع مستوى الاجراء عن طريق المفاوضات الجماعية ، وإدخال نظام التقديمات الاجتماعية وتعيين الحد الأدنى المضمون للأجر .

وهكذا يصبح الانتاج الواسع ، خاصة السلع الاستهلاكية المعمرة ، مستهلكاً من العمال أنفسهم . بذلك تبدو إمكانية النمو السريع ، مع اعتبار أرباح الانتاجية التي تسمح بنمو معدل الربح والفائض المتراكم ، نمو متناسق حيث تستطيع الشعبة التي تصنع سلع الاستهلاك أن تتطور بدون عوائق للتصريف على المستوى ذاته للقسم المنتج لسلع الانتاج ، نمو بلا أزمة .

وعى فورد Ford وطبق هذه المبادىء في شركته منذ 1914 . وبقيت أفكاره في انتظار انتهاء أزمة 1929 لتصبح مهيمنة ، وليصبح نموذج فورد مطبقاً .

جاءت الصدمة النفطية في عامي 1973 -1974 كشرارة للأزمة الاقتصادية الحالية . يمكن وصف تراجع النشاط الاقتصادي الذي جاء من بعد ، بأنه غير شمولي ، وبالمقابل فإنه ترافق بتلاحق التضخم حتى عام 1982 واستمر . وجاء انهيار البورصة في تشرين الأول (أوكتوبر) 1987 « يطلق من جديد » هذه الأزمة .

سنعالج هذه الاشكال مع تمييز إنطلاقة ومسار الأزمة الاقتصادية الحالية .

بند 1 ـ الانطلاقة : الصدمة النفطية لأوكتوبر 1973

في 6 تشرين الأول (أوكتوبر) 1973 ، في سياق حرب الشرق الأوسط اتخذت دول الخليج المنتجة للنفط قرارين :

ـ تخفيض إنتاج النفط وتخفيض تموين الدول المستهلكة بهذه المادة . ووقعت الولايات المتحدة الأميركية وهولندا تحت حظر بيعها النفط والذي بقي حتى أول فصل من عام 1974 .

ـ زيادة سعر النفط بنسبة 70% (من 3 دولارات الى 5,11 دولار للبرميل) .

لم يشكل التدبير الأول الذي لطف سريعاً ، سوى مضايقة عابرة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.C.D.E) بالرغم من تأثيرها الحاسم النفسي والافتقار بالنسبة لبعض المنتجات (خاصة الكيمياء الثقيلة) . لم يكن الأمر ذاته بالنسبة للتدبير الثاني ، لأن الدول المصدرة للنفط (O.P.E.P) عملت على إبداله بزيادة جديدة تقررت في طهران بتاريخ 23 كانون الأول (ديسمبر) . فقد ارتفع سعر برميل النفط الخام الى 11,65 دولاراً . في فصل تضاعف أربع مرات .

اهتم ج .ل . ايسكيديه[4] (J.L. Escudier) بالاسباب العميقة للصدمة النفطية ، فهي في نظره لا تكمن في حرب كيبور Kippour بالفعل التي فقط عجلت

بتطور لا مفر منه ، بمقدار ما هي عائدة للفجوة بين المميزات العائدة لـلانتاج وتلك العائدة للتتجير .

لقد اتّسمت الأولى منذ خمس عشرة سنة بتغيرات هامة : نمو حصة دول الشرق الأدنى في الإنتاج العالمي على حساب الولايات المتحدة الاميركية وفنزويلا . وشهدت الثانية دعم السيطرة الأميركية بفضل نشاط الشركات الكبرى العالمية .

وهكذا فإن قرارات البلدان الرئيسية المنتجة للنفط كانت تأكيداً لحريتها المنتصرة على « الأخوات السبع » . وكانت لها ثلاث نتائج في الأجل القصير بالنسبة لدول منظمة التعـاون الاقتصادي والتنميـة بشكل عـام ، وفرنسـا بوجـه خاص : تسـارع ارتفاع الاسعار ، اختلال الموازين التجارية ، تراخٍ هام في النشاط الاقتصادي .

فقرة 1 ـ تسارع ارتفاع الأسعار

بين تشرين الأول (أوكتوبر) 1973 ونيسان (إبريل) 1974 إرتفع مؤشر أسعار الاستهلاك في فرنسا بشكل آلي 1,8 نقطة .

% 341 +	×	% 5,25	=	1,8 +
ارتفاع أسعارُ المحروقات والطاقة بين أوكتوبر 1973 وإبريل 1974 .		موازنة هذا القطاع في مؤشر الأسعار على الاستهلاك		نقطة مؤشر

ملاحظة حول انعكاس الصدمة النفطية الأولى على التضخم في فرنسا

ـ كان ارتفاع سعر « المحروقات والطاقة » بين تشرين الأول (أوكتوبر) 1973 ونيسان (إبريل) 1974 أدنى من ارتفاع النفط الخام لثلاثة أسباب : أولاً ، لا يشكـل النفط الخام سـوى جزء من سعـر التكلفة لمنتجات التكـريـر ؛ ثم إن الضرائب المضافة عليها بقيت ثابتة أو زادت زيادة معتدلة . أخيراً سرت العدوى لأسعار باقي مصادر الطاقة ـ الغاز ، الفحم ـ الداخلة في الانتاج ، ولكن بقيت محدودة .

ـ التأثير الآلي المبين هكذا خفَّض كثيراً التأثير الفعال لارتفاع قيمة النفط . فهـو يفترض بشكـل خاص غيـاب التوقعـات التضخمية للاجراء أو لـرؤسـاء الشركـات . في الحقيقة ، كـانت ارتفاعـات تكاليف الانتـاج متفـاوتـة حسب

القطاعات وكما كانت انعكاساتها على الأسعار .

بين تشرين الأول 1973 ونيسان 1974 ، ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك إجمالاً بـ 7,5% أي 2,2 نقطة عمّا هو خلال الفصل السابق (المصدر : اتجاه الظروف الاقتصادية « واقع ومستقبل الاقتصاد الفرنسي » حزيران (يونيو) 1974 وكانون الثاني (يناير) 1975) .

ومع تداخل كل أسباب التخضم وانضمامها (الصدمة النفطية ، ارتفاع أسعار المواد الأولية ، ضغوط الطلب ، سيولات دولية متروكة ، توقعات تضخمية) فإن مؤشر الأسعار الفرنسية للاستهلاك زاد في عام 1974 بنسبة 13,7% (+ 6,4 نقاط بالنسبة لعام 1973) .

بالنسبة لبقية دول منظمة التعاون الاقتصادي كان ارتفاع الاسعار عام 1974 على النحو التالي : الولايات المتحدة الاميركية 11% (+ 4,8 نقطة بالنسبة لعام 1973) اليابان 24,5% (+ 12,8 نقطة) المملكة المتحدة 16% (+ 6,8 نقطة) المانيا الفدرالية 7% (+ 0,1 نقطة) (المصدر : توقعات اقتصادية لمنظمة التعاون والتنمية) .

فقرة 2 ـ اختلال الموازين التجارية

في فرنسا ، ارتفعت الواردات من النفط في عام 1974 بمبلغ قدره 6,25 مليار دولار . وهكذا فإن الميزان التجاري الذي كان فائضاً بـ 0,8 مليار دولار في عام 1973 أصبح في عجز خلال السنة التالية بـ 3,9 مليار دولار .

كذلك عرفت بقية دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، باستثناء ألمانيا الفدرالية ، تراجعاً في مبادلاتها التجارية مع الخارج ، لأسباب مماثلة : ارتفاع أسعار النفط المواد الأولية .

الموازين التجارية بمليارات الدولارات الفيض (+) العجز (-)

	الولايات المتحدة الاميركية	اليابان	فرنسا	ألمانيا الاتحادية	إيطاليا	المملكة المتحدة
1973	0,9 +	3,7 +	0,8 +	14,9 +	4 −	5,6 −
1974	5,3 −	1,4 +	3,9 −	21,9 +	8,5 −	12 −

المصدر : توقعات اقتصادية لمنظمة الإقتصادي والتنمية .

فقرة 3 ـ تباطؤ هام في النشاط الاقتصادي : ركود 1974 -1975

مما لا ريب فيه أن النفطية لعامي 1973 -1974 سببت افتقاراً للبلدان التي تعرضت لها ، تشهد على ذلك النتائج الركودية .

أ ـ الافتقار المحتم

تؤدي كل صدمة خارجية وكل اختلال في معدلات البادل لبلد معين ، الى تحويل القدرة الشرائية نحو الخارج ، إذن إلى انخفاض الدخل الحقيقي ، الى الافتقار .

عندما ترتفع أسعار الواردات بالفعل بسرعة أكبر من سرعة الأسعار الداخلية ـ وتلك كانت الحالة في عامي 1973 -1974 في البلدان غير المنتجة للنفط ـ وكذلك وفقاً لما يبدو ، المداخيل الاسمية الداخلية ، فإننا نلاحظ نقصاً في القدرة الشرائية الوطنية في السلع الخارجية . ولا يكون ذلك معوضاً عادة في الأجل القصير ، بارتفاع مساو لاسعار الصادرات . حيث أن ارتفاعها الأكبر مما للاسعار الداخلية يترجم الى تعديل للقدرة الشرائية الوطنية بالنسبة للسلع الوطنية المصدرة ، إن لم يكن انخفاضاً للقدرة الشرائية الخارجية بالنسبة للسلع الوطنية .

إذن ، إن كل اختلال في معدلات التبادل ، يتجلى بانخفاض النسبة بين مؤشر أسعار التصدير ومؤشر أسعار الاستيراد ، يقابل تحويلاً صريحاً للقدرة الشرائية .

قدم ف . مونييه F.Meunier[5] مقياساً لهذا الافتقار و« الاقتطاع الخارجي بالاسعار » في نظره له مكونان :

1 ـ إقتطاع فعلي بالواردات :

$$T_M = \frac{M - pm}{p}$$

حيث M هي قيمة الواردات ، m حجمها ، P مؤشر أسعار الناتج الداخلي الاجمالي (PIB أساس 100 عام 1970) .

$M - p.m$ (حيث $M = P_{.m}\, m$ ، pm مؤشر أسعار الواردات) يعكس بشكل ما الكثافة المطلقة للاقتطاع .

بالفعل ، إن p.m هي القيمة التي كانت تأخذها الواردات عند عدم وجود الاقتطاع الخارجي ، أي بافتراض زيادة أسعارها بنفس النسبة التي لسعر الناتج الداخلي . إذن إن المعادلة $M = p.m$ ، أي $p_m.m = p.m$ أو كذلك $p_m = p$ تدل على غياب الاقتطاع وT_M .

على العكس ، T_M هو إيجابي ، يوجد افتقار ، عندما تكون زيادة سعر الواردات أعلى من زيادة أسعار الناتج الوطني الاجمالي $p_m - M$ هي إيجابية .

بالفعل ،

$$T_M = \frac{p_m . m - p.m}{p} = m \left(\frac{p_m}{p} - 1\right) > 0$$

في عام 1974 ، بلغ معدل الاقتطاع الحقيقي للواردات في فرنسا ، 4% من الناتج الوطني الاجمالي الحدي .

2 ـ اقتطاع فعلي بالصادرات

$T_X = \frac{X - p.x}{p}$ حيث X هي قيمة و x حجم الصادرات .

لدينا :

$T_X = \frac{p_x . x - p.x}{p} = x \left(\frac{P_x}{p} - 1\right)$ حيث p_x هو سعر الصادرات .

عندما يتضاعف ثمن الصادرات بأسرع من أسعار الناتج الداخلي الاجمالي ، فإن t_x يكون إيجابياً : تزداد ثروة الوطن . يمكن أن يعوض الاقتطاع من الخارج بالصادرات عن الاقتطاع بالخارج عن طريق الواردات ، ويبدو أن ارتفاع ثمن الصادرات هو كردة فعل سعر للصدمة الخارجية .

في فرنسا ، عام 1974 ، وصل معدل الاقتطاع الفعلي على الخارج بواسطة الصادرات 1,3% من الناتج الداخلي الاجمالي الحدي .

3 ـ الاقتطاع الفعلي الصافي

في النتيجة ، الاقتطاع الفعلي الصافي هو إذن :

$$T = T_M - T_X$$

أي

$$T = m \left(\frac{p_m}{p} - 1\right) - x \left(\frac{p_x}{p} - 1\right)$$

يبين أن $T = 0$ إذا p_m و p من جهة ، p_x و p من جهة ثانية (إذن p_m و p_x) يتضاعفان على نسق واحد .

أو إذا

$$m \left(\frac{p_m}{p} - 1\right) = x \left(\frac{p_x}{p} - 1\right)$$

يعوض الاقتطاعان المتعاكسان كل منهما عن الآخر .

$T > 0$ - إذا كان الاقتطاع الخارجي عن طريق الواردات (صدمة خارجية) يتجاوز بقيمته مفعول ثمن الصادرات

$$m\left(\frac{p_m}{p} - 1\right) > x\left(\frac{p_x}{p} - 1\right)$$
$$>0 \qquad >0$$

و إذا جُمع التأثيران : $\left(\frac{p_x}{p} - 1\right) < 0$

في عام 1974 ، بلغ الاقتطاع الخارجي الفعلي في فرنسا 2,7% من الناتج الداخلي الاجمالي(6) (1,3% -4%) بزيادة 3,8 نقطة بالنسبة للفترة السابقة للصدمة .

ب ـ نتائج ركودية في 1974 -1975 .

من الذي تحمل الاقتطاع الخارجي الفعلي الصافي عامي 1974 -1975 ؟

هي بشكل أساسي مؤسسات بلدان التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) (وكذلك في فرنسا ـ العمال غير الاجراء) في حين على العكس ، دافع الاجراء ونجحوا في تحسين مداخيلهم الحقيقية .

في مدة قصيرة (الفصل الأول من عام 1974) بدا أن ارتفاع سعر النفط وكأنه يسرِّع النمو لأنه أطلق مشتريات المضابة للاسر (المساكن وسلع الاستهلاك) والشركات (المواد الأولية) .

لكن تشاؤم المنظمين الذين تحملوا معظم الاقتطاع واشتكوا من انكماش التسليف توصل الى التغلب على الوضع . حيال انخفاض أرباحهم ـ وعدم استطاعة انعكاس ارتفاع تكاليف الانتاج بشكل كامل على الاسعار ـ لجأوا الى عدم التخزين وخفضوا استثماراتهم ، بالرغم من تأثير عاملين معوضين جزئياً : انخفاض معدل الفوائد الحقيقية المرتبط بتسارع التضخم من جهة ، والجمود في سلوك بعض المستثمرين قليلي التفكير ومع تأخر على انقاص دخلهم الحقيقي من جهة ثانية(7) .

نتج عن ذلك نقص في الطلب الداخلي لم يعوض ، لا بالكامل ولا بشكل مباشر بزيادة معادلة بالاحجام المصدرة . في الواقع ، إن دول منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEP) المغتنية ، لم تخصص سوى جزء يسير من إيراداتها الجديدة للحصول على سلع من مصدر خارجي نظراً لضعف قدرة الاستيعاب عند بعض هذه الدول : الكويت ، العربية السعودية ودول الإمارات . . . .

لهذا السبب ، شاهدنا في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) انخفاضاً في الطلب الكلي تلاءم معه الانتاج ، ممّا يفسّر الركود . في أواسط سنتي 1974 و1975 ، انخفض الانتاج الصناعي في دول المنظمة أكثر من 15% . بالنسبة لأهم البلدان الصناعية ، كانت الأرقام هي التالية[8] .

الولايات المتحدة الاميركية : –13,6% ، اليابان : ـ 25,5% ، فرنسا : ـ 18,5% ، ألمانيا الاتحادية : ـ 13% ، إيطاليا : ـ 37,2% ، المملكة المتحدة : ـ 10% .

هذا فيما خص الأزمة الاقتصادية الأولى الشاملة منذ أزمة 1929 . ويبدو أن أصلها يعود إن لم يكن كلياً فعلى الأقل بشكل واسع ، إلى أزمة النفط كما تدل على ذلك التجارب المصنوعة وفقاً لنماذج اقتصادية قياسية .

تجارب صورية منفذة بنماذج اقتصادية قياسية

المبدأ : أهم المجمعات الاقتصادية للبلد أو لمجموعة بلدان (إنتاج ، استهلاك ، استثمار ، صادرات . . .) هي قبل كل شيء محسوبة مجدداً بتضمين النموذج القيم الحقيقية التي تأخذها المتغيرات الخارجية المصدر (سعر النفط ، سعر الدولار ، قيمة عجز الموازنة ، سعر الفائدة . . .) . هذه المجمعات المحسوبة من جديد لا تختلف كثيراً عن تلك التي سبق حسابها من قبل المحاسبين الوطنيين .

بعد ذلك يتم استبدال القيمة الفعلية للمتغير الخارجي ، موضوع العملية ، بقيمة صورية : سعر النفط الثابت تصورياً والذي بالفعل يكون قد زاد ، لو أردنا أن نقدّر تأثير الصدمة النفطية ؛ سعر الدولار المتزايد تصورياً ، في حين أنه بقي بالفعل ثابتاً بالنسبة للفرنك لو أردنا أن نستخرج أزمة دولار . . .

ثم يعاد حساب المجمعات الاقتصادية ، الفرق بين القيم الخاصة بها ، قبل وبعد تعديل المتغير الخارجي ، ونقيس تأثيره .

نفترض مثلاً أن معدل النمو الاقتصادي خلال فترة معينة هو 2% لسعر نفطي هو بالفعل في ارتفاع ، و3% لسعر نفطي ثابت تصورياً .

نستنتج من ذلك أن هذه الصدمة النفطية سببت تقليصاً للنمو الاقتصادي بنقطة واحدة .

الفائدة : تسمح الاستعانة بالاقتصاد القياسي بالأخذ بعين الاعتبار ، كل

التأثيرات المتسلسلة المستخرجة بتعديل المتغير الخارجي . مثلاً ، تؤثر الصدمة النفطية على دخل الأسر وبالتالي على إنفاقها ، وبآلية التسارع ، على تكوين رأس مال المشروعات . كذلك تتأثر بدورها معدلات الفائدة ، مستوى الادخار وحجم الواردات .

الحدود : لا تشكل نتائج التجارب الصورية سوى نظام تقييم ؛ وهي تتوقف على هيكلية النماذج ومواصفاتها ؛ فضلاً عن ذلك ، يمكن أن يكون سلوك الوحدات الاقتصادية غير ثابت .

على مستوى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، أحدثت الصدمة النفطية الأولى نقصاً في نمو الناتج الداخلي الاجمالي بنسبة 5 نقاط . يقول برثيليمي (J.C.Berthélémy) . « لو جمعنا تأثيرات انخفاض الطلب بقيمة منتجات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، الناتجة عن التحويل ، المقدر بـ 1,2% وارتفاع سعر الناتج الداخلي الاجمالي للمنظمة ، العائد الى ارتفاع أسعار النفط بحوالي 4% ، نتوصل إلى استنتاج أن الصدمة النفطية كانت لتسبب في عام 1974 نقصاً في مستوى النشاط يبعد قليلاً عن 5% في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، أي بأقل من تصدع نمط النمو المشاهد الفعلي »(9) .

بالنسبة لفرنسا ، كان التأثير معتدلاً : نقطة واحدة عام 1974 ؛ ـ 0,9 نقطة عام 1975 وفقاً للتجارب الصورية المنفذة وفقاً لنموذج متريك Métric(10) على أساس قدرة شرائية ثابتة للطاقة المستوردة ، أي بزيادة سعرها بنسبة 9% سنوياً .

لكن السياسة الاقتصادية كانت في فرنسا توسعية كبيرة منذ نهاية عام 1974 إذا حذفنا ، بطريقة تصورية مماثلة ، تدابير دفع النشاط الاقتصادي لعام 1975 التي تشكل نوعاً من النتيجة الطبيعية للصدمة النفطية ، بمقدار ما تكون مخصصة لتخفيف آثارها ، عندئذٍ يصبح بطء النمو الاقتصادي 4,8 نقطة عام 1975 .

نلاحظ تقارب هذا الرقم بالنسبة للبطء الفعلي لنمط النمو في الناتج الداخلي الاجمالي بين 1973 (+ 5,4%) و1975 (+ 0,2%) ، أي 5,2 نقطة .

النتيجة : الصلة بين الصدمة النفطية الأولى وركود 1974 -1975 هي حقيقية : المفاجأة جاءت بعد ذلك من عدم وجود استعادة دائمة وهامة للنشاط الاقتصادي . لم تستفحل الأزمة في الواقع ؛ بمعنى أنها لم تكن شمولية ولكن دامت . فما هي الأسباب ؟ سنتفحص سير الأزمة .

بند 2 ـ مراحل تطور الأزمة : من الركود الى الأزمة الاقتصادية الحالية

نقصد بعبارة « الأزمة الاقتصادية الحالية » البطء الحقيقي في نمط النمو ، في أهم البلدان الغربية ، منذ عام 1974 ، قياساً على السنوات العشر السابقة ، وفقاً للتعريف الذي سبق ذكره في مقدمة هذا القسم .

يبين الجدول التالي أن معلات النمو كانت على العموم مقسومة على اثنين على الأقل .

معدّل النمو المتوسط السنوي للناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي

	1973 - 1962 %	1986 - 1974 %	1987 %
اليابان	9,5 +	3,7 +	402 +
فرنسا	5,6 +	2,2 +	1,9 +
ألمانيا الاتحادية	4,4 +	1,8 +	1,7 +
الولايات المتحدة الاميركية	4,2 +	2,3 +	2,9 +
المملكة المتحدة	3,1 +	1,4 +	4,5 +

إشارة : مجموعة بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :
+2,7% عام 1983 ؛ 4,9% عام 1984 ؛ +3,2% عام 1985 . +2,8% عام 1986 ؛ +3,1% عام 1987 .

المصدر : توقعات اقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، من تموز 1983 حتى حزيران 1988 .

تظهر هذه الأزمة أربع مميزات هامة نعود للتذكير بها وهي :
مظهرها غير الشمولي ، تلاحق التضخم في مرحلة أولى (من 1974 الى 1982) ، المدة ، التطور السريع للنشاط المالي الذي قضى عليه انهيار البورصة في أوكتوبر 1987 .

فقرة 1 ـ أزمة غير شمولية

كان تلاحق أحداث الركود عامي 1974 -1975 في نظر البعض فريداً قياساً على ركود أزمة 1929 ، وذلك لأن تنظيم الاقتصادات الرأسمالية في الأزمة وكانت وقتئذٍ

تنافسية كلياً ، كان قد أصبح « مدبراً » في النصف الثاني من القرن العشرين . لقد ترافق عنف التراكم في الواقع بتركيز متصاعد للمشروعات ، وبازدياد التنظيمات النقابية وتضاعف تدخل الدولة[11] .

ساهم كل من هذه العوامل في تشويه التنظيم الذي صنعه نظام الاسعار في الأسواق عند ازدياد العرض .

ـ قاومت المؤسسات بشكل أفضل من السابق ، تجاه انخفاض معدلات الربح . في فرنسا ، كان هذا الانخفاض مساوياً لـ 9,8% قبل ركود 1975 ، وأصبح 7,9% عام 1975 . ذلك أنه مع توحيد الشركات (تكرتل) الاقتصادية ، تغيرت طريقة تحديد الأسعار ، وليس من الضروري أن ينعكس فائض الطلب في الأسواق انخفاضاً في الأسعار والأرباح ، فالأسعار هي « مقررة » في بعض القطاعات ، أي محسوبة بالاستناد الى تكاليف معدل الربح ونسبياً مقاومة للتدني .

الاجراء هم في وضع أفضل من ذي قبل وباستطاعتهم التغلب على البطالة ونقص مداخيلهم الحقيقية . في فرنسا مثلاً ، ارتفع عدد العاطلين عن العمل إلى 350 ألفاً فقط عند ركود 1975 . في عام 1930 ، وبالنسبة لهبوط معادل في الانتاج ، شوهد نقص في الاستخدامات المعروضة أكبر بخمس مرات . أما فيما خص الاجور الاسمية والحقيقية ، فقد استمرت متزايدة بسرعة بالرغم من تزايد البطالة . وهذا « البطء الواضح في سرعات الضبط للاستخدام »[12] كان مرده كذلك الى المنظمين الذين احتفظوا بموجوداتهم على أمل عودة سريعة للنشاط الاقتصادي .

ـ لقد ساهمت الدولة في النهاية في « انخفاض حساسية المداخيل وتأثرها بظهور القدرات الفائضة »[13] . إن تحديد أجر أدنى على أساس ارتفاع الأسعار وإصدار التشريعات المنظمة للتسريح من العمل ، وتنظيم كيفية التعويض عن البطالة ـ الحاصلة من فترة النمو ـ شكلت كوابح لانخفاض الاجور وزيادة البطالة .

إن الجمود النسبي لانخفاض الاستخدام والاجور والارباح ، أتاح تحاشي انهيار الطلب الاستهلاكي والاستثماري ، بالاضافة الى ما قامت به الدولة في سبيل دعم النشاط الاقتصادي ، والحد من هبوط الانتاج . وانطلاقاً من الفصل الثالث لعام 1975 ، عرفت فرنسا عودة للنشاط الاقتصادي ، على غرار البلدان الأخرى لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

يدل الجدول التالي ، كيف أنه ، انطلاقاً من هبوط مماثل للانتاج الصناعي

الفرنسي في فترتي 1930 -1931 و1974 -1975 (مرحلة 1) كانت لمقاومة مختلفة للمداخيل عند ظهور قدرات فائضة (ضعيفة في 1930 -1931 ، شديدة في (1974 -1975) (مرحلة 2) نتائج متباعدة كلياً على الطلب (مرحلة 3) والانتاج اللاحق (مرحلة 4) :

فرنسا	1930 1931	1974/3 1975/3
(مرحلة 1) ـ المشاهدة الاساس (تجانس) هبوط الانتاج الصناعي	-11,20%	-12%
(مرحلة 2) ـ مقاومة المداخيل لظهور قدرات فائضة ـ ضبط الاستخدام استخدام غير زراعي مدة العمل ـ ضبط الاجور الاسمية ـ تطور معدلات الربح (ربح / قيمة مضافة)	-7,50% -4,20% + 1,3 % -9,80% بين 1930 و1931 -9,80% بين 1931 و1932	-2,40% -1,90% + 17,4 % -11,50%
(مرحلة 3) ـ تطور الطلب ـ استهلاك ـ استثمار ـ صادرات	– 5,10% – 15% – 15%	+ 4,2% – 7% – 4,20%
(مرحلة 4) تطور لاحق للانتاج على التوالي (1931 -1932 و1975/3 -1976/3)	– 13,60%	+ 11,6%

المراجع : بواييه ، ميسترال ، تراكم ، تضخم ، أزمات، فصل 8 جدول ص 251 .
ملاحظة : تطور معدلات الربح لا يظهر أنه تماماً مطابق لتحليل الكاتبين .

فقرة 2 ـ مظاهر تضخمية للأزمة

منذ عام 1975 حتى عام 1987 يمكن معاينة ثلاث مراحل :

ـ عام 1975 ، يعزى تلاحق التضخم فيه الى إنخفاض انتاجية العمل وتطور الأجور .

ـ بين 1976 و1982 ، جاءت صدمات خارجية جديدة تسبب زيادة التكاليف وهو ما يفسر إرتفاع الاسعار .

ـ أخيراً بعد 1982 ، كان انحسار التضخم عائداً إلى المسار الجديد لضبط الاقتصادات في الأزمة وإلى مضادات الصدمات الخارجية .

أ ـ انخفاض انتاجية العمل ، زيادة الأجور والتضخم : عام 1975

كنا قد أشرنا في الصفحات السابقة ، إلى ضعف التصحيحات في سوق الاستخدام ، الذي أثّر على انتاجية العمل . وقد تجلت في فرنسا بنسبة 6,6% بين ثالث فصل من عام 1974 والفصل الثالث لعام 1975 (الانتاج الفردي : -1,1%) في حين أنها زادت بنسبة 2,2% من 1930 إلى 1931 . لقد ارتفعت تكاليف الاجور بمقدار استمرار تزايد الاجور الاسمية[13] . أخيراً عكس المنظمون ارتفاع تكاليفهم على أسعار الانتاج وذلك من أجل حماية أرباحهم . وهذا ما عزز استمرار التضخم خلال ركود 1974 -1975 .

كان ارتفاع الاسعار كما يلي : 10% في فرنسا ، 21,9% في اليابان ، 19,3% في إيطاليا ، 18,3% في المملكة المتحدة ، 9,3% في الولايات المتحدة الاميركية ؛ 6,6% في ألمانيا الاتحادية[14] .

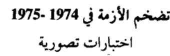
لم يكن هذا التضخم محتماً . كان بالإمكان تخفيف حدة ارتفاع الاسعار لو كانت مقاومة المداخيل لبروز قدرات فيض ضعيفة ، أما لانخفاض ذي دلالة لمعدل الربح ، أو لزيادة كبيرة في البطالة ، أو عند اجتماع هذين العاملين . هذا ما تدل عليه الاختبارات الصورية لبواييه وميسترال في فرنسا (Mistral, Boyer) . كذلك يعتمد الكتاب هذا الاساس لتفسير تفاضل التضخم بين البلدان الصناعية التي يمكن جمعها في ثلاث فئات :

ـ من جهة إيطاليا ، التي تعود فيها سرعة التضخم الى إنخفاض انتاجية العمل والى دعم الاستخدام بالرغم من هبوط الانتاج . وقد أدى النقص الكبير في معدلات الربح الى التخفيف من هذه السرعة .

ـ من جهة ثانية ، في ألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة الاميركية . تعود « النتائج الجيدة » في موضوع التضخم ، إلى ازدياد البطالة ، مصدر أرباح الانتاجية ، بالرغم من الصمود في وجه انخفاض معدلات الربح .

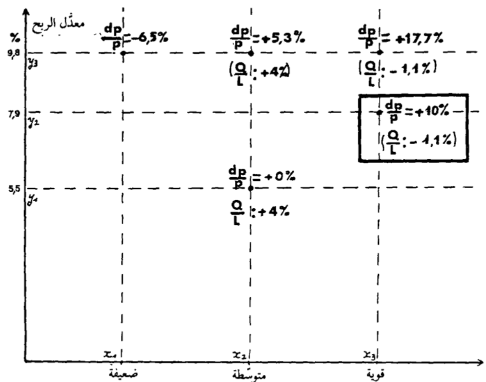
ـ في المركز ، اليابان وبريطانيا وفرنسا ، حيث سرعات تصحيح المداخيل

متوسطة ، وهو ما لم يمنع الفوارق التضخمية ويخفف نسبة مضمون النموذج بضم إليه ، ارتفاع الاجور وتأثير الصدمة النفطية الأولى التي كانت اليابـان قد تحملتهـا بقسوة ، بشكل خاص .



تضخم الأزمة في 1974 -1975

اختبارات تصورية



المصدر : بواييه وميسترال ـ الفصل 6 الجدول A 12 ، ص 240 .

إشارة :

ـ الصور منفذة بالاستناد إلى الانخفاض الفعلي بنسبة 3% للناتج الداخلي الاجمالي بالحجم بين 1974/3 و1975/3 .

ـ x_1 ، x_2 ، x_3 هي على التوالي مقابلة لزيادة العاطلين عن العمل بالنسب التالية 2,5 مليون ، 1,2 مليون و350 ألف .

ـ ضغط التقييم لرأس المال هو ضعيف في y_1 ، متوسط في y_2 وقوي في y_3 .

ـ dp/p هو التطور النسبي المتصور لمؤشر الأسعار تجاه الاستهلاك وQ/L التطوّر النسبي للانتـاج على أساس الفرد .

ب ـ صدمات خارجية جديدة وتلاحق التضخم بين 1976 و1982

من 1976 الى 1982 ، يرجع تلاحق التضخم بشكل كبـير الى مجيء صدمـات

جديدة خارجية تبعث الأولى بمسافات منتظمة وعوضت عن تأثير السياسات الاقتصادية لتجميد الوضع في فرنسا .

ما هي هذه الصدمات الخارجية ؟ هناك أربع :

ـ ارتفاع أسعار المواد الأولية من 1976 الى 1977 .

ـ الصدمة النفطية الثانية (1979 والفصل الأول من 1980) بحيث ارتفع خلال هذه الفترة سعر النفط بالدولار ، المستورد من قبل فرنسا بنسبة 220% .

ـ ارتفاع المعدلات الاسمية للفائدة بين الفصل الثاني من عام 1979 والفصل الرابع من عام 1981 . ويرجع في الولايات المتحدة الاميركية الى إهمال السلطات النقدية الاميركية ضبط معدلات الفائدة ، وحده تموين المصارف بالعملة الوطنية كان مراقباً ، خلال هذه الفترة ، ارتفع معدل إعطاء الأسهم في فرنسا من 10 إلى 17% وهو ما زاد في التكاليف المالية للمؤسسات .

ـ ارتفاع سعر الدولار في سوق الصرف بين تموز (يوليو) 1980 (4 ف) وشباط (فبراير) 1985 (10 ف 61 في باريس) .

كان لهذه التطورات تأثير على الأسعار كان وفقاً للصور والسنوات بين 1,5 و3,5 نقطة تمثل 12 الى 25% من ارتفاع الاسعار ، كما يدل عليه ما يلي :

صدمات خارجية وتضخم

ـ تأثير الصدمة النفطية الثانية :

ـ هدف الاختبار : تأثير ارتفاع أسعار النفط في نهاية سنة 1978 حتى تموز 1980 ، قياساً على وضع تصوري لثبات السعر الحقيقي للنفط .

ـ بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

ـ نموذج إنترلينك Interlink .

ـ النتائج : مؤشر أسعار الاستهلاك + 1,6 نقطة في 1979 ؛ + 3,4 نقطة في 1980 .

المصدر : توقعات اقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي ، تموز 1980 .

ـ تأثير ارتفاع سعر الدولار ومعدلات الفائدة :

ـ هدف الاختبار : تأثير ارتفاع سعر الدولار ومعدلات الفائدة بين صيف 1980 وصيف 1981 : ارتفاع الدولار 30% بالنسبة للفرنك ؛ ارتفاع معدلات

الفائدة للاجل الطويل 3 نقاط .
ـ البلد : فرنسا .
ـ نموذج متريك Métric .
ـ النتائج : مؤشر أسعار الاستهلاك : + 1,6 نقطة في 1981 .
المصدر : اتجاهات الظروف الاقتصادية ، INSEE تموز 1981 .
ـ تأثير ارتفاع الدولار :
ـ هدف الاختبار : تأثير ارتفاع الدولار بـ 36% بالنسبة للفرنك بين الأشهر التسعة الأولى لعام 1980 (في المتوسط) والفصل الرابع 1981 .
ـ البلد : فرنسا .
ـ نموذج متريك Métric .
ـ النتائج : مؤشر أسعار الاستهلاك : + 1,6 نقطة في 1981 ، 2,1 نقطة في 1982 .
المصدر : ديبوناي وستردينباك « تقدير انخفاض القيمة » ، الاقتصاد والاحصاء ، آذار 1982 .

وقد تجاوزت بتأثيرها تأثير السياسات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار في فرنسا لسببين : أولاً ، لأن السلطات النقدية الفرنسية خشيت عدم استقرار توزيع القيم بالحجم والسعر . رفضت كل انكماش قاس ، كون الخطر في عدم مرونة الاسعار في الأجل القصير الذي قد يسبّب نقصاً في وسائل الدفع وانخفاضاً في حجم الناتج الداخلي الاجمالي . لذلك لجأت السلطات النقدية الى تنظيم متدرج للكتلة النقدية ، من خلال المصطلحات M2 ثم ابتداء من عام 1986 على أساس M3 . ثم بعد ذلك أصبحت السياسة الاقتصادية توسعية بين حزيران (يونيو) 1981 وحزيران 1982 .

خطر إنكماش قاس

إن حساب الهدف لنمو الكتلة النقدية M3 هو مبني على تقدير لتطور الناتج الداخلي الاجمالي بالحجم (مثلاً + 2% في 1986) وبالأسعار (+ 4% في 1986) واذن الناتج الداخلي الاجمالي بالقيمة (+ 6,1%) . أمام السلطات النقدية ثلاثة حلول للاختيار :

ـ أما تحديد معدل تصاعد الكتلة النقدية بـ 6,1% ، وهو مستوى مرتقب لنمو الناتج الداخلي الاجمالي بالقيمة ، بذلك تضمن التضخم المرتقب .
ـ أو جعل حد التصاعد 2% ، وهو المستوى المرتقب لنمو الناتج الداخلي الاجمالي بالحجم . المجازفة هي في عدم مرونة الاسعار تجاه الانخفاض . تصبح

وسائل الدفع غير كافية ، مع اعتبار التضخم ، لاتاحة النمو الاقتصادي المخطط .
ـ أو تحديد معيار لنمو الكتلة النقدية M3 الواقعة بين هذين الطرفين ، مثلاً الفارق 3% – 5% . ذلك هو الحل الذي أخذت به السلطات النقدية .
المصدر : المجلس الوطني للتسليف ،التقرير السنوي لـ 1986 ص 28 .

ج ـ العوامل الخارجية والداخلية لزوال التضخم بعد 1982

يعود السبب في زوال التضخم بعد عام 1982 أولاً إلى تطبيق طريقة جديدة لضبط اقتصادات الأزمة ، وذلك ابتداء من عام 1976 (عامل داخلي) . وثانياً مضادات الصدمات الخارجية ابتداء من عام 1985 (عامل خارجي) .

1 ـ طريقة جديدة لضبط الاقتصادات في الأزمة

هذه الطريقة المطبقة تدريجياً منذ 1976 ، مع انقطاع في عام 1981 و1982 ، كان الهدف منها تقريب مسار الاقتصاد الفرنسي من تنظيم ذي طابع تنافسي .

شجعت السلطات القائمة على السياسة الاقتصادية هذا التطور مع تلطيف حق الفصل من العمل ، بزيادة عامة لمرونة العمل ليصبح سوق الاستخدام أكثر تنافسية ، وبالمقابل ، سعت لكسر التوقعات التضخمية خاصة لجهة إنهاء طريقة ضبط الاجور بشكل مسبق على الاسعار ، في حين أن سياسات تحقيق الاستقرار حصلت على كل ثمارها .

أخيراً ، خففت المؤسسات من إجرائها في الانتاج الثابت من أجل تحسين انتاجيتهم والحصول من جديد على معدل الربح لما قبل الأزمة .

وكذلك تمت الاستعانة بشكل متزايد بالعمال الموسميين ، في حين أن العمال المهاجرين كانوا عرضيين .

إذن منذ عام 1982 ، بدأ ازدياد معدلات الربح مع ارتفاع سريع للبطالة وأفول التضخم .

2 ـ المضادات الخارجية للصدمات

منذ 1985 ، عرفت مجموعة البلدان الصناعية الغربية مضادين خارجيين اثنين هما :

ـ انخفاض سعر النفط الخام بنسبة 40% تقريباً بين أول فصل من عام 1985

(28,4 دولار في المتوسط للبرميل) و1987 (18,1 دولار في المتوسط للبرميل)[15] .

ـ انخفاض الدولار بنسبة 45% تقريباً بين 1985 و1987 (من 10,61 فرنك إلى 6 فرنك تقريباً)[16] .

كان من أثر هذين المضادين مجتمعين بالنتيجة في عام 1986 إن انخفضت الأسعار من 4 إلى 5 نقاط ؛ لم يكن لهما أثر عام 1987 . فيما يلي نتائج التجارب الرئيسة .

مضادات خارجية للصدمات وزوال التضخم

ـ تأثير إنخفاض النفط

ـ هدف الاختبار : تأثير إنقاص سعر النفط في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، من 26 دولاراً للبرميل (1985) الى 20 دولاراً (الفصل الأول عام 1986) .

ـ بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

ـ نموذج انترلينك Interlink .

ـ النتائج : مؤشر أسعار الاستهلاك :

ـ 1 نقطة و1/3 محتسبة من الفصل الأول 1986 .

المصدر : توقعات اقتصادية للمنظمة ، أيار (مايو) 1986 .

ـ تأثير انخفاض سعر النفط :

ـ هدف الاختبار : تأثير إنقاص سعر النفط 40% بين الفصل الثاني 1985 و1986 .

ـ البلد : فرنسا .

ـ النموذج : أطلس إدارة التقدير .

ـ النتيجة : مؤشر أسعار الاستهلاك :

ـ 2,2 نقطة في 1986 .

ـ المصدر : Muet وآخرون « مضادة للهزة النفطية وانخفاض الدولار » . مجلة المنظمة (O.F.C.E) نيسان (إبريل) 1986 . (أجريت تجارب على أساس انخفاض سعر النفط 30% بالاستناد الى نموذج متريك فأعطت نتائج لا تختلف كثيراً : -1,5 نقطة تضخم على مدار سنة ، -2,5 نقطة على امتداد سنتين .ـ المصدر : اتجاهات ظرفية ، فبراير1986) .

ـ تأثير انخفاض الدولار : ـ هدف الاختبار : انخفاض سعر الدولار من 9 ف الى 7 ف بين 1985 و1986 ـ في فرنسا ـ وفقاً لنموذج أطلس .

ـ النتيجة : مؤشر أسعار الاستهلاك : −2,4 نقطة في 1986 .
تجدر الاشارة الى ترافق هذه الاختبارات مع ضبط للاسعار لمصادر الطاقة الأخرى وافتراض تطور الطلب العالمي . . . . تغييرات الدولار وأثرها في فرنسا .

يصور الجدول التالي تطور الاسعار في أهم البلدان الصناعية ، منذ عام 1965 . نشير إلى تسارع التضخم ابتداء من 1974 ثم أفوله الملاحظ جيداً عام 1984 ثم أكثر فأكثر منذ 1986 .

معدل النمو المتوسط السنوي لأسعار الاستهلاك .

1968	1973	1975	1982	1987	
3,60%	4,90%	8,30%	9,70%	6,20%	الولايات المتحدة الاميركية
1,20%	1,30%	1,90%	2,40%	2,80%	اليابان
1,20%	1%	4%	6,70%	7,90%	المانيا الاتحادية
2,60%	2,70%	4,30%	8,20%	10,60%	فرنسا
2,30%	2,10%	3,60%	10,40%	10,40%	المملكة المتحدة

المصدر : توقعات اقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، تموز 1983 الى حزيران 1988 .

فقرة 3 ـ أزمة طالت

قيل أن عمر الأزمة 13 سنة . فهي دامت 13 سنة حتى ولو أن بعض البلدان الصناعية الكبرى أعطت انطباعاً بأنها عادت مجدداً لمعدل نموها الماضي في عام 1976 أو 1984 أو 1987 .

« هل نستطيع أن نستنتج أن الأزمة الاقتصادية العالمية شارفت على نهايتها وهي تخلي محلها لفترة جديدة وطويلة لنمو سريع يماثل « الثلاثينات المجيدة » ؟ « يتساءل عام 1988 مارسوفسكي J.Marczewski[17] . إجابة الكاتب هي سلبية لأنه يعتبر أن استعادة النشاط للاقتصاد الاميركي هي هشة في الأجل القصير ، إذ توجد أربعة ضغوطات تحد

من النمو الاقتصادي : ضغوطات إرباحية (يبدو أنها تلاشت فيها بعد) ، وضغوطات تنافسية بالنسبة لبلدان معينة . وضغوطات سيولة بمفهوم السياسات النقدية غير المتشددة (وهي بالفعل قد تعدلت بعد انهيار البورصة عام 1987) ، وأخيراً ضغوطات تضامن تمنع النمو الاقتصادي لبلد بأن يكون أعلى من نمو أقرانه التجاريين الرئيسيين . أبعد من هذه الضغوطات ، ما هي الأسباب لدوام الأزمة ؟

في هذا الخصوص ، إن ما كان يميز الأدب الاقتصادي المعمم ، هو البحث عمّن يشكل كبش المحرقة . منظمة البلدان المصدرة للنفط (الصدمات النفطية) والولايات المتحدة الاميركية (ارتفاع الدولار ومعدلات الفائدة الاميركية ثم انخفاض الدولار) .

الحقيقة هي أقل بساطة . لا الصدمات النفطية بحصر المعنى ولا تغيرات الدولار هي التي تفسر الأزمة . ترجع هذه بشكل كبير إلى سياسات الاستقرار الاقتصادية .

أ ـ طول الأزمة وتأثير الصدمات النفطية في الأجل القصير

في الأجل القصير ، من 1973 الى 1985 ، كان الأثر الركودي للصدمات النفطية ، حقيقياً لكن معتدلاً . ففي فرنسا مثلاً ، ووفقاً للصور المقدمة من آرتس Artus وموران Morin وفقاً لنموذج متريك ، لم تسبب الصدمة النفطية الأولى سوى تراجع سنوي متوسط بـ 0,6 نقطة بين 1973 و1977[18] . يقول ديبوا Dubois (1980)[19] « إن ذلك لا يمكن تجاهله لكنه لا يفسر سوى ربع الانقطاع في النمو » طوال المدة .

أما أثر الصدمة النفطية الثانية ، فقد كان مخفضاً في الأجل القصير كما في الأجل المتوسط لسببين :

ـ نقص مرونة الاستهلاك للطاقة بالنسبة للناتج الوطني الاجمالي : 1 قبل 1973 ، 0,6 في عام 1980[20] . يضاف الى هذا العامل ، عامل إحلال الطاقة النووية محل النفط .

ـ تغير سلوك الأسر : كلياً في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فقد تحملت هذه المرة ، معظم الاقتطاع[21] . لقد اختار المستهلكون ، وهو ما لم يكن يتوقعه أصحاب التقدير ، أن يخفضوا معدل ادخارهم بدلاً من تخفيض معدل استهلاكهم . خفف هذا الاجراء من تراجع الطلب ومن النتائج الهبوطية للهزة .

في النتيجة ، وحسب استنتاجات برثيليمي Berthélémy[22] ، كان للصدمتين

النفطيتين « تأثير زهيد » (. . .) على مستوى النشاط ، إذا استثنيت السنتان 1974 و1975 .

ينبغي أن لا نفتش عن سبب مدة الأزمة في هذا العامل الحصري ، حتى ولو كان سبباً في توسعها . ومن الدلالة مع ذلك ، أننا نلاحظ أن اليابان استطاعت من بين البلدان الصناعية الغربية الكبرى ، أن تحتفظ بأعلى معدل للنمو[23] ، وفي نفس الوقت تحملت الصدمتين النفطيتين ، بطريقة مميزة إذا صح التعبير . على عكس ذلك ، كانت الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وعندهما بعض الادخار[24] ، لأنهما من منتجي النفط ، قد عرفت كل منهما معدلات نمو أكثر ضعفاً .

ب ـ طول الأزمة والاضطراب النقدي الدولي

تعني عبارة « اضطراب نقدي دولي » هنا التغيرات شبه الطائشة للدولار بين 1980 و1987 ، طائشة بمقدار ما استطاع الدولار الابتعاد كثيراً عن قيمه التوازنية لأجل قصير ، المفروضة بنظرية تكافؤ القدرات الشرائية[25] .

ماذا كان التأثير على النمو ؟ سنتبين أنه لم يكن ركودياً بشكل واضح مع مراقبة صعود الدولار من 1980 الى 1985 ثم هبوطه بين 1985 و1987 .

ـ لم يسبب صعود الدولار بين 1980 و1985 بذاته بطءاً في النمو الاقتصادي وذلك على عكس فكرة مكونة ، ما عدا في الولايات المتحدة الاميركية ، حيث انعكست إلى تراجع تنافسية الاقتصاد الاميركي وتطور الواردات على حساب انتاج البلد .

مما لا شك فيه أن ارتفاع الدولار في البلدان التي تعرضت لهذا الارتفاع يعادل إفتقاراً مماثلاً لما هو ناتج عن صدمة نفطية . ترتفع أثمان الواردات ويتدنى مستوى اتفاقات التبادل . لكن المستفيدة من ذلك حالياً هي مجموعة البلدان التابعة لمنطقة الدولار ، وليست البلدان المصدرة للنفط ، ذات قدرة الاستيعاب الضعيفة .

يمكن لصادرات البلدان التي تتعرض للصدمة أن تزداد وبالتالي أن تعوض ، على مستوى الطلب الكلي ، الطبيعة الهبوطية للافتقار .

ذلك ما أكدته الصور المصطنعة . مثلاً ، إن ارتفاع الدولار 36% في سوق الصرف (القطع) بين 1980 و1981 كان سبباً لزيادة معدل النمو في الناتج الداخلي الاجمالي بـ 3,5 نقطة في عام 1981 و0,8 نقطة عام 1982[26] .

هذا الانعاش للنشاط الاقتصادي هو مع ذلك ضعيف الأثر ومؤقت . ففي الأجل

القصير ، أثقل التضخم المستورد على تنافسية المشروعات والغى ربح التبادل ـ أما انخفاض الدولار بعد 1985 فقد كانت له نتائج على النمو الاقتصادي من الصعب بيانها ، لأن تأثيرات السعر والحجم كما سبقت الاشارة وبحكم عملها المعاكس كانت متكافئة تقريباً .

من جهة ، أسعار الواردات للدول التابعة لمنطقة الدولار والمحولة الى عملات وطنية ، نقصت . الاثراء هو مماثل للذي يحدثه أي مضاد للصدمة النفطية . ينعكس بشكل ملائم على الطلب الداخلي . من جهة ثانية ، تنحدر التنافسية نحو بلدان منطقة الدولار . يعزّز انخفاض الدولار الصادرات وهذا يجر معه نقصاً في الطلب الداخلي .

ماذا يحمل من أثر ؟ وفقاً للتصورات ، إن تأثير انخفاض الدولار على النمو الاقتصادي عام 1986 كان بين −0,2 نقطة[27] و+0,3 نقطة[28] .

في النتيجة ، نستطيع التأكيد أن التغيرات الطائشة للدولار ، وهي الى حد ما نتيجة ثانوية للأزمة ، لا تشكل تفسيراً لطول أمدها .

ج ـ دوام الأزمة والسياسات الاقتصادية لتثبيت الاستقرار المرتبطة بالضغوط الخارجية

سببت الصدمتان النفطيتان وصعود الدولار في سوق الصرف ، عجزاً كبيراً لبعض البلدان . ففي فرنسا مثلاً ، قدِّر عجز ميزان العمليات الجارية الناتج عن الصدمتين النفطيتين بـ 283 مليار فرنك عام 1982[29] . كانت لارتفاع الدولار نتائج مماثلة ، على الأقل في الأجل القصير : نقص ثمن الصادرات وارتفع ثمن الواردات . وبما أن الاحجام المستوردة والمصدرة هي نسبياً غير مرنة تجاه الأسعار ، فإن قيمة الصادرات إنخفضت وبالمقابل ارتفعت قيمة الواردات ، وبذلك زاد العجز التجاري ، وهو ما يقابل جناح « اليسار » في « المنحنى J » الشهير .

في الأجل الطويل ، يفترض أن يزداد حجم الصادرات ويحل الانتاج الوطني مكان الواردات بشكل يزول معه العجز ، وهو ما يقابل جناح اليمين في المنحنى J .

إنّه أيضاً تفسير مثالي . في الحقيقة ، إن الإنخفاض المباشر لسعر الصادرات هو مكبوح بسلوك المصدِّرين الحدي ، وهي ظاهرة ملحوظة في فرنسا . الى جانب ذلك ، إن ميزة الصرف تلغى تدريجياً مع التضخم المتولد من ارتفاع سعر الواردات ، وهو ما يضعف إحلالها في الأجل القصير بالانتاج الوطني .

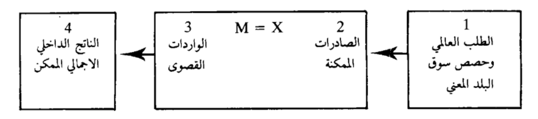
يصبح المنحنى J عندئذٍ منحنى L . يزداد العجز التجاري مباشرة ، ثم يستقر .

لهذه الأسباب كلها ، حاولت الدول التي هي في عجز ، أن تعيد التوازن

التجاري بوسائلها الخاصة . وقد تم هذا الأمر بوضع سياسات خشنة مخصصة للتأثير في نفس الوقت على الأحجام والأسعار .

أخذ « الرد لجهة الحجم »[30] للاقتصادات على الصدمات الخارجية ، شكل كبح تطور المداخيل الحقيقية الداخلية المخصص في نفس الوقت لاضعاف الواردات واستخراج موارد للصادرات .

وقد عدل من أسلوب عمل الاقتصادات المعنية وذلك بإظهار وقع الضغط الخارجي ، كما يدل عليه الرسم البياني التالي[31] :



عندئذٍ لا يمكن « استخراج » النمو سوى من الخارج (مرحلة 1 ـ الطلب العالمي) . كل سياسة مستقلة ذاتياً للانعاش هي معرضة للفشل ، كما ثبت ذلك في فرنسا عام 1981 .

ـ كان التأثير على الاسعار قاسياً ، لأنه أصبح من الأهمية بمكان لكل دولة ، أن تعزز تنافسيتها وبذلك تخفف من الضغط الخارجي .

لقد ولَّد النجاح في مقاومة التضخم في أهم البلدان الصناعية ، وهو ما سهلته مضادات الصدمات الخارجية ، تعديلاً ـ مالياً هذه المرة ـ لسير الاقتصادات . بالرغم من انخفاض المعدلات الاسمية للفائدة إبتداء من 1982 وبسبب سرعة إزالة التضخم ، فإن المعدلات الفعلية للفائدة أصبحت إيجابية بشكل كبير : بمستوى 5 نقاط في الولايات المتحدة الأميركية وألمانيا الاتحادية ، 7 إلى 8 نقاط في فرنسا سنة 1987 .

لقد ولَّد هذا عند المؤسسات ، استعانة بالاسواق المالية مما أضر بالقروض المصرفية ، وحوَّل اقتصادات المديونية الى اقتصادات سوق صعبة الضبط . وهذا ما أثبته انهيار البورصة في تشرين الأول (أوكتوبر) 1987 .

من جهة ثانية ، زادت المؤسسات « ذات السيولة الفائضة » توظيفاتها المالية ، مما أضعف الاستثمارات ذات الإرباحية الأقل ، بذلك أعادت هامش أرباحها ، لكن مع تراجع في الاستثمارات : بين 1980 و1987 ، أصبح الاستثمار بالحجم في كساد عملياً

وكان هذا عاملاً ضاراً بالنمو الاقتصادي .

في النتيجة ، كانت التأثيرات على الأحجام وعلى الأسعار ركودية في الأجل القصير بشكل لا يقبل الجدل . مثلاً بين 1979 و1982 ، يرجع بطء نمط النمو ، في نظر خبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، الى السياسات الاقتصادية الموجهة لتثبيت الاستقرار أكثر مما هو للصدمات الخارجية .

هذا هو كذلك رأي اقتصاديين مشهوريين أمثال ساموىلسن أو مارشوفسكي (J. Marczewski, P.Samuelson) . أكّد ساموىلسن عام 1983 : « في الوقت الحالي ، الركود هو منظم فعلاً من قبل الحكومات (. . .) ؛ مع اعتبار كل شيء ، في هذه الكارثة العالمية التي هي الركود ، يعتبر التضخم بنظر هؤلاء الاقتصاديين ، خطراً أكبر من الركود »[32] .

مارشوفسكي من جهته ، يؤكد بشكل خاص على السياسة الاقتصادية الاميركية في تحليله لـ « الركود الانكماشي » للعامين 1981 و1982 . لقد طبقت الولايات المتحدة الاميركية « ضغطاً انكماشياً مثلثاً »[33] بتأثيرها على النمو الاقتصادي الاميركي ، على السيولات الدولية وعلى معدلات الفائدة .

ومع الأخذ بعين الاعتبار مشاكل توازنها الداخلي ، فإن فرنسا تأثرت بشكل خاص بكل هذه الاجراءات . الاختبارات الصورية التي قام بها برثيليمي وديفيزو « تحت ضغط خارجي » عن الفترة 1974 -1982 أوضحت فارقاً بنسبة 8% بين الناتج الداخلي الاجمالي « خارج الصدمة » والناتج الداخلي الاجمالي الفعلي عام 1982 ، وذلك لصالح الأول بالطبع . هذا الفارق ليس سوى 1% إذا استثنينا الضغط الخارجي[34] .

من هذا المنظور ، ترجع حدة الأزمة الى السياسات الاقتصادية لتثبيت الاستقرار للبلدان « تحت الضغط » وكذلك الى غياب انعاش حقيقي تحققه فقط البلدان الحقيقية « بدون ضغط » مثل اليابان وألمانيا الفدرالية[35] .

تحقق هذا الانعاش في الواقع بعد اتفاقات اللوفر (Louvre) في 22 شباط (فبراير) 1987 . لقد حدث أن ألمانيا واليابان « كسبتا » النمو الاقتصادي العالمي في حين أن الولايات المتحدة الأميركية كافحت في سبيل تحقيق استقرار الدولار بتخفيض عجزها . مارست اليابان فعلاً إنعاشاً (خفيفاً) من نوع موازناتي . رفض موجهو السياسة الألمانية ، خاصة رئيس باندس بانك (Bundesbank) السيد كارل اوتو بول (M.Karl otto Pöhl) ذلك التفسير الرسمي كان يكمن في التخوف من انبعاث

التضخم . مع « ارتفاع » الاسعار في عام 1986 – 0,5% و+0,5% عام 1987 ، بقيت ألمانيا تحت شبح تفاقم التضخم ومتعلقة بمقولة « الركود بدلاً من التضخم » !

هذا التفسير غير مقنع كفاية ، ففي الواقع بدا أن الجهود الرئيسية الاجتماعية لبعض البلدان اقتنعت بمعدل نمو اقتصادي ضعيف .

ـ كسبت المؤسسات من ذلك أماناً إجتماعياً نسبياً معاكساً لعدد أيام التوقف عن العمل ، عدد هو ذاته في تناقص مع تزايد البطالة . من جهة ثانية ، هي قادرة على أن تستخرج معدلات ربح كافية وذلك بالتأثير إن لم يكن على حجم المبيعات أو أثمان المبيعات ، فعلى الأقل على أرباح الانتاجية وتطور الاجور . كما يلاحظ كاتب « الحياة الفرنسية »[36] .

« النمو وإن يكن بطيئاً ، فهو كاف لأن تجد المؤسسات في الظروف الملائمة لتحسين أرباحها » .

ـ كذلك ستجد الأوساط السياسية فائدة في الهدوء الاجتماعي . فيما خص ارتفاع البطالة ، فهو بلا ريب لم يتسبب بضياع الانتخابات منذ أن تطور نوع من التوافق حول السياسات الاقتصادية وحتمية الأزمة .

ـ الأُجراء « المحمي » استخدامهم ، سواء بالقانون أو في الواقع ، هم مرتاحون في وضعهم الاجتماعي بالنسبة للعاطلين عن العمل : ليس لهؤلاء الأخيرين وزن يذكر لو شكلوا واحدة من الفئات الخاصة : أجانب معادين الى الوطن ، يد عاملة نسائية مثلاً .

ـ أخيراً ، حقق المستثمرون العقاريون قيماً مضافة كبيرة بين 1982 و1987 ، أي خلال خمس سنوات من الأزمة .

في الواقع ، إن انهيار البورصة في اوكتوبر 1987 ، والذي سندرسه ، حوَّل هذا التوازن بلا شك وذلك بإظهاره الحاجة إلى سياسة مدروسة لدفع عجلة النشاط الاقتصادي .

فقرة 4 ـ الجوانب المالية للأزمة : انهيار البورصة في أوكتوبر 1987

إن انهيار البورصة في تشرين الأول (أوكتوبر) 1987 كان كمثيله في عام 1929 مسبوقاً بفترة بحبوحة . الافراط في ارتفاع أسعار البورصة كان التفسير المباشر لانخفاضها . لذا سنمر قبلاً على هذه الفترة قبل أن ندرس آليات انهيار البورصة الحقيقي .

أ ـ البحبوحة : 1982-1987

بين حزيران 1982 وحزيران 1987 ، شهد العالم تصاعداً مذهلاً في أسعار الأسهم . فالمؤشر الفرنسي لاسعار الأسهم العائدة لجمعية مكاتب الصرف ارتفع 275% ، والمؤشر الياباني ارتفع 271% ، وكذلك البريطاني فاينانشل تايمز 203% ، وداوجونز ـ وهو مؤشر مستحدث عام 1883 بواسطة شارل داو (C.Dow) وادوارد جونز (E.Jones) ـ 197% . ما هي الأسباب التي كانت وراء ذلك ؟ يمكن إرجاعها الى ثلاث فئات تخص على التوالي المصدرين للاسهم ، والمكتتبين بها وسير الأسواق .

1 ـ أرباح الشركات المصدرة

من 1982 الى 1987 ، أرباح الشركات كانت بشكل عام بازدياد : + 30% مثلاً في الولايات المتحدة الاميركية عام 1986 ، + 29% في فرنسا . يمكن لتعديل اقتسام الاجور ـ الارباح الملائمة للأخيرة والمسببة من الأزمة الاقتصادية ، ولانخفاض معدلات الفائدة الاسمية المخفضة للتكاليف المالية للمؤسسات المدينة ، أن تكون تفسيراً لهذا الارتفاع . يضاف إلى ذلك بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية ، انخفاض الدولار بعد شباط (فبراير) 1985 ، بالمقدار الذي أثر فيه بشكل إيجابي على نشاط الشركات الاميركية المصدرة ، وزاد من الأرباح الموزعة من الشركات المتأتية من الفروع الخارجية .

2 ـ السيولة عند المكتتبين

في معظم البلدان ، بين 1982 و1987 ، نلاحظ انخفاضاً في المعدل الاجمالي للادخار وكذلك زيادة في حصة هذا الادخار الموظفة في الأوراق المالية إما بشكل مباشر أو غير مباشر ، بواسطة مستثمرين تابعين لمؤسسات أو صناديق مشتركة للتوظيف .

يبدو في هذا النطاق أن أسواق البورصة استفادت على حساب الذهب ـ المستوى المرتفع لمعدلات الفائدة الحقيقية يضغط على هذا السوق ، على غير المنقول بسبب الأزمة وأخيراً على التوظيفات السائلة أو لأجل قصير . ونشير إلى نقص الودائع في صندوق الادخار .

إن إنجذاب المكتتبين للأوراق المالية هو عادة معزز بحوافز ضريبية ؛ هذا هو المعمول به في فرنسا بالنسبة لحسابات الادخار بالأسهم (1983) التي جاءت بعد مقررات مونوري (Monory) سنة 1978 ، وهو ما يفسر أن نسبة 20% من الأسر الفرنسية في سنة 1986 كانت تمتلك أوراقاً مالية أو حصصاً في الـ (SICAV) مقابل 10% سنة 1976 .

السيولة هي بشكل خاص هامة في اليابان . فمعدل سعر الادخار (P.E.R)[37] فيها يبلغ مستوى غير معقول وهو 70 في المتوسط ؛ كان يُعتقد فيما مضى أنه يجب أن يكون بين 10 و15 .

3 ـ الابتكار وتشويش الاسواق

بين 1982 و1987 ، كان الابتكار المالي شديداً . أنشئت المنتجات المالية المتطورة جداً : تعزز اختيار الأسهم ، العملات الأجنبية ، معدلات الفائدة ومؤشرات الأسواق المالية . . ، عقود تجارية حول مختلف الأصول المالية . باريس ليست مدينة كما يدل على ذلك في سنة 1985 إنشاء شهادات الوديعة وسندات الخزينة القابلة للتداول ، وافتتاح الـ MATIF في شباط (فبراير) 1986 والـ MONEP في أيلول (سبتمبر) 1987[38] .

ذلك هو انتصار السوق والسندات القابلة للتداول ، المسمى كذلك تشغيل السوق ، تحريك أو توفير الضمان للاقتصاد .

هذا الابتكار المالي قد أصبح ممكناً بواسطة الابتكار التقني : سمح تطور الميكرومعلوماتية مباشرة بإجراء الحسابات اللازمة للاختيار بين القيم وبين مواعيد الاستحقاق . . . وبالمقابل اختل تنظيم الاسواق . كان الاختلال قبل كل شيء ضريبياً : ألغيت الاقتطاعات من المنبع على السندات التي يملكها غير المقيمين في الولايات المتحدة الاميركية (تموز 1984) ثم في ألمانيا الاتحادية وفي فرنسا . كما أصاب الاختلال الرقابة على الصرف ، المخففة بشكل كبير حيثما وجدت ، مثلاً في فرنسا منذ الفصل الثاني لعام 1985 ثم أكثر منذ أيار (مايو) 1987[39] .

أصبحت الأوراق المالية الوطنية شيئاً فشيئاً متجانسة وقابلة للتحكيم على الصعيد العالمي بفضل تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية . وشكلت طوكيو ، هونغ كونغ وسنغافورة ، لندن ، باريس ، زيوريخ وفرانكفورت ، نيويورك ، شرقاً وغرباً ، سلسلة هائلة من الأسواق تتصل ببعضها البعض 24 ساعة على 24 ساعة .

لقد حول الابتكار والاختلال المذكوران سلوك المستثمرين المؤسساتيين ، والمصارف والشركات . أتاحت المنتجات الجديدة المقدمة للعالم ، للوسطاء الماهرين ـ التجار traders ـ أن يحققوا لحساب شركاتهم أرباحاً مؤاتية . وقدرت الشركات أنه بإمكانها جني أرباح من المالية بمقدار ما تجنيه من الصناعة أو القطاع الثالثي التقليدي .

زادت العمليات المالية وارتفعت أسعار الأسهم. وقيل أن الاقتصاد أصبح مالياً

وذلك في وصف هذه الحالة حيث تصاعدت العمليات المالية بشكل أسرع مما هي العمليات التجارية (مع نسبة بين التدفقين هي 50 مقابل 1 حسب ج . بيرلوفاد .J Peyrelevade)[40] .

في نظر غالبريث[41] ، كان للسنوات السابقة لانهياري البورصة عام 1929 وعام 1987 نقطة مشتركة واحدة : جنون الابتكارات المالية . فترة الانتعاش هي في أوجها في صيف 1987 في أهم الأسواق المالية ، وتعتبر طوكيو ، حيث امتدت حتى تشرين الأول (أوكتوبر) وباريس ، حيث انخفضت منذ آذار (مارس)[42] ، الاستثناءين لهذه الحالة .

الخلاصة

ماذا كانت عشية الانهيار المالي ، توقعات المختصين بالأسواق ؟ أقل ما يقال عنها أنها كانت غير متوافقة حسبما تكون صادرة عن اقتصاديين كليين أو عن ماليين أو عن الذين يستخدمون المخططات البيانية .

ـ يشدد الاقتصاديون الكليون عامة على أخطار جعل الاقتصاد مالياً وعلى زيادة مديونية اميركا اللاتينية كما الولايات المتحدة الاميركية . هم على وجه العموم مضاربون على النزول . تلك هي حالة راڤي باترا Ravi Batra ، مؤلف « الركود الكبير لعام 1990 » الذي لاقى نجاحاً كبيراً في الولايات المتحدة الاميركية حتى قبل انهيار البورصة ، وكذلك غالبريث الذي أعلن في أيلول (سبتمبر)[43] : « سيأتي وقت يستلزم ـ لا يمكن معرفة متى وماذا ـ عدداً معيناً من المضاربين أن ينسحبوا من السوق (. . .) . الافتراض الأصح ، حتى ولو بدا أنه غير مرتكز على العدد الأكبر ، هو ذلك الذي يتوقع الأسوأ » .

ـ الماليون هم عادة وكلاء الصرف الذين يقيسون سعر الأسهم على القيمة الفعلية للشركات أي على الأرباح التي تجنيها . يُروعهم الافراط في بعض معدلات أسعار الادخار خاصة في طوكيو المبالغة في الافراط . والمفاجأة بالنسبة لهم لم تأتِ من الانهيار نفسه بل من مكان انطلاقته : وول ستريت وليس طوكيو .

ـ أخيراً ، يراهن من يعتمد المخططات البيانية أو المحللون التخطيطيون على الارتفاع في نيويورك وعلى الهبوط في باريس وطوكيو . صرح أحد هؤلاء وهو من باريس ، في نهاية شهر أيلول (سبتمبر) 1987 : وول ستريت Wall Street هو « السوق الأعلى مضاربة حالياً (. . .) في منظور 8 أشهر على الأقل ، سأبقى مضارباً على الارتفاع . . . لأنّ « منحنى داوجونز هو نموذج مصور لسوق مضارب على

الارتفاع : إرتفاع بطيء مع تراجعات مفاجئة وقاسية »[44] .

في هذا السياق ، ينبغي إفساح مكان خاص لـ ر . برشتر (R.Prechter) أحد شيوخ وول ستريت ، الذي بنى توقعاته على ملاحظة دورات طويلة الأجل ـ دورات اليوت ـ تتضمن ثلاث موجات متصاعدة وموجتين تنازليتين ، فكان أن أعلن بالنسبة لعام 1988 ، انهيار بورصة بنفس ضخامة إنهيار 1929[45] . أخطأ برشتر ببعض الأشهر، فالانهيار حصل في 19 تشرين الأول (أوكتوبر) 1987 .

ب ـ تدهور أسعار البورصة : تشرين الأول 1987

سندرس تباعاً أسباب انهيار البورصة ، إدارته من قبل السلطات النقدية ، ونتائجه على سير الاقتصادات .

1 ـ الاسباب : مسألة العجز

نميز بين نموذجين للاسباب ، على غرار طريقتنا لتحليل انهيار البورصة لسنة 1929 . الاسباب الأولى كانت أساساً لتدني أسعار البورصة أما الثانية فزادت الشرخ اتساعاً .

أولاً : أسباب تدني أسعار البورصة : نستطيع أن نرتبها في ثلاث مجموعات : أسباب اقتصادية « عميقة » ، أسباب مالية « تقنية » وأسباب ظاهرية .

ـ الأسباب الاقتصادية العميقة في تدني أسعار البورصة هي اتساع عجز الميزانية الأميركية (220 مليار دولار عام 1986) والعجز التجاري الأميركي (150 مليار دولار عام 1986) . كان على الدولة الأميركية أن تقدم مكافآت لجذب المكتتبين في سندات الخزينة وهي الوسيلة المفضلة لتمويل عجز الميزانية . ومنذ آذار (مارس) 1987 ، ارتفع معدل الفائدة لأجل قصير ولأجل طويل .

أثقل العجز التجاري على الدولار . المصارف المركزية الأوروبية واليابانية كلّت من شراء الدولار من أجل دعم سعر صرفه ، وأصدرت في المقابل عملة رسمية طبيعتها التضخمية المحتملة معروفة .

هذا ما استدعى نظام الاحتياطي الفدرالي أن يرفع معدلات تدخله ، وذلك بمقدار كون الاقتصاد الاميركي ـ بخروجه من مرحلة نمو أكثر حيوية من السابق ـ في حالة شبه منتعشة مع معدل بطالة 5,8% قريبة من الاستخدام الكامل حسب التعاريف الأميركية .

لهذه الأسباب ، توقع السوق متابعة لا بل زيادة حدة ارتفاع معدلات الفائدة . تظاهر وول ستريت بتجاهله من آذار حتى أيلول ؛ لكن ارتفاع المعدلات ـ وهذا أمر معروف من الجميع في الواقع ـ يقابل زيادة النفقات المالية للشركات ، وهو من جهة ثانية عرضة لاضعاف النمو الاقتصادي ، وهما عاملان كفيلان بالتسبب في تدني الأرباح . تفتتت روح التفاؤل عند أصحاب الأسهم . احتمى بعض المستثمرين المؤسساتيين، في فرنسا خاصة ، بالسيولة بعد تخفيف المحفظة .

ـ تكمن الأسباب المالية التقنية لانخفاض أسعار البورصة في الاختلال ، في وول ستريت ، بين تطور أسعار السندات وتطور سعر الاسهم .

لقد هبط سعر السندات بشكل كبير مع ارتفاع معدلات الفائدة الذي قلَّل من جاذبية الاسهم القديمة نسبياً الى السندات الجديدة الصادرة في السوق . زاد مردودها فأصبح أعلى بكثير من مردود الاسهم باستثناء ما يتوقع لهذه الأخيرة من فوائض رأسمال هامة وهو ما أصبح بشكل ظاهر خيالياً . وقد اختار المستثمرون المؤسساتيون السندات بدلاً من الأسهم .

ـ تشكل الأسباب الظاهرة الشرارة في الانهيار ، ونشير الى الظاهرتين الرئيستين : كانت الأولى في نشر نتائج التجارة الخارجية الاميركية يوم الأربعاء في 14 تشرين الأول ، وتبين أن العجز أكبر مما كان مرتقباً . فلم يكن مرتقباً في السوق ، وترجم انخفاضاً في الدولار سبَّب زيادة في معدل تدخل النظام الاحتياطي الفدرالي .

السبب الظاهر الثاني هو الاختلاف بين السياسة الاقتصادية الاميركية والسياسة الاقتصادية لألمانيا الاتحادية . وهو خلاف قديم ، لكنه ظهر فجأة مع تصريح جيمس بيكر ، سكرتير الخزينة الأميركية ، يوم السبت في 17 تشرين الأول . فقد هدد بيكر بخفض الدولار كرد على زيادة معدلات تدخل المصرف الألماني المركزي (Bundes bank) (من 3,50%الى 3,85% في صيف 1987) ، وهي زيادة مناقضة لاتفاقات اللوفر . ترجم السوق هذا التصريح بطريقة جد غير ملائمة ، مما لم يترك مجالاً للمفاجأة : بالنسبة للمضاربين الاميركيين ، إنخفاض الدولار هو أفضل من إرتفاع معدلات الفائدة . لكن « الإخلال باتفاق اللوفر » أساء كثيراً الى ثقة المستثمرين[46] وهذا ما يدلّ على رجحان كفّة التشاؤم فيما بعد في سوق اعتبر حامياً ومفرطاً حيث كل واحد يسعى فيه ليكون البائع الأول .

هل كان بالإمكان تأجيل الانهيار بضعة أسابيع أو تلافيه لو لم يحدث تلاقي هاتين الظاهرتين لـ 14 و17 تشرين الأول ؟ تصعب الاجابة على هذا التساؤل نظراً لعدم الثقة

التي كـانت تسود الأسـواق المالية والتي كانت تحفـز كـل فـرد عـلى مـراقبـة وتقليـد الآخرين(47) . مع ذلـك وكما قيـل في التقريـر الخامس والثـمانين لمصرف التسـويات الـدولية(48) : « بمقـدار المبالغـة في التقديـرات ، تتزايـد الضغـوط الآيلة إلى إدخـال التصحيح على الإنخفاض بشكل يكفي معه أن تطرأ صدمة خارجية ضعيفة لتؤدّي إلى تدهور أسعار الصرف » . وكان ذلك يوم الاثنين 19 تشرين الأول1987 ، فقد خسر مؤشر داوجونز 508 نقطة مع انخفاض بنسبة 22,6% ، وهو ما تجاوز المعدل السابق لعام 1929 ، الثلاثاء 29 تشرين الأول (حيث كان 12,6 – %) .

ينبغي تفسير هذا الاتساع في انخفاض أسعار الصرف .

ثانياً : أسباب اتساع هبوط أسعار الصرف ليوم الاثنين 19 تشرين الأول 1987 مما لا ريب فيه أن الأسباب تعود الى كثافة مبيعات المضاربين . كانت هذه المبيعات أكثر أهمية بمقدار ما كانت المشتريات شديدة بين 1982 و1987 . وكانت سريعة بالضرورة بمقدار ما كانت الاسواق لأجل ـ في فرنسا ذات التسوية الشهرية ـ المتطورة جداً منذ 1929 ، تشكل المكان المفضل للمضاربة . ذلك يعني التخلص باكراً ـ منفعة أنظمة البيع الموقوف المنوه به عام 1929 ـ من أجل تلافي التدهور . والذين اشتكوا نقصاً في برودة الاعصاب للغولدن بويز Golden Boys ، وهو نوع من أخذ الثأر للاقدمين على المحدثين ، كانوا كـذلك قـادرين على تهنئتهم لسرعـة تأثـيرهم الذي استفـادت منه شركاتهم .

بالاضافة الى هذه الأسباب الرئيسية والعامة لاتساع انخفاض الاسعار ، نذكر نموذجين للاسباب التقنية التي أثّرت على التوالي على نيويورك وباريس .

ـ خطط البيع المدعمة بحاسبات آلية : (كومبيوتر) : نيويورك يُعزى اليها ⅔ انخفاض الاسعار يوم الاثنين 19 اوكتوبر في وول ستريت .

يمكن لمن يقوم على إدارة محفظة مالية في الولايات المتحدة أن يكون ملاحقاً من زبائنه أمام القضاء لو تصرف « بأقل من المؤشر » . ذلك هو السبب الذي من أجله كانت قد وضعت استراتيجيات التغطية التي تبرز آلياً عند انخفاض أسعار الأوراق المالية المبرمجة مسبقاً (مثلاً 5%) . كان يعني ذلك بيع عقود على مؤشرات مصرفية . إذا تدنى المؤشر بالفعل فيما بعد ، مما يعني أن الأوراق المالية المكونة له أصيبت كـذلك بتـدني سعرها ، يعاد شراء العقود . تعوض المنافع الآتية من العقود تقريباً خسائـر الأوراق المالية المملوكة. عندما انطلقت في 19 تشرين الأول مثل هذه الاستراتيجيات ، نقص سعر العقود على المؤشرات المصرفية . لقـد انخفض بنسبة 12,5% بـالنسبة لاسعـار

الأوراق المالية المكونة لهذه المؤشرات .

هذا أفسح المجال لبروز عمليات اختيار لجهة المستثمرين المالكين للأوراق المالية . اشتروا عقوداً (بسعر بخس)وباعوا أوراقاً مالية (بسعر مرتفع جداً)[49] . مما زاد في هبوط أسعار الأوراق المالية .

- **عجز شرطة البورصة** : كانت باريس إلى حد ما ضحية تصاعدها لسوق مالي عالمي . اكتنازها الرأسمالي من البورصة إرتفع من 200 مليار فرنك عام 1982 الى 1200 مليار عام 1987 . ولكون مبيعات الأوراق المالية كثيفة . كما في نيويورك ، فإن الشرطة التقليدية للبورصة - صندوق الودائع والامانات خاصة - لم تكن تملك الوسائل المالية الكافية اللازمة للحصول على حيازة الكميات الهامة من الأوراق المالية من أجل تعطيل الهبوط .

ينبغي أن نضيف أن جمعيات المستثمرين المؤسساتيين الفرنسيين (SICAV) وشركات التأمين - كانت هي نفسها في أساس الانخفاض ففيه حققت فوائضها من أوراق مالية هي من نوعية جيدة أحياناً .

كذلك كان إنخفاض الأسعار كبيراً في باريس حتى ولو لم يبلغ حجم هبوط وول ستريت . في 19 تشرين الأول ، خسر مؤشر أسعار أسهم شركة وكلاء الصرف 10% . كذلك ينبغي أن نوضح أن الأوراق المسعرة بالسعر الرسمي كانت بصورة عامة قابلة للتداول وسائلة . لم يكن الأمر ذاته في السوق الثاني ، اعتزاز بحق لبورصات باريس إن تصاعدها كان سريعاً منذ إنشائها عام 1983 . كانت المضاربة على الارتفاع في هذا السوق مفرطة . عند الادخال ، النسبة بين عرض وطلب الأسهم كانت أدنى من 50% . طُيِّرت الأسعار ، كما لو أنها « نُفخت » وكأنها بذلك تطرد المستثمرين المؤسساتيين . عندما عاد السوق ، تواجد البائعون بدون مقابل ، حتى على أسعار متدنية . 50% من الأوراق جرى « عرضها » خلال عدة أيام متتالية ؛ لم يكن بالامكان تسعيرها لعدم وجود المشترين . كان البائعون « مصمغين » .

وظهرت ردة فعل السلطات النقدية لمختلف البلدان المعنية بالانهيار في البورصة يوم الثلاثاء في 20 تشرين الأول .

2 - إدارة إنهيار البورصة من قبل السلطات النقدية

أخذت هذه الادارة شكل إجراءات إدارية دفاعية بحتة ، إجراءات سياسية اقتصادية ، تدخلات من المستثمرين والشركات والمصارف بمباركة من السلطات العامة .

أولاً ـ الاجراءات الإدارية : الرئيسية كانت وقف العمليات الجارية على مؤشرات البورصة في الولايات المتحدة ، وقف مرور أوامر بالمعلوماتية كذلك للولايات المتحدة ، إقفال عرضي لسوق العينات المتداولة في باريس ، وإقفال بورصة هونغ كونغ لمدة أسبوع ، وأخيراً تأخير بعض التحويلات من القطاع العام إلى القطاع الخاص في فرنسا وبريطانيا .

ثانياً ـ إجراءات السياسة الاقتصادية : كان لها هدفان : توفير كل السيولات اللازمة للنظام المالي ، وتخفيض معدل الفائدة الذي كان ارتفاعه بشكل معين سبباً في انهيار البورصة .

عمدت المصارف المركزية للولايات المتحدة الاميركية ، لليابان ، لفرنسا ، لألمانيا الاتحادية وبريطانيا إلى إجراء مشتريات كبيرة من الأوراق المالية في الأسواق النقدية[50] ، معلنة بوضوح عزمها على تلافي إفلاس الوسطاء الماليين . كان درس 1929 -1932 مفيداً . خففت كذلك معدل تدخلها[51] . انتشر انخفاض معدلات الفائدة لأجل قصير الى المعدلات الطويلة عبر عمليات موازنة على حساب توظيفات في السوق النقدي ولصالح سندات[52] .

تضاف إلى هذه الاجراءات العملية ، مختلف تصريحات رجال السياسة معبرين عن اهتمامهم بتعزيز هبوط دائم لمعدلات الفائدة وذلك بتخفيض عجز الموازنة (M.Reagan) أو بسحب أموال الدولة من السوق الالزامي (M.Balldur) .

ثالثاً : **التدخلات شبه المستقلة للمستثمرين ، للشركات والمصارف هي خاصة باليابان ، الولايات المتحدة الاميركية وهونغ كونغ** : دُعي المستثمرون اليابانيون من قبل الحكومة لدعم أسعار الأسهم في طوكيو . كان هذا يعني ان هبوط بورصة طوكيو كان قد أصبح نسبياً مخففاً (- 14% بين « قمة » المؤشر وقيمته في 19 تشرين الثاني 1987 ، أي بعد شهر من انهيار البورصة) . وحتى يمولوا مشترياتهم ، عمد المستثمرون اليابانيون لبيع أوراق مالية بحوزتهم في بلدان أخرى . بذلك زادوا من صعوبة البورصات الأجنبية . إذن مبيعات المستثمرين في المراكز الأجنبية هي التي ساهمت في انتشار انهيار البورصة في وول ستريت دولياً .

أخيراً ، عجلت كبرى الشركات الاميركية ـ منها I.B.M ، فورد ، هانيويل Honeywell ، ميريل لانش Meril Lynch ـ بإعادة شراء أوراقها المالية الخاصة بها بمباركة من السلطات النقدية ، من أجل دعم الاسعار وحماية أنفسها من النهابين ، مخفضة بذلك احتمال عروض الشراء العامة .

أخيراً ساهمت المصارف في تخليص بورصة هونغ كونغ . عند إعادة افتتاحها يوم الاثنين في 26 تشرين الأول ، بعد أسبوع من انقطاع الصفقات ، سجلت أسعار الاقفال انخفاضاً بـ 34% (هذا الخبر سيكون في أساس « الاثنين الاسود » الثاني في مراكز البورصة الكبيرة) . الـ MATIF أفلست عملياً واستقال رئيسها . ونظراً لاهميتها - فهي السوق الثاني « لمستقبل » العالم - فإن خطر الافلاس هو هام . نُظِّم مخطط هائل للانقاذ ، تمويله بمجموع 4 مليارات دولار ، سيكون مؤمناً من حكومة هونغ كونغ ، ومصارف المراكز (من جنسيات مختلفة) ومن مساعدة كبيرة من مصرف الصين .

خلاصة :

كانت إدارة انهيار البورصة من قبل السلطات النقدية ، كما درسنا أشكالها الرئيسة ، في مجموعها ذات فاعلية . كانت على وجه العموم مسهلة بالتروي أو بطء تأثير الحاملين الصغار ، المضطرب بعدة مسارات شمولية للبيع .

- في فرنسا مثلاً لم يكن هناك هلع حقيقي عند صغار حاملي السندات ولا مبيعات هائلة عند SICAV التي لو تمّت لكانت أجبرت وكلاءها أن يصرفوا أوراقهم المالية التي هي بحوزتهم وذلك من أجل تأمين المدفوعات . كيف نفسر ذلك ؟

إن كثيراً من المساهمين ، إذا استثنينا القادمين الأخيرين ، كانوا ما يزالون في وضع فوائض محتملة بالرغم من هبوط الأسعار . من جهة ثانية ، حثت الأوساط المالية ، وهي تركز خاصة على الخاصية المعتدلة لبعض معدلات الادخار[53] ، على شراء أو على الأقل الاحتفاظ بالأوراق المالية ، ووزعوا النصائح الكثيرة لا بل المرائية وفقاً للمثل « من لم يبع ، لم يخسر » أو « فات الوقت للبيع » .

- كانت المسارات الشمولية للبيع ولهبوط الاسعار في جوهرها ثلاثة . نجمت المبيعات النقدية قبل كل شيء عن المضاربين ؛ كانت لازمة أيام تصفية الأسواق بمدفوعات شهرية لتخفيف الخسائر في الأسواق . ثمّ كانت صادرة عن المستثمرين الأجانب ، كما أشرنا ؛ تفسر عطوبية المركز المالي لباريس ، بوجود ثم انسحاب وقت انهيار البورصة ، المستثمرين الاميركيين ، البريطانيين ، واليابانيين ، الذين كانوا قد اكتتبوا في عام 1986 بـ 10% من مجموع الاصدارات ، وقاموا بربع الصفقات التجارية . أخيراً ، بعض المستثمرين ، وفي فرنسا خاصة ، حاولوا تحقيق أرباح هلع ببيعهم أوراقاً مالية أو سندات لادخال الرعب عند صغار حملة السندات ثم عمدوا لشرائها مجدداً فيما بعد بأسعار مخفضة .

مع الأخذ بالاعتبار كل هذه المؤثرات ، كان هبوط أسعار الاسهم ضخماً . خسر

داوجونز 30% والمؤشر الفرنسي لشركة وكلاء الصرف 36% ، و Nikkei الياباني كما أشرنا 15% فقط ، والمؤشر البريطاني للفايننشل تايمز 33% ، والمؤشر الألماني لـ Commerzbank 34%[54] .

كان الشعور بأن هذا الانهيار المالي ستكون له نتائج هامة .

3 ـ النتائج الاقتصادية والمالية للانهيار المالي

على عكس كل هذه التنبؤات ، لم يترجم انهيار البورصة في اوكتوبر 1987 ببطء في النمو الاقتصادي عام 1988 ، فهو على العكس تسبب باحداث خلل في شروط تمويل الاقتصاد في فرنسا وكذلك دفع الصراع بين أنصار السوق وأنصار تدخل الدولة فيما خص تنظيم الاقتصاد .

أولاً ـ النتائج على النمو الاقتصادي : كان الاقتصاديون قد توقعوا تباطؤاً في النمو الاقتصادي يأتي كنتيجة للانهيار في البورصة ، لأن ثلاثة عناصر من طبيعة ركودية كانت كفيلة بالتضافر .

ـ زوال تفاؤل وكلاء الصرف بحيث تحولوا من نفسية مؤمنة بازدهار مفاجىء الى نفسية منقبضة قانطة .

ـ **تأثير غني سلبي** : كانت الاسر والمؤسسات قد خرجت فقيرة من الانهيار . حتى عندما كانوا لم يخسروا في بيع ما يملكون من أوراق مالية ؛ فإن ثراءهم الصافي قد تدنى مع هبوط سعر بورصة الأسهم . نستطيع القول بأنهم أعادوا تكوين إدخارهم بتخفيض استهلاكهم واستثماراتهم وكان من نتيجة ذلك انخفاض الطلب والانتاج . في الولايات المتحدة الاميركية مثلاً ، كانت خسائر الأسر الاميركية قد قدرت بـ 700 مليار دولار . لقد أثر النقص المتتابع للاستهلاك (53 مليار دولار) على معدل النمو الاقتصادي الاميركي لعام 1988 : وفقاً للتصويرات ، فهو بفارق اقتصادي من 1 إلى 1,4% مقابل 2,2 الى 3% مقدرة قبل الانهيار[55] .

ـ تعديل السياسة الاقتصادية الاميركية . تخفيض عجز الموازنة الاميركية بتخفيض النفقات العامة ، وعند الضرورة ، فإن زيادة الضرائب كانت لتنقل في الولايات المتحدة طبعاً وبالتالي باقي العالم النتائج الركودية الناجمة عن انهيار البورصة .

لم يحدث مثل هذا التأثر عام 1988 .

لم تتزعزع عملياً النظرة التفاؤلية للوحدات الاقتصادية لأن انهيار البورصة حدث في نطاق نمو اقتصادي سريع فاجأ القائلين بالظروف الاقتصادية[56] .

كان تأثير الثراء السلبي حدياً بالنسبة للمؤسسات وضعيفاً بالنسبة للأسر . يبدو أن الأسر كانت قد ميزت بين نقص القيم المحتملة ونقص القيم الفعلية . فالأول كان قد انحسر سريعاً نظراً لارتفاع سعر الأوراق المالية عام 1988 ، وكانت الثانية قد قُدرت بالاستناد ليس الى أسعار تشرين الأول لكن بالنسبة لتلك التي هي لبداية سنة 1987 وهي أقل إرتفاعاً[57] .

أخيراً ، مارست السياسات النقدية تـأثيراً تـوسعياً كبيـراً في الأشهر التي تلت الانهيـار . لقد حفـز هبوط معـدلات الفائـدة المستثمرين ، وذلـك بنسبة مـا بدا أن التوظيفات المالية كانت أقل جذباً مما كانت عليه في الماضي .

من المحتمل أن يكون انهيار البورصة قد حدّ من « جري الانكماش »)[58] .

ثانياً : النتائج على تمويل الاقتصاد الفرنسي كان التخوف ، بعد انهيار البورصة ، أن ينحرف ادخار الأسر عن السوق المالي للأسهم ـ السندات والحصص في الـ SICAV قد تأثرت قليلاً ـ ليتجه نحو التوظيفات السائلة أو لأجل قصير أو حتى نحو الملاذات التقليدية :

ـ الذهب ، الذي أثقل ارتفاع معدلات الفائدة على سعر صرفه .
ـ غير المنقول ، وأسهم مؤسسات هذا القطاع قاومت الى حد ما انهيار البورصة .
ـ المشتريات المتّسمة بالمضاربة في صالات البيع ، فهذه حققت مبيعات قياسية في تشرين الثاني وكانون الأول (نوفمبر وديسمبر) 1987 .

أصبحت المؤسسات مضطرة إذن للتوجه نحو المصارف وبشكل عام نحو التمويل بالاستدانة . هذه الوساطة الجديدة المالية بإمكانها أن تسبب انخفاضاً في المردود المالي للمؤسسـات بسبب المستوى المرتفع لمعـدلات الفائـدة الحقيقية بـالمقارنـة مع الـربح الاقتصادي ، وكان أثر الرافعة في فرنسا إجمالاً سلبياً منذ عام 1982[59] .

ولم تكن هذه المخاوف عبثاً .

مع أن سعر الاسهم كان في المتوسط قد استعاد في خريف 1988 مستواه قبـل الانهيار (عند 390 تقريباً . كمؤشر لـ C.A.C « الاسهم الفرنسية ») فقـد تعرضت لسقوط هائل الاصدارات والعمليات التجارية .

هكذا هبطت إصدارات الأسهم مع دعوة عامة للادخار من 41مليار فرنك في أول فصل من عام 1987 الى 6,3 مليار في أول فصل من عـام 1988،أما الصفقات على الاسهم الفرنسية فقد كانت بشكل إجمالي ، في الأشهـر الثمانيـة الأولى لعام 1988 ،

29,7% قياسا على ما هو لنفس المدة في عـام 1987 . وفي السوق الثـاني بلغت نسبة الانخفاض في الصفقات 44%[60] .

لم يتبين أن واحداً من هذه التطورات سيبقى في اتجاه واحد : فقد كان مما لا بد منه ، أن ينعكس تصاعد سعر الاسهم ، في وقت ما ، بشكل ملائم على عمل السوق المالي الأولي لإصدار الأوراق المالية .

ثالثاً : النتائج على تنظيم الاقتصاد : كما سبق وأشرنا ، كانت فرنسا ، بعد كثير من البلاد الأخرى الصناعية في الثمانينات ، مسرحاً للعديد من إجراءات التخفيف من التنظيم المالي وتعزيز الليبرالية . بعبارة أخرى ، لقد حل التنظيم غير المقصود للسوق محل التنظيم المقصود للدولة . مع ذلك ، إذا كان تنظيم الدولة بالنسبة للبعض قد تجاوزه الزمن ، فإن تنظيم السوق العضوي يعتوره بعض النقص في الأمور المالية .

- أولاً ، كانت معدلات الفائدة هي التي تأرجحت بشدّة بين الصعود والهبوط بين 1979 و1982 .

- وجاء الدولار بدوره متدني القيمة حتى 1980 ومرتفعـاً بشدة في عـامي 1984 و1985 وذلك قبل أن يبدأ بالتدني عام 1987 .

- وأخيراً انهيار البورصة في تشرين الأول 1987 ، جاء يؤكد بما لا شك فيه صعوداً سريعاً في سعر الاسهم وفي نفس الوقت انحرافاً لوظيفـة الاسواق كـأدوات ماليـة : أنشئت لتـأمين تغـطية مخـاطر الصرف أو المعـدلات ، وقد أصبحت محـرابـاً حـديثـاً للمضاربة .

هل إن للأسواق القدرة على تنظيم معدل الفائدة بشكل كامل ، وكذلك أسعار الصرف والأوراق المالية ؟ سنتبنى بهذا الخصوص هذا الرأي العائد لواضعي تقرير لجنة عمليات البورصة لعام 1987 : « البعض يعتبر هذا التـطور آفة (. . .) . القـابلية للتبخر أصبحت الميزة الكبرى وربما غير المتحولة لأسواق الرساميل (. . .) . واضعو اليد الرئيسيون ، المستفيدون في نفس الوقت من الاعلام ، والذين يتصرفون بطريقة مماثلة ويتخذون قرارات على نحو مماثل ، يؤكدون بكثافة وشدة التوجهات »[61] . هذا ما يسميه ج . ميسترال « تصور الآليين لتسهيل سير النمو الاقتصادي »[62] . دائماً ترتفع من كل مكان أصوات منادية بوجود رقابة مثلى للأسواق . فهل تصبح النتيجة الكبرى لانهيار البورصة « عودة التوازن لصالح الأفكار الكينزية ؟ »[62] .

الخلاصة

من غير الممكن أن ننجز تشريحاً للأزمة الاقتصادية الحالية بدون أن نتساءل حول مسألة أساسية هي الرخاء الضمني الداخلي لاقتصاديات البلدان الصناعية الغربية .

هناك عاملان يقفان في وجه هذا الرخاء :

ـ أولاً ، حتى قبل أول صدمة نفطية ، أي في أواسط سنة 1973، كان النمو الاقتصادي لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يلهث متعباً. وتعود الاسباب قبل كل شيء الى تطبيق سياسات نقدية محددة للطلب في إطار مكافحة التضخم وطالت كذلك متغيرات العرض . وبهذا تكون أرباح الانتاجية في طريقها الى الزوال مثلاً في الولايات المتحدة الاميركية منذ بداية السبعينات .

ـ ثانياً ، لم يعنِ المضاد للصدمة النفطية لعامي 1985 -1986 نهاية الأزمة بالرغم من تأثيره الايجابي (لكن المتأخر لوقوعه في نهاية عام 1987 فقط) على النمو الاقتصادي وفقاً للقائلين بالظروف الاقتصادية في المؤسسة الوطنية للاحصاء والدراسات الاقتصادية[63] ، بدأ تراجع نمط التقدم في النشاط الاقتصادي في الفصل الثاني لعام 1988 مع بقائه مع ذلك في مستوى أعلى بقليل من المستوى العائد للسنوات التي سبقت هذا المضاد للصدمة .

على العكس ، تستطيع فرنسا بلا ريب ، أن تتحمل زيادة جديدة في سعر النفط لنوعين من الأسباب أوضحها كوسّات Caussat وديمونتييه Dumontier ولوران Laurent[64] . أولاً ، تأثر النمو الاقتصادي الفرنسي بسعر النفط هو أقل وقعاً مما هو في السابق . ثم لكون عرض النفط غير مرن تجاه سعره ، فهذا الأخير محدد لأجل طويل في أي حال بالطلب العالمي والنمو الاقتصادي بدلاً من أن يحددهما . وهكذا بالنسبة للباحثين ، ينبغي أن يشترك سيناريو « نفط مرتفع الثمن » مع افتراض نمو اقتصادي قوي ، في هذا المنظور يمكن لزيادة الصادرات الفرنسية بفضل النمو العالمي أن تعوض عن ارتفاع أثمان الواردات . وعلى التساؤل عما إذا كان « الضغط النفطي يعتبر عائقاً للنمو الفرنسي » يجيب كوسّات وديمونتييه ولوران بالنفي . هذا ما يؤكد نظريتنا أن تحليل تركيبات الأزمات الاقتصادية ، مهما كان لازماً ومفيداً . فإنه بحاجة لأن يُستكمل بتحليل نظري أكثر .

هو مفيد وضروري بالأدوات العديدة التي يقدمها : توضيح شرارات الأزمة ، تعداد مختلف المسارات الشمولية للأزمة أو على العكس المعاكسة للدورات . ينبغي أن

يُستكمل لأنه لا يُبرز كل التقلبات . حتى أنه قد يكون خطراً إذا سمح بالاعتقاد مثلاً بأن يصبح تفسير الأزمة الاقتصادية الحالية عبارة عن تحليل بمصطلحات الضغط الخارجي . كما الكساد الكبير في الثلاثينات ، لم توفر الأزمة الاقتصادية الحالية أية دولة من الدول الكبرى .

سنركز في الصفحات اللاحقة على التساؤلات الخاصة بسير (وتعثُّر سير) الاقتصادات .

ما هي الادوار التي يقوم بها نقص الاستهلاك ، زيادة الانتاج ، وزيادة الترسمل في أساس الأزمات الصناعية الشمولية ؟ كيف انعكس تراجع أرباح الانتاجية السابق للأزمة في بعض البلدان على النمو الاقتصادي للسبعينات ؟

هذه المسائل ستكون موضوع القسمين الثاني والثالث .

هوامش
الفصل الثالث للقسم الأول

(1) يراجع في الفصل الأول للقسم الثاني ، شرحنا المخصص لدورات الأعمال الاميركية منذ الحرب العالمية الثانية .

(2) المقصود هو النقد الموجه من فريدمان عام 1968 ومن فيلبس Phelps عام 1972 لمنحنى فيليبس Phillips . في المدى الطويل ، بالنسبة لفريدمان وفيلبس ، منحنى فيليبس هو مستقيم عامودي .

(3) م . اغليانا : تنظيم أزمات الرأسمالية : تجربة الولايات المتحدة . كالمان ـ ليفي 1976 . باريس . نموذج التراكم التوسعي يتميز بتمدد طبقة الاجراء من أجل زيادة الانتاج ، لنقص في أرباح الانتاجية .

(4) J.L. Escudier: «Crises mondiales de l'énergie et mutations du système productif au XIXème et au XXème siècle». Revue économique, Mars 1988, p.379.

(5) F.Meunier: «Un deuxième choc pétrolier plus éprouvant pour l'économie française», Revue «Economie et statistique», novembre 1982, p. 31 à 45. «La France et ses partenaires face au second choc pétrolier», Revue «Economie et statistique», mai 1983, p. 3 à 13.

(6) مقابل 1,3% في الولايات المتحدة ؛ 3,1% في اليابان ؛ 2% في ألمانيا ؛ 2% كمعدل وسطي في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .

(7) Berhélémy et Devezeaux: «L'impact des chocs pétroliers: une simulation rétrospective. 1973- 1982», Revue économique, juillet 1987, p. 889.

(8) Perspectives économiques de l'O.C.D.E

(9) J. C. Berthélémy: «Les prélèvements pétroliers et les déséquilibres macroéconomiques mondiaux: une analyse en termes de transferts», Revue économique, juillet 1982, p. 716- 717.

(10) P. Artus et P. Morin: «La crise: quelles explications donne le modèle Métric?», Revue économique, novembre 1979, p. 1122 et 1141.

(11) Boyer et Mistral: Accumulation, inflation, crises, Paris, PUF, 1978.

(12) Boyer et Mistral, op. cit., p. 127 et 132.

(13) حول هاتين النقطتين ـ ارتفاع الاجور الاسمية والصدمة النفطية ـ نبتعد عن التحليل الذي عرضه بوايه وميسترال اللذين اعتبرا بشكل خاص ، أن الأجور تتبع التضخم ولا تكون نتيجة له .

(14) بوايه وميسترال ـ السابق ذكرهما : جدول A17 ص 244 ؛ تتم الاجراءات خلال الركود الفعلي ، أي بالنسبة لكل بلد ، في قلب الدورة .

(15) إشارة من الـ INSEE ، حزيران 1988 .

(16) لا تعني الصدمة النفطية الثانية بالطبع الولايات المتحدة الأميركية ، حيث على العكس ، ارتفعت أسعار الواردات مع انخفاض الدولار.

(17) J. Marcoczewski: «La crise mondiale, ses causes et les remèdes possibles». Economie appliquée, ISMEA, 1987, p. 746.

(18) Artus et Morin, art. cit.

(19) Dubois: «La rupture de 1974», Economie et statistique, août 1980, p. 20.

(20) J. Masseron: «Le nouveau choc pétrolier», Revue d'économie politique, novembre 1980.

(21) الوضع مختلف في فرنسا ؛ تتحمل المشروعات أيضاً معظم الاقتطاع حتى ولو كانت الأسر هي الأكثر تأثراً مما كانت في الصدمة النفطية الأولى .

(22) Berthélémy et Devezeaux, art. cit., 1987, Voir en particulier le graphique p. 888.

(23) أنظر سابقاً .

(24) معدلات الاقتطاع الخارجية الصافية المقابلة لفترتي الصدمتين النفطيتين زادت تباعاً 2,9 و4,7 نقطة في اليابان ؛ 1,4 الى 0,2 نقطة في الولايات المتحدة الاميركية ؛ 4,3 و0 نقطة في المملكة المتحدة . Meunier . أيار 1983 ص 10 وص 12 .

(25) François. G « ما هو معدل توازن الدولار » ؟ مصرف ، ديسمبر 1987 . في عام 1985 ، ارتفعت قيمة الدولار 40% . في عام 1987 انخفضت قيمته 10% تقريباً .

(26) ديبوناي وستردينياك . 1982 . صورة مصطنعة على أساس نموذج متريك ، تأخذ بالاعتبار كذلك زيادة التقدير خلال المرحلة للين والمارك الألماني بالنسبة للفرنك (36% و6% تباعاً) .

(27) افتراض انخفاض الدولار من 9 إلى 7 فرنكات . Muet وآخرون 1986 .

(28) افتراض انخفاض الدولار بـ 10% . مونييه وشوبير 1986 . يوضح الباحثان أنه للأجل القصير ، تأثير خفض الدولار على الاقتصاد الفرنسي هو ركودي .

(29) Berthélémy et Devezeaux, art. cit., 1987.

(30) Meunier, art. cit., 1982.

(31) هذا الرسم البياني يأخذ من جديد زيادة صاغها ديبوا 1980 .

(32) P.A. Samuelson: «L'économie mondiale à la fin du siècle». Revue française d'économie. Eté 1986, p. 42.

(33) J. Marczewski, art. cit. 1988, p. 743.

(34) Berthélémy et Devezeaux, art. cit., 1987. Graphiques p. 888 et 892.

(35) ينبغي وضع الولايات المتحدة الأميركية جانباً . عجزها التجاري هو بشكل معين غير متناسق مع عجز موازنتها . الأول يؤدي حتماً إلى هبوط سعر الدولار في سوق الصرف . أما الثاني فيستدعي على العكس ، دولاراً قوياً وحده فقط يجذب المستثمرين الأجانب . منذ انهيار البورصة عام 1987 ، أصبحت الولايات المتحدة الاميركية بلا ريب بلداً « تحت ضغط » الميزان التجاري .

(36) La vie Française du 21-9-1987, p. 13.

(37) معدل الادخار هو النسبة بين سعر البورصة للسند والربح المحاسبي للشركة المصدرة .

(38) Matif هو سوق لأجل للادوات المالية في باريس ، Monep هو سوق الاختيارات التجارية لباريس .

(39) Les modifications du contrôle des changes. Revue Banque, juillet 1987, p. 736.

(40) J. Peyrelevade, in «Table ronde: la crise financière». Revue d'économie financière. Décembre 1987, p. 8.

(41) Galbraith in Journal des Finances, n° spécial, 1987, p. 70.

(42) نعتقد عادة ، أنه في باريس ، التحويل الى القطاع الخاص ، غزارة الادخال الى البورصة وزيادات رأس

لمال ، أدت تدريجيا إلى أزمة سيولة ، بالرغم من تخفيض استدراجات العروض للسوق المالي الصادر عن الدولة . كان المستثمرون جد حريصين وحذرين من إعادة ارتفاع معدلات الفائدة التي لم تكن كذلك في المراكز الأخرى .

(43) Galbraith, art. cit., p. 69- 70.

(44) La Vie Française du 21- 9- 1987, p. 13.

(45) La Vie Française du 19 octobre 1987.

(46) Kindleberger cité par G.P.Mafouta-Bantsimba. «Une collision dans le brouillard: le Krach d'octobre 1987». In Analyse Financière. 2ème trimestre 1988, p. 5 à 12.

(47) J.R.Shafer: «La gestion des crises dans le nouveau paysage financier». Revue économique de l'O.C.D.E. Automne 1987, p. 65 à 91.

(48) التقرير رقم 58 من الـ B.R.I ، حزيران 1988 ، ص 100 .

(49) هذه العمليات معروفة تحت إسم « ادفع وبالمقابل احمل » . بالنسبة للمبيعات للتغطية والتحكيم ، يراجع التقرير 58 لـ B.R.I وP. Gentile-Williams : « دور أسواق الخيار والمستقبل أثناء أزمة البورصة » . التحليل المالي ، الفصل الثاني 1988 ، ص 16 -17 .

(50) في 20 أوكتوبر ، وضع مصرف فرنسا بتصرف الوسطاء الماليين 39 مليار فرنك في السوق النقدي ، اشترى صندوق الاحتياط الفدرالي من جديد سندات قيمتها عدة عشرات مليارات الدولارات .

(51) خفض المصرف المركزي الألماني (Bundes Bank) رمزياً معدل تدخله من 3,85 الى 3,80% .

(52) انخفضت معدلات ايراد السندات في أسبوع 1 نقطة في المراكز المالية الرئيسة .

(53) . . لكن حسابها كان مبنياً على أرباح محققة قبل انهيار البورصة ، أي قبل الأخذ بعين الاعتبار لدى المؤسسات قيماً مخفضة على السندات .

(54) كانت الحسابات تامة ، لكل مؤشر ، بين معدله المرتفع (آب في الولايات المتحدة ـ آذار في فرنسا ـ تشرين أول في اليابان ، تموز في بريطانيا وآب 1987 بالنسبة لألمانيا) وقيمته في 19 تشرين الثاني 1987 ، شهراً بعد انطلاق انهيار البورصة .

(55) « إنهيار البورصة : إنذار بدون تكاليف » ملاحظات وتشخيصات اقتصادية . مجلة O.F.C.E نيسان 1988 . ص . 104 . الميل الحدي لاستهلاك الثروة هو مقدر بـ 5% في الولايات المتحدة الاميركية ، وهو ما يفسر تقدير انخفاض الاستهلاك . في النتيجة ، وفي مجموع المراكز المالية ، ارتفعت خسارة الثروة الى 1700 مليار دولار ، أي تقريباً 18% من الناتج الداخلي الاجمالي للبلدان المعنية .

(56) « شكراً لانهيار البورصة » . توسع 7 تشرين اول 1988 . المراهنون على الظروف الاقتصادية كانوا قد قلّلوا من مدة التأثير ، على الاستثمار وعلى النمو الاقتصادي ، لمضاد الصدمة النفطية لعامي 1985 ـ 1986 ولاعادة هوامش الربح . وقرروا دون أن يلاحظوا لا عودة الاستثمارات ولا تسريع النمو الاقتصادي ، بأن المؤسسات تطبق سلوكاً للتخلص من الديون والتوظيف .

(57) J. Cheval: «Les conséquences macroéconomiques et financières du Krach». Revue d'économie financière. Juin-Septembre 1988, p.160 et s.C.de Boissieu in numéro spécial de la Revue d'économie politique de septembre-octobre 1988: «Instabilité financière et gestion des risques», p. 587 à 598.

(58) عبارة لـ A.Parguez « النقود ، الأزمة والادخار » منشورات الـ I.S.M.E.A ـ سلسلة HS 25 .1983 ص 1421 الى 1450 . بالنسبة للكاتب ، ما يميز السباق نحو الانكماش يكمن في ارتفاع معدلات الفائدة التي تقود الى تفضيل التوظيفات المالية على حساب الاستثمار .

(59) معادلة تأثير الرافعة تُكتب $E.r_F = r_e + (r_e - i)$ حيث r_e هو معدل الارباحية الاقتصادية . r_F معدل الارباحية المالية ، i معدل الفائدة الفعلية المقدرة بالنسبة للنفقات المالية / ديون . E معدل الاستدانة ، أو

رافعة ، يساوي النسبة بين الديون والرساميل الخاصة . $(r_e - i)$ هي الارباحية التفاضلية للرساميل المستدانة . إذ $i < r_e$ ، عندئذٍ يكون أثر الرافعة سلبياً وr_F أدنى من r_e . (أزمة النظام الانتاجي ، باريس ، INSEE . 1981) .

(60) 20ème rapport. Commission des opérations de Bourse. 1987; Bulletins mensuels de la C.O.B de juillet et septembre 1988.

(61) 20ème rapport. Commission des opérations de bourse. 1987, p. 27.

(62) J. Mistral: «Keynésianisme: le retour du balancier». Reve française d'économie, automne 1986, p. 97.

(63) إشارة من INSEE ، حزيران 1988 .

(64) L. Caussat, F. Dumontier et J.P. Laurent: «La contrainte pétrolière est-elle un obstacle à la croissance française?». Economie et statistique. Février 1987, p. 3 à 11.

مراجع الفصل الثالث

AGLIETTA M.

- **Régulation et crises du capitalisme: l'expérience des Etats-Unis.** Paris, Calmann-Lévy, 1976.

ARTUS P. et MORIN P.

- «La crise: quelles explications donne le modèle Metric?». **Revue économique,** novembre 1979.

BANQUE DES REGLEMENTS INTERNATIONAUX

- «58ème Rapport». Juin 1988.

BERTHELEMY J.C.

- «Les prélèvements pétroliers et les déséquilibres macroéconomiques mondiaux:une analyse en termes de transferts» **Revue économique,** juillet 1982.

BERTHELEMY J.C. et DEVEZEAUX J.

- «L'impact des chocs pétroliers: une simulation rétrospective. 1973- 1982». **Revue économique,** juillet 1987.

DE BOISSIEU C.

- Instabilité financière et gestion des risques». Introduction. **Revue d'économie politique.** Septembre- octobre 1988, p. 587 à 598.

BOYER R., MISTRAL J.

- **Accumulation, inflation, crises,** Paris, PUF, 1978.

CAUSSAT L., DUMONTIER F., LAURENT J.P.

- «La contrainte pétrolière est-elle un obstacle à la croissance française?». **Economie et statistique.** Février 1987. p. 3 à 11.

CHEVAL J.

- «Les conséquences macroéconomiques et financières du Krach». **Revue d'économie financière.** Juin-septembre 1988, p. 160 et s.

COMMISSION DES OPERATIONS DE BOURSE

- **«20ème rapport».** 1987; **«bulletins mensuels».** Juillet et septembre 1988.

DEBONNEUIL M. et STERDYNIAK H.

- «Apprécier une dévaluation». **Economie et statistique,** mars 1982.

DEPARTEMENT DES DIAGNOSTICS DE L'O.F.C.E

- **Revue de l'O.F.C.E.** Avril 1988, p. 5 à 104.

DUBOIS P.

- «La rupture de 1974». **Economie et statistique,** août 1980.

ESCUDIER J.L.

- Crises mondiales de l'énergie et mutations du système productif au XIXème et au XXème siècle». **Revue économique.** Mars 1988, p. 369 à 389.

FRANÇOIS G.
- «Quel est le taux d'équilibre du dollar?», **Banque,** décembre 1987.
GALBRAITH J.
- «1929- 1987». **Journal des Finances,** n° hors -série, 1987.
DE GENTILE-WILLIAMS
- «Le rôle des marches d'option et de futures pendant la crise boursière **Analyse Financière,** 2ème trimestre 1988, p. 16- 17.
I.N.S.E.E.
- **Note de conjoncture,** Juin 1988.
MAFOUTA-BANTSIMBA G.
- «Une collision dans le brouillard: Le krach d'octobre 1987». **Analyse Financière.** 2 ème trimestre 1988. p. 5 à 12.
MARCZEWSKI J.
- «La crise mondiale, ses causes et les remèdes possibles». **Economie appliquée,** I.S.M.E.A. 1987, P. 727 à 753.
MASSERON J.
- «Le nouveau choc pétrolier». **Revue d'économie politique,** novembre 1980.
MEUNIER F.
- «Un deuxième choc pétrolier plus éprouvant pour l'économie française **Economie et statistique,** novembre 1982, p. 31- 45.
MEUNIER F.
- «La France et ses partenaires face au second choc pétrolier». **Economie statistique,** mai 1983, p. 3- 13.
MEUNIER F. et SCHUBERT K.
- «Les effets en France des variations du dollar». **Economie et statistique** juin 1986.
MISTRAL J.
- «Keynésianisme: le retour du balancier». **Revue française d'économie,** Automne 1986, p. 66 à 101.
MUET P. et al.
- «Le contre-choc pétrolier et la baisse du dollar». **Revue de l'O.F.C.E., avril 1986.**
PARGUEZ A.
- **«La monnaie, la crise et l'épargne». Cahiers de l'I.S.M.E.A.** Série H S 25. 1983, p. 1421 à 1450.
SAMUELSON P.A.
- «L'économie mondiale à la fin du siècle», **Revue française d'économie.** Eté 1986 p 21 à 49.
SHAFER J.R.
- «La gestion des crises dans le nouveau paysage financier». **Revue économique de l'O.C.D.E.,** Automne 1987, p. 65 à 91.
TABLE RONDE
- «La crise financière». Décembre 1987, p. 5 à 29.

أسئلة

تأكد بذاتك من تقدم معلوماتك . بعد قراءة هذا الفصل ، ينبغي أن تكون قادراً على الإجابة عن الأسئلة التالية :

1 ـ ماذا تشمل عبارة « اقتطاع خارجي فعلي صاف بالاسعار » ؟

2 ـ لماذا تقابل صدمة نفطية افتقار البلدان التي تتعرض لها ؟

3 ـ ما هو تفسير الركود الاقتصادي لعامي 1974 -1975 ؟

4 ـ ما هي الأسباب التي جعلت ركود 1974 -1975 غير شامل ؟

5 ـ ما هي تفسيرات التضخم بين 1975 و1982 ؟

6 ـ ماذا تعني بالضبط عبارة « مضاد الصدمات الخارجية » ؟

7 ـ لماذا يمكن القول بأن « الأزمة الحالية » هي مستمرة منذ ثلاث عشرة سنة ؟

8 ـ ما هي أسباب انهيار البورصة في تشرين أول 1987 ؟

9 ـ لماذا كان سير انهيار بورصة 1987 مختلفاً عن الذي كان سنة 1929 ؟

10 ـ ماذا كانت النتائج الرئيسة لانهيار البورصة سنة 1987 ؟

القسم الثاني

تفسيرات عامة
للأزمات الاقتصادية الصناعية

الجدل حول أصل الأزمات الاقتصادية الصناعية هو قديم ، فهو يرجع الى بداية القرن التاسع عشر ، عصر هذه الأزمات الغامضة المكونة من الأزمات المختلطة . مقدمات هذا الجدل تتعلق بمفهوم اختناق الاسواق مع آراء متعارضة بين ج . ب : ساي J.B.Say من جهة ، وسيسموندي Sismondi ومالتوس Malthus من جهة أخرى .

وضع جان باتيست ساي (1803 في مؤلفه الاقتصاد السياسي و1828 ـ درس كامل للاقتصاد السياسي العملي) قانون المنافذ وفقاً للتعليل التالي :

حتى يستطيع فرد أن يشتري سلعاً ، عليه أن يبدأ بالحصول على المال ، وهو يتوصل الى هذا ببيعه سلعاً أخرى كان قد صنعها . وبما أن النقود هي واسطة للمبادلات ، ففي النهاية « بواسطة منتجات نشتري منتجات » ويخلص ساي الى القول : « كلما كان المنتجون كثيرين والمنتجات متعددة ، كلما كانت المنافذ سهلة ، متعددة ومتسعة »[1] . في هذا المفهوم ، أزمات فيض الانتاج الشامل هي غير ممكنة . لا يمكن لاختناق الاسواق وبيع الكساد أن يكونا سوى عرضيين وجزئيين ، وهما في نظر ساي يرجعان الى تنظيم ضار تجريه الدولة .

على خلاف ذلك وجهتا نظر سيسموندي ومالتوس . بالنسبة لسيسموندي (1819 ـ مبادىء جديدة للاقتصاد السياسي) ، إن الأزمات الاقتصادية هي « الواقع الأكثر وضوحاً في تاريخ التجارة »[2] . فبالفعل ، يتزايد انتاج السلع المصنوعة بدون انقطاع مع تراكم رأس المال ؛ في نفس الوقت ، إستهلاك الاشياء المصنوعة هو محدود بسبب فقر الشعب . لا « الأغنياء » الذين يحتقرون منتجات المصانع ولا الاسواق الخارجية ، وهي ذات استيعاب محدود ، يشكلون مسكّناً كافياً ، وسريعاً « يتجاوز الانتاج الاستهلاك »[3] . إنّها الأزمة ، مالتوس (1820 ـ مبادىء الاقتصاد السياسي) ، يفند

منهجياً مساوىء الادخار . إذا قرر « الأغنياء » في دولة أن يصبحوا أكثر « توفيراً » من السابق من أجل تمويل تشغيل العمال المنتجين الجدد ، فالنتيجة هي نمو الانتاج « يتساءل مالتوس ، كيف يمكن في مثل هذه الظروف ، أن يجد فيض المنتجات الحاصلة (. . .) مشترين »(4) . فالمشترون ليسوا في الواقع ، وفقاً لتعليل مالتوس ، لا الأشخاص الأغنياء الذين ركزوا جهدهم على الادخار كما تبين ، ولا العمال الذين غيروا عملهم فقط (هم سابقاً عمال غير منتجين ، خدم في البيوت مثلاً) . وهكذا يصدر مالتوس حكمه على قانون المنافذ لساي بأنه « مخطىء تماماً » .

ابتداءً منْ عامْ 1860 تقريباً ، أخذ هذا الجدل اتساعاً آخر بإتجاهين :

ـ **نظرية الدورة الاقتصادية** : لمؤسسها جوغلار C. Juglar (1862 ـ الأزمات التجارية وعودتها الدورية في فرنسا وانكلترا والولايات المتحدة الاميركية) .

موضوع نظرية الدورة الاقتصادية هو دراسة تكرار العودة الدورية للأزمات ، يقوم التحليل على تعاقب مراحل الازدهار والركود . في هذا المفهوم ، الأزمة هي عامل أصغر فترة غير أساسية في الدورة الاقتصادية ، فترة تغير الظروف الاقتصادية بين الانتعاش والكساد بانتظار النهوض مجدداً . « العامل الاساس هو الحركة الدورية ، وليست الأزمة نفسها »(6) . هذا ما يؤكده كذلك شومبيتر (Schumpeter) عام 1911 .

ـ **نظرية الأزمات الفعلية** . بالنسبة لماركس عام 1867 (رأس المال) ، هايك Hayek عام 1931 (الثمن والانتاج) ، كينز عام 1936 (النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود) ، الأزمة هي شيء أساسي للتحليل حتى ولو كان المصطلح اللغوي هو أيضاً مستعار من نظرية الدورة الاقتصادية ، وخاصة في نظر هايك(7) . هؤلاء الباحثون الثلاثة ، المنظرون الكبار للأزمات الاقتصادية الصناعية ، يؤكدون على عدد من الاسباب العميقة : إفراط في الانتاج ، إفراط في الترسمل ، نقص الاستهلاك بمعنى عدم كفاية الطلب .

نعرض في فصلين نظريات الدورة الاقتصادية ونظريات الأزمات الاقتصادية الصناعية .

هوامش ومراجع
مقدمة القسم الثاني

(1) J. B. Say: «Cours complet d'économie politique pratique», Roma. Edizioni Bizzari, 1968, p. 160.

(2) Sismonde de Sismondi: «Nouveaux principes d'économie politique». Paris. Calmann-Lévy, 1971, p. 267.

(3) Sismonde de Sismondi, op. cit., p. 264.

(4) Malthus: «Principes d'économie politique». Paris. Calmann-Lévy, 1969, p. 256.

(5) Malthus, op. cit., p. 256.

(6) Schumpeter: The theory of economic development. New York, Oxford University Press, 1961, p. 214.

(7) لكن كما سنبينه ، يفسرها هايك مجمل الدورة الاقتصادية أقل مما يفسر الأزمة ومرحلة الازدهار التي تليها .

الفصل الأول

الأزمة . فترة غير أساسية في الدورة الاقتصادية ؟

بين القرن التاسع عشر وأواسط القرن العشرين تقريباً ، عرفت انكلترا ، فرنسا ألمانيا والولايات المتحدة الاميركية ، وهي أهم البلدان الصناعية أو في طريق التصنيع في ذلك العصر ، حركتين دوريتين كبيرتين مقاستين بالاستناد الى دراسة احصائية لسلاسل أسعار متزامنة مع سلاسل انتاج . في قمة الدورة يستوي الانتاج والمعدل العام للاسعار عند حدهما الاقصى .

ـ دورات قصيرة سماها شومبيتر[1] دورات جوغلار، تكريماً لمؤسس نظرية الدورة. تدوم هذه الدورات من 6 الى 11 سنة والمدة المتوسطة هي 8 سنوات .نحصي 13 بين 1820 و1930، 8 بعد 1870. جرت العادة بتحديدها بأزماتها ، وهي تقع تقريباً في الأعوام : 1825 ، 1836 ، 1847 ، 1857 ، 1866 ، 1873 ، 1882 ، 1890 ، 1900 ، 1907 ، 1913 ، 1920 و1929 ، وفقاً للمعيار « إنتاج صناعي » .

ـ دورات طويلة لمدة من 40 الى 60 سنة « الحركات الكوندراتييفية » وهي تسمية وضعها كذلك شومبيتر تكريماً لاقتصادي روسي أبرزها عام 1925 وحاول تفسيرها[2] .

يحفظ الأدب عادة ثلاث دورات طويلة باسم كوندراتييف (Kondratieff) وان كان الاقتصادي الروسي نفسه لم يشهد سوى الدورتين الأولى والثانية والمرحلة الصاعدة للثالثة .

تبدأ مراحل التوسع على التوالي حوالي 1790 ، 1850 و1890 كما يدل على ذلك الجدول التالي[3] :

الانكماش	التوسع	N°
1810 -17 الى 1842 -52	1787 -92 الى 1810 -17	1
1870 -75 الى 1890 -97	1842 -52 الى 1870 -75	2
1914 -25 الى 1940 -48	1890 -97 الى 1914 -25	3

تضاف إلى هاتين الحركتين الدوريتين الكبريين التقليديتين ، على الأقل ثلاثة نماذج أخرى للدورات : دورات أقصر تكمل الأولى ، مثل دورات كيتشن (Kitchin) من 40 شهراً ، وحُددت في الولايات المتحدة الاميركية بين 1807 و1937 ؛ دورات أطول تكاملت معها الأخرى ، مثل الدورات المناخية لـ ويلر Wheeler بطول 100 سنة تقريباً[4] ؛ أخيراً دورات ليست متعاقبة مثل الدورة الشهيرة الأميركية للاعمال في الولايات المتحدة الاميركية وهي تعود لفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية .

سنتفحص في هذا الفصل الشروحات الأساسية للدورات الرئيسية : دورة جوغلار ، حركات كوندراتييف ودورة الأعمال الأميركية .

سوف لا نتوخى الشمولية فهي غير ممكنة في إطار هذا الكتاب . عديدة هي نظرية الدورات . أكد هـ . غيتون (H.Guitton) ود . ڤيتري (D.Vitry)[5] : « هو شعور بالدوار . هذه النظريات لا تحصى ، هي بالمئات . تجرنا الى ألعاب الكلمات الجافة : قيل بإفراط في النظريات . . . . » .

وهكذا كان لا بد من الإكتفاء بعرض التحاليل المعتبرة أكثر تفهماً .

ـ النظرية الأكثر ارتباطاً بدورات جوغلار هي لا شك التي يعرضها هاوتري (Hawtrey) عام 1927 لأنها تسمح في نفس الوقت بتفسير وجودها من عام 1815 إلى عام 1930 ـ حيث أنظمة النقود المعدنية المسببة لوجود حواجز نقدية أمام التوسع ـ وزوالها فيما بعد مع إلغاء عيار الذهب .

هناك تفسيرات أخرى ، كالنظريات الرياضية للدورة ، تعترض في المقابل المانع في أن تكون مقبولة « في كل الأوقات وكل الأمكنة » حتى ولو كانت الفائدة تبقى لا مراء فيها .

النظريات الرياضية للدورة

هي تشكل كشفاً للظروف التي فيها يمكن لاقتصاد مبسَّط أن يشهد تطوراً دورياً ، يلعب الاستثمار فيها عادة دوراً أساسياً ، كما هو الحال في النماذج الشهيرة لـ كـاليكي Kalecki وسـامـويلسن ـ هيكس Samuelson-Hiks وغـودوين Goodwin .

بالنسبة لكاليكي ، ترتبط دورة الاعمال بسلوك أصحاب الرساميل الذين يتوقف قرارهم بالاستثمار على تقديرهم لصافي الايراد للاستثمارات . ما يـدفع الازدهار هو تزايد الطلبات على الآليات التي ينعكس تأثيرها في نفس الوقت على انتاج السلع الترسملية وعلى إنتاج سلع الاستهلاك (عبر الطلب الصـادر عن العمال المشغلين من جديد من أجل صناعة الآليات) .

لكن توجد فترة بين قرار الاستثمار وتسليم المواد . لا يكبر مخزون رأس المال إلا فيما بعد عندما يتغلب التسليم على استهلاك الآلات التي هي قيد الاستعمال . عندئذٍ تتباطأ الطلبات ، إذ يصبح الاستثمار أقل مردودية . ثم تبدأ مرحلة ركود وانكماش . عندمـا تصبح الآليـات المسلمة (التي كـانت في الفـترة الفـاصلة متواصلة ولو على نسق متراجع) أدنى من استهلاك الآليات ، فإن مخزون رأس المال ينقص . تتعدل توقعات الأرباح ، وتنشأ طلبات جديدة وهو ما يطلق العنان للازدهار .

يمكن إجراء مقاربات عديدة بين تفسير دورة كاليكي و« النظرية العامة » لكينز .

م . **كاليكي** : « نظرية اقتصادية كلية لدورات الأعمال» اقتصاد قياسي ، تموز (يوليو) 1935 و« بحث نظرية الحركة الدورية للأعمال » مقابل منشور في مجلة الاقتصاد السياسي ، تشرين الثاني وكانون الأول (نوفمبر ـ ديسمبر) 1987 من ص 866 الى 887 ملحق بتعليق لـ م . لطف الله .

ـ يـرتكز مـذبذب سـامويلسن عـلى ثلاث معـادلات : تعريف الـدخل بالاستناد الى مكوناته (الاستهلاك ، الاستثمار والنفقات العـامة المفـترض أنها ثابتة) ، دالة استهلاك خطية من نموذج كينزي حيث يتوقف الاستهلاك على دخل الفترة السابقة ، وأخيراً دالة استثمار يرتبط فيها الاستثمار خطياً بزيادة الاستهلاك السابق .

يتيح دمج هذه المعادلات الثلاث الحصول على معادلة للفروقات النهائية من الدرجة الثانية التي يعطي حلها انحدار تطور الدخل .

تحدّد أربع مناطق وفقاً للقيمة الخاصة للثابتين الاثنين للنموذج ، الميل للاستهلاك ومعدل التعجيل ؛ تقابل النمو الأسيّ للدخل ، الهبوط الأسيّ ، تقلبات متفجرة ، تقلبات متلاشية .

وتعزيزاً للصفة الواقعية لهذه الاستنتاجات ، فقد حسَّن هيكس فيما بعد النموذج مُدخلاً مصدرين للدخل : أرضية محددة بالاستناد الى مكون مستقل للاستثمار ، سقفاً يقابل الاستخدام الكامل .

ب . أ . ساموېلسن : « آثار متبادلة بين مضاعف التحليل ومبدأ التعجيل » 1939 في « قراءات في نظرية دورة الأعمال » هو م . وود . ايرڤن 1951 .

ج . هيكس : « مساهمة في نظرية دورة التجارة » منشورات جامعة اوكسفورد . 1950 الفصل 8 .

ـ أخيراً ، يستوحي نموذج غودوين في نفس الوقت من مذبذب ساموېلسن ومن نظرية كاليكي .

من ساموېلسن ، يستعيد غودوين فكرة هي مزيج من مضاعف ناتج عن دالة استهلاك ومعجل يدل على دالة الاستثمار . من كاليكي ، يستعير مفهوم المدة الممتدة بين تقرير الاستثمار وتسليم آليات جديدة ، عندئذٍ يصبح الاستثمار نسبياً الى الفارق بين مخزون رأس المال المطلوب من المنظمين ومخزون رأس المال الفعلي . هذا يعني معجلاً غير مستقيم ، يسمح نموذج غودوين بالأخذ بعين الاعتبار تقلبات اقتصادية منتظمة حيث يمكن أن يكون اتساع ومدة مراحل والازدهار والركود مختلفين .

ب . غودوين P. Goodwin : « نموذج للنمو الدوري » 1955 في « قراءات في دورات الأعمال » هوم وود ، ارڤن 1965 من ص 6 الى 22 .

ـ التفسير الأكثر تطابقاً للحركات الكوندراتييفية هو الخاص بشومبيتر (Schumpeter) . فهو يتميّز بأنه لا ينقل من غموض ـ دورية النشاط الاقتصادي ـ الى آخر : غموض دورية اكتشافات المعادن الثمينة أو دورية الحروب ، على عكس التحاليل العائدة لسيمياند Simiand وأكرمان Akerman مثلاً .

إكتشافات المعادن الثمينة ، الحروب والحركات الكوندراتييفية

إن تفسير الدورات الطويلة بتقلبات كمية النقود المتداولة يمر في الذهن لسبب تجريبي : التلازم الزمني بين بداية المراحل الصاعدة للحركات الكوندراتييفية ومراحل اكتشاف المعادن الثمينة (الفضة في نهاية القرن الثامن عشر ، وذهب كاليفورنيا واستراليا في أواسط القرن التاسع عشر ، ذهب ترانسفال حوالى سنة 1890) . تحليلياً ، أن الاستناد الى النظرية الكمية للنقود يسمح بتفسير « حركات الأسعار » عند كوندراتييف ، بالنسبة لسيمياند ، التناوب بين مراحل الارتفاع A ومراحل الهبوط B للاسعار ، ينبغي أن يُعزى لتغيرات معدلات نمو كمية النقود في التداول .

سيمياند : « التقلبات الاقتصادية في المدة الطويلة » . باريس ، الكان 1932 ، ـ في نظر أكرمان ، الحروب هي دورية ومرتبطة احصائياً بحركات الأسعار. هي دورية ، مع قمم تعود إلى فترات من 1789 حتى 1815 (الثورة الفرنسية والحروب النابوليونية) ، من 1848 حتى 1871 (حرب الانفصال ، الصراع الألماني ـ الفرنسي) وأخيراً من 1914 حتى 1945 .

هي مرتبطة بحركات الاسعار : تترافق الحروب مع التضخم في حين أن الأسعار تنقص في أوقات السلم . عند وجود النزاعات المسلمة ، يتزايد عجز الموازنات للبلدان المتحاربة بشكل كبير . يتم تمويلها بشكل أساسي من الموارد النقدية . ينتج عن ذلك زيادة كبيرة في التدفقات النقدية دون أن يقابلها تصاعد معادل في إنتاج السلع المخصصة للسكان المدنيين .

أكرمان : « هيكليات ودورات اقتصادية » ، باريس . P.U.F ، 1955 .

يميل عدد كبير من الاقتصاديين المعاصرين الى حد ما وبشكل مباشر الى طريقة شومبيتر ويعتبرون الأزمة الاقتصادية الحالية كمرحلة منحدرة من المرحلة الرابعة لكوندراتييف .

ـ في المقابل ، لا تطرح مشكلة الاختيار من أجل تفسير دورة الأعمال الاميركية بالنسبة لأعمال بيرنز Burns وميتشل Mitchell .

سندرس تباعاً في البنود الثلاثة لهذا الفصل النظرية النقدية لدورات جوغلار كما

هي مستخرجة من أعمال هاوتري Hawtrey ، تحليل شومبيتر للحركات المنسوبة الى كوندراتييف المرتكزة على مفوم التجديد ، وأخيراً تفسير دورة الأعمال الاميركية من قبل اقتصاديين للمكتب الوطني للبحث الاقتصادي (N.B.E.R) .

بند 1 : النقود ودورة جوغلار

درس هاوتري Howtrey[(6)] الحقبة من 1815 -1914 . هي قبل كل شيء متسمة بنظام المعدنين الذهب والفضة ، حتى 1872 في بريطانيا ، وحتى 1876 في فرنسا ، ثم بنظام المعدن الواحد وهو الذهب . في هذين النظامين ، تكون الأورق المالية قابلة للاستبدال بالذهب أو بالفضة ، وهما في نظر هاوتري العنصر الرئيس الذي يأخذ باعتباره الخاصة الدورية للأزمات .

يبين المؤلف ثلاث مراحل : الازدهار ، الحاجز النقدي ، الركود .

فقرة 1 ـ الازدهار

يعزى هذا الازدهار الى المستوى المتدني لأسعار الفائدة ووفرة الرساميل . يرتكز التحليل على سلوك التجار الذين يتمتعون بحس مرهف تجاه معدلات الفائدة أعلى مما هو عند المستثمرين . يكفيهم انخفاض كبير في المعدلات للاندفاع في العمل . يزيدون مخزوناتهم لأنها أقل كلفة مما هي في السابق .

ينشأ عن ذلك عامل ذو شمولية : يتقدم التجار بطلبات جديدة الى المؤسسات التي تقوم بزيادة الانتاج وتشغيل عمال إضافيين ، ثم بتوزيع مداخيل . بذلك تتأثر نفقات المستهلكين والمستثمرين بشكل ملائم . يحدث ارتفاع الاسعار عندما تتوصل بعض المؤسسات لبلوغ أقصى قدرتها الانتاجية . ونتيجة لمبيعاتهم ، فإن من مصلحة المتاجرين وقد قلَّت مخزوناتهم أن يقوموا بمشتريات مضاربة فيزيدون طلباتهم . الازدهار سريع وممول بالتسليف ويتصف بارتفاع الانتاج كما بارتفاع الاسعار وعندئذٍ يصادف التوسع حاجزاً نقدياً .

فقرة 2 ـ الحاجز النقدي

هو يحصل في وقت لا شك فيه .

يجري هاوتري تحليله على مستوى مصرف ، مجموعة مصارف لدولة ثم على عدة دول . نفترض أن مصرفاً زاد تسليفه بأسرع من منافسيه ، فهو سيشهد تسربات حقيقية خارج دائرته ، وبعد المقاصة ، انخفاضاً في مخزونه من الذهب . هذا يجعله يخفض من تسليفاته . هذا ما يقوم به لو أراد أن يحتفظ بحد أدنى من الفرق بين مخزونه وتعهداته

المطلوبة منه ، لكن في الوقت ذاته ، تقوم مصارف تملك فوائض سائلة ، بزيادة تسليفاتها . الحاجز النقدي يكون عائقاً لنشاط مصرف دون أن تكون له انعكاسات على الاقتصاد .

نفترض الآن ، أن مجموع المصارف لدولة ترفع تسليفاتها على نحو أعلى مما هو في البلدان الأخرى . فهذه الدولة تشهد توسعاً نقدياً وارتفاعاً في الأسعار ، بشكل أسرع مما هو في البلدان المجاورة لها ،وهو ما يخل بالميزان التجاري ، ينقص مخزون المصرف المركزي من الذهب . فيتوجب عليه عندئذٍ أن يضع حداً للتسليف وبالتالي للنمو الاقتصادي وأن يجعل معدل الحسم عند مستوى رادع . لكن في الخارج ، العكس هو المطبق . زيادة التخزين بالذهب.ويمكن أن يستمر الازدهار .

وهكذا نرى أنه في نظام النقود المعدنية ، يتدخّل الحاجز النقدي في سبيل تنظيم النشاط الاقتصادي لبلد بجعله متوافقاً مع النشاط الاقتصادي الدولي .

لنفترض أن المصارف المركزية لمختلف البلدان تنادت لتطبيق سياسة نقدية متماثلة مترجمة الى تصعيد متشابه للتسليف المصرفي .

عندئذٍ تتلاشى مشاكل الميزان التجاري . لكن الحاجز النقدي يبقى مع ذلك . في الواقع ، إن النقود المصرفية المنشأة ، كتابية في الأساس ، كانت تدريجياً قد تحولت الى أوراق مالية ونقود معدنية بناء على طلب الاجراء ، وهم عديدون ودخلهم في ازدياد . ينقص احتياطي المصارف من الذهب والفضة وتلجأ إلى الحسم في المصارف المركزية . تزيد الاوراق المالية المتداولة وتصبح القابلية للتحويل مهددة ، ويترتب عندئذٍ على المصارف المركزية أن تختصر قانونياً التسليفات . وتقوم بذلك منذ أن تصبح عند مستوى سقف إصدار الأوراق المالية كيفما كانت الأشكال (مبدأ « المبدأ النقدي » في بريطانيا ، نسبة دنيا بين النقود المعدنية والأوراق المالية ، أو سقف الاصدار في فرنسا للأوراق المالية) .

تعني زيادة معدل الحسم نهاية الازدهار ، إزدهار مدته هي دالة على اختلال عرضي بين طلب التسليف الأساسي للمتاجرين وامتصاص النقود المعدنية بواسطة الاجراء .

فقرة 3 ـ الركود

يحدث الركود عندما ترفع المصارف سعر التسليف . يخفف التجار مخزوناتهم من أجل تخفيض أعبائهم المالية . ينقصون طلباتهم للصناعة فيتدنى الانتاج وبالتالي المداخيل

الموزعة من أصحاب المشاريع ، هكذا تنخفض نفقات الاستهلاك والاستثمار . وتهبط الاسعار مما يزيد في تحفظ التجار بالاحتفاظ بالمخزونات ، بمقدار التراجع في مبيعاتهم .

والركود كالازدهار هو شمولي . وهو يتميز بارتفاع نسبة البطالة وتدني الأجور . تبدأ بالتدريج عودة النقود التي بحوزة الجمهور إلى المصارف ، تزيد احتياطياتها من النقود المعدنية وينتهي بعضها الى اعتبار أن في صناديقها فيضاً فتعمد الى تخفيض معدلات الفائدة ، وهكذا تبدأ دورة جديدة .

خلاصة :

أخيراً ، بالنسبة لهاوتري ، تقع مسؤولية المراحل الاقتصادية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، على أنظمة النقود المعدنية . كان إلغاء نظام معيار الذهب إلغاء نهائيا أثناء أزمة 1929 قد سمح برفع هذا الضغط النقدي . ذلك يعني بلا ريب التفسير الوافي لوجود دورات جوغلار قبل مرحلة 1929 -1936 وزوالها بعد ذلك .

بند 2: الابتكار وحركات كوندراتييف

كان شومبيتر هو الذي عرض تفسيراً لدورات طويلة ، كما للدورات الأخرى ، مؤكداً على التركيز في تسلسل الأحداث زمنياً وقطاعياً للابتكارات[7] .

سنعرض تحليله قبل أن ندرس الجهود الحالية التي تندرج في المفهوم الشومبيتري .

فقرة 1 ـ دور التجديد في تفسير الدورات الطويلة

الابتكار في نظر شومبيتر هو مصدر الرخاء لكن كذلك لصعوبات لأجل . فهو يفسر الركود كما والازدهار ، إذن الدورات الاقتصادية والطويلة منها بوجه خاص .

أ ـ الابتكار كمصدر للرخاء

ينتج الابتكار من إدخال الاختراع في المؤسسة ، بشكل تجهيزات جديدة وتركيبات انتاجية جديدة . لهذا التمييز بين اختراعات جديدة وابتكارات في نظر شومبيتر أهمية كبرى . فالأولى يمكن أن تكون في الواقع موزعة توزيعاً متعادلاً في الزمان ، في حين أن الثانية ليست كذلك ، فهي عرضة لأن تكون مجموعات زمنياً وقطاعياً .

فما هي الأسباب ؟ يتعرض الابتكار لبعض العقبات والمخاطر ، إذ قد يقوم به بعض المنظمين . « نعتبر أن القدرة على الأخذ برأس حركة كأنها جزء من الأهلية لوظيفة منظم »[8] هذا ما يؤكده شومبيتر بهذا الصدد . يصبحون بعدئذٍ مقلّدين : « يسهّل ظهور أحد أو بعض المنظمين ظهور آخرين (. . .) أكثر عدداً دائماً »[9] . يكمن سبب

الازدهار في هذه الدينامية الحقيقية للمجموعة . نلاحظ زيادة كثيفة في طلب وسائل الانتاج .

هذا هو الازدهار المتميز في نفس الوقت بـ :

- إرتفاع أسعار سلع الانتاج ، فعرضها هو نسبياً غير مرن في الحال .
- إرتفاع أسعار سلع الاستهلاك : تنتقل القوة الشرائية الاضافية التي هي عند المنظمين ، بفضل التسليف المصرفي ، الى العمال المستخدمين الجدد وذلك جزئياً .
- تراجع البطالة .

خلال هذه المرحلة ، يمكن لبنية الانتاج في الاقتصاد أن تتحول على حساب سلع الاستهلاك لصالح السلع الوسيطة التي يقدم صنعها مردوداً أفضل . تحدث هذه الظاهرة التي توسع في تحليلها هايك (كما سنرى) من إفتراض الاستخدام الكامل للموارد الذي يمنع في الأجل القصير الانتاج الكلي .

ب ـ الابتكار كمصدر للصعوبات لأجل : الركود

يرى شومبيتر ، على غرار جوغلار ، « أن السبب الوحيد للركود هو الازدهار »[10] . إذن ، سنرى أن الابتكار هو في أساس تفسير الركود ، عبر تأثير قاطع بين المنظمين من جهة والمنتجات من جهة ثانية .

أثناء الازدهار ، تكون أعداد المجددين وافرة في حين يشهد السوق فقراً في المنتجات ، ثم تنقلب الحالة تدريجياً : يزداد عرض السلع بعد بلوغ استثمارات جديدة مرحلة الكمال . في المقابل يبدأ عدد المنظمين بالتناقص لأن الازدهار يجعل الحساب الاقتصادي غير ثابت كما كان في السابق بسبب العفاء السريع للآليات ، إرتفاع الأسعار ، الفائدة والأجور . وهكذا نجد في نفس الوقت ، انخفاضاً لسعر المنتجات التي أصبحت متوفرة بكثرة ، وانكماشاً مرده قيام المنظمين بتسديد ديونهم المعقودة أساساً .

يرجع الركود في نظر شومبيتر ، جزئياً الى عوامل بشرية : «كلما وصلت الحالة للتعقيد أكثر ، كلما قلّ عدد الذين يستطيعون احتوائها » هذا ما يقوله ج . وولف (J.Wolff)[11] . وعندما ينجح المنظمون المجددون في مؤسستهم ، تبدأ دورة جديدة .

ج ـ الابتكار وتفسير الدورات الطويلة

يسمح الابتكار ، وفقاً لشومبيتر ، بتفسير الكثير من الحركات الدورية ، وخاصة دورات جوغلار كوندراتييف ، وذلك لأن « مراحل حمل وامتصاص الابتكارات بالنظام الاقتصادي لا تصبح عامة متساوية كلها بالنسبة لتلك المباشرة في كل مرحلة »[12] .

إذن ، يعمد شومبيتر الى تعداد الابتكارات الكبرى ، تلك التي ستؤثر بشكل كبير ودائم . هي التي تميز المرحلة العليا للحركات الطويلة .

بالنسبة للحركة الدورية الأولى لكوندراتييف ، الابتكار الأكبر هو إدخال الآلة البخارية التي حولت المشغل الحرفي الى مصنع ووفرت تطوير صناعة النسيج كما الصناعة المعدنية . تلك كانت مداميك الثورة الصناعية الأولى .

« عصر البخار والفولاذ » ذلك هو أساس الحركة الدورية الثانية لكوندراتييف المتَّسمة بمد الخطوط الحديدية في العالم .

أخيراً ترتكز مرحلة الرخاء للحركة الدورية الثالثة لكوندراتييف ، في نظر شومبيتر ، على اكتشافين : الكهرباء والسيارة ـ ونتائجهما العديدة : مراكز مائية وكهربائية ، إنتاج النفط ، الانشاءات الكيميائية الثقيلة خاصة[13] .

خلاصة :

إن تحليل شومبيتر ، بالرغم من فتنته ، يتضمن في نظرنا غموضاً نظرياً . ما هو العامل المسيطر الذي يفسر الانتقال من الازدهار الى الركود ؟ هل هو عدم كفاية عدد المنظمين المبتكرين أو الابتكارات؟هل ترجع الصفة الدورية للنشاط الاقتصادي في نظر شومبيتر ، الى اعتبارات انسانية ، في أية حالة يكون تقلب الظروف الاقتصادية آلياً أو يرجع الى اعتبارات تقنية (وعندئذٍ لا يكون كذلك) ؟

يركِّز الذين يأخذون بآراء شومبيتر ، على دور الاكتشافات التقنية . كان على هؤلاء في مثل هذه الظروف ، أن يبينوا بأنها إحصائياً مجمعة في بداية المراحل الصاعدة للحركات الكوندراتييفية ، أو أن يتخلوا عن فكرة تكرار الدورات الطويلة .

يبدي الاقتصاديون الآخرون عادة ، تشكيكاً متسامحاً تجاه هذا التحليل ، إستناداً الى الشخصية القوية لصاحبه .

إن أعمال شومبيتر عن الدورة الاقتصادية ، وهي أولاً ضحية منافسة « النظرية العامة » ثم التعلق بأنماط النمو ، قد عادت للاستعمال في السبعينات والثمانينات .

فقرة 2 ـ التجديد الحالي لتحليل شومبيتر للدورات الطويلة

العودة الى كوندراتييف[14] هي بشكل خاص عودة الى شومبيتر. حدث ذلك في نهاية السبعينات عندما وعى كل واحد طول مدة الأزمة ، كنوع مرحلة متصاعدة لدورة كوندراتييفية رابعة . يتضمن تحليل شومبيتر للدورات الطويلة امتدادات عديدة إحصائية بمقدار ما هي تصورية .

أ ـ الامتداد الاحصائي

وهـو يتعلق بالـدورات والاكتشافـات . بذل ڤـان دوين Van Duÿn[15] وهو إقتصادي هولندي ، جهده في سبيل توضيح دورات كوندراتييفية كميـة انطلاقـاً من دراسة احصائية صناعية عالمية . تواريخ هذه الدورات هي من 1845 إلى 1892 ومن 1892الى1948وهي تقابل دورتي كوندراتييف الثانية والثالثة للأسعار المحدد تاريخها بسنة 1925 . ويعتقد هذا الاقتصادي كذلك بوجود دورة كوندراتييفية رابعة محتملة من 1948 الى 1973 .

أما الاقتصادي الألماني منش Mensch ، فقد درس بين 1975 و1980 الابتكارات الجديدة « الرئيسية »[16] ليبين أنها كانت مرتبطة بالدورات الطويلة .

يعتبر الابتكار رئيسياً عندما يجر معه ظهور خدمات وسلع جـديدة ، ويتـطلب تشغيل استثمارات جديدة تعطي أرباحاً ، ويتيح فتح المجال أمام التشغيل الواسع . يتميز مثل هذا الابتكار ـ كما هي حال السيارة أو الناظم الآلي ـ التجديدات المحسِّنة .

تتركز الابتكارات الجديدة بالنسبة لمنش حوالي 1770 ، 1825، 1885 و1935 ، أي في نهاية المراحل الطويلة لركود النشاط الاقتصادي ، وهو ما يدعم تحليل شومبيتر ويجعل ج .راي G.Ray يستنتج أن « التاريخ الاقتصادي يقدم براهين كافية تسمح بتوضيح الأهمية الاقتصادية ـ في الدورات الطويلة وغيرها ـ للابتكار »[17] .

فوق ذلك ، يطرح تحديد هذه الابتكارات نوعين من المشاكل مثارة من الذين يبقون متشككين أمام مثل هذه التحاليل ، أولاً ، إن اختيار هذه الاكتشافات له بالتأكيد صفة عشوائية فيما يتعدّى بعض الحالات الـظاهرة . كـذلك وبصـورة خاصـة ، من الصعب تحديد تواريخها . نأخذ مثلاً بسيطاً هو اكتشاف الآلة البخارية . فهي ككل منتج جديد ، كانت محلاً لتحسينات متتالية ، حتى ان اسم المكتشف وتاريخ الاكتشاف أصبحا تقريباً من النوادر . من جهة ثانية ، لم يكن إدخالها في المؤسسة مباشراً . يشير كارون Caron[18] ـ وهو مؤرخ ، إنه في فرنسا بين 1860 -1865 « داخل المصنع ، استمر عنصر العمل يمارس دوراً أولياً (. . .) الى جانب ثغرات موضعية لتقنيات متقدمة ، قائمة على استخدام البخار والآلة ، ويبقى معظم باقي النشاطات مرتبطاً بالطاقة المائية أو الحيوانية وبادرة الإنسان » .

من المستحسن كما نرى ، أن نعتبر أن الآلة البخارية كانت في أساس أول حرده كوندراتييفية على الأقل في فرنسا . كذلك تستعين الدراسات بالسيارة في تفسير المرحلة

المتصاعدة الثالثة أو الرابعة عند كوندراتييف . النتائج الاحصائية لأعمال شومبيتر تبقى في نظرنا ذات فائدة محدودة بينما خلاف ذلك هي النتائج التصورية .

ب ـ الامتدادات التصورية

وهي تتميز قبل كل شيء بالعودة للعبارة الاساسية « موجات طويلة » المفضلة على « دورات » . ينتج هذا الاختيار عن ترك مفهومي دورية الأزمات وآلية الانقلابات الظرفية ، الأولى لأنه من الصعب إسنادها إحصائياً ، الثانية لأنها لها مظهراً آلياً مبسطاً . الموجة الطويلة هي تعاقب بين مراحل توسع وانكفاء دائمين للنشاط الاقتصادي .

يشكل تعليل هذه الموجات الطويلة نوعاً من الهرم من طبقات ثلاث قابلة للانفصال .

ـ قاعدته مؤلفة من « جذور تقنية اقتصادية » كما سماها الاقتصادي البريطاني فريمان C. Freeman وبيريز C.Perez[19] . والجذور التقنية الاقتصادية هي نموذج انتاج مطبق في المؤسسات . يقوم هذا النمط على عنصر أو مجموعة عناصر أساسية بأسعار مخفضة أو بنقص سريع ، وافرة ومستخدمة في العديد من القطاعات ؛ العمل والقطن ، الفحم والنقل البخاري ، الفولاذ ، النفط ، تصبح كلها عناصر الانتاج العائدة لأصل المراحل المتصاعدة للحركات الدورية الأربع عند كوندراتييف . تقابلها قطاعات محركة ـ صناعة النسيج ، سكك الحديد ، التعدين ، السيارة والبتروكيمياء ـ تقوم عليها الأرباح والنمو الاقتصادي . تأثير شومبيتر هنا جلي . لكن النموذج التقني الاقتصادي يشكل مجموعة متعارضة مع الابتكارات الاساسية المعزولة لمنش .

ـ مركز الهرم مؤلف من الإطار الاجتماعي ـ المؤسسي ، أي من طرق مسيطرة لتنظيم الانتاج والعمل اللذين تتابعا ، كما بيّن ذلك بيريز والراديكالي الاميركي باولس Bowles . يشهد على ذلك الاشراف على العمل وتجزئة المهام في المؤسسة الصغيرة ، نظام العمل المسلسل ، التأليه وتأليف الجماعات شبه المستقلة بشكل آلي في المؤسسة الكبرى كما في الشركة المتعددة الجنسية .

مثل هذه الاهتمامات هي بعيدة بالتأكيد عن فكر شومبيتر .

ـ يمكن لقمته أن تكون أخيراً طريقة تنظيم النظام : على التوالي غياب التنظيم المقصود ، وهو من فعل السوق ، ثم التنظيم بواسطة الدول ـ الأمم ، وحالياً محاولة التنظيم على المستوى العالمي . التأثير الماركسي هنا واضح .

في هـذا المنظور ، تكـون الدورات المختلفـة مقابلة لعـدد من النـماذج التقنيـة الاقتصادية مضافة اليها أشكال تنظيم إجتماعي .

تظهر نتيجة النموذج المسيطر المميز لمرحلة ازدهار ، تدريجياً عـلى شكل أربـاح انتاجية ، ربح نمو . ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار المنتجات الرئيسة أو إلى استنفادها ، الى تدني فاعلية أنماط التنظيم وطرق ضبط الانتاج ، إلى إحجام اليد العاملة عن بعض أشكال العمل . على سبيل المثال ، يمكن للشركات العملاقة أن تلاقي معوقاً في عالم حيث يغدو الشيء غير الأكيد أساساً ؛ العمل المتسلسل هو أقل قبولاً من العمال الصغار في السن مما كان في الخمسينات ؛ الضبط الدولي ـ وخاصة رقابة الصرف ـ هو عادة غير ناجح بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات .

خلال مرحلة الركود ، المعتبرة كفترة عبور بين نمطين مسيطرين ، ينشأ نمط متطور تدريجياً داخل الأول، مع الأخذ بالاعتبار مزاياه بمقاييس الانتاجية ، الربح ، النمو . نجاحه يترافق مع عودة الرخاء .

لنـطبق هذه المبـادىء على الأزمـة الاقتصاديـة الحـاليـة : يصبـح النمط التقني الاقتصادي القديم قائماً على النفط الذي ارتفع سعره بالفعل ؛ والنمط الجديد الذي هو في طور التكوين يصبح مؤلفاً من الالكترونيك الجزئي والاعلام . يصبح مسيطراً عام 1990 ؛ يرافقه تعديل في حجم المؤسسات . باتجاه تكاثر المؤسسات الصغيرة « الشديدة السمرة » وذات المرونة الكبيرة .

الخلاصة

يتجاوز تحليل الدورات الطويلة بمعايير الأنماط التقنية الاقتصادية بعض الابهام في التفسير العائد لشومبيتر . خاصة أن التقدم التقني فيه لا يعتبر مساراً مستقلاً عن التنظيم الاقتصادي والاجتماعي . هناك الفائدة الأساسية . بالاضـافة ان تـأثير هـذه الأعمال يستحق كما يذكر بواييه R.Boyer[20] ان يربط دراسة النمو بدراسة الأزمة .

ربما كان اختيار العناصر الرئيسة المستخدمة باعثاً لنفس النموذج النقدي الذي لشومبيتر بخصوص الابتكارات . وهذه في نظرنا هي حدودها .

إن أفكار شومبيتر هي كذلك حية ، وهي مسيَّرة حالياً باقتصاديين راديكـاليين وماركسيين .

مع ذلك توجد عناصر قربى : إذا كانت مسألية شومبيتر هي أساساً مختلفة عن الطريقة الماركسية ، فإن آراءه عن مستقبل الرأسمالية ، كما هي واردة في « رأسمالية ،

اشتراكية وديموقراطية » لها بعض الشبه . يذكر ساموبلسن بهذا الصدد ليونتييف Léontieff ، ملخصاً وحكماً في جدل عام 1929 بين سويزي Sweezy وشومبيتر[21] : « إلى يساري ، سويزي الذي ينحاز الى تحاليل ماركس ولينين ، ويستخرج منها أن المريض يموت متآكلاً بالسرطان ولا فائدة ترجى من أية عملية جراحية : مصيره محتم . إلى يمين شومبيتر كذلك (. . .) يوافق على أن المريض يموت (. . .) لكن بنظره ، من التهاب نفسي جسدي فالمريض لا يتألم من السرطان ، لكن من عصاب نفسي . فبرتابة نفسية يكون قد أضاع رغبته في الحياة » .

تختلف الفكرة في نظريات دورة الاعمال الأميركية .

بند 3 : دورة الأعمال في الولايات المتحدة الأميركية الثانية منذ الحرب العالمية

دورات الأعمال هي حسب تعريف بيرنز Burns وميتشل Mitchell سنة 1946 « نموذج لتقلب موجود في النشاط الكلي للدول التي فيا العمل منفذ بشكل رئيسي في المؤسسات الخاصة »[22] . وقد عوينت هذه الدورات في الولايات المتحدة الأميركية قبل الحرب العالمية الثانية . هي مطابقة بطريقة ما لدورات جوغلار بالرغم من الاختلافات في الطبيعة في كل منها .

سنبين مميزات هذه الدورات منذ الحرب العالمية الثانية ونمر على التحليل الذي قدمه « المركز الوطني الأميركي للبحث الاقتصادي » (N.B.E.R) .

فقرة 1 ـ مميزات دورات الأعمال

شهدت الولايات المتحدة الأميركية ، منذ الحرب العالمية الثانية ، ثماني دورات . تشتمل كل واحدة منها على فترة ازدهار للنشاط الاقتصادي في معظم القطاعات ، تأتي من بعدها فترة ركود (أو إنكماش) عامة ثم توسُّع يصبح مرحلة ازدهار لدورة جديدة . امتداد واتساع كل ركود هما بمقياس ما بين قمة الدورة (أو نقطة العودة العليا) وأسفل الدورة(أو نقطة العودة الدنيا) كما يظهران من فحص مختلف المؤشرات : الناتج الداخلي الاجمالي الحقيقي ، الانتاج الصناعي . . . . أخيراً ، يمكن أن تشتمل مرحلة التوسع أو لا تشتمل على « رواج » فترة يتزايد فيها الطلب الكلي بأسرع من منحدر النمو الأمثل ويؤدي بالاقتصاد الى منتهى القدرات الانتاجية ، أي الى حالة التوتر الاقتصادي .

على امتداد الفترة موضوع البحث ، كان كل ركود من الخمسة العائدة للاعوام

1948 ، 1953 ، 1957 ، 1973 و1980 مسبوقاً مباشرة برواج . هنالك ثلاثة ـ 1960 ، 1969 ، 1981 ـ بدون رواج ، وأخيراً رواج (من 1964 حتى 1966) لم يتحول مباشرة الى ركود .

يمكن تلخيص تعاقب مراحل التوسع والانكماش على النحو التالي :

ـ أولاً ، لم تأخذ فترة « السنوات الثلاثين المجيدة » في الولايات المتحدة الأميركية شكل الثلاثين سنة لنمو غير منقطع . يمكن الكشف عن وجود خمس مرات ركود ، لكن المراحل لم تكن بطول واتساع مراحل التوسع المقابلة لها : 10 أشهر مقابل 50 شهراً ، إنخفاض الناتج الداخلي الاجمالي 1,4% في المتوسط مقابل 14% ارتفاع .

ـ ثانياً ، طول مدة الدورات هو أساساً متغير (من 28 شهراً لكامل الدورة الثامنة الى 117 شهراً للخامسة ، أي من سنتين ونيف الى عشر سنوات تقريباً) .

هذا يدل على الميزة الأساسية لدورات الأعمال : هذه الدورات المتكررة لكن بدون انتظام ، لا تشبه لا دورات جوغلار ولا دورات كيتشن .

ـ أخيراً ، إن فترة التوسع الأطول والأشد ، حدثت من 1961 الى 1969 . كانت الستينات بسنواتها العشر فترة رخاء . الركودان الأكثر اتساعاً واشتداداً يقعان من 1973 إلى 1975 ، و1981 الى 1982 ، أي أثناء الأزمة الاقتصادية الحالية . وصل انخفاض الانتاج الصناعي في الفترة الأولى 15% وفي الثانية 8% . وهي أرقام أقل بكثير من الرقم العائد لسنة 1929:-48% . هذا الركود الجديد لا يقلّ حقيقة ويلتقي مع ما هو عائد لعامي 1960 و1969 ، المصطنع نوعاً ما : فانخفاض الناتج الوطني الاجمالي لا يتعدى مع ذلك 0,1% . الدراسات العلمية لدورات الأعمال وتحليلها عادت وانتعشت .

يبين الجدول في الصفحة التالية دورات الأعمال الاميركية .

فقرة 2 ـ أهو تحليل الدورات أو تحاليل لدورة ؟

دورات الأعمال هي متكررة لكنها غير دورية كما سبق وأشرنا . هي غير منتظمة وبشكل أكبر مما هي دورات جوغلار . إن تعديل نوع الدورات يغير في نفس الوقت تفسيرها . يصبح متعذراً الاستعانة بآليات عمل جد داخلية كالتركيبة مضاعف ـ معجل التي تميز مذبذب سامويلسن أو الاستعانة بمفهوم الحاجز النقدي الذي به يصطدم التوسع بشكل آلي .

لهذا السبب ، يستعين المركز الوطني للبحث الاقتصادي بالتمييز الذي وضعه سنة

دورة الأعمال في الولايات المتحدة الاميركية منذ الحرب العالمية الثانية

ركود			أزمة		توسع				
(المدى % من الناتج الوطني الخام)	المدة بالأشهر	تواريخ	أسباب خارجية كبرى	تاريخ قمة الدورة	أسباب ازدهار محتمل	(المدى % من الناتج الوطني الخام الحقيقي)	المدة بالأشهر	تواريخ	
-1,40%	11	11-1948 الى 10-1949	نهاية اقتصاد الحر (إعادة تنظيم الموازنة الفدرالية)	11-1948	زيادة استهلاك السلع المعمرة		37	10-1945 الى 11-1948	1
-2,60%	10	7-1953 الى 5-1954		7-1953	حرب كوريا	+ 27,2 %	45	10-1949 à 7-1953	2
-2,70%	8	8-1957 الى 4-1958	--	8-1957	زيادة الاستثمارات واستهلاك السيارات	+ 13,2 %	40	5-1954 الى 8-1957	3
-0,10%	10	4-1960 الى 2-1961	محاولة إيجاد توازن الموازنة الفدرالية، اضراب في التعدي	4-1960		+ 10,2 %	24	4-1958 الى 4-1960	4
-0,10%	11	12-1969 الى 11-1970	إضراب في قطاع صناعة السيارات	12-1969	حرب ڤيتنام (إزدهار 1964-1966)	+ 47,2 %	106	2-1961 الى 12-1969	5
-4,90%	16	11-1973 الى 3-1975	أول صدمة نفطية محصول سيء جداً	11-1973	زيادة الطلب العالمي سياسة عالمية متساهلة	+ 16,7 %	36	11-1970 الى 11-1973	6
-2,20%	6	1-1980 الى 7-1980	ثاني صدمة نفطية سياسة جديدة (قمعية) لـ FED	1-1980	زيادة استهلاك السلع المعمرة	+ 24,3 %	58	3-1975 الى 1-1980	7
-3%	16	7-1981 الى 11-1982	سياسة نقدية وضريبية قمعية	7-1981		+ 4,2 %	12	7-1980 الى 7-1981	8
					زيادة السياسة الاسكانية والموازنة			11-1982 الى (?)	9

المصدر : غوردون ـ دورة الأعمال الاميركية ـ شيكاغو NBER 1986 ، ص 43 حتى 49 .

1933 راغنـار فريش R.Frisch بـين دوافع وآليـات انتشار الـدورات . الحوافـز هي الأسباب الخارجية أو الذاتية المصدر . آليات الانتشار هي دائماً داخلية ، فهي تـزيد التقلبات حدة أو تخفف منها .

يفضل الباحثون بشكل واضح ، في دراساتهم ، الدوافع أو الحوافز . يمكن أن تكون هذه تماماً غير منتظمة وذات أهمية مختلفة وهو ما يسمح في نفس الوقت بتفسير عدم انتظام الدورات واتساعها الكبير أو القليل .

أيـة حوافـز ؟ يميز إكستـين Eckstein وسيني Sinaî[23] . مستخدمـين نموذجـاً مصطنعاً لاقتصاد قياسي للاقتصاد الاميركي ، بين فئتين من الصدمات الخارجية التي كما قالا ولَّدت « حيِّزاً كبيراً في إتسـاع الدورات » بـين 1945 و1982 ، مفسرين الركـود (التوسع هو معتبر كأنه الوضع الطبيعي للاقتصاد الاميركي بفضل التقدم التقني ونمو عوامل الانتاج) :

ـ آثار الصدمات على العرض : إضطراب عامي 1960 و1969 ، محصول سيء عام 1973 ، الصدمة النفطية عام 1973 وكذلك عام 1980[24] ، هذا عدا عن الحروب في هذه الأثناء .

ـ آثار الصدمات على الطلب : الركود الدولي من 1973 حتى 1981 ، إنكفـاء السياسـة النقدية في عامي 1980 و1981 ، خاصية التقييد لسياسة الموازنة المحددة في 1948 ، 1960 و1981 .

الى الـدوافع الخـارجية هـذه ، يضاف دافـع داخـلي رئيسي : أزمـة التسليف (« التسليف المتقصف ») الذي نلاحظه قبل كل ركود منذ بداية الخمسينات . المسار هو التالي : تتميز نهاية كل فترة توسع بزيادة كبيرة في طلب الاعتمادات المخصصة لتمويل نفقات الاستهلاك والاستثمار ، المتسارعة مع التوقعات التضخمية . ولا يتطابق عرض التسليف مع الطلب وتقوم السلطات النقدية الاميركية بجهد في سبيل محاربة التضخم بتقييدها في السوق المفتوح ، تموين المصارف بالعملة الرسمية . وهكذا تنقص سيولة المصارف . يصبح التسليف مقنناً . يتضاعف سعر الفائدة وتبدأ ردة الفعل عند الأسر والمؤسسات . تخفض الأسر نفقاتها للسلع المعمرة وللسكن ، وتضع المؤسسات خططها للتخفيض ، فتوقف تشغيل العمال ، وتخفف مخزوناتها[25] وبالتالي انتاجها . هـذا هو الركود .

على العكس ، خلال هذا الوقت ، نشـاهد استعـادة للتنظيم المـالي : تستعيد المؤسسات التوازن بين مبيعاتها من جهة ، مستوى مخزوناتها وموجوداتها من جهة ثانية .

تتخلص من ديونها . تتزايد أموالها وهذا ما يسهل ويهيىء الانتعاش الاقتصادي . بالنسبة لخبراء المكتب الوطني للبحث الاقتصادي ، « انقصاف التسليف » هو في صلب آلية دورات الاعمال ، كنوع من حواجز نقدية حديثة .

تفسر كل هذه الحوافز حوالي ثلث اتساع الدورات بين 1945 و1982 ؛ ويرجع ثلث آخر إلى آليات التوسع (ويبقى الثلث الأخير غير مبين) أي الى تفاعل الوحدات تجاه تطور الوضع الاقتصادي . مثلاً ، ردة فعل الأسر على التضخم هي نابعة من توقعاتها ؛ تحدد مطالب أجر ، نفقات . . ويتوقف نمط استثمار المؤسسات على الفارق بين مخزونها من رأس المال المطلوب ورأس المال الفعلي . كل هذه التأثيرات وردات الفعل السريعة أو المتأخرة ، وكذلك الاختلال بين تغيرات المجمعات الاقتصادية الرئيسية ، تزيد أو على العكس تحد من الدورة .

خلاصة البند والفصل

مع تفسيرات دورة الأعمال الأميركية ، برز تمييز رئيسي : إنّه يسمح بالتفريق بين الحوافز الخارجية عادة (لو استثنينا أزمة التسليف) لآليات الانتشار ، الذاتية دائماً . تشتمل كل دورة على عناصر مشتركة مع الدورات الأخرى ، أزمة التسليف مثلاً ، وكذلك على الأسباب الأصلية . بعدها ، التركيز على التحليل العام هو أقل مما هو على التحاليل النوعية الخاصة بكل دورة . هذا يعني تحول هادىء وخطير للنظرية التقليدية للدورات الاقتصادية ، لكن مع بقاء روح الفكرة المستمدة من الاعتقاد الديني « البقرات العجاف » و« البقرات السمان » ، بأن نظرية الدورة يبدو أنها مستمدة من نظام طبيعي سامٍ ونفحة الهية راقبه وتحميه . وهو مطمئن (أي هذا النظام) وقت الأزمة ، لأنه يتيح توسُّم عودة الرخاء . يطغى سحره على غموضه .

يهتم المنظرون للأزمات الاقتصادية ، الذين ندرسهم ، بفهم حقيقة عمل الرأسمالية وإبراز قوانينها .

هوامش الفصل الأول
من القسم الثاني

(1) J. Schumpeter: «Business cycles: a theorical, historical and statistical analysis of the capitalist process» (1933), New York, Mac Graw-Hill, 1964.

(2) N. Kondratieff: «The long waves in economic life», 1935. in «Readings in Business Cycle Theory» 1951. Irwin Homewood.p. 20 à 42.

نجد في المجلة الفرنسية للاقتصاد (خريف 1987 ص 186 حتى 188) مقالتين لكوندراتييف ظهرتا عام 1925 وعام 1928 . نتائج كوندراتييف حول تاريخ الدورات الطويلة هي واضحة فيما خص أسعار الجملة ، معدلات الفائدة ، الأجور لكنها أقل فيما خص سلاسل الانتاج ، الاستهلاك أو المبادلات الدولية . في تفسيره لـ « كوندراتييف السعر » يعطي الكاتب دوراً هاماً لانتاج الذهب . في بداية التوسع ، الأسعار منخفضة والقدرة الشرائية للذهب مرتفعة وهذا ما يحفز على انتاجه . تتيح زيادة كمية النقود تمويل الاستثمارات ، ترتفع أسعار الآليات تدريجياً . تنخفض القوة الشرائية للذهب مع التضخم . يتدنى إنتاجه وهذا يسبب الركود . عودة الدورة هي آلية . ص 20 حتى 92 .

(3) في مؤلفه « حركات طويلة الأجل كوندراتييف » (الفكر الجامعي ، اكس أن بروفانس 1959) يعتقد ج . ايمبرت انه اكتشف حركة كوندراتييفية إضافية في القرن الثامن عشر ، في فرنسا وإنكلترا .

(4) G. Ray «Superkondratieff» ، تحاليل Sedeis ، تموز 1984 ص 12 و13 .

تمتد أعمال ويلر Wheeler بين 1930 و1950 . وفقاً لهذا الاقتصادي الأميركي ، يؤثر المناخ على سلوك الفرد ، ومن خلاله ، على النمو الاقتصادي . يكون للرطوبة والحرارة المعتدلة تأثير جيد على النمو وهو ما يميز الازدهار الطويل المدى . على العكس ، يكون المناخ الجاف ، البارد أو الحار ، ملائماً للركود طويل الأمد . يؤكد ويلر على هذا الأساس للدورات الاقتصادية لمدة طويلة وذلك منذ 1790 . تنبأ عام 1950 فترة انحطاط في النشاط الاقتصادي من 1970 الى 2000 .

(5) H. Guitton et D. Vitry: «Les mouvements conjonctuels», Dalloz, Paris, 1981, p. 86.

(6) R. Hawtrey: «The monetary theory of the trade cycle», 1927. in «Readings in Business Cycles and National Income», Londres, Allen, 1953. p. 139 à 149.

«The trade cycle», 1926 in «Readings in Business Cycle Theory», op. cit. p. 330 à 349.

(7) J. Schumpeter: «The theory of economic development», (1911), New York. Oxford University Press, 1961., et Business Cycles, op. cit.

(8) Business cycles, op. cit., p. 106.

(9) Schumpeter, The theory.. op. cit., p. 228.

Schumpeter, The theory…, op. cit., p. 224 (10)

J. Wolff: «Les fluctuations économiques chez Schumpeter et keynes», Colloque Schumpe- (11) ter-Keynes, septembre 1983.

Schumpeter. Business cycles, op. cit., p. 141. (12)

Schumpeter. Business cycles, op. cit., Chapitres 6, 7 et 8. (13)

Titre d'un article de A.Lepas, Analyses de la S.E.D.E.I.S., septembre 1933, p. 14 à 22. (14)

Cf. A.Lepas, art. cit. (15)

G. Ray: «Innovations et cycles de Kondratieff», Chroniques d'actualité de la Sedeis, avril (16) 1979. p. 243 à 262.

G. RAy, art. cit., p. 257. (17)

F. Caron: Historique économique de la France: XIXème, XXème siécles, Paris, Armand (18) Colin, 1981, p. 118.

- Siroen: «Les frémissements de la nouvelle vague d'après Kondratieff» Analyse de la (19) Sedeis, septembre 1985. p. 21 à 25.

- B. Rosier: «Les théories des crises économiques», La découverte, Paris, 1987. Chapitre 5: «Des analyses de la crise contemporaine au renouveau de l'approche en termes de rythmes lons…».

R.Boyer: «Réflexions sur la crise actuelle». Revue française d'économie. Printemps 1987, (20) p. 46 à 48.

(21) P.A. Samuelson ، الاقتصاد العالمي في نهاية القرن ، المجلة الفرنسية للاقتصاد . صيف 1986 ص 31 .

سويزي هو اقتصادي ماركسي . مشارك مع باران في كتابة « الرأسمالية الاحتكارية » 1968 . باريس ماسبيرو . بالنسبة الى الباحثين ، الرأسمالية الاحتكارية « تهدف إلى إيجاد فائض متزايد ومع ذلك لا تتوصل الى توفير منافذ للاستهلاك والاستثمار يتطلبها إمتصاص فائض متنام وانطلاقاً منه انتظام عمل النظام (. . .) وينتج بشكل طبيعي عن ذلك ركود الاقتصاد (. . .) » ص 108 .

تشاؤمية شومبيتر فيما خص مستقبل الرأسمالية تكمن في « غروب عمل المنظم » أي باستبداله بأركان أقل نباهة ، أقل ابتكاراً ، أكثر حساباً . يضاف الى ذلك «إضعاف مفهوم الملكية»المرتبط بتطور الأسهمية ، بعدها لا أحد يدافع عن الملكية ، إذن عن الرأسمالية ، كما يخلص إلى ذلك شومبيتر عام 1942 في « رأسمالية ، اشتراكية وديموقراطية » باريس ، بايو 1967 . الفصول 12, 13, 14 .

R. Gordon «The American Business Cycle», New York. NBER, 1986., p. 3 (22)

Eckstein et Sinaî: «The Mechanisms of the Business cycle in the Postwar Era», in Gordon, (23) op. cit., 1986, p. 39 à 122.

(24) لقد اعتبرنا ، في شرحنا المخصص لتشريح الأزمة الاقتصادية الحاضرة ، أن الصدمات النفطية تترجم الى عجز الطلب ، نستطيع كذلك الاعتقاد مع الاقتصاديين الاميركيين ، أنها تزيد سعر العرض للمشروعات وتسبب عوامل إحلال في داخل عناصر الانتاج .

(25) نفقات السلع المعمرة والسكن ، تكوين المخزونات هي جد حساسة تجاه معدلات الفائدة ، قابليتها للتبخر في الدورة هي أعلى ، في الولايات المتحدة الأميركية ، من التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت للمشروعات .

بيليوغرافيا الفصل الأول

AKERMAN J.

- **Structures et cycles économiques.** Paris, PUF, 1955.

BOYER R.

- «Réflexions sur la crise actuelle». **Revue française d'économie,** printemps 1987, p. 35 à 60

CARON F.

- **Histoire économique de la France: XIXème siècles,** Paris, Armand Colin, 1981.

GOODWIN R.

- «A model of cyclical growth» 1955, in **Readings in Business Cycles.** Homewood. Irwin, 1965, p. 6 à 22.

GORDON R.

- **The American Business Cycle.** Chicago, N.B.E.R., 1986.

GUITTON H., VITRY D.

- **Les mouvements conjoncturels.** Paris, Dalloz, 1981.

HAWTREY R.

- «The Trade cycle» 1926 in **Readings in Business Cycle Theory** Homewood, Irwin, 1951.

HAWTREY R.

- «The trade cycle» 1927 in **Readings in Business Cycles and National Income,** Londres, Allen; 1953.

HICKS J.

- **A contribution to the Theory of the Trade Cycle,** Oxford University Press. 1950.

IMBERT G.

- **Des mouvements de longue durée Kondratieff,** Aix-en-Provence, La pensée universelle, 1959.

KALECKI M.

- «Essai d'une théorie du mouvement cyclique des affaires». 1935. **Revue d'économie politique.** Novembre-décembre 1987, p. 866 à 877. Commentaire de M. Lutfalla.

KONDRATIEFF N.

- «The long waves in economic life» in **Readings in Business Cycle Theory,** Homewood, Irwin, 1951.

KONDRATIEFF N.

- «Articles de 1925 et 1928». **Revue française d'économie.** Automne 1987, p. 168 à 188.

LEPAS A.
- «Retour à Kondratieff». **Analyses de la S. E. D. E. I. S,** Septembre 1983.
RAY G.
- «Super Kondratieff». **Analyses de la SEDEIS,** 1984.
ROSIER B.
- **Les théories des crises économiques.** Paris, La Découverte, 1987.
SAMUELSON P.A.
- «Interactions between the multiplier analysis and the principle of acceleration». 1939. in **Readings in Business Cycle Theory.** Homewood. Irwin, 1951.
SAMUELSON P.A.
- «L'économie mondiale à la fin du siècle». **Revue française d'économie.** Eté 1986, p. 21 à 49.
SCHUMPETER J.
- **Business Cycles; a theorical, historical and statistical analysis of the capitalist process,** New York, Mac Graw-Hill, 1964.
SCHUMPETER J.
- **The theory of economic development.** New York, Oxford University Press, 1961.
SIMIAND F.
- **Les fluctuations économiques à longue période.** Paris, Alcan, 1932.
SIROEN J.M.
- «Les frémissements de nouvelle vague d'après Kondratieff». **Analyses de la S.E.D.E.I.S.,** 1985.
WOLFF J.
- «Les fluctuations économiques chez Schumpeter et Keynes». **Colloque Schumpeter-Keynes,** Septembre 1983.

أسئلة

تأكد بذاتك من تقدم معلوماتك . بعد قراءة هذا الفصل ينبغي أن تصبح قادراً على الإجابة عن الأسئلة التالية :

1 - ما هي الدورات الاقتصادية الرئيسة المحددة في الاقتصادات الصناعية إبتداء من القرن التاسع عشر ؟

2 - لماذا أنظمة النقود المعدنية هي مسؤولة ؛ بنظر الاقتصادي البريطاني هاوتري Hawtrey ، عن الخاصة الدورية للنشاط الاقتصادي ؟

3 - ما هي الأسباب التي يستند اليها شومبيتر في تأكيده ان الابتكارات تهدف إلى أن تتجمع تاريخياً وقطاعياً ؟

4 - لخص هذه الجملة لجوغلار « السبب الوحيد للركود هو الازدهار » .

5 - بالنسبة لشومبيتر ، ما هي الابتكارات الكبرى في أساس مرحلة التوسع للحركات الثلاث الكوندراتييفية ؟

6 - ماذا يعني نموذج تقني - إقتصادي ؟

7 - ما هي المشاكل التي تطرحها الأعمال المعاصرة عن الدورات الطويلة التي تندرج في المنظور الشومبيتري ؟

8 - أوضح المميزات الأساسية لدورة الأعمال الأميركية ؟

9 - ماذا نسمي « تكسر وتفتت التسليف » في تفسيرات دورة الأعمال الأميركية من قبل اقتصاديي N.B.E.R (المكتب الوطني للبحث الاقتصادي) ؟

10 - ما هو مدى التمييز بين الدفعات وآليات التوسع المميز لهذا النوع من الأعمال ؟

الفصل الثاني

1850-1950 قرن من الجدل حول أصل الأزمات الصناعية

بين 1850 و1950 ، تركز الجدل حول أصل الأزمات الصناعية في ثلاثة مواضيع :

- الاتجاه المتأصل للرأسمالية نحو الافراط في إنتاج البضائع . هذا الموضوع الذي توسع به ماركس ، ينبغي أن نميزه بدقة عن المفهوم القريب ظاهرياً ، للافراط في الانتاج الدوري الذي يميز بعض المنظرين غير الماركسيين للدورة مثل أ . افتاليون . A.Aftalion

في كتابه لعام 1913 « الأزمات الدورية للافراط في الانتاج » يفسر افتاليون الدورات الاقتصادية على أساس عاملين :

- آلية تعجيل يبيّنها كما يلي (مجلد 2 ص 372) : «عندما تحدد تغيرات في كميات سلع الاستهلاك ، الحركات الدورية العامة ، فهي تنشىء ذبذبات متّسعة في إنتاج الآليات » .

- عامل اختلال بين طلب سلع الاستثمار الذي يتزايد بسرعة في بداية الانطلاق بتأثير المعجل ، وعرض سلع الاستثمار الجامد نسبياً في نفس الوقت . « تفصل مسافة طويلةاللحظة التي تؤمر بها الآليات واللحظة التي يمكن أن تكون فيها مسلمة ، اللحظة التي يبدأ فيها الصنع واللحظة التي يمكن فيها أن تلبى الحاجات » (مجلد 2 ص 360) .

هذه المرحلة هي مرحلة شح في سلع الانتاج وبالتالي في سلع الاستهلاك وهي تبعث على طلبات جديدة للآليات في ظروف تتسم بارتفاع الاسعار . يوجد مع ذلك كثير من الآليات المجهزة القادرة أن تصنع كثيراً من المنتجات . يخلص افتاليون الى القول : « هذا الافراط في الترسمل الجاري ينتهي الى أن يصبح

ظاهريا وذلك بمقدار ما يتم إنهاء أجزاء هامة من الآليات التي هي قيد التنفيذ . ينكشف الافراط في الانتاج . وتنفجر الأزمة » (مجلد 2 ص 401) .

في وقت الجمود الاقتصادي ، يتوقف انتاج الآلات عملياً ، لكن اختناق سوق سلع الاستهلاك يستمر : « يبقى الانتاج المفرط طويلاً بسبب فيض رأس المال المنشأ سابقاً والذي لا يراد له البقاء بدون استعمال وحتى يصبح قسم من هذا الرأسمال خارج الاستعمال » (أفتاليون : حقيقة الافراط في الانتاج » 1909 في « مائة سنة للمجلة . بعض المقالات الشهيرة » مجلة الاقتصاد السياسي . نوفمبر 1987 ص 745 حتى 766) .

وتبدأ عندئذٍ دورة جديدة .

ـ إتجاه الرأسمالية نحو نمو مفْرط للقطاعات التي تصنع وسائل الانتاج نسبة الى تلك التي تسمح بانتاج سلع الاستهلاك . هذا المفهوم للافراط في تقدير رأس المال يستدعي تعيين المكان الذي تظهر فيه الأزمة : القطاعات المنتجة سلع الانتاج . وهو يتميز في هذا الصدد عن مفهوم الافراط في الانتاج العام حتى ولو أمكن للافراط في رأس المال أن يؤدي الى الافراط في الانتاج .

هايك هو المنظِّر الكبير لأزمات الافراط في الترسمل ؛ وهو ليس وحده في هذا الموضوع ، إذ يشاركه اقتصادي ماركسي هو توغان بارانوفسكي Tougan-Baranowsky .

في كتابه لعام 1894م « الأزمات الصناعية في إنكلترا » يذكر توغان بارانوفسكي نمواً سريعاً في القسم 1 لوسائل الانتاج بسبب التوسع في مشترى الآليات من قبل الرأسماليين .

في حين أن القسم 2 لوسائل الاستهلاك يميل في المقابل الى الركود ، لأن حصة الأجور ـ مع الأخذ بعين الاعتبار حلول رأس المال تدريجياً محل العمل ـ تنقص في الإنفاق (1). من جهة ثانية، يخصص الرأسماليون فائض القيمة للنفقات الانتاجية بدلاً من تخصيصها لسلع الاستهلاك .

يكون مثل هذا النظام قابلاً للاستمرار إذا قيَّض الله له مخططاً ينظم التطور المتسارع للقسم 1 والركود النسبي للقسم 2 بجعلهما متلائمين . يمكن أن يتوفر « شرط التبادل بين القسمين » حتى في هذا المظهر .

لكن يضيف توغن بارانوفسكي « لا تملك الرأسمالية أي تنظيم يمكنه أن يحقق هذه الصلة النسبية . وعند ذلك تنشأ أزمات صناعية » . (« الأزمات الصناعية في إنكلترا » ، جيارد ، باريس ، 1913 ص 221) . طبيعتها هي من طبيعة الافراط في الترسمل الذي يتفجر مع الاستنفاد التدريجي لرأس المال المستعار في نهاية الانطلاق . عندها نشاهد انخفاضاً في الطلب على وسائل الانتاج . يظهر معه فيض في إنتاج رأس المال ، إفراط الترسمل للاقتصاد .

ـ اتجاه الرأسمالية نحو عدم الاكتفاء في المنافذ لتصريف الانتاج . عبارة الاستهلاك الناقص ، بالمفهوم الواسع لعدم كفاية الطلب ، كانت موضع اهتمام عدد من الاقتصاديين لا سيما سيسموندي Sismondi ومالتوس Malthus في بداية القرن التاسع عشر ، كما سبق وذكرنا . المنظِّر الكبير لها هو كينز Keynes ولو أن اقتصاديين ماركسيين أمثال روزا لوكسمبورغ Rosa Luxemburg في بداية القرن ، سويزي وباران[2] . فيما بعد ـ كانوا كذلك قد توصلوا للفكرة .

في كتابها لعام 1913 « تراكم رأس المال » ، تتساءل روزا لوكسمبورغ من هم المشترون المحتملون للانتاج المتزايد الذي يميز الرأسمالية .
العمال ؟ لكنها توضح بقوله « إنهم لا يستطيعون أن يستهلكوا سوى الجزء من الناتج المقابل لرأس المال المتغير[3] ، ولا شيء غير ذلك » (تراكم رأس المال ـ ماسبيرو ـ باريس 1969 ، مجلد 2 ص 11) .
الرأسماليون بالحصول على سلع الاستهلاك ؟ لكن تشير لوكسمبورغ : « أساس التراكم هو بالتأكيد عدم استهلاك فائض القيمة من قبل الرأسماليين » .

إذن سيشهد النظام في النهاية عدم كفاية المنافذ ، إلا إذا افترضنا :
ـ أن يكون الرأسماليون هم المشترون من أنفسهم : « سيعملون دائماً على إنشاء آلات جديدة لاستخدامها في بناء آلات جديدة (. . .) تلزم في الحقيقة الجرأة والروح المفارقة التي لتوغان بارانوفسكي (تخلص لوكسمبورج للقول) لافتراض ان هذا الترويض الذي لا يكل للسوق ، يمكن أن يكون الصورة الحقيقية (. . . .) لواقع الرأسمالية» (مجلد 2 . ص 11) .
ـ أن يجد الرأسماليون منافذ إضافية في الخارج . تلك هي المرحلة الامبريالية للتراكم ، وهو حل مؤقت لمجابهة الصعوبات ، للركود في الاقتصاد .

ستتعمق بدراسة أفكار ماركس ، هايك وكينز ، وهم رموز الجدل .

بند 1 : ماركس والافراط في الانتاج

ولد ماركس في تريفز Trèves سنة 1818 .

درس القانون والفلسفة ، في عام 1841 ناقش في جامعة يينا Ièna أطروحته عن ابيقور . هو من اتباع هيغل . أول متاعب لماركس كانت عام 1842 : إعتنق المذهب الإلحادي للودفيغ - فيورباخ Ludwig Feuerbach ونشر المقالات في الصحافة الألمانية ضد النظام الاقطاعي الموجود في ألمانيا .

في عام 1844 « دخل في الاشتراكية » جزئياً عند لقائه انجلز Engels الذي ألفَ وإياه « العائلة المقدسة » (1843) ، نقد للفلسفة المثالية للتاريخ ، عامل لا يكل مثل ستيورات مل Stuart Mill ، برودون Proudhon . . . قرأ ماركس عدة مؤلفات : لداروين Darwin، لاقتصاديين تقليديين ، لاقتصاديين طوباويين فرنسيين . في عام 1846 قطع علاقته مع برودون .

ماركس وبرودون : قطيعة 1846

كانت العلاقة بين ماركس وبرودون ، بين 1843 و1846 ، علاقة وطيدة .
كان برودون معروفاً جداً في الأوساط الاجتماعية بعد نشره عام 1840 مذكرة « ما هي الملكية ؟ » . الاجابة مشهورة ؛ الحط من البورجوازية : « الملكية هي النهب ! ها هو ناقوس الخطر لـ 93 ! هذا هو الاستعداد للثورات ! » .
(برودون . نصوص مختارة وملخصة بواسطة ج . لاجيجي J. Lajugie باريس . دالّوز . 1953 ، ص 270) .

في عام 1846 ، اقترح ماركس على برودون أن يصبح مراسله في فرنسا .
جاء رد برودون نقّاداً : « ينبغي أن لا نكون رؤساء لتعصب جديد ، وان لا نكون المدافعين عن ديانة جديدة (. . .) ينبغي أن لا نجعل العمل الثوري وسيلة للاصلاح الاجتماعي لأن هذه الوسيلة المزعومة تصبح بكل بساطة دعوة للعنف ، للتحكم ، بالاختصار التناقض » (المرجع السابق ، ص 193 و194) .
وهكذا بدأ التناقض بين الاثنين تدريجياً .
- فلسفة برودون هي مثالية ، العدالة والحرية غير المحدودتين في نظره ، يحتلان مركزاً أولياً في مسألتيه .
« العدالة ولا شيء غير العدالة ، هذه هي خلاصة محاضرتي » (نفس المرجع ، ص 271) .

« الحرية ، ذلك هو كل نظامي . حرية دائمة . حرية مطلقة . حرية في كل مكان وزمان » (وعودة لناخبيه عام 1848) .

ـ نظرية برودون عن الاستغلال، تتجاهل وجود نظرية القيمة (أنظر أعلاه موقف ماركس) . يفسر برودون الاستغلال بأن « خطأ حساب بين العمال والاسياد » (المرجع السابق . ص 250) بمفهوم القوة المشتركة :يستأثر مالكو وسائل الانتاج بأرباح الانتاجية المحققة بواسطة العمال المشاركين جماعياً في صنع الناتج .

ـ لا يحكم برودون للملكية ، باسم العدالة ، ولشيوع الاموال ، باسم الحرية فهو يسلك طريقاً وسطاً . هو مصرف المبادلة ، ركيزة التنظيم التعاوني صاحب الادارة الذاتية والاتحادي في المجتمع .

ـ أخيراً تركز نظرية الأزمات عند برودون على الاستهلاك الناقص . فهو يرى ان الملكية تخول الحق بالحصول على دخل بدون عمل . ذلك هو حق الوراثة الذي يقتطعه المالكون من المنتجات ، بشكل ريع أو فوائد أو أرباح . بذلك يرتفع سعر السلع . ولهذا السبب لا يعود بإمكان العمال أن يشتروا من جديد ما أنتجوه . « على لافتة هذه المخازن الفخمة التي يتأمل بها العامل المعوز ، يقرأ بالحروف البارزة (البنط العريض) : هذا هو عملك ولكنك لن تحصل عليه . (Sie vos non Vobis)! (المرجع السابق ص 298) . وبما أن المستهلكين الأثرياء لا يستطيعون شراء كل السلع المنتجة من مجموع العمال ، فالأزمات الاقتصادية أمر لا بد منه .

« ذلك هو حق الوراثة الذي يقبضه الرأسمالي ، وهكذا يصبح تواتر وشدة الأزمات التجارية (المرجع السابق . ص 300) .

نتوصل من هذا العرض إلى أن ماركس يختلف عن برودون في هذه الأمور .

برودون : 1840 « ما هي الملكية ؟ » .

1846 « نظام التناقضات الاقتصادية » أو « فلسفة البؤس » .

مراحل حياة وأعمال ماركس الرئيسية هي التالية :

ـ 1847 ـ نشر « تعاسة الفلسفة » ، رد على برودون .

ـ حزيران 1847 ـ تأسيس ـ مع أنجلز Engels ـ تحالف الشيوعيين وصياغة نص البيان (مانيفستو) الشيوعي (نشر في شباط (فبراير) 1848) . نجد فيه هذه العبارات الشهيرة : « إن تاريخ كل مجتمع حتى هذه الأيام هو تاريخ صراع الطبقات » (بداية الفصل 1 : البورجوازيون والبروليتاريون ») . و« يا عمال العالم ، إتحدوا » (آخر المنشور) .

ـ1848 ـ استقبل ماركس من قبل الثورة الفرنسية بهذه العبارات : « ماركس ، أيها الشجاع الشريف ، إذا كان الظلم قد نفاك ، فإن فرنسنا الحرة تفتح لك أبوابها » .

ـ في عام 1849 ، استقر ماركس نهائياً في لندن « عاش في البؤس ، موارده كانت من نشاطه الصحفي ومن معونات من أصدقائه .

ـ 1859 هي سنة نشر « نقد الاقتصاد السياسي » الذي يتضمن تعريف طريق الانتاج[4] . في تلك السنة كتب ماركس يقول لانجلز : « لا أعتقد أنه كتب عن النقود من تنقصه إلى هذه الدرجة » .

ـ في عام 1867 ظهر مؤلفه الشهير : رأس المال (الكتاب 1) . أما الكتابان الثاني والثالث فقد نشرهما أنجلز مستعيناً بمسودات ماركس ، بعد موت هذا الأخير . وقام كوتسكي Kautsky بنشر الكتاب الرابع تحت عنوان « نظريات حول فائض القيمة » .

ـ نشاطه السياسي لا يناقض فكره . ففي عام 1871 نظم على سبيل المثال ، الدعم لمجلس العموم في باريس .

ـ في عام 1882 ، وقد أحنقته الصراعات المتواصلة بين الاشتراكيين الماركسيين وغير الماركسيين ، كتب إلى أنجلز : « أنا لست ماركسياً » (بمعنى أنه لا يرغب أن تكون نظريته معتبرة كأنها عقيدة) . توفي في عام 1883 ، العام الذي فيه ولد شومبيتر وكينز[5] .

سنقتصر هنا على عرض نظرية كينز للأزمات الصناعية ، متسائلين بعد ذلك عن طبيعة الأزمات وعن مميزاتها في تصوره .

فقرة 1 ـ طبيعة الأزمات : إفراط انتاج مطلق للسلع

عرف نمط الانتاج الرأسمالي الذي شاهده ماركس في إنكلترا في أواسط القرن التاسع عشر ، زيادة سريعة ، تقريباً غير محدودة ، لقدرات الانتاج . ويرجع السبب إلى فائض القيمة الذي يمتصه الرأسماليون من العمال (A) ويحولونه الى ربح (B) . كون كل رأسمالي « منتجاً مفرطاً » ، « العامل الأساسي للأزمات »[6] هو في نظر ماركس إفراط انتاج معمم ، ليس بالمنتجات لكن بالسلع(C) .

نمط الانتاج

نمط الانتاج هو مفهوم يسمح ، في المسألية الماركسية ، بتحليل سير المجتمع . وهو مؤلف من ثلاث بنيات : البنية الاقتصادية أو التحتية وفيها توجد القوى المنتجة (قوة العمل ـ الآلات) وعلاقات الانتاج (علاقات الاستغلال أو التعاون بين المالكين لوسائل الانتاج والعمال) ، البنية القانونية ـ السياسية (الدولة ، القوانين) ، البنية الايديولوجية (الأفكار) .

درس ماركس أنماط الانتاج الأسيوي ، الرِّقي ، الاقطاعي ، « البورجوازي الحديث » أو الرأسمالي ، الاشتراكي .

يمكن الرجوع الى م . هارنيكر M.Harnecker « المفاهيم الأولية للمادية التاريخية » بروكسل ، التناقضات ، 1974 .

أ ـ إستخراج فائض القيمة : العمال ، مفرطو الانتاج

نقطة الانطلاق في استدلال ماركس هو مفهوم العمل الاضافي أو فائض العمل . وقت العمل الذي يقدمه العامل في اليوم هو أكبر من الوقت اللازم لانتاج ما يحتاجه لمعيشته وبقائه . الفرق بين انتاج الوقتين هو فائض العمل الذي يسميه ماركس كذلك العمل الزائد أو العمل المجاني . السخرة ، في العصور الوسطى ، هي نوع من فائض العمل .

نأتي الآن بشكل خاص الى نمط الانتاج الرأسمالي . مع تقسيم العمل المتزايد الذي يميز هذا النمط ، يتم صنع السلع أكثر فأكثر بواسطة العمال . يصبح من السهل حساب قيمتها بالاستناد الى وقت العمل اللازم في المتوسط لانتاجها . « قيمة التبادل » هذه تقيم علاقة التبادل بين سلعتين أو أكثر .

بنفس الطريقة ، لقو العمل ـ أي مجموع القوى الفكرية والجسدية التي يبيعها العامل لصاحب العمل (الرأسمالي) . قيمة تبادل تساوي وقت العمل اللازم لمعيشته . لكنها بالنسبة للرأسمالي ، ذات قيمة استعمال أعلى ، من خلال صنع السلع من قبل الأجير ، أي إعطاء منافع أو قيمة استعمال .

الفرق بين قيمة استعمال قوة العمل من قبل الرأسمالي (قيمة العمل المنجز) وقيمته التبادلية (قيمة العمل اللازم) هو فائض القيمة .

يستولي الرأسمالي على فائض القيمة . هذا هو الاستغلال ، استخراج الرأسمالي لفائض القيمة من العامل .

افترض ماركس أن « ضرورات عيش العامل اليومية تساوي قيمتها نصف يوم عمل لكن (. . .) إذا كان نصف يوم عمل يكفي عيش العامل لمدة أربع وعشرين ساعة ، فليس معنى ذلك أنه لا يستطيع أن يعمل كل اليوم . إذن هناك فرق بين القيمة التي تملكها قوة العمل والقيمة التي يمكنها إنجازها . هذا الفرق هو ما يبتغيه الرأسمالي عندما يشتري قوة العمل (. . .) . هناك في السوق تباع قوة العمل لتكون مستغلة في دائرة الانتاج ، حيث تصبح فائض قيمة »[7] .

تنعكس آثار نظرية الاستغلال التي عرضناها على نظرية الأزمات الاقتصادية . تجعل العمال منتجي الفائض ، لأنهم يستهلكون رأس المال المتغير ، في حين ينجزون قيمة أعلى . الاجراء « لا يستطيعون أن يستهلكوا معادلاً لناتجهم إلا إذا استمروا بانتاج ما يزيد على هذا المعادل (. . .) . إذن يلزمهم بالتأكيد أن يكونوا منتجين لفائض[8] » .

ب ـ تحول فائض القيمة الى رأسمال الرأسماليون ، مفرطو الانتاج

يعتبر ماركس ، أن الرأسمالي هو «عامل متعصب للتراكم »[9] . هو ملزم بهذا السلوك . فما هي الأسباب ؟ الجواب يكون عبر درس النظرية الماركسية للتراكم .

إن « التعطش للربح » يقود طبقة الرأسماليين للبحث عن فائض القيمة الأعلى . تشغيل العمال الجدد ، الحالة مدة العمل ، زيادة المعدلات لكن كذلك حيازة الآلات المحسَّنة ، كلها وسائل متعاقبة ومتزامنة لهذه الغاية .

هذا العطش للربح هو إذن تعبير لصراع الطبقات بين الرأسماليين والعمال . كما يؤكد ماركس : « التراكم هو غزو عالم الثراء الاجتماعي ، بسط سيطرته الشخصية ، زيادة عدد أتباعه ، أي التضحية في سبيل رغبة لا تشبع »[10] .

هو يشكل فوق ذلك ، عاملاً مفسراً أساسياً لدينامية النظام . لهذا تفسيران :
1 ـ إعادة الانتاج الموسع . . . للعلاقات الاجتماعية هي نتيجة للتراكم .

« كما أن الانتاج المجدد البسيط يعيد بالتأكيد نفس العلاقة الاجتماعية ـ الرأسمالية والطبقة العاملة ـ كذلك يعيد التراكم مجدداً هذه العلاقة على مستوى متصاعد ، مع الكثير من الرأسماليين (أو كبار الرأسماليين) من جهة ، والكثير من العمال من جهة

ثانية . تشتمل إعادة انتاج رأس المال على تجديد أداته الكبرى ، قوة العمل . تراكم رأس المال هو إذن في نفس الوقت ، تزايد الطبقة العاملة »[11] .

في ذلك يجد صراع الطبقات ما يذكيه ؛ تظهر معه تاريخياً ، الخاصية المحددة لنمط الانتاج الرأسمالي ، وفقاً لمبادىء المادية التاريخية والجدلية .

المادية التاريخية والجدلية

ـ المادية التاريخية هي الفلسفة الماركسية للتاريخ . هدفها دراسة أنماط الانتاج الماضية والمستقبلية . الطريقة هي مادية بالنظر لأن ماركس وأنجلز اعتبرا أن بروز مجتمع جديد ، المجتمع الرأسمالي على سبيل المثال ، يرتبط بطرق الانتاج أكثر مما يرتبط بأفكار العصر (عن العدالة والحرية) .

يعبر عن هذه الخاصية بالمقولة التالية :

« بحيازتهم قوى إنتاج جديدة ، يغير الناس نمط انتاجهم ، وبتغييرهم نمط الانتاج ، يغيرون طريقة الحصول على عيشهم وبالتالي كل علاقاتهم الاجتماعية . تعطينا الطاحونة اليدوية المجتمع الاقطاعي ، والطاحونة البخارية المجتمع الرأسمالي الصناعي » (ماركس : « بؤس الفلسفة » في « الأعمال الكاملة لكارل ماركس » باريس ، كوست ، 1950 ، ص 127) .

كانت المادية التاريخية معارضة لفلسفة التاريخ لهيجل Hegel ، فلسفة مثالية مبنية على بحث الناس عن الحرية (هيجل : 1837 ، دروس عن فلسفة التاريخ) .

ـ المادية الجدلية هي الفلسفة الماركسية ، لكونها فلسفة مادية ، فهي ترتكز على الطريقة الجدلية التي ابتكرها هيجل . الجدلية هي طريقة لفهم الحركة حيث قانونها الأساسي هو مبدأ التناقض . نوضحه كما يلي :

« كل كائن ، كل فكرة ، كل مؤسسة ، تحمل في ذاتها بذرة فنائها » بذرة تناقض داخلي (. . .) يؤدّي تدريجياً إلى فنائها » (بيتر Piettre ، ماركس والماركسية PUF ، 1966 ، ص 15) . مثلاً ، يشكل صراع الطبقات بين الرأسماليين والعمال ، التناقض الأساسي لنمط الانتاج الرأسمالي ، بسببه تكون بالضرورة نهاية للرأسمالية كما كانت لها بداية . ذلك أمر محدد تاريخياً .

2 ـ يسبب انخفاض معدل الربح الناجم عن التراكم ، المنافسة بين المتنافسين حريصين على تحديث مؤسساتهم . يتسارع التراكم كذلك . نتناول مختلف مراحل الاستدلال .

ـ للتراكم نتيجة أولى هي زيادة مجموع رأس المال المسلّف (C + v) لكن أيضاً تغير هيكليته لصالح آلات ومواد أولية ـ سماها ماركس رأس المال الثابت (c) بالمقدار الذي به تكتفي بنقل قيمتها للناتج ـ على حساب رأس المال المتغير (v) ، لقوة العمل .

نشير كذلك الى إرتفاع التركيب العضوي لرأس المال (c/v) « تركيب ـ قيمي بمقدار ما يتوقف على تركيبه التقني »[12] . يؤكد ماركس بذلك « الرباط الوثيق » بين النسبة c/v المعبر عنها في إطار القيمة والكثافة الرأسمالية للاقتصاد مقاسة بالنسبة بين مخزون الآلات وتدفق العمل .

ـ بدوره يتحول ارتفاع التركيب العضوي لرأس المال إلى انخفاض في معدل الربح . يحتل قانون الهبوط النزّاع لمعدل الربح مكاناً هاماً في النظرية الماركسية . فهو يكرس له ثلاثة فصول من كتاب رأس المال عناوينها : « طبيعة القانون » ، « الأسباب التي تعيق القانون » ، « تطور التناقضات الداخلية للقانون » (الفصول 13 ، 14 و15 من الكتاب 3) .

اتجاه نزّاع ، هو كذلك هبوط معدل الربح بشكل خاص ، نظراً لأن التراكم المترافق في نفس الوقت بارتفاع c/v ، يسبب زيادة في معدل القيمة المضافة Pl/v .

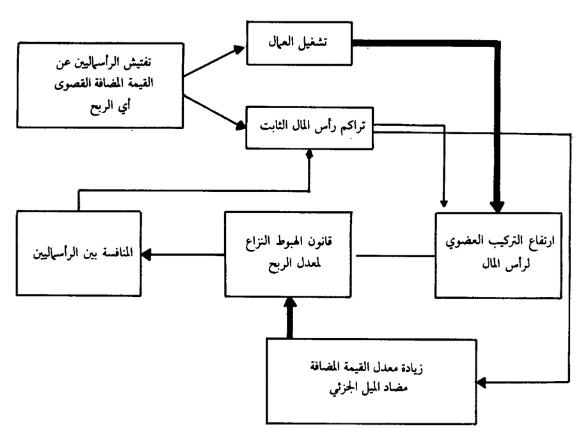
هذا يعني مضادات اتجاه محلّلة في الفصل 14 ، منسوبة في هذه الحالة إلى أرباح انتاجية العمل المنعكسة على القيمة المضافة ، بالمقدار الذي فيه يضع العمال وقتاً أقل لصنع السلع اللازمة لاعادة انتاجهم .

العامل الأول (إرتفاع c/v) المتغلب على الثاني (زيادة pl/v) في الفترة الطويلة ، يكون للنسبة $\frac{Pl}{c + v}$ أو $\frac{Pl/v}{c/v + 1}$ وهي عبارة لمعدل الربح ، ميل للتناقص .

أخيراً ، يبعث انخفاض معدل الربح المنافسة بين الرأسماليين « الأخوة الاعداء » . فبالفعل يعمل كل رأسمالي جهده في محاربة كل قانون يفرض على كافة الطبقة الرأسمالية ، بضغطه للاجور (شيء صعب في مراحل الازهار عند استنفاد الاحتياطي الصناعي) أو بتحديثه لمؤسسته . يترجم ذلك الى تراكم إضافي . « تفرض المنافسة القوانين المتأصلة في الانتاج الرأسمالي كقوانين قمعية خارجية لكل رأسمالي

فردي . لا تسمح له بالاحتفاظ برأسماله دون زيادته ، وهو لا يستطيع متابعة زيادته بأقل من تراكم متصاعد »[13] .

المصور التالي يبين هذا المسار الشمولي للتراكم :



لكل هذه الأسباب ، يحول الرأسماليون القيمة المضافة إلى رأس مال بدلاً من تخصيصها الى نفقات غير منتجة . يستعملونها لزيادة الانتاج ، هم كالعمال مفرطو الانتاج . سنرى في المسألة الماركسية ، أن نظرية إعادة الانتاج الموسع ونظرية الأزمات الاقتصادية هما مترابطتان .

ج ـ افراط انتاج شامل للسلع

في عالم الانتاج الرأسمالي ، كل فرد هو في النهاية مفرط انتاج . لا توجد حدود لتنامي قدرات الانتاج ، في حين أنه على العكس ، يبقى امتداد الاسواق ومنافذ التصريف محدودة . الاتجاه المزمن للرأسمالية هو إذن إفراط إنتاج شامل ، إفراط انتاج للسلع وليس للمنتجات .

هذا التمييز هام في نظر ماركس . الانتاج في المطلق ـ إنتاج المنتجات ـ ليس زائداً عن الحد باعتبار حاجات السكان . إنتاج السلع المخصصة لجلب الربح هو المقصود . نشاهد بالفعل وقت الأزمة اختناقاً في الأسواق ، انخفاضاً في الأسعار والأرباح . كما يبين ماركس : « لا ننتج كثيراً من الثروة . لكن ننتج دورياً كثيراً من الثروة بأشكالها الرأسمالية المتناقضة (. . .) . ننتج كثيراً من السلع من أجل تحقيق القيمة والقيمة المضافة وتحويلهما الى رأس مال جديد (. . .) لنجعلهما يعملان كواسطتين لاستغلال العمال بمعدل معين من الربح »[14] .

يفترض الافراط في إنتاج السلع ، الافراط في إنتاج رأس المال ، أي الافراط في التراكم ، لأن « رأس المال نفسه يتكون من سلع ، أو بمقدار ما يشتمل على النقود ، ينبغي بطريقة أو بأخرى ، أن يكون محولاً من جديد الى سلع حتى يعمل كرأسمال »[15] .

خلاصة

في منظور ماركس ، الأزمات الاقتصادية هي أزمات إفراط في الانتاج . هي ليست بالأزمات النقدية أو المالية ، ولا بأزمات الافراط في الترسمل أو أزمات نقص في الاستهلاك .

هي ليست أزمات نقدية أو مالية حتى ولو أن في النقود يكمن « الاحتمال الشكلي للأزمة »[16] (لأن النقود تفصل الشراء عن البيع) ، حتى ولو ان الاعتماد يسمح بتمويل ، أي بزيادة التراكم .

هي ليست بالتأكيد أزمات إفراط في الترسمل . إذا تولدت الأزمات الاقتصادية عن نمو غير متناسب للقطاعات ، يعمد الرأسماليون الى التخطيط . هكذا نقرأ في « رأس المال » : « يصبح ترابط مجموع الانتاج (. . . .) قانوناً يتفهمه الادراك المشترك للمنتجين ويسيطرون عليه ، وذلك سيتيح لهم أن يهيمنوا على مسار الانتاج وأن يخضعوه لرقابتهم المشتركة »[17] .

أخيراً هي ليست أزمات نقص في الاستهلاك حتى ولو أن ماركس استطاع أن يكتب قائلاً « أن السبب النهائي لكل أزمة حقيقية يبقى دائماً الفقر وتحديد استهلاك الطبقات الشعبية »[18] . في الحقيقة ، إن نقص الاستهلاك ، بكونه ناجماً عن الفاقة ، لا يكون بهذا الضعف سوى عشية انطلاق اوزمة ، لأنه في الازدهار ، يُستنفد الاحتياط الصناعي وتزداد الأجور . يؤكد ماركس بقوله : « لو قيل أن طبقة العمال تحصل على

جزء ضعيف من نتاجها الخاص وان هذا الضرر يخفف منذ أن تحصل على حصة أكبر ، يكفي أن نلاحظ أن الأزمات في كل مرة ، تكون مهيئة تماماً بفترة ارتفاع عام في الأجور »[19] .

فقرة 2 ـ خصائص الأزمات الاقتصادية : أزمات محتمة ، اجتماعية ، مغيِّرة للبنية

في المسألية الماركسية ، تبدو الأزمات الاقتصادية أمراً لا مفر منه ، اجتماعية بمقدار ما هي اقتصادية ، مغيرة للبنية على الأقل إن لم تكن مزيلة لها .

أ ـ أزمات محتمة

ترجع حتمية الأزمات إلى إنتاج فائض القيمة وتحويله إلى رأس مال كما سبق بيانه .. ينتج عن ذلك تعارض هام بين استخراج وتحقيق هذه القيمة .
نطاق استخراج فائض القيمة هو المشروع . تحقيق هذا الفائض للقيمة ، أي تحويله إلى ربح من بيع السلع ، يتم لاحقاً في السوق .

بالاضافة الى ذلك ، لا حد لزيادة فائض القيمة المستخرج ، فإنتاج فائض القيمة يمر عبر وسائل عديدة : تشغيل العمال أو إطالة مدة العمل (فائض قيمة مطلق) ، تسريع وتيرة الانتاج أو تحديث المشروعات (فائض قيمة نسبي) . في المقابل ، فائض القيمة هو محدود بمنافذ التصريف .

يجعل التناقض بين استخراج فائض القيمة وتحقيقه ، الأزمات محتمة .

ب ـ أزمات اجتماعية

لكل أزمة اقتصادية بعد اجتماعي لا شك فيه . فهي تشكل تصدعاً في إعادة انتاج العلاقات الاجتماعية للانتاج : العديد من الرأسماليين الذين لحقهم الافلاس ، لا يستطيعون إعادة تكوين أنفسهم كما في السابق . يلتحقون بالاحتياطي الصناعي المتورم بالاجراء العاطلين عن العمل .

كما يبين أ . غرانو A.Granou « تدل الأزمة في تطور المجتمعات الرأسمالية على اللحظة التي فيها لا يمكن للتناقضات والصراعات الاجتماعية أن تجد حلاً ، بدون تحول جزئي أو كلي لظروف تواجد الطبقات الاجتماعية »[20] .

ج ـ أزمات مغيرة للبنية

الأزمة هي بالتأكيد فوضى : إختناق الأسواق ، الافلاسات ، البطالة كلها مظاهر وشواهد . وهي كذلك إعادة للانتظام . بتدني مرتبة الآلات وإقفال المعامل الاقل

ربحاً ، إنقاص للقيمة ، أي وقف تقييم جزء من رأس المـال ، وهذا يكبـح ارتفاع التركيب العضوي .

في نفس الوقت ، تسهل زيادة جيش الاحتياط الصاعي تعديل شروط العمل والتعويض ، مصدر تزايد معدل فائض القيمة . ينتج عن ذلك إعادة بناء معدلات ربح من نوع « تهيئة توسع لاحق في الانتاج في الحدود الرأسمالية . وهكذا تصبح الحلقة من جديد مشدودة »[21] .

لم تكن كذلك قبلاً . يخرج الرأسمالي من الأزمات قوياً وضعيفاً معاً . هو مدعَّم تقنياً بسبب حديث المشروعات وإصلاحها .

هو مضعَّف اجتماعياً لأنه سيظهر تناقض رئيسي آخر لنمط الانتاج الرأسمالي بين جعل المنتج اشتراكياً وتمليكه الخاص . بالفعل ، السلع هي مصنـوعة في مؤسسـات موسَّعة ، مع تقسيم متزايد للعمل ، بواسطة كثير من العمال . على العكس ، تمليكها الخاص هو بفعل رأسمالية منكمشة على ذاتها[22] .

بذلك يتعزز صراع الطبقات . « من ذلك الخاصية المحدودة والبحث تاريخية ، العرضية لنظام الانتاج الرأسمالي »[23] .

خلاصة

الاقتصاديون الماركسيون الحـاليون ، يستنـدون الى مفهوم الافـراط في الانتاج الشامل في تفسيرهم للأزمة الاقتصادية .

مثلاً مانديل E.Mandel في مؤلفه لعام 1978 : « أزمة 1974 -1978 الوقـائع . تفسيرها الماركسي » . بالنسبـة لمانـدل « ركود 1974 -1978 هـو أزمة تقليـدية لافـراط الانتاج »[24] . يستشهد المؤلف بتطور مؤشرين :

ـ معدلات الربح التي عبر نقصها السابق للأزمة في البلدان الصناعيـة الغربيـة الكبرى ، عن اختناق الاسواق .

ـ القدرة الانتاجية الفائضة للصناعة الاميركية ، حيث يصبح تزايدها المنتظم على امتداد حقبة طويلة ، علامة لافراط في انتاج رأس المال ، وإفراط في الترسمل .

عند هايك ، على العكس ، وهذا ما سنراه ، الافراط في الانتاج ليس عاماً . هو محدود ، في الأزمة ، في « المحطات السابقـة » ، أي في المؤسسات التي تصنـع سلع الانتاج . الاقتصاد هو اقتصاد ترسمل زائد .

بند 2 ـ هايك والافراط في الترسمل

ولد فريدريك فون هايك عام 1899 في ڤيينا . حصل على الدكتوراه في الحقوق والدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ڤيينا . ثم شغل بعد عدة سنوات مركز مدير المعهد النمساوي للبحوث الاقتصادية . ثم كرّس نفسه للتدريس ، استاذاً للاقتصاد في مدرسة لندن للاقتصاد من 1931 الى 1950 ، ثم استاذاً للعلوم الاجتماعية في جامعة شيكاغو ، بين 1950 و1962 ، ثم أستاذاً للاقتصاد في جامعة فريبورغ من 1962 حتى 1968 .

في عمله الذي نال عليه جائزة نوبل عام 1974 للعلوم الاقتصادية ، نميز مرحلتين :

- المؤلفات الاقتصادية البحتة :
  - عام 1928 : النظرية النقدية ودورة التجارة .
  - من عام 1925 حتى 1936 : عدة مقالات ظهرت عام 1984 تحت عنوان : النقود ، رأس المال والتقلبات .
  - 1931 : الثمن والانتاج .
  - 1939 : الارباح ، الفائدة والاستثمار .
  - 1941 : النظرية الكاملة لرأس المال .
- المؤلفات في فلسفة الاقتصاد والسياسة :
  - 1943 : طريق العبودية .
  - 1960 : تكوين الحرية .
- من 1973 حتى 1979 : ثلاثة مؤلفات مجموعة باسم : (قانون ، تشريع وحرية) .

سنكتفي هنا بتوضيح نظرية هايك لأزمات إفراط الترسمل : كما عرضها عام 1931 في « الثمن والانتاج » وفي عام 1939 في « الأرباح ، الفائدة والاستثمار » .

في عام 1931 ، نقطة الانطلاق في استدلال هايك هي الاستخدام الكامل ، وهي حالة يمكن لاقتصاد أن يعرفها في محاذاة قمة الدورة . كتب يقول : « إذا أردنا دراسة تقلبات الانتاج ، وجب أن نبدأ حيث تتوقف النظرية الاقتصادية العامة ، أي انطلاقاً من شرط توازن الاستخدام الكامل لكل الموارد »[25] .

في هذه الظروف ، لا مجال لوجود زيادة في حجم الانتاج في الأجل القصير . وفي الأجل الطويل ، تمر عبر الاستعانة بتقنيات انتاج أكثر رأسمالية (فقرة 1) . المشكلة عندئذٍ هي في تمويل الاستثمارات الاضافية ؛ توجد وسيلتان ممكنتان للتمويل :

استخدام ادخار الوحدات الاقتصادية ـ حل فاضل ـ أو الاعتماد المصرفي (فقرة 2) . هذا يؤدي الى تطور مفرط لوسائل الانتاج ، الى إفراط في الترسمل لنتيجة الأزمة (فقرة 3) .

فقرة 1 ـ الاستعانة بتقنيات انتاج رأسمالية متقدمة

قيل بالاستعانة بتقنيات انتاج أكثر رأسمالية بمقدار ما كانت لازمة لزيادة الانتاج ، مع الأخذ بالاعتبار الاستخدام الكامل للموارد .

هذا التحول للانتاج المتزايد يبرز ميزتين رئيستين : هو مرغوب في المدى الطويل بسبب أرباح الانتاجية الناتجة ولكن كثيرة الكلفة في الأجل القصير بالنسبة للمستهلكين .

أ ـ تحوُّل انتاج مطلوب

يأخذ هايك مجدداً عند هذا المستوى أساس النظرية النمساوية لرأس المال ، كما كان قد صاغها بوم باڤيرك Böhm Bawerk عام 1889 في « النظرية الايجابية للرساميل » .

عند بوم باڤيرك ، المسألة الجوهرية التي يجب أن تهتم بها نظرية رأس المال ـ لأنها أساسية للاقتصاد ـ هي مسألة الاختيار بين المسارات المباشرة والمسارات غير المباشرة للاقتصاد .

تميزت الاقتصادات البدائية بغياب أو ضعف تحوُّل الاقتصاد عن مساره التقليدي ، لصنع سلع الاستهلاك ، استخدم الافراد على وجه الحصر تقريباً « وسائط بدائية للانتاج » : الأرض والعمل .

على عكس ذلك ، تتبنى الاقتصادات المتطورة تحولاً هاماً في مسار الانتاج لأن الطرق غير المباشرة المستعملة مع هذا التحوُّل هي أكثر إنتاجية من الطرق العادية المباشرة . البرهان على ذلك هو وجود فائدة إيجابية تتحدد عند مستوى الانتاجية الجدية لانحراف الانتاج وتعوض تمويله .

في هذا المفهوم ، يتم التأكيد على إتساع هذا التحول في مسار الانتاج ، على الوقت وعدد مراحل الصنع التي تفصل بين بداية المسار ونهايته ، المحددة بوضع سلع الاستهلاك في السوق . رأس المال هو عندئذٍ تدفق منتجات متداولة بين مختلف هذه

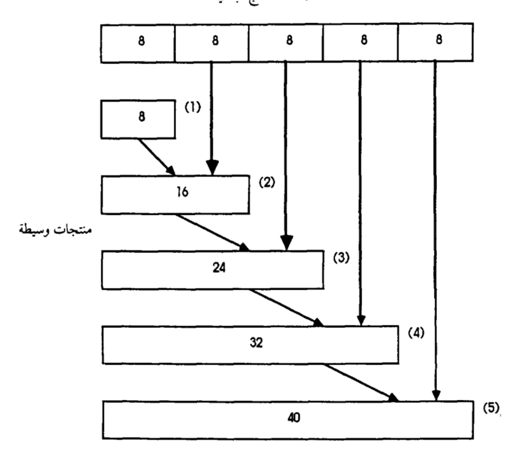
المراحل . المخرجات (منتجات) في طور انتاج تصبح مدخلات (استعمالات) في الطور الانتاجي التالي . . .

انسجاماً مع هذه النظرية النمساوية لرأس المال ، عرَّف هايك ـ آخذاً من الماضي ـ مفهوم بنية الانتاج ، المفهوم الرئيس في مؤلَّفه .

بنية الانتاج لاقتصاد ما هي طريقة تنظيم الانتاج ، وفقاً لتقنيات أكثر أو أقل رأسمالية ، بغية الحصول على سلع استهلاك انطلاقاً من حجم معين من « الوسائط البدائية » للانتاج ، أي الأرض والعمل[27] .

ويعرض لذلك رسماً تخطيطياً : مثلثات القيمة .

مثلث القيمة : نموذج هايك[28]



نوجز ملاحظاتنا في أربع نقاط :
ـ أولاً ، تتضمن هذه البنية الانتاجية خمسة أطوار للانتاج : الأربعة الأولى تخص صنع المنتجات الوسيطة ويختص الخامس بصنع سلع الاستهلاك .
ـ بعدها يشبه المخطّط مثلثاً ، لأن إنتاج كل طور (مثلاً 24 في الطور الثالث) يحصل من المدخلات المصنوعة في الطور السابق ـ 16 ـ ومن مقدار من الوسائط البدائية للانتاج ـ 8 ـ .

ـ فوق ذلك ، لا الربح ولا انتاجية تحوّل المسار الانتاج يظهران . المخطط يصور اقتصاداً ساكناً فيه تشكل المنتجات الاستهلاكية ـ 40 ـ أساس بقاء الفترة السابقة ، وتستخدم في تعويض الوسائط الأولية للانتاج . ذلك أن مثلثات القيمة لهايك ليس لها هدف إظهار إنتاجية تحول الانتاج ؛ فهي تفيد فقط في توضيح مفهوم تحول مسار الانتاج .

ـ أخيراً هناك مؤشران يميزان هذا الاقتصاد : عدد أطوار الانتاج (وقد مر ذكرها) ، والنسبة بين إنتاج السلع الوسيطة وإنتاج سلع الاستهلاك : على التوالي 5 و80/40 أي 2 . الانتاج الكلي هو 120 .

ب ـ تحول مسار انتاج كثير الكلفة في الأجل القصير بالنسبة للمستهلكين .

لنفرض أن وحدات الاقتصاد الممثل ببنية الانتاج السابقة ، قررت أن تطيل تحويل مسار الانتاج ، معتبرة أنه يصبح منتجاً في المدى الطويل .
يجب أن يرتفع عدد أطوار الانتاج من 5 إلى 7 . الانتاج الكلي هو جامد في الفترة القصيرة : 120 .

نعتبر أن x تمثل مقداراً من الوسائط الأولية للانتاج في كل طور . فالانتاج الكلي يكتب :

$$x + 2x + 3x + \ldots\ldots + 7x = 120$$
$$28x = 120$$
$$x = 4,3.$$

نستخرج من ذلك قيمة منتجات الاستهلاك (P_C) المساوية بالتعريف لتلك التي لوسائط الانتاج الأولية (MO) .

$$MO = P_C = 7\,x = 30$$

البنية الجديدة للانتاج ، لتحول الانتاج المطول ($7 = n$) هي بالفعل أكثر رأسمالية من البنية الأولى : النسبة بين إنتاج السلع الوسيطة وإنتاج سلع الاستهلاك هي من بعد مساوية لـ 90/30 أي 3 .

لقد تطلب حصول الأفراد عليها اختصار استهلاكهم من 40 إلى 30 . وهذا يعني نوعاً من الكلفة بالنسبة للمستهلكين ، تكون معوضة لأجل بـزيادة سلع الاستهـلاك الموضوعة بتصرفهم .

« نستطيع أن نزيد الى ما لا نهاية إنتاج سلع الاستهلاك ، إستناداً إلى كمية معطاة من الوسائل الأولية للانتاج ، على أن نقبل الانتظار طويلاً للحصول على الناتج » كما يوضح هايك بهذا الصدد[29] .

المسألة هي بعدئذٍ تمويل تحول مسار الانتاج .

فقرة 2 ـ تمويل تقنيات انتاج أكثر رأسمالية

يمكن توفير التمويل بادخار الوحدات الاقتصادية أو بالاعتماد المصرفي .

أ ـ حل حقيقي : زيادة الادخار الاختياري

للتوصل الى البنية الانتاجية المطولة التي وصفناها ، تقبل الوحدات الاقتصادية ببذل جهد للادخار الاضافي . تمتنع جزئياً عن استهلاكها الحاضر ، ينقص طلب سلع الاستهلاك ولكون الادّخار مستثمراً بشكل آلي ، فإن طلب السلع الوسيطة يـزداد . ينتج عن ذلك إرتفاع في سعر هذه السلع بالنسبة الى سلع الاستهلاك . يصبح صنع السلع الوسيطة أكثر إيراداً ، وتمتد بنية الانتاج .

الاستدلال ، كما نرى ، هو مرتكز على التفاوت بين الأسعار النسبية ؛ كما يدل هايك : « إن مشكلة تغيرات الاسعار النسبية التي تؤدي الى تأثيرات جديدة للسلع »هي « المبحث الرئيسي لهذه المحاضرات »[30] .

المحاضرات الأربع لـ « الثمن والانتاج »

الثمن والانتاج هو مصنف من أربع محاضرات .

الأولى معنونة « نظريات تأثير النقود على الاسعار » وتشكل عرضاً لنظرية نقدية . يدرس فيها هايك كتّاباً يستوحي منهم ، خاصة كانتيُّون Cantillon فيما خص مكان دخول النقود في الدورة وڤيكسل Wicksell فيما خص مفهوم الادخار الجبري . وعلى العكس ، يستبعد هايك بشدة النظرية الكمية للنقود .

في الثانية « شروط التوازن بين انتاج سلع الاستهلاك وانتاج سلع الانتاج » يعرف هايك مفهوم بنية الانتاج ، ويوضحه بمثلثات القيمة .

المحاضرة الثالثة «عمل آلية الأسعار خلال الدورة» هي بلا ريب الأكثر أهمية . فيها يبين هايك كيف يطيل المنظمون أو يقصرون بنية الانتاج .

في الرابعة «مع أو ضد عملة مرنة» يعرض هايك ضرورة تحييد النقود بجعل عرضها غير متغير .

إن إرتفاع أسعار السلع الوسيطة «ليس متساوياً ، ولا عاماً» في الواقع[31] لأن عاملين متناقضين يؤثران على ذلك . من جهة ، زيادة الطلب على السلع الوسيطة هو ، كما سبقت الاشارة ، عامل على ارتفاع السعر . من جهة ثانية ، يعمل الطور المنتج لسلع الاستهلاك على جعل الانتاج ، أي المشتريات عند حدود الطور السابق . وهذا يمكن أن يسبب انخفاض السعر . بدوره يخفض إنتاجه ومشترياته ، يرقى الخلل بين الأسعار في الأطوار السابقة ثم يخف تدريجياً . بحيث يكون الاحساس به ضعيفاً بنسبة البعد في أطوار الانتاج .

تعبر الترسيمة التالية عن تفاوت الاسعار النسبية للسلع

تطور سعر الطور 1	تطور سعر الطور 2	تطور سعر الطور 3	تطور سعر الطور 4	تطور سعر سلع الاستهلاك
↗	↗	→	↘	↘

من هنا نلاحظ تقلصاً شاملاً لمعدلات الربح في كل طور انتاج[32] ، باستثناء الأول ، فأسعار البيع تتطور بطريقة غير مؤاتية أكثر مما لأسعار الشراء .

تنتقل رساميل طور سلع الاستهلاك حيث معدل الربح أصبح أدنى من معدل فائدة التوازن ، إلى أطوار سابقة بمقدار توسع الخلل . تغدو أطوار جديدة للانتاج مربحة .

تطول بنية الانتاج . يمكن التوصل الى توازن جديد دائم ، إذا بقي الجزء من المداخيل المدخر والمستثمر ثابتاً . في حين أن معدل الربح ، المتشابه في كل طور انتاج ، هو معادل لمعدل الفائدة .

يمكن وصف هذا الحل بأنه الحل الحقيقي لتمويل تقنيات الانتاج الأكثر رأسمالية ، لأنه يقابل رغبات الوحدات الاقتصادية ، مخالفاً اللجوء الى الاعتماد المصرفي .

ب ـ حل خاطىء : الاستعانة بالاعتماد المصرفي

في هذا الافتراض ، يرفض الافراد كل جهد لادخار إضافي ؛ تمول مشاريع الاستثمار بالاستدانة من المصارف . نفترض أن المشروعات عندها حوافز للاستدانة ، وهذا يستتبع معدلات فائدة متدنية تصبح أدنى من معدلات الربح .

يقوم استدلال هايك على تعاقب من نمط ڤيكسلياني : عرض الاعتماد المصرفي ـ انخفاض معدلات الربح لأدنى من مستواه التوازني ، أي معدلات الربح ـ زيادة طلب المستدينين للتسليف .

يتزايد الطلب على السلع الوسيطة في حين يبقى الطلب على سلع الاستهلاك ثابتاً . يرتفع السعر النسبي للسلع الوسيطة . ولنفس الاسباب السابقة ، تمتد بنية الانتاج .

هذا يعني في كل حال بنية انتاج مختل التوازن ، ناتجة عن تلف الآليات المنظمة للسوق .

1 ـ بنية إنتاج مختل التوازن

البنية الجديدة للانتاج هي مصطنعة ، هي ليست وليدة إرادة كل الوحدات الاقتصادية . فالمستهلكون بوجه خاص ، لم يعبروا عن رغبتهم ببنية إنتاج أكثر رأسمالية ، وإلاّ كانوا قد اختاروا تنمية ادخارهم . هم بالأحرى ضحايا الوضع ، لأنه مع الاستخدام الكامل للموارد ، تجري زيادة انتاج السلع الوسيطة حتماً على حساب انتاج سلع الاستهلاك . وبدقة أكبر ، إن بعض عناصر الانتاج غير النوعية ، للعمال مثلاً ، هي مخصصة حالياً الى الأطوار السابقة ، في حين أنها كانت في العمل في طور صنع سلع الاستهلاك .

أصبح التقنين جارياً على المستهلكين ، هذه السيرورة للادخار الجبري مبعثها التضخم الذي انطلق من النقود الاضافية التي وضعت بتصرف النظام ، كما تثبته نماذج هايك[33] .

	بنية الانتاج في البداية	بنية الانتاج المطول الممول بالادخار	بنية الانتاج المطول الممول بالاعتماد المصرفي
إنتاج السلع الوسيطة P_I	80	90	120 = 40 + 80
إنتاج سلع الاستهلاك P_C	40	30	40
الانتاج الكلي	120	120	160
عدد اطوار الانتاج	5	7	7
P_I/P_C	2	3	3

يبين هذا الجدول المميزات العائدة للبنية الجديدة للاقتصاد الممول بالاعتماد المصرفي ـ 40 ـ .

هي أولاً أكثر رأسمالية من بنية الانطلاق : لقد ارتفعت النسبة بين انتاج سلع الانتاج وانتاج سلع الاستهلاك من 2 الى 3 . وهي تتميز كذلك بالتضخم : ارتفع الانتاج بالقيمة (من 120 الى 160) ، لكن مع بقاء الانتاج بالحجم جامداً ؛ الفرق ناتج عن ارتفاع الاسعار . أخيراً يغطي استقرار إنتاج سلع الاستهلاك بالقيمة ـ 40 ـ نقصه بالحجم لأسباب مماثلة : عدم مرونة الانتاج الكلي بالحجم ، ارتفاع النسبة بين إنتاج السلع الوسيطة وإنتاج سلع الاستهلاك ، التضخم .

هكذا ندرك أصالة النظرية النقدية لهايك . تؤثر نقود التسليف على الأسعار النسبية للسلع (حتى ولو زادت كلها ، بشكل يمكن اعتباره تضخماً ، فإنّها تحقق ذلك بنسبة مختلفة) وتؤدّي الى تعديل بنية الانتاج كذلك .

كتب هايك[34] : « تقريباً كل تغيرات الكتلة النقدية ، سواء أكانت أو لم تكن مؤثرة على المستوى العام للاسعار ، لها حتماً تأثير على الاسعار النسبية . ومما لا شك فيه أن الأسعار النسبية هي التي تحدد حجم وبنية الانتاج ، فكل تغيرات الكتلة النقدية تقريباً ، يجب حتماً أن تؤثر على الانتاج » .

هذا ما يعبّر عن نظرية هايك المضادة للقيمة .

نظرية هايك المضادة للقيمة

يدحض هايك مفهوم المستوى العام للاسعار لاقتصاديي القيمة ونظريتهم الخاصة بهم التي على أساسها تؤثر زيادة كمية النقود المتداولة بشكل حصري ، على المستوى العام للاسعار بترك المتغيرات الحقيقية ثابتة .

أدى ذلك بهايك للتأكيد : « أحزن ليس فقط لأن هذه النظرية بأشكالها المختلفة قد احتلت مركز الصدارة في النظرية النقدية ، لكن أيضاً لأن أسسها تشكل عائقاً حقيقياً لكل مستوى من التقدم » (الثمن والانتاج ، ص 62) و« أعتقد أنه في المستقبل القريب ، سوف ترفض النظرية النقدية ، ليس فقط التفسير القائم على العلاقة المباشرة بين النقود والمستوى العام للاسعار ، إنما كذلك ستلقي من كلٍ مفهوم المستوى العام للاسعار » (ص 91) .

2 ـ هلاك الآليات المنظمة للسوق

في المثل السابق لبنية انتاج أكثر رأسمالية ، ممولة بادخار متزايد ، خضعت الوحدات الاقتصادية للاعلانات الصادرة عن السوق ، خاصة ارتفاع سعر السلع الوسيطة الدال على زيادة الادخار المخصص للاستثمارات .

يقرر المنظمون في الحاضر أن يستثمروا ، دون أن يتلقوا من السوق أية علامة تحثهم على ذلك . بعبارة أخرى ، إن الانخفاض الصوري لمعدلات الفائدة ، المصطنع بمقدار ما ينتج عن رافد من النقود المصرفية ، يشوش على رسالة الاسعار .

بأية طرق ؟ تكمن الاجابة البسيطة جداً في تضخم ناتج عن النقود المضافة : « البرهان الرئيسي المبين في هذا الكتاب [الثمن والانتاج] هو أن التوسع في التسليف يؤدي الى تخصيص خاطىء لعناصر الانتاج »[35] . هذا ما يوضحه هايك .

في « الأرباح ، الفائدة والاستثمار » إجابة أخرى أكثر تفصيلاً وتحليلاً : يولِّد انخفاض معدلات الفائدة ارتفاعاً هاماً في سعر السلع الرأسمالية ، السلع المعمرة التي قيمتها في واقع الحين هي جد متأثرة بتغيرات سعر الفائدة . لا يمكن تطبيق ذلك على سلع الاستهلاك . يفسد تخصيص الموارد ، يصبح الاقتصاد أكثر رأسمالية ، أي بفائض من السلع الوسيطة ، باعتبار الادخار الاختياري للوحدات .

الأزمة هي عقوبة لأجل للامتداد الحاصل للانتاج ، هلاك الآليات المنظمة للسوق .

دور السوق عند هايك

عند هايك ، دور السوق أساسي . لكن السوق أفضل مثال من نوع طبيعي آني ـ يسند هايك هنا الى تقليد لفلاسفة الاقتصاد في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، لوك Locke ، هيوم Hume ، سميث Smith ـ فإنّ له ثلاث مزايا على الأقل :

ـ هو مركز إعلامي لا بديل عنه ، مكان اكتشاف نتائج مسبقة غير متوقعة من أعمال الناس في محيط هو أساساً غير ثابت ولا يمكن الاحتمال فيه .

ـ هو مكان يجري فيه على الدوام ، ضبط وتصحيح الأخطاء ؛ هو آلية التدريب ، ودليل السلوك .

ـ هو المؤسسة الوحيدة التي تحفظ حرية الأفراد .

المثل التالي ، المأخوذ عن هايك ، يوضح هذه السمات للسوق : « الشيء المدهش في حالة كتلك التي لندرة مادة أولية [بادية من ارتفاع سعرها] هو أنه ولو لم يكن هناك نظام أساسي ، حتى ولو كانت قبضة من العاملين فقط هي التي استطاعت أن تعرف السبب الأساسي ، فإن عشرات الآلاف ممن لا تعرف هويتهم إلاّ بعد أشهر من التقصي ، هم مضطرون لاستعمال المادة الأولية (. . .) مع كثير من القياس ، وبهذا فهم يعملون بطريقة ملائمة » (هايك ، « استعمال الإعلام في المجتمع » . 1945 ، المجلة الفرنسية للاقتصاد ، خريف 1986 ص 130) .

كما نلاحظ ، أن عالم هايك بعيد جداً عن نظام التوازن العام كما هو بعيد عن عالم التوقعات الرشيدة .

أما تدخل المخطِّط ـ غير الفعَّال اقتصادياً ، هادم الحرية سياسياً ـ فهو معتبر بأنه ضـار .

ـ هو غير فعّال إقتصاديـاً : تعريف الهـدف هو تصـوري ، لأن الأعمال الانسانية لها نتائج غير منظورة : من جهة ثانية ، بتشويشه عمل السوق ، يحرم المخطِّط الافراد من مجرد المعرفة التي يمكنهم الوصول اليها . أخيراً ، لا يمكن أن يتم الاتفاق على الهدف . فكيف يجب أن تكون العدالة الاجتماعية ؟

ـ هو هادم للحرية . يلاحظ هايك انه مع قبول تدخل الدولة ، لم تعد هناك حدود لهذا التدخل . فالـدولة لم تعـد تكتفي ببعض الاجراءات الكفيلة بتقليص الفقر . جماعات الضغط ستتدخل مؤثرة . هي « ديموقراطية المساومات » التي توفر انتقال الأنانيات الفردية ، المسالمة المنظمـة بالسـوق ، الى الانانيـات الضارة العائدة للجماعات .

إذن يتعينّ أن لا يسود التفاهم بين الدولة والسوق بالنسبة لهايك ، تفترض إقامة الديموقراطية ترك كل عودة الى أهداف مطلوبة .

تصبح القواعد المجردة الوحيدة المحددة من قبل السلطات العامة ، الحرية المساواة ، الملكية ، المنافسة . بقبولها من الجميع ، تشكل هذه القواعد « دستور الحرية » . يراجع هايك : « الحق ، التشريع والحرية » المار ذكره . لامبرتي J.C. Lamberti ، يونيفرساليا 1984 (تحليل الحق ، التشريع والحرية) . لوباج H.Lepage « زمن النمساويين » . تحليل عائد لعام 1986 .

فقرة 3 ـ أزمة إفراط في الترسمل

توجد سيرورتان تؤديان الى الافراط في الترسمل : هما موضحتان تباعاً في « الثمن والانتاج » وفي « الأرباح ، الفائدة والاستثمار »وترتكزان على ارتفاع معدلات الفائدة وانخفاض من الأجور الحقيقية للوحدات .

أ ـ أزمة الافراط في الترسمل والحاجز النقدي

نميز مرحلتين في هذه السيرورة : الهروب إلى الأمام والحاجز النقدي .

1 ـ الهروب الى الأمام

هو يتجلى بنوع من المواجهة بين الأسر والمشروعات . تحاول الأسر على الدوام ، رفع التقنين المفروض عليها . يصبح ذلك ممكناً عندما تمتص الفائض النقدي الذي يحتفظ به اصلاً المنتجون ، طالبو التسليف . « فمن غير المحتمل [يقول هايك] أن ينسجم الافراد مع تخفيض لدخلهم الحقيقي دون محاولة التغلب عليه ، وذلك عن طريق رفع إنفاقهم الاستهلاكي الاسمي (. . .) . تتم هذه المحاولة في الوقت الذي (. . .) ترتفع فيه مداخيل الاجراء بفضل نمو كمية النقود التي بحوزة المنظمين للاستثمار»[36] . عندئذٍ يزداد الطلب على سلع الاستهلاك بشدة وكذلك سعر هذه السلع .

في هذا الوقت ، لا يبقى المنظمون مكتوفي الأيدي ؛ فهم يطلبون اعتمادات جديدة ؛ يستمر الطلب على السلع الوسيطة بالازدياد ، وكذلك أسعارها . تزداد حدة التضخم ؛ يرتفع سعر السلع الوسيطة دائماً بالنسبة لسعر سلع الاستهلاك ، وتستطيل بنية الانتاج بلا حدود .

هذا يعني أن هناك هروباً هائلاً الى الأمام ، فيه ينتصر في حينه ، المنظمون ـ الموجودون كأوائل في الدورة النقدية ـ على الأسر . يبقى التقنين عند الأسر بسبب وضعهم في نهاية دورة النقود .

2 ـ الحاجز النقدي

عندئذٍ تجد المصارف أنها « ملزمة بأن تضع حداً لهذا التوسع »[37] في التسليف وفي النقود ، إما بإدراكها الافراط في مديونية المشروعات ، إذن في الخطر المتنامي في نشاطها ، أو كذلك ان تقرر السلطات النقدية تطبيق سياسة قمعية من أجل محاربة التضخم .

ذلك هو الحاجز النقدي . ترتفع معدلات الفائدة . يركد الطلب على السلع الوسيطة بسبب التمويل الغزير غير المجزي ، في حين أن الطلب على سلع الاستهلاك يستمر في الازدياد مع الجهد المستمر للأسر في سبيل إلغاء التقنين. تنعكس الفروقات في الأسعار النسبية : يرتفع سعر سلع الاستهلاك بشكل أسرع من سعر السلع الوسيطة . عندئذٍ يفضل المنظمون صنع سلع الاستهلاك الأكثر ربحاً لهم . يتركون الاطوار السابقة التي كانت قد ظهرت عند الانتعاش ، وذلك بمقدار ما يكون ارتفاع معدلات الفائدة ملموساً بشكل خاص .

يتفجر الافراط في الترسمل بشكل فاضح ، تنكمش بنية الانتاج وهذا الانكماش يأخذ شكل الأزمة .

نوضح هذه الخصائص :

ـ **مكان الأزمة** : القطاعات « في الطليعة » ، أطوار الانتاج السابقة التي تركها فجائي ، نهائي ، شمولي .

تركها فجائي لأنه يحصل منذ أن يتعدل سلوك المصارف . هو نهائي لأنه عند غياب جهد ادخاري ـ للأسر ـ لكن لا شيء يسمح بمواجهته ـ لا يكون أمام بنية الانتاج أي سبب للامتداد من جديد في موعد مختصر . أخيراً إن ترك الاطوار السابقة هو شمولي : عندما يخفض طور في أزمة انتاجه ، فهو ينقص بذلك مشترياته في الطور السابق ، بدون تأثير معوض هذه المرة، ممّا يزيد في صعوبات هذا الأخير .

تُطرح أعداد من عمال هذا القطاع في سوق الاستخدام في حين أن قدرات الانتاج غير المستعملة تظهر من جديد .

ـ **مدة الأزمة** : هي المدة اللازمة لاقامة سيرورة انتاج أقصر : ينبغي في الواقع تعديل تقنية صنع سلع الاستهلاك بطلب رأس مال أقل عندها يستطيع العاطلون عن العمل أن يشتغلوا في هذه الوحدات الجديدة للانتاج . البطالة هي إذن ، في هذه المسألية ، غير اختيارية ومؤقتة .

بما أن الخروج من الأزمة هو آلي ، فإن تدخل الدولة غير مبرر . فهي كما يرى هايك كذلك كلما كانت الأزمة سليمة عضوياً ، لأنها تسمح بإعادة الانسجام بين البنية الانتاجية للاقتصاد مع البنية التي تنشأ بإرادة المستهلكين ـ المدخرين .

ـ **شدة الأزمة** : أخيراً هي متناسبة مع كثافة « الانتعاش الخادع » ، أي امتداد بنية الانتاج الممول بالاستعانة بالاعتماد المصرفي .

« بالاستطاعة الوقوف في وجه الأزمة » يصرح هايك . فهذه لا تحمل طابع القدرية . يصبح تحييد نقود التسليف كفيلاً بإيجاد انتعاش دائم فيه يصبح الاستثمار ممولاً بالادخار .

يقترح هايك جعل عرض النقود ثابتاً ويخلص للقول :

« هكذا ، إن المبدأ العملي الوحيد لسياسة نقدية ناجمة عن تقديراتنا ، هو على الأرجح المبدأ السلبي الذي على أساسه لا يمكن لمجرد العمل على زيادة الانتاج والتبادل ، أن يقدم أي تبرير للتوسع في التسليف ، وعلى أساسه (. . .) لا شيء يخشاه أصحاب المصارف للإضرار بالانتاج بحرص زائد »[38] .

ب ـ أزمة إفراط في الترسمل وتأثير ريكاردو

في « الأرباح ، الفائدة والاستثمار » يتعمق هايك في تحليله للأزمة ويورد افتراضين ضاغطين لـ « الثمن والانتاج » : الاستخدام الكامل للموارد وارتفاع معدلات الفائدة المميزة للحاجز النقدي .

يرتكز استدلال هايك على ما يسميه تأثير ريكاردو Ricardo ، متسائلاً عام 1817 عن تعديل قيمة العمل للسلع الناشئة عن تغيرات الاجور ، ينتهي الى أن : « كل ارتفاع للأجور يهدف الى إضعاف القيمة النسبية للسلع المنتجة برأس مال قابل للاستمرار ، وعلى العكس ، نسبياً إلى رفع قيمة السلع المنتجة برأس مال قابل للزوال (. . .) . ومما لا شك فيه أن صانع السلعة لا يجد من مصلحته أن يشتري الآلة »[39] .

يأخذ هايك مجدداً بهذه الحجة ليفسر الانتقال من الازدهار الى الركود . توجد لحظة ، في المرحلة الصاعدة للدورة المتميزة بامتداد البنية الجديدة للانتاج ، فيها يتم الاستخدام الكامل إن لم يكن كلياً ، فعلى الأقل في الصناعات المنتجة لسلع الاستهلاك . يستمر الطلب على هذا النوع من السلع بالتصاعد مع زيادة المداخيل النقدية ؛ يصبح العرض جامداً لأن بعض العناصر هي نوعياً مرتبطة بأطوار الانتاج

السابقة . لا يكن امتصاص فائض الطلب ، وينتج عن ذلك ارتفاع في أسعار سلع الاستهلاك يفوق ارتفاع الاجور الاسمية .

يجعل انخفاض الاجور الفعلية الحاصل نتيجة ذلك ـ مع ثبات معدل الفائدة ـ الوحدات الاقتصادية تلجأ الى تركيبات انتاجية أقل رأسمالية ، ومن ثم أكثر ربحاً من الأخرى ومع المبالغة في تخفيف بنية الانتاج فإنها تقصـر .

ينقص الطلب الكلي للاستثمار عندما يعوض تطبيق هذه التقنيات الجديدة الموفرة في رأس المال ، الاستثمار الاضافي اللازم لاشباع طلب المستهلكين (بآلية التعجيل) .

هذه الأزمة الناجمة كما في السابق ، عن التسليف المصرفي ، هي المسؤولة في النهاية عن انخفاض الأجور الفعلية .

يبدأ هؤلاء الأخيرون بإجراء تصحيحات خلال فترة الركود ، فقد أصبح سعر سلع الاستهلاك التي توافرت بكثرة مخفضاً أكثر من المداخيل الاسمية للوحدات . يستعمل المنظمون تقنيات انتاج أكثر رأسمالية وهذا ينتهي الى دفع الحجم الكلي للاستثمارات وإحداث إنعاش للنشاط الاقتصادي .

خلاصة

لقد نافس هايك في تحليله لأزمات إفراط الترسمل ، « النظرية العامة » لكينز Keynes ، خلال عشرات السنين .

ثم وقع هايك في نسيان نسبي : يقول بلوغ Blaug عام 1961 « بالكاد نتذكر اليوم أن نظريات هايك كانت مناهضة لنظريات كينز »[40] .

أسباب هذا الأفول لهايك هي طبعاً مختلفة باختلاف الباحثين . يصف كينز « الثمن والانتاج » بأنه « أخطر مزيج قرأه »[41] .

يرد هايك ويقول أن كينز نظّر لطريقة تناسب تماماً رجال السياسة « المشغولين بقرب موعد الانتخابات ، العاملين على تشغيل أداة جيدة التأثير (النفقات العامة) لتخفيض البطالة بثمن مدفوع في مستقبل بعيد »[42] . في عام 1936 ، مع ظهور « النظرية العامة » ، رفض هايك أن ينتقدها : « كان ذلك الخطأ الفادح في حياتي »[43] ، كما يقول .

وبقي هايك حتى السبعينات حتى عاد الى ذوق العصر ، بلا ريب بسبب صعوبات السياسات الاقتصادية الكلية في الوقوف ضد تصاعد التضخم ثم الأزمة .

في الثمانينات ، زادت حدة الافتتان بهايك . أدرك كل فرد إمكانية وجود حاجز نقدي : خفضت الدول الصناعية تسليفاتها للبلدان النامية أو في طور النمو ، وتفحصت بحرص القروض التي منحتها لبعض القطاعات المثقلة بالديون . من جهة ثانية ، أصبحت الدولة كبش المحرقة . هايك ، الذي يطري السوق ، يفرض نفسه ـ انخفاض الضرائب في الولايات المتحدة الأميركية ، المطبق من إدارة ريغن Reagan للتأثير على الاسعار النسبية وعلى السلوك هو المثل ـ دون أن يكون كذلك تحليله للأزمات مأخوذاً به حقيقة في تفسير تباطؤ النمو الاقتصادي .

لم ينته الجدل بين هايك وكينز(44) . يبقى من المناسب ان ندرس المسألية الكينزية للأزمات .

بند 3 ـ كينز وعدم كفاية الطلب

ولد كينز Keynes في إنكلترا عام 1883 . درس في معهد إيتون Eton ثم في جامعة كمبردج ، خاصة الرياضيات والاقتصاد على يد الفرد مارشال Marshall وبيغو Pigou . دخل وزارة الهند ، وفي أوقات فراغه ، كان يكتب بحثاً في الاحتمال ، فتح امامه الطريق إلى كمبردج ، كمدرس هذه المرة .

أهم مراحل حياته هي التالية :

ـ 1919 : اشترك في وفد بريطاني الى « محادثات السلام » التي تلت الحرب العالمية الأولى . عارض لويد جورج رئيس الوزراء البريطاني ، في خصوص التعويضات الألمانية . لقد وجد مبالغة في الجزية المفروضة على ألمانيا . عبر عن طروحاته في « النتائج الاقتصادية للسلم » نقد موجه ضد لويد جورج ، بيع منه 140000 نسخة ، وكان السبب في ترشيحه عام 1923 لنيل جائزة نوبل للسلام .

ضارب كينز في نفس الوقت ، في أسواق العملات الأجنبية والسلع . وبعد خسارة كبيرة عاد فأثرى كثيراً ابتداء من عام 1921 .

ـ في عام 1923 ، نشر كينز « الاصلاح النقدي » ، فيه عارض الانكماش وعودة بريطانيا لقاعدة الذهب على أساس سعر التكافؤ القديم .

ـ في عام 1930 ظهر « بحث في النقود » أول مؤلف ذو نزعة علمية فقط وغير جدلي . لم يستقبله الجمهور بالرضى ، لكنه لخص بعناية بواسطة الاقتصاديين المنتسبين الى نادي الاقتصاد السياسي في كمبردج : روبنسون Robinson ، كالدور Kaldor ، روبرتسون Robertson ، سرافا Sraffa ، هارود Harrod ، هاوتري Hawtrey ، كان

Kahn . . . وقد أدت ملاحظات البعض من هؤلاء ، والهادفة أصلاً الى صياغة طبعة ثانية معدلة للبحث ، إلى إخراج « النظرية العامة » .

ـ « النظرية العامة للاستخدام ، الفائدة والنقود » المؤلَّف الأكبر لكينز، نشر عام 1936 . به استقل كينز نهائياً عن مارشال وبيغو .

ـ خلال الحرب العالمية الثانية، دخل إدارة الخزينة واهتم بتمويل الحرب ثم إبتداء من عام 1943 بالنظام النقدي الدولي القادم ، البانكور «Bancor» وقد عارضه الأميركيون ولم يطبق .

توفي كينز عام 1946 بعد أن قاد خلال الفترة الرئيسية من حياته ، حروباً ضد الذهب ، هذه « الذخيرة المتوحشة » ، الحرب والأزمة الاقتصادية[45] .

ونأتي إلى تفسيره للأزمات الاقتصادية . إن مسألية كينز بمصطلحات الطلب ، تؤكد على الدور الاساسي للمنظمين في الحصول على مستوى الاستخدام (فقرة 1) . عندما يتدنى تفاؤلهم ـ ويكون ذلك من خيبة في البورصة ـ نشاهد هبوطاً في الفاعلية الحدية لرأس المال ، في الاستثمارات ، في الطلب الفعلي . يشكل عدم كفاية الطلب ، الاصل الحقيقي للأزمات في المفهوم الكينزي (فقرة 2) .

فقرة1ـ مسألية بمصطلحات الطلب حيث توقعات المنظمين هي التي تحدد مستوى الاستخدام

من أجل تحديد مستوى استخدام الفترة ، يقارن المنظمون بين الايرادات التي يتوقعونها وتلك التي يعتبرونها دنيا ، مع مراعاة تكاليفهم المرتقبة للانتاج .

ـ تزداد الايرادات المتوقعة ـ « الطلب الكلي » ـ مع نفقات الوحدات إذن بشكل خاص مع الأجور التي يوزعها المنظمون هي نسبة لمستوى الاستخدام .
$D = f(N)$ هو منحنى الطلب الكلي .

ـ تزداد الايرادات الدنيا المطلوبة من المنظمين ـ «سعر العرض الكلي » ـ مع تكاليفها (تكاليف أجرية أساساً ؛ في الفترة القصيرة ، يفترض كينز أن تجهيز المشروعات هو ثابت) . هي كذلك نسبة لمستوى الاستخدام . $Z = Q(N)$ هو منحنى العرض الكلي .

طالما أن « الطلب الكلي » هو أعلى من « سعر العرض الكلي » فإن المنظمين راضون : تتجاوز إيراداتهم المتوقعة تلك التي يطلبونها ؛ يتنبأون بالربح . يكون هذا

الأخير هاماً بمقدار ما يمكن أن يكون حجم أعمالهم . بعبارة أخرى ، هم على استعداد لزيادة تشغيل عمال ، ويحصل من جراء ذلك ارتفاع في تكاليفهم لكن أيضاً في المداخيل الموزعة (على العمال) ، وفي إيراداتم وربحهم .

على العكس ، إذا كان حجم الاستخدام «Z» قد أصبح أعلى من «D» ، فإن متطلبات المنظمين لا تصبح مشبعة ، ولا يصبحون عازمين على تقديم هذا الحجم للاستخدام .

يحصل التوازن في D = Z ، نقطة يتطابق فيها اطلب الفعلي مع مستوى الاستخدام . هكذا نقرأ في « النظرية العامة» : « حجم الاستخدام هو محدد بنقطة التقاطع لمنحنى الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي ، لأن في هذه النقطة يكون توقع ربح المنظمين أعلى . نسمي بالطلب الفعلي حجم الناتج المنتظر D عند نقطة [التقاطع] (. . .) . هذا يشكل جوهر النظرية العامة للاستخدام التي نبغي عرضها »[46] .

نوضح بأنه يمكن أن يكون مستوى الاستخدام المعروض من المنظمين هو مستوى التوازن ، أي أنه يبقى ثابتاً من فترة لأخرى . تكون هذه الحالة قبل كل شيء ، إذا كان المنظمون قد توقعوا مبيعاتهم بدقة . على العكس من ذلك ، إذا رأى منظم أن مخزوناته تزداد ، فهو يتوقع الاقل ، في انتاجه والاستخدامات المقابلة . يحصل مثل هذا الاحتمال إذا لم يطرأ حادث إقتصادي أو سياسي يعدل الحكم على سير الظروف الاقتصادية .

في المقابل ، لا يوجد سبب ليقابل مستوى الاستخدام الكامل .

في هذا التحليل بمصطلحات الطلب ، تظهر ميزتان أساسيتان للنظام الكينزي : يلعب السوق والأسعار النسبية دوراً أصغر ، فالمنظمون لهم أهمية كبرى .

أ ـ دور أصغر للسوق وللأسعار النسبية

في « النظرية العامة » لا توجد أسواق السلع والعمل ، على الأقل في المفهوم الحر (الليبرالي) للأسواق ، حيث تحدد مواجهة الطلب بالعرض ، كدالتين للاسعار ، سعر التوازن والكميات المبادلة . إن مستوى الاستخدام بوجه خاص ، لا ينتج عن تفاوض بين الاجراء والمنظمين . هو محدد ، كما رأينا ، مباشرة من قبل الأخيرين ـ السوق الوحيد الذي يصادف رضى كينز هو سوق النقود، السعر الوحيد ذو الأهمية الكبرى هو معدل الفائدة . من ذلك ندرك ان نظام الاسعار النسبية ، قد أفرغ من عالمه الكينزي .

كينز . الاسعار النسبية والقيمة

في الفصل 21 من النظرية العامة المعنون « نظرية الاسعار » يهتم كينز بتطور الاسعار المطلقة . يضع نقداً للنظرية الكمية للنقود ، فهي لا تتحقق كما يقول ، إلا في حالة الاستخدام الكامل .

في المقابل ، وكما يذكر روبنسون (« الفلسفة الاقتصادية » ، باريس ، غاليمار ، 1967 ص 127) : « كينز لم يكن مهتماً بنظرية الاسعار النسبية » . هو خطأ فادح في نظر هايك « الخطأ الأكبر في تفكير كينز هو في إبعاد الأخذ بعين الاعتبار منهجياً ، عدة علاقات داخلية بين الأسعار هي التي تؤلف العالم الحقيقي » .

بالنسبة لهايك إذن ، كان كينز « رجلاً كبيراً » لكن « اقتصادياً عادياً » (لوباج : « غداً الليبرالية » ص 417 و420) .

يستوضح كينز في النظرية العامة ، عند غياب الاستناد الى الاسعار النسبية والى نتيجتها ، نظرية القيمة ، بالهدف الخاص بأعماله : « تقسيم الاقتصاد بين نظرية القيمة والتوزيع من جهة ، ونظرية النقود من جهة أخرى (. . . .) يبدو غير صحيح (. . . .) عندما نهاجم البحث عن العناصر التي تحدد الاحجام الكلية للانتاج والاستخدام . . . . (عندئذٍ) تصبح النظرية الكاملة لاقتصاد نقدي ضرورية » (النظرية العامة ، ص 309) .

مع ذلك نستطيع أن نجد فيها بعض المصادر عن أصل وقياس القيمة :

- عن مصدر القيمة : «ترجع أولوياتنا الى الاعتقاد ما قبل التقليدي (وقد نقول « التقليدي ») وهو العمل الذي ينتج كل شيء » (النظرية العامة ص 229) .
- عن قياس القيمة : « وحدة الكلفه أو (. . .) وحدة الاجور ، يكن أن تكون معتبرة بأنها معيار قيمة أساسي » (النظرية العامة ، ص 318) .

وهكذا تصبح المتغيرات الكينزية منكمشة بوحدة الاجور .

ب ـ دور أساسي بالنسبة للمنظمين

في « النظرية العامة » تلعب جماعة المنظمين دوراً رئيسياً . هم الذين يحققون المداخيل بتسليفاتهم : مشترى المواد الأولية ، دفع الأجور ، ويحددون بذلك بعد الدورة[47] .

ثم بعد ذلك هم أسياد المتغير الجوهري الاستثمار ، الذي عند غيابه ، تعاني الدورة الكينزية من عجز متأصل . في الواقع ، إن المداخيل الاضافية الموزعة عند الاقتضاء من المنظمين على أجراء جدد مشغلين ، لا تعود تماماً بشكل طلب سلع استهلاك معادل . يتطلب إقفال الدائرة أن يسدّ طلب للاستثمار ، هذا الفارق المنظور بين الدخل والاستهلاك المنسوب للادخار .

« وينتج عن ذلك [كما يستنتج كينز][48] ، أنه بالنسبة لقيمة معينة مما نسميه ميل الجماعة للاستهلاك ، حجم الاستثمار الجاري هو الذي يحدد مستوى التوازن للاستخدام » .

كذلك ينبغي أن نضيف ، أن للتوازن كل الفرص ليكون متصفاً بنقص الاستخدام . عندما يصيب المجتمع ثراء ، يميل الفارق بين الدخل والاستهلاك نحو الزيادة مع تطور الادخار ؛ ينبغي إذن اكتشاف فرص للاستثمار متزايدة شيئاً فشيئاً وهو أمر صعب في محيط يتصف بالجمود ناتج عن « خيبة أمل في البورصة » .

فقرة 2 ـ من عجز المستثمرين ، بعد « خيبة أمل في البورصة » الى قصور في الطلب الفعلي

لكون الاستثمار كما قلنا المتغير المصحح للنظام ، ينبغي التصدي بالبحث عن محدداته : معدل الفائدة لأجل طويل والفاعلية الحدية لرأس المال ، مردود حقيقي يتوقعه المستثمرون .

« يميل التدفق الفعلي للاستثمار نحو الزيادة حتى لا تبقى أية فئة من رأس المال تكون فاعليتها الحدية أعلى من معدل الفائدة الجارية »[49] ، هذا ما يذكره كينز بهذا الصدد .

غير أن مميزات هذين المتغيرين هي مختلفة .

معدل الفائدة لأجل طويل هو « إتفاقي وثابت تقريباً »[50] ، لأنه قد يكون محلاً لتنظيم غير مباشر من السلطات النقدية : يتم ذلك في السوق النقدي ؛ يؤثر تعديل

عرض العملة الرسمية في معدلات الفائدة لأجل قصير وينتشر إلى مجموع كتلة معدلات الفائدة .

الفاعلية الحدية لرأس المال هي في المقابل « متحركة وجد غير ثابتة »[51] بدستورها المتغير المتوقع وغير المنظم . تتوقف عملياً على الكلفة المعروفة للاستثمار لكن خاصة على الايرادات المتوقعة من المنظمين خلال دورة حياتها .

الهبوط المفاجىء للفعلية الحدية لرأس المال هو المسؤول عن عجز المنظمين وعن قصور الطلب الفعلي .

أ ـ « الهبوط المفاجىء للفاعلية الحدية لرأس المال » وعجز المستثمرين

إن تقدير الفاعلية الحدية لرأس المال هو عملية دقيقة في محيط غير مؤكد : « الشيء المثير (. . .) هو العرضية القصوى للمعطيات التي بواسطتها نحن ملزمون بإجراء تقديراتنا للمردودات المحسوبة . معرفتنا للعوامل التي ستحكم مردود الاستثمار بعد بعض السنوات ، هي بشكل عام محدودة جداً وأحياناً بدون أهمية » على حد قول كينز[52] .

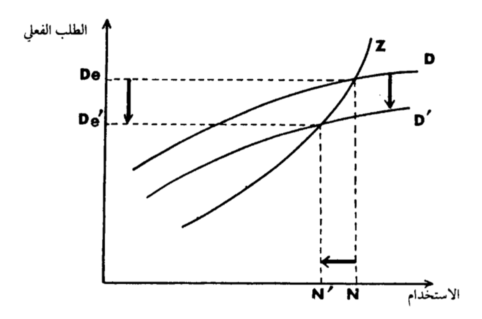
إذن تقييم إربـاحية الاستثمارات هي شخصية . فهي تتوقف على « الحالة النفسية » للمنظمين ومدى ثقتهم بالمستقبل . وهم يملكون مع ذلك نوعاً من ميزان قياس للنشاط الاقتصادي : البورصة[53] . لكن البورصة يسيطر عليها المضاربون ؛ يوسع سلوكهم التقلبات في أسعار الصرف ؛ ويؤدي دورياً الى الانهيار .

« من الطبيعي [كما يوضح كينز] ، عندما تنزل خيبة أمل بسوق مفرط التقدير ومتفائل كثيراً ، أن تنخفض أسعار العملة بحركة مفاجئة وحتى مفجعة »[54] . عندها تنقص الفاعلية الحدية لرأس المال بصورة مفاجئة : « يولِّد هبوط الاسهم (. . .) أثراً مفجعاً في الفاعلية الحدية لرأس المال »[55] .

ينهار تفاؤل المنظمين ، ويتقلص الاستثمار بعد أن يصبح ضعيف المردود .

ب ـ قصور الطلب الفعلي

ينعكس نقص الاستثمارات عكسياً على الايرادات المتوقعة من المنظمين . يجر معه ، بسعر للعرض الكلي غير المتغير ، قصوراً في اطلب الفعلي وانخفاضاً في مستوى استخدام التوازن ، كما يدل عليه الرسم التالي :



هذا هو منحنى الطلب الكلي الاساسي . هو دالة متزايدة لمستوى الاستخدام : عندما يزيد معدل الاستخدام، يوزع المنظمون مداخيل إضافية ترجع إليهم أقل نسبياً ، بشكل طلب استهلاك للأسر (هذا يحيل الى مميزات دالة الاستهلاك عند كينز) . إلى هذه الايرادات المتوقعة ، تضاف بالنسبة للمنظمين ، الايرادات المقابلة لطلبات الآلات .

Z هو منحنى سعر العرض الكلي . هو كذلك دالة متنامية لمستوى الاستخدام ؛ لكن الايرادات الدنيا التي يطلبها المنظمون ، تتزايد بنسبة أكبر من الاستخدامات المعروضة . هذا الأمر هو نتيجة قانون الغلال غير النسبية ، بمخزون رأس مال ثابت ، في الفترة القصيرة حسب كينز.

كذلك نتحقق من أن انخفاض الطلب الكلي ، من D إلى D′ ، يحدث في نفس الوقت ، قصوراً في الطلب الفعلي (من De إلى De’) ونقصاً في مستوى الاستخدام (من N الى N′) .

في النهاية ، بالنسبة لكينز « ليس ارتفاع معدل الفائدة بل الهبوط المفاجىء للفاعلية الحدية لرأس المال ، هو الذي يوفر التفسير الطبيعي جداً وأحياناً التفسير الأساسي للأزمة »[56] ، باحداثه نقصاً في الاستثمارات وفي الطلب الفعلي .

أهمية العوامل النفسية في هذا التحليل شيء ثابت وتُفهم بالأخذ بعين الاعتبار المضمون التاريخي « للنظرية العامة » . من السهل اختصارها : غريللي Grellet[57] كان

قد بين انه ليس من مصحلة المنظم أن يكون أكثر تفاؤلاً من الاخرين . فإذا زاد وحده انتاجه ، فإن مبيعاته لا يمكن أن تتصاعد بنفس المقدار. ينشأ عندئذٍ تعارض ، على مستوى التنظيم ذاته للنظام الصناعي ، بين مجموع المنظمين وواحد منهم على الأخص . جماعياً ، يحقق المنظمون مبيعاتهم وربما أرباحهم بدفع التسليف إلى أعلى مستوى . لكن قرار تشغيل العمال والانتاج يبقى فردياً .

في العالم الكينزي ، الأزمة هي إذن ظاهرة مألوفة (باعتبار هشاشة الظام) وغير سليمة (بنتائجها بمصطلحات البطالة) .

تستدعي الأزمة تدخل الدولة الذي لا يقتصر فقط على الترسانة النقدية : « يمكن أن يكون إنخفاض الفاعلية الحدية لرأس المال عميقاً لدرجة لا يمكن معها لتخفيض محتمل لمعدل الفائدة أن يكون كافياً لموازاته (. . .) . ليس من السهل انعاش الفاعلية الحدية لرأس المال »(58) .

ينادي كينز إذن بشكل خاص ، بأن تحل الدولة محل المنظمين العاجزين في عملهم كمستثمرين . «يظهر بالنتيجة أن جعل الاستثمار اشتراكياً هو الوسيلة الوحيدة تقريباً لتوفير الاستخدام الكامل »(59) . ندرك جيداً أن كينز لا يقترح الاشتراكية . فهو يضيف : « لكن الى جانب ذلك ، لا نرى أي سبب واضح يبرر اشراكية الدولة تشمل معظم الحياة الاقتصادية للجماعة ليس من مصلحة الدولة أن تأخذ على عاتقها وسائل الانتاج »(60) .

خلاصة

أثارت « النظرية العامة » كينز ، كعمل أصلي ، الكثير من المناقشات والخلافات ليس فقط مع هايك ، كما سبق بيانه ، إنما كذلك مع ممثلي الارثوذكسية البريطانية في ذلك العصر ، وخاصة روبرتسون Robertson .

روبرتسون ، نظرية الأموال القابلة للاقراض والدورة الاقتصادية

دنيس هـ . روبرتسون ، أستاذ الاقتصاد في جامعة كمبردج ، كخلف لبيغو ، هو معروف بكتاباته عن النقود ، الفائدة والدورة الاقتصادية .

- تقع دراسة روبرتسون حول العلاقات بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للاسعار ، في المنظور الكمي ؛ يرتبط بذلك روبرتسون مع ألفرد مارشال

ومدرسه كمبردج ، في حين يبتعد عن المفهوم الكينزي الوارد في « بحث عن النقود » .

ـ يرتكز تحديد معدل الفائدة على نظرية الأموال القابلة للاقراض ، وهي النظرية التي توسع بها خاصة روبرتسون بعد ظهور «النظرية العامة» . عند كينز ، الفائدة ، ثم ابتعاد الوحدات الاقتصادية عن السيولة ، هي ظاهرة نقدية بحتة . عند روبرتسون على العكس ، نجد في تحديد معدل الفائدة ـ عرض وطلب الأموال القابلة للاقراض في أسواق الرساميل ـ عناصر حقيقية كما هي عناصر نقدية . تشمل الأولى مثلاً انتاجية رأس المال بما تعكسه على سلوك الاستثمار وبذلك على طلب الأموال القابلة للاقراض ، أو بالأحرى تفضيل الوحدات الحاضر الذي يؤثر سلباً على طلب الأموال القابلة للاقراض . العناصر النقدية هي من وحي فكر كينز ، منها القروض المصرفية وتفضيل السيولة على مستويي عرض وطلب الأموال . مع ذلك يبتعد روبرتسون عن الفكر الكينزي ، حتى في هذه النقطة ، مدخلاً في التحليل اختلالات في المدة .

ـ تفسير روبرتسون للدورة الاقتصادية هو تركيبي كما هي نظريته عن الفائدة . الى جانب العناصر النقدية مثلاً ، التسليف أو تكوين الادخار الإلزامي المسبب توسعاً في سلع الانتاج على حساب سلع الاستهلاك ، نلاحظ وجود عناصر حقيقية : مبدأ التعجيل (أفاليون) ، مدة إقامة وسائل الانتاج (افتاليون أو كاليكي) ، عدم استمرارية التقدم التقني . يركز روبرتسون على الخاصية الحتمية للركود عند مد سكك الحديد ، أو ظهور الملاحة التجارية أو تحديث التعدين ، وتجهيز المواطنين بالسلع المعمرة . في فترة الازدهار ، تميل معدلات الفائدة للزيادة كما الاسعار . وبذلك ترتبط كتابات روبرتسون عن النقود ، الفائدة والدورات الاقتصادية .

د . هـ . روبرتسون :
ـ 1933 ، « مذكرة حول النظرية النقدية » في « قراءات في نظرية النقود » لندن ، الن ، 1962 . ص 156 الى 161 .
ـ 1937 ، « دورة التجارة . رؤية أكاديمية » في « قراءات في دورة الأعمال والدخل الوطني » . لندن . الن . 1953 . ص 166 الى 174 .
ـ 1940 ، « كينز ومعدل الفائدة » ، في « قراءات في نظرية توزيع الدخل » هوم وود ، ر . ايرفن . 1951 . ص 425 الى 460 .

النظرية الكينزية هي جدّ حيَّة .

من الممكن أن نفسر الأزمة الاقتصادية للسبعينات من منظور كينزي ، بالتركيز أقل على هبوط الطلب الكلي كما فعل كينز ، مما على رفع سعر العرض الكلي .

هناك سببان لهذا الارتفاع .

ـ إرتفاع سعر النفط في أوكتوبر 1973 :

لقد تسبب بزيادة كلفة الانتاج المتوقعة من المنظمين ، إذن للايرادات الدنيا المطلوبة . هذا الواقع يثبت رفعاً لسعر العرض الكلي لكل حجم استخدام . في نفس الوقت ، المشروعات ـ الواعية كما قلنا لضعف قدرة الاستيعاب للبلدان المصدرة للنفط ـ لم تتوقع زيادة في الايرادات ؛ وبقي منحنى الطلب الكلي غير معدل .

في « التراكم ، التضخم والأزمات » ، توصّل بوايبه وميسترال وهما من دعاة هذا الطرح ، الى « قصور في الطلب الفعلي »[61] .

ـ الارتفاع السريع والمستمر لكلفة الاستثمار السلبي منذ الحرب العالمية الثانية

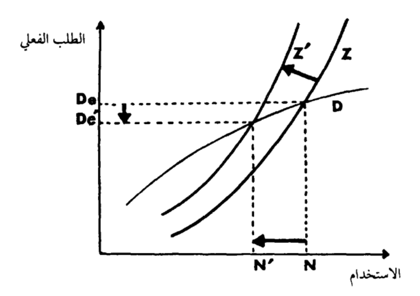
بين بارير A.Barrère عام 1981[62] ، دور كلفة الاستثمار السلبي في سير الاقتصادات الصناعية .

تقابل كلفة الاستثمار السلبي تكاليف اهتلاك رأس المال الذي على المشروعات أن تؤمنه عندما تستثمر . لها خاصتان : هي أولاً كلفة متوقعة لأن ثمن استبدال الآلات القديمة بأدوات حديثة هو غير معروف قبل تاريخ الاستبدال ، بسبب التضخم والتقدم التقني . إذن تختلف كلفة الاستثمار السلبي عن الاهتلاك المحاسبي . هي كذلك كلفة غير مولِّدة لدخل ، لأنها تجبر المنظمين على تكوين مؤونات مالية .

تحدث كلفة الاستثمار السلبي عجزاً في الدورة يترجم بزيادة الايرادات الدنيا المطلوبة من المنظمين ، ورفع سعر العرض الكلي .

في نفس الوقت ، يمكن للايرادات المتوقعة أن تنمو كذلك ، مع الاستثمارات الجديدة المحققة ، وتعوض عند مستوى الطلب الفعلي والاستخدام ، ارتفاع سعر العرض الكلي .

يكشف هبوط استثمار الفترة ، مهما تكن أسبابه ، النتائج الركودية لكلفة الاستثمار السلبي ، كما يدل عليه الرسم المخطط التالي .



يؤدي رفع منحنى سعر العرض الكلي (من Z الى Z') ، منذ أن تتوقف زيادة الايرادات المتوقعة من المنظمين ، الى قصور الطلب الفعلي وتقليص مستوى الاستخدام .

عندئذٍ تكون الأزمة شديدة ودائمة بمقدار ما تكون كلفة الاستثمار السلبي ثقيلة على الاقتصاد ، أي أن المستثمرين تكاثروا وفقاً لنمط متسارع خلال فترة النمو .

خلاصة الفصل والقسم الثاني

لقد دلت دراسة التفسيرات العامة للأزمات الاقتصادية الصناعية على غنى الجدل . بدت النظريات المختلفة عادة متباعدة وفي بعض الأحيان بعيدة عن التوافق بمقدار ما كانت هامة التناقضات الفلسفية والاقتصادية . (نقاط الاختلاف الرئيسة بين ماركس وهايك وكينز هي مبينة بالرسم الموجود في الصفحة اللاحقة) .

لم تفصل الوقائع في الحقيقة هذا الجدل . كان شومبيتر محقاً في تركيزه على الابتكارات وعلى المنظمين ، ماركس على تنامي قدرات الانتاج عند الازدهار ، هايك على دور المصارف ، كينز على الطلب والاستثمار .

يستطيع كل واحد أن يتصدى بحق لهبوط الاسعار في الأزمة ، « برهان » على وجود قدرات زائدة للانتاج ، أو هبوط الاسعار الشديد خاصة في القطاعات التي تبيع أكثر مما تشتري ، « برهان » على الافراط في ترسمل الاقتصاد ، أو كذلك الانخفاض الشديد في تدفق الاستثمار ، «برهان » على هبوط الفاعلية الحدية لرأس المال .

توجد نظريات الأزمات ، هي حية كما تشهد على ذلك بعض نتائجها المباشرة التي بيّنها اقتصاديون ماركسيون معاصرون ، واتباع لهايك وكينز ، يضاف إليهم ، فيما يخص الشروحات بمصطلحات الدورات ، والاقتصاديون من أتباع شومبيتر وهم من المركز الوطني للبحث الاقتصادي الاميركي .

سنتعرض بالبحث القادم لتعدد مظاهر التحليل النوعي للأزمة الاقتصادية الحالية .

ماركس ، هايك ، كينز والأزمات الاقتصادية

	ماركس Marx	هايك Hayek	كينز Keynes
1 ـ ركائز تحيل الأزمات ـ فلسفة ضمنية	فلسفة مادية ، تاريخية وجدلية	فلسفة النظام الطبيعي موروثة عن القرنين السابع عشر والثامن عشر ، لوك ، هيوم ، سميث	« فلسفة اجتماعية تؤدي اليها النظرية العامة » : الموقف تجاه النقود ، شرعية الجري وراء الفائدة الشخصية . .
ـ نظرية القيمة	نظرية القيمة بالعمل	نظرية المنفعة الحدية عبر النظرية النمساوية لرأس المال والفائدة عند بوم ـ بافيرك	بعض مراجع القيمة بالعمل ، بدون الاندماج مع جسم النظرية في الواقع
ـ المسألية	إقتصادية كلية دائرية	اقتصادية جزئية تخصيصية	إقتصادية كلية دائرية
2 ـ تحليل الأزمات ـ تعاقب المفاهيم الرئيسية	الاستخراج ـ التحويل الى رأس مال ـ تحقيق فائض القيمة	السوق ـ الأسعار النسبية ـ الأرباح ـ بنية الانتاج	التوقعات ـ المنظمون ـ الاستثمار
ـ الاسباب العميقة للأزمات	الافراط العام في انتاج السلع العائد للافراط في الترسمل	إفراط في الترسمل عائد للتسليف المصرفي	نقص الاستهلاك بمعنى عدم كفاية الطلب الفعلي العائد الى هبوط الفاعلية الحدية لرأس المال
ـ الخاصية الرئيسية للأزمات	أزمات محتمة بفعل تناقضات الرأسمالية	أزمات يمكن تحاشيها إذا تم تحييد تسليف النقود	أزمات محتملة دوريا نظراً لأن النظام غير مستقر
ـ الخروج من الأزمة	إعادة بناء معدلات الربح في الأزمة ؛ لكن صراع الطبقات هو أكثر حدة	خروج آلي من الأزمة ، الأزمة هي عضويا سليمة	ضرورة سياسة اقتصادية للانعاش

هوامش الفصل الثاني
من القسم الثاني

(1) انظر لاحقاً بالنسبة لتعريف مفهوم فائض القيمة .

(2) يُرجع الى الملاحظة 21 للفصل السابق .

(3) انظر لاحقاً بالنسبة لتعريف رأس المال المتغير .

(4) انظر لاحقاً .

(5) E. Balibar et P.Macherey: «Engels», «Marx et marxisme», Encyclopaedia Universalis et à la notice bibliographique in Marx «Œuvres. Economie», Vol. 1, Paris, Gallimard (La Pléiade). 1963.

(6) Marx «Théories sur la plus-value», Paris, Editions sociales, 1975, Tome 2, p. 629.

(7) Marx, Le Capital, Paris, Editions sociales, 1954, Tome 1, p. 193 à 195.

(8) Marx, «Théories sur la plus-value», op. cit., Tome 2, p. 619.

(9) Marx, le Capital, Tome 3, p. 32.

(10) Marx, le Capital, Tome 3, p. 32.

(11) Marx, le Capital, Tome 3, p. 55.

(12) Marx, le Capital, Tome 3, p. 54.

(13) Marx, le Capital, Tome 3, p. 32.

(14) Marx, le Capital, Tome 6, p. 270.

(15) Marx «Théories sur la plus-value», Tome 2, p. 635.

(16) Marx «Théories sur la plus-value», Tome 2, p. 608.

(17) Marx, «le Capital», Tome 6, p. 269.

(18) Marx, «le Capital», Tome 7, p. 145.

(19) Marx, «le Capital», Tome 5, p. 63.

(20) A. Granou «Crise et reproduction des rapports sociaux» in«L'Occident en désarroi: ruptures d'un système économique», Paris, Dunod, 1978, p. 91.

(21) Marx «Le Capital», Tome 6, p. 267.

(22) حول التناقضين الرئيسيين للرأسمالية ، يراجع الفصل 15 من كتاب رأس المال (3) ، سبق ذكره ، Tome 6 ص 257 وص 278 .

(23) Marx «Le Capital», Tome 6, p. 255.

Mandel «La Crise 1974- 1978. Les faits, leur interprétation marxiste», Paris, Flammarion, 1978, p. 25. (24)

Hayek «Prix et Production». Trad. française, Paris, Calmann-Lévy, 1975, p. 97. (25)

F. Poulon «Macroéconomie approfondie» Paris, Cujas, 1982, p. 223. (26)

Hayek «Prix et production», p. 101- 102 (27)

Hayek «Prix et production», p. 109. (28)

Hayek «Prix et production», p. 102. (29)

Hayek «Prix et production», p. 115. (30)

Hayek «Prix et production», p. 144. (31)

(32) عبارة هايك هي ، « تقلّص الحدود النفعية » ، التي تساوي الفارق بين معدّلات الربح وفائدة التوازن .

Hayek «Prix et production», p. 109, 117 et 120. (33)

Hayek «Prix et production», p. 90. (34)

Avant-propos de «Prix et production», p. 54. (35)

Hayek «Prix et production», p. 159. (36)

Hayek «Prix et production», p. 161. (37)

Hayek «Prix et production», p. 195. (38)

D. Ricardo, «Principes de l'économie politique et de l'impôt». Paris, Calmann-Lévy, 1970. p. 35 et 36. (39)

Blaug «La pensée économique», Paris, Economica, 1981, p. 775. Se reporter également dans cet ouvrage, p. 637 à 644, au développement consacré à l'effet Ricardo. (40)

H. Lepage «Demain le libéralisme». Paris, Pluriel, 1980, p. 417. (41)

Hayek, Avant propos de l'édition française 1975 de «Prix et production». (42)

H. Lepage, op. cit., p. 419. (43)

A. Parguez: «Hayek et Keynes face à la crise». Economies et sociétés, juin 1982, p. 705 à 738. (44)

(45) من أجل الحصول على مراجع مفصلة ، يمكن الرجوع الى C.Hession «Keynes» باريس ، بايوت 1985 وF.Poulon « كتابات كينز » ، باريس ، دينود 1985 .

Keynes «Théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie», Traduction française, Paris, Payot, 1969, p. 47. (46)

Grellet: «Le principe des avances et la théorie keynésienne de l'emploi», in Barrère et alli: «Controverses sur le système Keynésien», Economica, Paris, 1975. (47)

Keynes «Théorie générale», p. 49. (48)

Keynes, op. cit., p. 151. (49)

Keynes, op. cit., p. 220. (50)

Keynes, op. cit., p. 220. (51)

Keynes, op. cit., p. 164. (52)

(53) يوضح كينز بهذا الصدد : « تكرار إعادة التقييم يومياً لمخزون الصرف ، وإن كان مخصصاً لتسهيل التحويلات لرؤوس الأموال القديمة من فرد إلى آخر ، يمارس بالضرورة تأثيراً قطعاً على حجم الاستثمار الجاري ». (كينز - السابق ذكره ص 166) .

Keynes, op. cit., p. 329. (54)

Keynes, op. cit., p. 173. (55)
Keynes, op. cit., p. 328. (56)
Grellet, art. cit. (57)
Keynes, op. cit., p. 329-330. (58)
Keynes, op. cit., p. 392. (59)
Keynes, op. cit., p. 392. (60)
Boyer et Mistral: «Accumulation, inflation, crises», op. cit., p. 118. (61)
Barrère: «La crise n'est pas ce que l'on croit», Paris, Economica, 1981. L'auteur développe une remarque de Keynes. Cf. «Thèorie générale», op. cit., p. 117. (62)

مراجع الفصل الثاني للقسم الثاني

AFTALION A.

- **Les crises périodiques de surproduction,** Paris, M. Rivière, 1913.

AFTALION A.

- «La réalité des surproductions générales», 1909, in «Cent ans de la Revue: quelques articles célèbres». **Revue d'économie politique.** Novembre 1987, p. 745 à 766.

BALIBAR E. et MACHEREY P.

- «Marx et marxisme», **Encyclopaedia Universalis.**

BARRERE A. et al.

- **Controverses sur le système Keynésien.** Paris, Economica, 1975.

BARRERE A.

- **La crise n'est pas ce que l'on croit.** Paris, Economica, 1981.

BARRERE C., KEBABDJIAN G. et WEINSTEIN O.

- **Lire la crise,** Paris, P.U.F., 1986.

BLAUG.

- **La pensée économique,** Paris, Economica, 1981.

BOYER R., MISTRAL J.

- **Accumulation, inflation, crises.** Paris, PUF, 1978.

GRANOU A.

- «Crise et reproduction des rapports sociaux» in **L'Occident en désarroi: ruptures d'un système économique?** Paris, Dunod, 1978.

GRELLET G.

- «Le principe des avances et la théorie keynésienne de l'emploi». in BARRERE et al. **Controverses sur le système keynésien,** Economica, Paris, 1975.

HARNECKER M.

- **Les concepts élémentaires du matérialisme historique,** Bruxelles, Contradictions, 1974.

HAYEK F.

Prix et production. Trad. française, Paris, Calmann-Lévy, 1975.

HAYEK F.

- «L'utilisation de l'information dans la société», 1945, **Revue française d'économie,** automne 1986, p. 117 à 140.

HAYEK F.

- **Profis, Interest and Investment,** 1939, New York, M. Kelley, 1970.

HESSION C.
- **Keynes.** Paris, Payot, 1985.
KEYNES J. M.
- Théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie. Trad. fr. Paris, Payot, 1969.
LAMBERTI J.
- «Hayek: droit, législation et liberté». **Universalia,** 1984.
LEPAGE H.
- «Le temps des Autrichiens». **Analyses de la S.E.D.E.I.S.,** mai 1986.
LEPAGE H.
- **Demain le libéralisme,** Paris, Pluriel (Le livre de poche), 1980.
LUXEMBURG R.
- **L'accumulation du capital.** Paris, Maspero, 1969.
MANDEL E.
- **La crise, 1974- 1978. Les faits, leur interprétation marxiste.** Paris, Flammarion, 1978.
MARX K.
- **Le Capital.** Paris, Editions sociales, 1954.
MARX K.
- **Œuvres complètes,** Paris, Costes, 1950.
MARX K.
- **Théories sur la plus-value.** Paris, Editions sociales, 1975.
PARGUEZ A.
- «Hayek et Keynes face à la crise». **Economies et sociétés.** Juin 1982, p. 705 à 738.
PIETTRE A.
- **Marx et marxisme.** Paris, PUF, 1966.
POULON F.
- **Les écrits de Keynes.** Paris, Dunod, 1985.
POULON F.
- **Macréoconomie approfondie,** Paris, Cujas, 1982.
PROUDHON P.J.
- «Qu'est-ce que la propriété» 1840 et «Système des contradictions économiques» 1846, extraits in **Textes choisis et commentés par J. Lajugie,** Paris, Dalloz, 1953.
RICARDO D.
- **Principes de l'économie politique et de l'impôt,** 1817, Paris, Calmann-Lévy, 1970.
ROBERTSON D.H.
- «Mr Keynes and the rate of interest», 1940 in **Readings in the theory of Income distribution,** Homewood, R. Irwin, 1951.
ROBINSON J.
- **Philossophie économique,** Paris, Gallimard, 1967.
TOUGAN-BARANOWSKY M.
- **Les crises industrielles en Angleterre,** Paris, Giard, 1913.

أسئلة

تأكد بذاتك من تقدم معلوماتك . بعد قراءة هذا الفصل ينبغي أن تصبح قادراً على الإجابة عن الأسئلة التالية :

1 ـ عرِّف العبارات أو المفاهيم التالية المأخوذة من محاضرات عن الماركسية : فائض القيمة ، التركيب العضوي لرأس المال ، قانون الهبوط النزَّاع لمعدل الربح ، المادية التاريخية ، المادية الديالكتيكية .

2 ـ ما هي الأسباب التي دفعت ماركس ليصف الرأسمالي بأنه العامل المتعصب للتراكم ؟

3 ـ ما هي طبيعة الأزمات الاقتصادية في منظور ماركس ؟ برر إجابتك .

4 ـ عرِّف العبارات أو المفاهيم التالية ، المأخوذة من المسألية الهايكية : إنحراف الانتاج ، بنية الانتاج ، مرحلة سابقة ، مثلث القيم ، فائض الترسمل .

5 ـ لماذا تصبح البنية الانتاجية لاقتصاد ما أكثر ترسملية عندما تقبل الوحدات الاقتصادية زيدة جهدها الادخاري ؟

6 ـ بماذا يكون ، تمويل الاستثمارات بواسطة التسليف المصرفي ضاراً من وجهة نظر هايك ؟

7 ـ ما هي العوامل المفسرة لتقلص بنية الانتاج المميزة للأزمات الاقتصادية ؟

8 ـ عرِّف العبارات أو المفاهيم التالية المأخوذة من التحليل الكينزي : الطلب الكلي ، سعر العرض الكلي ، الطلب الفعلي ، الفاعلية الحدية لرأس المال ، جعل الاستثمار اشتراكياً .

9 ـ بالنسبة لأية أسباب يركز كينز على الثلاثية : توقعات ـ منظمون ـ استثمارات ؟

10 ـ ما هو الدور الذي تلعبه الفاعلية الحدية لرأس المال في تفسير الأزمات الاقتصادية عند كينز ؟

القسم الثالث

الشروحات المختصة بالأزمة الاقتصادية الحالية

بدراسة التركيب الداخلي للأزمة الاقتصادية الحالية التي سبق وعرضناها في الفصل الثالث من القسم الأول ، كنا قد تصدينا لمسألة الرخاء الذاتي للاقتصادات الصناعية الغربية في نهاية الستينات ، وبداية السبعينات .

تتصل هذه المسألة باستفهام حول فاعلية النظم المنتجة ،وتستدعي دراسة تطور أرباح الانتاجية .

في رأي بعض الاقتصاديين الفرنسيين والأميركيين، يشكل زوال أرباح الانتاجية السابق للأزمة ، السبب العميق والأكثر بعداً عن الصدمات الخارجية . ستكون دراسة هذه الفكرة والمتناقضات التي أحدثتها ، موضوع الفصل الأول .

بالنسبة لآخرين ، لا توجد أزمة ، أو على الأقل مشاكل : « ما أن تظهر « معضلة » اقتصادية الطابع [كما يشير ب . سالان P.Salin][1] حتى تأخذ إسم « أزمة » وهي آلياً معتبرة كشيء خطير ودائم » : « أزمة » البطالة والتضخم . « أزمة » النفط ، « أزمة » النظام النقدي العالمي مثلاً . في هذا المفهوم ، إن تصاعد البطالة حديثاً في العشر سنوات الأخيرة ـ المستقلة بشكل كبير عن معدل النمو الاقتصادي ـ حل محل الأزمة الاقتصادية الحالية . ينبغي إذن أن ندرس تفسيرات صعود البطالة ، وهذا ما سنقوم به في الفصل الثاني .

إشارة إلى مرجع مقدمة القسم الثالث

1 ـ سالين P.Salin في « الغرب المضطرب : اضطرابات اقتصاد الرخاء » باريس ، دينو ، 1978 ، ص 2 .

الفصل الأول

إنكفاء أرباح الانتاجية . السبب العميق للأزمة الاقتصادية الحالية ؟

في أرباح الانتاجية ، يقاس التحسين المدخل على الفاعلية في استخدام عناصر الانتاج . إذن من الضروري أن نعرف تطورها في الزمان .

تبدو المهمة سهلة . لكن الأمر ليس كذلك ؛ كانت أرباح الانتاجية هدفاً للكثير من الدراسات الاحصائية ذات النتائج المتباعدة . سندرس في بند أول المناقشات حول تطور أرباح الانتاجية ، ثم من بعد ذلك ، ندرس الأصل والتأثير الانحساري لانكفاء أرباح الانتاجية الذي أوضحه بعض الباحثين ، قبل الأزمة الاقتصادية ، ثم تفسير انقطاعين متزامنين وتاليين للأزمة .

بند 1 ـ آراء متضاربة حول تطور أرباح الانتاجية

تعود أسباب الخلافات حول تطور أرباح الانتاجية الى صعوبات إحصائية للتقدير والتفسير ، تضاف اليها أهمية الرهان النظري . يمكن دراسة ثلاث حالات من التصدع .

فقرة 1 ـ الصعوبات الاحصائية للتقدير والتفسير

تتواجد معاً عدة مؤشرات للانتاجية : الانتاجيات الظاهرية الجزئية لرأس المال والعمل ، الانتاجية الكلية للعناصر ، الانتاجية الاجمالية للعناصر . وتطوّراتها المفهومة مع القليل أو الكثير من الدقة لا تتطابق حتماً .

أ ـ الانتاجية الظاهرية لرأس المال

تُكتب Q/K حيث Q هي حجم القيمة المضافة ، K هي حجم مخزون رأس المال .

ترتبط صعوبات التقدير بقياس مخزون رأس المال . إنّه يرتكز على عُرف وطريقة .

يقضي العرف بإجراء تجزئة بين رأس المال الثابت المنتج للمشروعات الذي يصبح داخلاً في مخزون رأس المال من جهة ، والمخزونات ، رأس مال الادارة ، البنية الأساسية للطرق ، السكن والأرض ، المستثناة منه . الطريقة هي الجردة الدائمة . فهي تقضي بقياس مخزون رأس المال في كل سنة ، إنطلاقاً من سنة الأساس وفيها تجمع المعلومات المفصلة : حسابات المشروعات ، إحصائيات ضرائب وتأمين . . . نستطيع أن نكتب عملياً :

$$K_t + 1 = (1 - \mu) K_t + I_t$$

حيث K_t هو مخزون رأس مال سنة الأساس ، مقدراً بكلفة الأصل المستهلكة ؛ I_t هو استثمار الفترة ، متغير الادخال في المخزون ، μ هو معدل نقص القيمة . محسوباً على أساس لوائح بمتوسط حياة المواد والأدوات من 10 الى 200 سنة حسب طبيعته ، فهو يحدد متغير إخراج المخزون $(\mu.K_t)$ ، $K_t + 2$ ، $K_t + 3$ . . . تكون بدورها مقاسة ابتداء من $K_t + 1$ ، $K_t + 2$ . . .

عدم الدقة هي ، حسب كارّيه Carré ، ديبوا Dubois ومالينفود Malinvaud[1] ، بنسبة 10% . تنعكس على تقدير إنتاجية رأس المال في الفترات فضلاً عن أن سرعة عفاء الأدوات والمواد كانت تزداد . يؤدي تجاهل هذا العامل الى المبالغة في تقدير مخزون رأس المال الفعلي ، والى تقدير ناقص للانتاجية .

توصل كتّاب المصنف التاريخي لنظام الانتاج الفرنسي مثلاً ، في عام 1974 الى « وضوح التصدع حول 1964 بين فترة انتاجية ظاهرة لرأس المال المنتج المتنامي (1964- 1954) وفترة تراجع نمو (1964 -1972) »[2] . دلت أعمال سابقة أن الانتاجية[3] الظاهرية لرأس المال لم تكن تنقص في الواقع قبل 1973 .

تضاف الى هذه الصعوبات في التقدير معضلات تفسير ، يمكن أن يكون ارتفاع الانتاجية الظاهرية لرأس المال عائداً لتحديث التجهيزات المشتركة ، للطرق الخاصة ، لم يؤخذ بالاعتبار في مخزون رأس المال . هو لا يدل فعلاً على تحسين الفاعلية الذاتية للنظام الانتاجي ، كما أن انخفاض الانتاجية لا يمكن مقارنته بخسارة للفاعلية . الانتاجية الظاهرية لرأس المال هي النسبة بين مخزون وتدفق . تؤثر استثمارات مكثفة ، لكن مع تأثيرات على القيمة المضافة تصبح حساسة لمدة طويلة ، على الانتاجية الظاهرية

لرأس المال ، لمدة قصيرة ، كذلك الأمر في فرنسا بالنسبة لاقامة مراكز نووية بين 1973 و1979 .

ب ـ الانتاجية الظاهرية للعمل

تُكتب Q/L حيث Q هو حجم القيمة المضافة وL هو حجم العمل . لا يتأثر هذا المؤشر كثيراً بعدم دقة القياس كما في تضاعفيته وخاصيته الجزئية .

نميز في الواقع انتاجيتين للعمل : الانتاجية بالساعة والانتاجية بالفرد ، أو قيمة مضافة بالشخص المستخدم . القواسم المشتركة مختلفة : عدد ساعات العمل في الحالة الأولى ، عدد الافراد في الحالة الثانية . إذن يتباعد المؤشران ، في فترة الأزمة ، مع انخفاض مدة العمل . هذا يؤثر على ارتفاع الانتاجية بالساعة في حين أن القيمة المضافة بالشخص تبقى ثابتة .

الانتاجية الظاهرية للعمل هي ، مثل انتاجية رأس المال ، مؤشر جزئي ، صعب التفسير . زيادتها السريعة ليست بالتأكيد دلالة على تنامي فاعلية نظام الانتاج ؛ يمكن أن تعبر عن حلول رأس المال محل العمل ، باعتبار أن الناتج حاصل بتقنيات أكثر رأسمالية من السابق .

ج ـ الانتاجية الكلية للعناصر

هي النسبة بين حجم القيمة المضافة وحجم العناصر الرئيسية للانتاج . ميزة هذا المؤشر أنه تركيبي ، أي أنه يشتمل على الأقل على المصدرين الرئيسيين للانتاجية العائدين الى تحديث الأدوات والى التعديلات المدخلة على تنظيم العمل .

في دراسة منشورة عام 1988 ، تهدف الى مقارنة نمو الانتاجية الكلية للعناصر في البلدان الصناعية الرئيسية بين 1960 و1986 ، هذه الانتاجية معرَّفة « كأنها حصة زيادة الانتاج بمصطلحات حقيقية ليست عائدة لنمو تقدميات اليد العامة ورأس المال »[4] .

الانتاجية الكلية هي عندئذٍ مقدرة بالمتوسط التوافقي للانتاجيات الجزئية للعمل ورأس المال ، هذا المتوسط المقاس بمقدار العناصر في الانتاج (عام 1985 في الدراسة المذكورة) أي :

$$\frac{1}{PTF} = a\frac{1}{QL} + b\frac{1}{QK}$$

حيث P.T.F هي الانتاجية الكلية للعناصر .

كذلك يمكن الأخذ بعين الاعتبار انتاجية الاستهلاكات الوسيطة التي انخفاضها ، المعتاد ، يعبر عن امتداد تحول الانتاج . هذا ما يعمله كتّاب المصنف التاريخي لنظام الانتاج[5] .

هنا تبرز مشكلتان : ترجع الأولى الى عدد المؤشرات الجزئية للانتاجية المأخوذة في المتوسط ، وترجع الثانية لعدم ثبات معاملات القياس في الفترة الطويلة . هنا تُفرض كذلك الحيطة في تلخيص التطورات المسجلة إحصائياً .

د ـ الانتاجية الاجمالية للعناصر

هي مقدرة بعض الأحيان بالاستناد الى حسابات الفـائض . فائض الانتـاجية الاجمالية للعناصر يساوي إذن الفرق بين نمو الانتاج حجماً والزيادة لكل النفقات بالحجم المنفـذة في سبيل الانتـاج : أجور ، مشـترى الآليات ، والاستهـلاكات الـوسيـطة ، واهتلاك الآليات ، ونقات مالية وضرائب[6] .

تسمح هذه الطريقة بتحديد فئات الوحدات التي يوزع عليها الفائض في فترة معينة ؛ هذه هي ميزتها . لكن مع هذا الاعتبار ، الانتاجيـة الاجماليـة للعناصر هي مفصولة عن مفهوم الفاعلية التقنية لنظام الانتاج لأن الزيادة بالحجم للضرائب والنفقات المالية تعمل على إنقاص الفائض .

في أغلب الأحيان ، تُستخرج الانتاجية الاجمالية للناصر من دالة الانتاج لـ كوب دوغلاس Cobb-Douglas وفقاً لمنهجية استيحاء نظري حدي .

تكتب دالة الانتاج هذه :

$$Q_t = A_e\, mt\, K_t\, \alpha .\, L_t\, 1 - \alpha \quad (1)$$

حيث A هي ثابتة بعد ، m معدل تقدم تقني ثابت في الزمان t ؛ α و$(1 - \alpha)$ مرونتان للانتاج Q بالنسبة للعنصرين رأس المال K والعمل L . إيرادات الحجم مفترضة ثابتة .

يكون :

$$\text{Log}\, Q_t = \log A + mt + \alpha\, \text{Log}\, K_t + (1 - \alpha)\, \text{Log}\, L_t \quad (2)$$

بالمفاضلة بالنسبة للوقت ، يحصل :

$$\frac{dQ}{Q} = \alpha \frac{dK}{K} + (1 - \alpha) \frac{dL}{L} + m \quad (3)$$

$$\left(\frac{1}{Q} \frac{dQ}{dt} = \ldots \right)$$

α و$(1 - \alpha)$ هما مقدرتان بالاستناد الى افتراض تعويض الانتاجية الحدية :

$$\frac{r}{p} = \frac{\partial Q}{\partial K} \quad و \quad \frac{w}{p} = \frac{\partial Q}{\partial L}$$

معدل الاجر الفعلي $\frac{w}{p}$ يساوي الانتاجية الحدية للعمل ، معدل الفائدة أو الربح الفعلي $\frac{r}{p}$ يساوي الانتاجية الحدية لرأس المال .

لدينا كذلك ، باشتقاق جزئي لدالة الانتاج :

$$\frac{\partial Q}{\partial L} = (1-\alpha)\frac{Q}{L} \quad \text{و} \quad \frac{\partial Q}{\partial K} = \alpha \frac{Q}{K} \qquad (5)$$

باستبدال $\frac{\partial Q}{\partial K}$ و $\frac{\partial Q}{\partial L}$ بالقيمة المأخوذة من (4) نحصل :

$$(1-\alpha) = \frac{w}{p} \cdot \frac{L}{Q} \quad \text{و} \quad \alpha = \frac{r}{p} \cdot \frac{K}{Q} \qquad (6)$$

α و$(1-\alpha)$ هما حصتا الأرباح والأجور في القيمة المضافة .

m هي عندئذٍ محسوبة بتطبيق (3) .

$$m = \frac{dQ}{Q} - \alpha \frac{dK}{K} - (1-\alpha)\frac{dL}{L} \qquad (7)$$

$\frac{dL}{L}$ و $\frac{dK}{K}$ و $\frac{dQ}{Q}$ هي معدلات النمو الخاصة بالناتج أو بالقيمة المضافة ، بمخزون رأس المال وبتدفق العمل في الفترة المعينة .

m هي مقدرة بالفرق . m لها نظام الانتاجية الاجمالية حيث أن حصة نمو الناتج هي التي لا تنسب للعناصر .

من جهة أخرى ، نستطيع أن نكتب ، بالاستناد الى (1) وفقاً لكاريه ، ديبوا ومالينفود :

$$Q_0 = A\, K_0^{\alpha}\, L_0^{1-\alpha} \qquad (8)$$

و

$$Q_t = e^{mt} (K_t)^{\alpha} (L_t)^{1-\alpha} \qquad (9)$$

أي $e^{mt} = \frac{Q_t/Q_0}{F_t/F_0}$ حيث $\frac{F_t}{F_0}$ هو مؤشر تركيبي لتقدم العناصر .

يصبح واضحاً عندئذٍ أن m هي انتاجية .

مقدرة هكذا ، m ، الانتاجية الاجمالية للعناصر هي تقريباً مفهوم أكثر مما هي مؤشر إحصائي ، بالرغم من دقة هذا النموذج للدراسات[7] .

فقرة 2 ـ رهان نظري أساسي

رهان النزاعات حول تراجع أرباح الانتاجية هو تعليل للأزمة الاقتصادية المعاصرة .

إن الدلالة على أن تراجع أرباح الانتاجية هو سابق للأزمة ، تتطلب في الواقع

اقتراح تحليل للأزمة وذلك مع التركيز على النتائج الانحسارية لفقد فاعلية نظام الانتاج . عندئذٍ ترتد الصدمات النفطية الى رتبة الشرارة للأزمة . كذلك نستطيع في هذا المنظور ، أن نوسع الجدل بتساؤل عن الكلل المحتمل لنمط الانتاج الرأسمالي . أفضل مثل على ذلك هو مقولة « أزمة الفوردية » التي سندرسها في هذا الفصل .

على العكس ، إن الدلالة على أن تراجع أرباح الانتاجية هو متزامن أو تابع للأزمة ، تعيد الاعتبار للصدمات النفطية كعوامل للأزمة . تصبح هذه مسؤولة عن تدني أرباح الانتاجية ، وتشكل تفسيراً لذلك . الوضع الأساسي لتراجع الانتاجية هو عندئذٍ وضع المسار الشمولي للأزمة .

كما نرى ، الرهان النظري هو كبير ويبرر الجدل حيث الوقائع ـ على مستوى الاحصاءات المسلّم بها حول تطور الانتاجية ـ لا تفصل فيه حقيقة .

يمكن توضيح ثلاثة تصدعات أو إنقطاعات .

فقرة 3 ـ التصدعات الثلاثة

تقع هذه بالتحديد في النصف الثاني من الستينات في الولايات المتحدة الاميركية ، وفي عام 1973 في معظم البلدان الصناعية الغربية ، وفي عام 1979 على الأقل في فرنسا .

أ ـ التصدع الأول في النصف الثاني للستينات

ظهر هذا التصدع بشكل خاص في الولايات المتحدة الأميركية : وكان من السهل إدراكه مهما كانت مؤشرات الانتاجية المستخدمة . وفقاً لتقديرات دنيسون Denison[8] وصلت الأرباح الاجمالية لعناصر الاقتصاد الأميركي الى 1,49% سنوياً بين 1948 و1953 ، 1,68% من 1953 حتى 1964 ، لكن فقط 1,37% من 1964 حتى 1969 ، و1,13% من 1969 حتى 1973 . في القطاع التجاري خارج الاسكان ، المكون من المشروعات والذي يمثل تقريباً 80% من الدخل الوطني ، التباطؤ بارز .

أرباح الانتاجية الاجمالية ، بالنسبة للمراحل الأربع المذكورة ، بلغت على التوالي 1,94% ، 2,55% ، 1,80% و1,49% سنوياً . فيما خص الانتاجية الكلية للعناصر ، أشار انغلاندر Englander وميتلستادت Mittelstadt إلى أنه «خلافاً للفكرة الشائعة التي على أساسها اعتبرت سنة 1973 بأنها سجلت أول تصدع فإن نمو الانتاجية الكلية للعناصر كان قد بدأ بالتباطؤ خلال النصف الثاني للستينات في بعض البلدان وخاصة في الولايات المتحدة الاميركية واليابان »[9] . أخيراً ، لم يرتفع الانتاج بالفرد المستخدم في الولايات المتحدة الا 1,45% سنوياً بين 1964 و1969 ، 1,50% بين 1969 و1973 مقابل

2,60% من 1948 حتى 1953 و2,42% من 1953 حتى 1964[10] .

هذا التطور كان أقل بروزاً في البلدان الصناعية الأخرى ، وخاصة فرنسا ، حيث بين بعض الاقتصاديين وجود تباطؤ في أرباح الانتاجية قبل الأزمة الاقتصادية ، في حين ينفي آخرون ذلك . من جهة يركز لورنـزي Lorenzi ، باسـتري Pastré وتوليـدانو Tolédano[11] ، على الركود في أرباح الانتاجية الكلية للعناصر في فرع سلع الاستهلاك منذ 1962 ، حتى ولو استمرت متزايدة في فرع سلع الانتاج حتى 1970 . ولم تتجه بعيداً نتائج واضعي تقرير المجلس الاقتصـادي والاجتماعي[12] . ووفقـاً لهؤلاء ، بدأ تبـاطؤ تصاعد الانتاجية لمجمل العناصر ابتداء من عام 1969 حتى ولو بقي الى حد ما سريعاً حتى الأزمة . من جهة ثانية ، المؤسسة الوطنية للاحصاء والدراسات الاقتصادية ادعت عبر ديبوا[13] الـتزوير ضـد هذا الاثبـات . في فرنسـا ، ازدادت الانتاجيـة الاجماليـة للعناصر ، وفقاً لتقديرات ديبوا Dubois ، وفقاً لنمط منتظم بنسبة 4,2% سنوياً بين 1951 و1973 . ارتفعت الانتاجية على أساس الفرد 5,2% سنوياً في نفس الفترة . أما القيمة المضافة بساعة العمل ، فكـانت تتجه نحـو الارتفاع بسرعـة متزايـدة في نهاية الستينات . مؤشر واحد عرف تصدعاً قبل الأزمة بالنسبة لديبوا ، انتاجية رأس المال التي نمت تدريجياً حتى 1964 وبدأت بالزوال تدريجياً بين 1964 و1973 . يعبر نقص Q/K عن واقع أن التراكم على أساس الفرد (K/L) هو متناقص الفاعلية تدريجياً بمصطلحات أرباح انتاجية العمل (Q/L) . هذا يعني فضلاً عن ذلك ، معضلة كبرى في نظر بعض الاقتصاديين . منذ عام 1975 ، أوضـح سوتـر Sautter وجود تـوترات داخـل نظام الانتاج ، ناجمة عن الخسارة النسبية لفاعلية الاقتصاد ، توترات لقسمة الفائض بـين رأس المال والعمل ، محلولة بتخفيض الضرائب وبالتضخم[14] .

ب ـ تصدّع ثان عام 1973

ظهر هذا التصدع الثاني في تطور أرباح الانتاجية ، في كـل البلدان الصناعيـة الكـبرى ، بغض النـظر عن المؤشرات المستخـدمـة . تـزامن مـع انـطلاق الأزمـة الاقتصادية . في الولايات المتحدة الاميركية ، في القطاع التجاري خارج الاسكان ، تدنت الانتاجية الإجمالية للعناصر بنسبة 0,33% سنوياً بين 1973 و1981 ، والانتاجية على أساس الفـرد بنسبة 0,22% في نفس الفترة (بين 1948 و1973 ، كـانت هاتـان الانتاجيتان تنموان تباعاً بنسبة 1,99% و2,46% سنوياً في المتـوسط) . أما الانتـاجية الكلية لعناصر الاقتصاد الأميركي ، فهي قد نقصت كذلك بنسبة 0,1% بـين 1973 و1979 مقابل زيادة بنسبة 1,5% من 1960 حتى 1973 .

في فرنسا ، بين 1973 و1979 ، زادت انتاجية العمل بنسبة 3,1% سنوياً (مقابل 5,2% سابقاً) ، والانتاجية الاجمالية للعناصر 2,4% (مقابل 4,2%) ، والانتاجية الكلية للعناصر 2,1% (مقابل 4,3% بين 1960 و1973) . أخيراً ، انتاجية رأس المال التي لم تنقص سوى قليلاً منذ 1964 ، نقصت سنوياً بنسبة 2% بين 1973 و1979 ، وقد لحظت تطورات مماثلة في اليابان ، ألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة[15] .

ج ـ التصدع الثالث عام 1979

التصدع الثالث الذي لحق بتطور أرباح الانتاجية كان محله بشكل خاص فرنسا حيث انتاجية العمل لم تزدد سوى بنمط سنوي بنسبة 2% بين 1979 و1984 ؛ كذلك تسارع هبوط انتاجية رأس المال : - 3,4% سنوياً في نفس الفترة . تدنّى نمو الانتاجية الاجمالية للعناصر الى 1,5% سنوياً ونمو الانتاجية الكلية للعناصر الى 1,3% سنوياً بين 1979 و1986 . في ألمانيا الاتحادية ، سُجل كذلك هبوط الانتاجية الكلية للعناصر : +0,8% بين 1979 و1986 مقابل +1,8% من 1973 حتى 1979 و+ 2,8% من 1960 حتى 1973 .

فضلاً عن ذلك ، بدا أن أرباح الانتاجية كانت ثابتة .

بند 2 ـ الأصول المختلفة والنتائج الركودية لتراجع أرباح الانتاجية قبل 1973

لقد استطعنا أن نبين فيما سبق ، أن تراجع أرباح الانتاجية كان قد حدث قبل 1973 في دولة على الأقل ، الولايات المتحدة الاميركية . لم تكن هذه الظاهرة ملاحظة بوضوح في فرنسا . ما هي أصولها ونتائجها على النمو الاقتصادي ؟

هنا أيضاً ، كرِّست الجهود الكثيرة لهذه المواضيع ، وهذا ما يعبِّر عن أهمية الرهان وربما كذلك عن البلبلة في الاقتصاد .

فقرة 1 ـ أصول مختلفة

كان موضوع أصول تراجع أرباح الانتاجية قبل 1973 قد بحث في سياق الامتدادات المنسوبة الى شومبيتر ، لنظريات الدورة : كانت الولايات المتحدة الأميركية قد عرفت تباطؤاً في سرعة انتشار التجديدات الكبرى . وفي منظور لا يختلف كثيراً ، لحظ تقلص في فاعلية نفقات البحث عن النمو ، نقص في دينامة الأسواق ، وبترابط في اقتصاديات الحجم . وانتشرت بعد ذلك صعوبات الاقتصاد الاميركي في البلدان

الأوروبية واليابان . لقد استطاعت هذه البلدان من بعد أن تحصِّل بسهولة أرباح انتاجية سريعة بتطبيقها التكنولوجيات الاميركية حتى استلحقت ، خلال « الثلاثين المجيدة » ، القسم الأكبر من تأخرها عن الولايات المتحدة في هذا المجال .

بالرغم من هذه الطروحات الهشة أحياناً من الناحية الاحصائية ، حتى ولو أن تقارب أرباح الانتاجية ، « نهاية عهد اللحاق » هما مؤكدان ، فإنه بالامكان تقديم ثلاثة تفسيرات بالنسبة لمجموع البلدان الصناعية . ينجم تراجع أرباح الانتاجية عن أزمة عمل ، عن تثاقل في تدخل الدولة وعن تغير في بنية القطاعات .

أ ـ أزمة العمل

لقد وسع هذه الفكرة ، اقتصاديون متمركسون أمثال أغلياتا Aglietta ، ليبيتز Lipietz ، لورنزي Lorenzi ، باستري Pastré وتوليدانو Tolédano ، دوكيس Dockès وروزييه Rosier .

برهانهم هو التالي : كانت بداية القرن العشرين قد تميزت بتعديلين كبيرين في أشكال العمل المأجور ومذهب تايلور ومذهب فورد (التايلورية والفوردية) . استمرت تجزئة المهام والعمل الرتيب المتسلسل مطبقة بعد الحرب العالمية الثانية ؛ أتاحت لنظام الانتاج ان يحقق أرباح انتاجية عظيمة ، لكنها اصطدمت تدريجياً بمقاومة الاجراء . أعفي المستخدمون والعمال من المسؤولية ، تطور تطلعات الشباب ، هناك عبارتان للمتخصصين في عالم العمل تعبران عن هذه الحالة[18] : « يمكن أن نكون قد أوجدنا كثيراً من الاستخدامات الساذجة من أجل استخدام الكثيرين من السذّج (. . .) ليس العمل هو الذي تغير ، إنما العمال هم الذين تغيروا » .

وهكذا نلاحظ ، ابتداء من أواسط الستينات ، كما يشير الباحثون ، إنه بالاضافة الى تكاثر الامراض وحوادث العمل ، كان تصاعد الغياب في المؤسسات ، وارتفاع في معدل تنقل اليد العاملة وزيادة عدد أيام التعطيل .

تسبب « أزمة العمل » المحددة هكذا ، تزايداً معبراً في الكلفة الاجرية لانتاج ثابت ، مع الأخذ بعين الاعتبار ، الاستعانة بمكاتب العمل أو خسائر الطلبيات بعد الاضطرابات . تباطؤ انتاجية العمل والانتاجية الاجمالية للعناصر ، الناجم عن هذا الوضع ، يكون بارزاً بمقدار عدم انتظام سلاسل الانتاج والقدوم المستمر للعمال غير المدربين ، وتزايد نسبة المنتجات المشوبة بالعيب .

هذه الفرضية ، التي نفهم وجودها في المسألية الماركسية ، تستدعي منا تقديم ثلاثة تعليقات :

ـ بين 1955 و1970 ، كانت زيادة العمل (المقدر من قبل العمال في مجموعات ضمن مجموع الاجراء) في اليابان ، في فرنسا ، في ألمانيا الفدرالية ، في الواقع مصدراً هاماً لأرباح الانتاجية المحققة في الصناعات التحويلية لهذه البلدان . كان الأمر على عكس ذلك في بريطانيا ، إذ أن العمال استطاعوا فيها المقاومة في بعض القطاعات وكانت النتيجة أن تدنت أرباح الانتاجية بشكل خاص[19] .

إذن ، يمكن لمقاومة العمال لبعض التعديلات على أوضاعهم في العمل ، أن تؤثر على أرباح الانتاجية .

من الواضح تماماً ، أن بعض الفروع عرفت نوعاً من أزمة العمل بين 1965 و1975 كما تشهد على ذلك أهمية الحركات الاضرابية ـ مثلاً إضراب عمال صناعة السيارات في فرنسا ـ ووجود محاولات مشتتة لاعادة تنظيم الانتاج بتعزيز المهام وإيجاد فرقاء عمل شبه مستقلين . . .

ـ يبقى أن نشير إلى أن من المبالغ فيه أن نقدم تفسيراً لتراجع أرباح الانتاجية قبل الأزمة . فالدراسة الاحصائية لتطور المؤشرات الثلاثة لأزمة العمل ، والمذكورة فيما سبق ، لا تسمح بصياغة نتيجة واضحة على المستوى الكلي ، فقط عدد أيام التعطيل هي ذات دلالة[20] .

باعتقادنا ، من الصعب التكلم عن أزمة عمل في نهاية الستينات ، خاصة في فرنسا . يضاف الى هذا أن المسألة ليست من واقع الحال . تعاني الاقتصادات الصناعية للثمانينات أزمة عمل أقل مما تعاني من أزمة لا عمل .

ب ـ تثاقل تدخل الدولة

مما لا شك فيه ان الاقتصادات المعاصرة تتّسم بزيادة تدخل الدول ، في فرنسا مثلاً ، ارتفعت حصة النفقات العامة بالمعنى الواسع ـ نفقات الدولة ، السلطات المحلية والضمان الاجتماعي ـ في الناتج الداخلي الاجمالي ، من 11% في عام 1871 الى 41% في عام 1941 والى 50% في عام 1971[21] .

هل ان هذه الظاهرة أثرت على أرباح الانتاجية وفسرت هبوطها في بداية السبعينات ؟ تلك هي القضية التي دافع عنها كل من الاقتصاديين الماركسيين

والاقتصاديين الليبراليين : ركز الماركسيون على انتشار العمل غير المنتج الناجم عن تلك الحالة ، وركز الليبراليون على سوء تخصيص الموارد .

1 ـ تدخل الدولة وانتشار العمل غير المنتج

بالنسبة للباحثين لورنزي وباستري وتوليدانو[22] ، يرتبط تزايد تدخل الدولة وزيادة عدد الموظفين كنتيجة لهذا التدخل بالعمل غير المنتج لثلاثة أسباب :

ـ هو عمل غير مدفوع الاجر من رأسمالي ؛ فهو لا يولِّد إذن أية قيمة مضافة للتراكم .

ـ هو عمل لا يمكن أن يستخرج أرباح انتاجية أساسية ، نظراً لأن بنية النفقات ، كما يقول الباحثون ، تعدلت على حساب نفقات التدخل الاقتصادي ، كالاعانات للمشروعات ، لصالح التربية ، التحويلات الاجتماعية ، نفقات الأمن الداخلي .

ـ هو عمل ممول بالاقتطاعات الالزامية ؛ غير أن هذه هي جزئياً على عاتق المشروعات . إذن هناك سحب أموال من الفائض القابل للتراكم ، ينعكس سلباً على الاستثمارات وأرباح الانتاجية .

2 ـ تدخل الدولة وسوء تخصيص الموارد

يعتبر الاقتصادي الأميركي دنيسون[23] ، ان أحد الأسباب لتراجع أرباح الانتاجية في الولايات المتحدة الأميركية ، الأصغر قبل الأزمة ، الأكبر بعدها ، هو التنظيم الصادر عن الدولة .

يرى هذا الاقتصادي أن تنظيم الدولة يؤثر بثقله على أرباح الانتاجية بطريقتين : فهو من جهة كثير الكلفة ، لجهة الضرائب وإلزامية التجهيزات الاحصائية ، وما ينتج عنها . بعبارة أخرى ، إذا كان من الضروري لمجتمع أن يحدد بعض الاهداف ، مثلاً محاربة تلوث البيئة أو الوقاية الصحية وتوفير الضمان للعمال ، فينبغي التوصل الى هذه الأهداف بأقل كلفة . من وجهة النظر هذه ، الوسائل التشريعية والتنظيمية هي قليلة الملاءمة ، وتترجم الى سوء تخصيص للموارد .

من جهة أخرى ، إن السياسة النقدية التسامحية التي سارت عليها الولايات المتحدة الأميركية بين 1970 و1973 ، على سبيل المثال ، كانت سبباً في حدوث التضخم . أفسدت رسالة الاسعار ، وجرت اختيارات استثمارية خاطئة . تدخل الدولة بالتنظيم ، بنتائجه الضارة ، حوَّل اهتمام المنظمين بالمشاكل طويلة الأمد ، فاهتموا

بمعدلات الفائدة ، ومعدلات الصرف وأسعار المواد الأولية بدلاً من الاهتمام بانتاجية معاملهم ، وهذا كان أحد أسباب زوالها .

مما لا شك فيه ان هذه القضايا تستحق أن تطرح مشكلة حقيقية : مشكلة « إفراط تدخل الدولة » . نحن نعترض مع ذلك أن الدولة كانت في الماضي - وهي كذلك بلا ريب - أساساً لثلاثة مصادر هامة لارباح الانتاجية في المشروعات . أولاً هي تمول بعض أشغال البنية التحتية التي تولِّد اقتصادات خارجية هائلة لنظام الانتاج ؛ ثم تأخذ على عاتقها نفقات ذات مردودية احتمالية مثل نفقات الفضاء أو النفقات العسكرية ؛ غير أن هذه تولد تقدماً تقنياً كبيراً يستفيد منه فيما بعد عدد كبير من المشروعات . أخيراً هي توفر للمشروعات يداً عاملة متخصصة لأنها مدربة . في الولايات المتحدة مثلاً ، مع أن النظام التربوي فيها لا يؤخذ تماماً على عاتق الولايات أو الحكومة الفدرالية ، فإن التربية ، أتاحت تحسين فاعلية اليد العاملة التي ساهمت في النمو الاقتصادي للقطاع التجاري خارج الاسكان بـ 0,53 نقطة سنوياً بين عام 1948 و1973 ، أي 15% من معدل النمو الاقتصادي . وقد ارتفعت هذه النسبة الى 34% من 1973 حتى 1981[24] .

هكذا نرى من هذه الامثلة ، أن دراسة نتائج تدخل الدولة على أرباح الانتاجية وعلى النمو الاقتصادي هي أكثر تعقيداً مما تبدو .

ج - تغيرات في أشكال القطاعات : جعل الاقتصاد ثالثياً

عولج هذا الموضوع بأشكال قريبة من قبل اقتصاديين من مختلف الاتجاهات . تغير اشكال القطاعات كان مناسباً في البدء ثم تحول الى ضار بأرباح الانتاجية .

كانت تغيرات أشكال القطاعات بشكل خاص مؤاتية لأرباح الانتاجية ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى أواسط الستينات تقريباً ، في ثلاثة دول صناعية كبرى : فرنسا ، ألمانيا الاتحادية ، اليابان .

التحول الأساسي كان نتيجة للهجرة من القطاع الزراعي والقطاع الحرفي نحو الصناعة . كانت له ثلاث نتائج في فرنسا مثلاً :

- تزويد القطاعات الصناعية باليد العاملة ، في وقت كانت فيه هذه نادرة[25] .
- حصول الزراعة على أرباح انتاجية هامة .
- تقهقر الزراعة ، القطاع ذي الانتاجية المنخفضة نسبياً الى المتوسط العالمي بالرغم من تقدمه ، أمام الصناعة ، القطاع ذي الانتاجية العالية .

إنعكس هذا بشكل مؤات على الانتاجية الوطنية بتأثير بنيوي . كان الإحساس بهذه الظاهرة أقل في بريطانيا وفي الولايات المتحدة الأميركية ، وهي متقدمة من وجهة نظر التحولات في اليد العاملة بين القطاعات .

تغيرت الحالة تدريجياً في نهاية الخمسينات : نلاحظ من جهة ، تباطؤاً في التنقلات الكفيلة باستخراج أرباح انتاجية . من جهة ثانية فإنّ جعل النشاط الاقتصادي ثالثياً ـ على أساس نسبة بين عدد المشتغلين في الخدمات ومجموع السكان العاملين ـ زاد تطبيقه بشكل خاص في الولايات المتحدة الاميركية . في هذه الدولة ، ارتفعت النبة بين 1966 و1972 من 60 الى 65% مقابل 54 الى 60% من 1956 حتى 1966[26] . سجل هذا التطور في فرنسا ابتداء من 1956 . أثّر على الانتاجية . في فرنسا مثلاً ، لم تكن أرباح الانتاجية سوى 3,1% سنوياً في القطاع الثالثي التجاري خلال الفترة 1951 -1973 في حين بلغت 5,1% في الصناعة[27] .

ينبغي أن ندرس أسباب جعل الاقتصاد ثالثياً . مرد ذلك الى تعديلات لحقت ببنية طلب الأسر ، عرض المشروعات والاستخدام المنطبق عليها .

1 ـ تغير بنية طلب الأسر

تعرضت فرنسا والبلدان الأخرى الصناعية الغربية ، باستثناء الولايات المتحدة الأميركية المتقدمة في هذا المجال أيضاً ، بعد الحرب العالمية الثانية ، لتغير كبير في بنية استهلاك الأسر ، لصالح السلع المعمرة التي تنتجها الصناعة ، على حساب النفقات الغذائية .

تصاعد الطلب على السكن بشدة . يمكن إرجاع السبب الى الزيادة ذات الدلالة للقوة الشرائية المميزة لهذه المرحلة .

مع ذلك ، ابتداء من الستينات ، استقرت حصة المشتريات للسلع المعمرة في الانفاق الكلي ، باعتبار المستوى المرتفع لمعدل تجهيز الأسر . نلاحظ إذن نوعاً من الاشباع ، واستنفاداً لضابط الاستهلاك » حسب تعبير لورنزي ، باستري وتوليدانو : استهلاك السلع المعمرة التقليدية ، وبالأخص طلب التجديد ، ليس مستخدماً بالكامل مناوبة بالسلع المعمرة الجديدة . بالمقابل انتشرت نفقات الخدمات الترفيهية ، الصحة ، النقل .

بين 1959 و1974 مثلاً ، ارتفعت حصة المشتريات من السلع المعمرة في ميزانية

الأسر الفرنسية ، لكن بصورة ضعيفة ، من 7,7 الى 9,4% ، في حين ارتفعت نفقات الخدمات من 25,8 الى 34,2%[28] .

2 ـ توفيق العرض والطلب

يتوافق عرض المشروعات مع تغيرات الطلب . تزداد حصة الاستخدامات المنشأة في القطاع الثالثي . وتستمر كلما كانت أرباح الانتاجية فيه ضعيفة ، بخلاف الصناعة . يساهم جعل الاقتصاد ثالثياً في هبوط أرباح الانتاجية . في نفس الوقت ينتشر العمل غير المنتج المقابل لنفقات الصحة . فهذه في المسألية الماركسية عند لورنزي ، باستري وتوليدانو ، لا تؤدي الى إيجاد قيمة مضافة للتراكم . وهي من جهة ثانية ممولة كنشاط الدولة ، من اقتطاع جزء من الفائض المستخرج من المشروعات .

من الصعب أن نعزو ، بدون حرص زائد ، الأزمة الاقتصادية الى عملية جعل الاقتصاد ثالثياً ، وهو كذلك أمر صعب التحديد . ويسبقها بمدة من عشر سنوات الى عشرين سنة . على الأقل ، إن جزءاً لا بأس به من تباطؤ أرباح الانتاجية الملحوظ قبل الأزمة ، خاصة في الولايات المتحدة الأميركية ، هو ناجم بلا شك ـ لكن بنسب مجهولة ـ من نهاية الهجرة من الزراعة الى الصناعة ، من جعل الاقتصاد ثالثياً . من تثاقل تدخل الدولة ، من أزمة عمل محدودة ضمن بعض القطاعات .

فقرة 2 ـ النتائج الركودية لتراجع أرباح الانتاجية

ما هي الأقنية التي تتدفق منها أرباح الانتاجية على النمو الاقتصادي للبلدان الصناعية في مجملها ؟ سنعرض ثلاثاً ، محتفظين لاعتبارات لاحقة بمسألة الاختلاف في أرباح الانتاجية بين البلدان وبتأثيرها على التنافسية والنمو الاقتصادي لكل منها .

هذه الأقنية الثلاث توسط تباعاً حجم الفائض القابل للتراكم ، دالة انتاج مع تقدم تقني ، معدل مردودية رأس المال . هي تمثل عدداً من المسأليات المتخلفة حتى ولو أدت الى نتيجة مماثلة لنتائج الركودية لتراجع أرباح الانتاجية .

أ ـ من أرباح الانتاجية الى الفائض القابل للتراكم والى النمو الاقتصادي

حسب التحليل النزّاع للماركسية المقدم من لورنزي ، باستري وتوليدانو ، تتوقف كثافة النموالاقتصادي من جهة على حجم الفائض القابل للتراكم ، ومن جهة ثانية على فاعلية التراكم[29] .

ـ حجم الفائض القابل للتراكم ، القيمة المضافة القابلة للتحول الى رأس مال ،

هو دالة على معدل القيمة المضافة . تتأثر هذه إيجابياً بأرباح الانتاجية للقسم الذي يصنع سلع الاستهلاك وسلبياً بانتشار العمل غير المنتج الذي قلنا عنه سابقاً بأنه لا يولد قيمة مضافة .

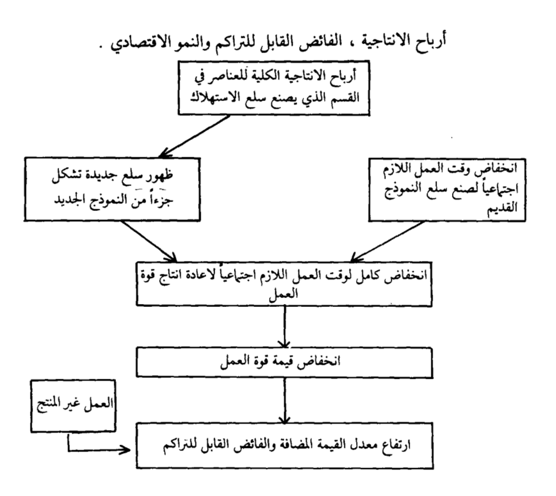
في الرسم المخطط الوارد في الصفحة التالية ، أبرزنا هذه الصلات . هي تبين وجود متغيرات وسيطة ـ وقت العمل اللازم لانتاج السلع وقيمة قوة العمل ـ بها يحاول الباحثون أن يلقوا جسراً بين الدائرة الواقعية للاقتصادية وتلك التي للقيمة ـ العمل .

ـ فاعلية التراكم تتوفق على أرباح الانتاجية للقسم الذي يصنع سلع الانتاج . لترسيخ هذه الصلة ، يدخل لورنزي ، باستري وتوليدانو مفهوم « التركيب العضوي بقيمة الناتج » المعاين .

$$\frac{p_k \cdot K}{p \cdot Q} \quad \text{أو} \quad \frac{p_k}{p} \cdot \frac{K}{Q}$$

غير أن الأرباح الانتاجية للقسم الذي ينتج الآلات ، ميلاً لاحداث هبوط في السعر النسبي لرأس المال PK/P مع مراعاة كثافة المنافسة السائدة . ومن طبيعة هذه أن تعوض عن تثاقل محتمل لسيرورة الانتاج المتسمة بزيادة معامل رأس المال K/Q . عندئذٍ نلاحظ ارتفاعاً في الانتاج بالقيمة أكثر من تناسبي مع انتاج رأس المال بالقيمة .

على العكس ، إن تثاقل أرباح الانتاجية للقسمين بين 1962 و1972 ، مضافاً الى انتشار العمل غير المنتج بعد1968 ، أحدث في نفس الوقت ، زوال الفائض القابل للتراكم ، ونقصاً في فاعلية التراكم . وكان تجمع الاسباب سبباً في انطلاق الأزمة الاقتصادية .



ب ـ من أرباح الانتاجية الى « الفضلة» ومعدل النمو الاقتصادي

هذا السبيل لنقل الفكر الليبرالي هو سبيل « محللي النمو » ، دنيسون في الولايات المتحدة الاميركية ، كارِّيه ، ديبو أو مالينفود في فرنسا[30] ، الذين أقاموا على المستوى التجريبي نموذج النمو الكلاسيكي الجديد سولوف Solow .

نموذج النمو الكلاسيكي الجديد لـ سولوف

يقوم النموذج على ثلاثة افتراضات رئيسة :

- مرونة التكنولوجيا ، بمفهوم امكانية إحلال بين عنصري العمل ورأس المال داخل وظيفة انتاج .
- مرونة أسعار السلع والعناصر .
- التخصيص الكامل للادخار لتمويل الاستثمارات .

هـذه الافتراضـات الثلاثـة توفـر في كل وقت ، الاستخـدام الكامـل لعنـاصر الانتاج . يبين سولوف ان الاقتصاد يبلغ حالة منتظمة (وضعاً ثابتاً) حيث معدل النمو الاقتصادي يساوي معدل نمو السكان ومعدل التقـدم التقني . هذا النمـوذج للوازن الثابت يتعارض مع النموذج الكينزي لهارُود .
« طريقة (. . .) دنيسـون هي نوع معين من الترف التجريبي [بطريقتي] »
كما يقول سولوف عام 1987 .
ر . سـولوف : نـظرية النمـو الاقتصادي وتـطورهـا . المجلة الفـرنسيـة للاقتصاد ، ربيع 1988 ص 20 .

كنا قد وضعنا المعادلة الرئيسة لتحاليل النمو في القسم 1 من الفصل الحالي ، وذلك لنبرهن كيف هي مقدرة الانتاجية الاجمالية للعناصر . تكتب هذه المعادلة :

$$\frac{dQ}{Q} = \alpha \frac{dK}{K} + (1 - \alpha) \frac{dL}{L} + m$$

حيث $\frac{dK}{K}$ ، $\frac{dL}{L}$ ، $\frac{dQ}{Q}$ هي معدلات النمو المتوسطة للقيمة المضافة ، لرأس المال وللعمل في مدة معينة ؛ α و$(1 - \alpha)$ هما معاملا التوزين ويساويان تباعاً حصة الأرباح والأجور في القيمة المضافة ؛ «m» هو تطور الانتاجية الاجمالية للعناصر . نحسبه بالطرح بين معدل النمو الاقتصادي ومساهمة عناصر النمو ، ولذا فهو فضلة : فضلة اقتصادية بمقدار ما يشمل كل عناصر النمو الاقتصادي عدا عن مساهمة رأس المال والعمل . فضلة متبقية لأنّه يحتوي على أخطاء قياس لهذين المجمَّعين . يسبب نقص التقدير لمعدل نمو مخزون رأس المال أو بالأحرى لوزنه α مثلاً تضخماً صورياً في الانتاجية الاجمالية .

في هذا المفهوم ، يبرز هبوط للانتاجية ، بالرغم من نمط احتسابه كعامل انتاج ثالث حقيقي ، ويؤثر مباشرة وسلبياً على معدلات النمو الاقتصادي .

هكذا يمكننا أن نتوصل الى ما هو إن لم يكن غموضاً فعلى الأقل « لغزاً » حسب تعبير دنيسون[31] . في الولايات المتحدة الاميركية بين 1973 و1981 ، كانت مساهمـة عناصر الانتاج الاقتصادي أعلى من معدل النمو الاقتصادي . وبالنتيجـة نقصت فيه الانتاجية الاجمالية . في نفس الوقت ، من 1973 حتى 1979 ، زادت في فرنسا ، كما سبق وذكرنا .

ولذلك فإن اختلافاً في التقدم التقني بين الولايـات المتحدة وفـرنسا هـو نتيجة لذلك .

ج ـ من أرباح الانتاجية الى ارباحية رأس المال والنمو الاقتصادي

هذا النمط لتحويل أرباح الانتاجية الى النمو الاقتصادي يمكن وصفه بالكينزي ـ الكمبردجي (نسبة لكينز ومدرسة كمبردج) وقد تطور في النماذج النظرية لكالدور وروبنسن .

نماذج النمو الكينزي والكمبردجية

تشترك هذه النماذج في بيان التأثير المتبادل للتوزيع على تراكم رأس المال وعلى النمو الاقتصادي .

يرتكز نموذج النمو لكالدور على دالة تقدم تقني ، علاقة بين معدل نمو رأس المال بالشخص ومعدل نمو الناتج بالشخص .

يبين كالدور ، أنه في مناطق زيادة انتاجية رأس المال ، يُعتبر أن هناك تراكماً إضافياً ذا مردود للمنظمين . هم مهيأون لزيادة معدل تراكمهم وهذا يعجل النمو الاقتصادي (وعلى العكس في مناطق نقص انتاجية رأس المال) . يقع الاقتصاد عند نقطة توازن موافقة لـ « الوقائع المنمنمة » حيث النمو الاقتصادي هو منتظم . عند هذه النقطة ، انتاجية رأس المال ، حصة الارباح في القيمة المضافة ، معدل الربح ، كلها ثابتة .

أما جون روبنسون Joan Robinson فقد أجرت بدورها فصلاً بين معدل التراكم الممكن والمعدل الذي يرغب بتطبيقه فعلاً الرأسماليون . الأول هو محدود بحجم فائض الناتج (فائض الانتاج بعد تعويض العمال) والجزء الذي يقتطعه الرأسماليون . الثاني ، أي معدل التراكم المطلوب ، يقوم على صلة مزدوجة بين معدل التراكم ومعدل الربح . يعبر عنها كالتالي : بدون أمل في الربح ، لا يرغب المنظمون بالتراكم ، لكن بدون تراكم ، لا يستطيعون أن يأملوا بالأرباح . يمكن أن يكون معدل التراكم المطلوب أدنى بشكل واضح من معدل التراكم الممكن ؛ هكذا يصبح النمو الاقتصادي الفعلي أدنى من النمو المحتمل .

ن . كالدور : « تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي » 1961 في ابراهام فيروا Abraham-Frois ، « مسألية النمو » ، باريس ، اكونوميكا ، 1977 ، ص . 112 حتى 132 .

ج . روبنسون : « تراكم رأس المال » ، 1955 ، باريس منشورات Dunod 1972 .

نجد مثل هذا التعاقب ، مع بعض التعديلات ، في الأعمال التجريبية عن النمو والأزمة ، التي نشرها في فرنسا المركز الوطني للاحصاء والدراسات الاقتصادية ومديرية التقدير[32] . التركيز كما عند كالدور ، هو على الدور الهام للمنظمين الذين يقومون بتقييم فاعلية وارباحية لرأس المال ، ويقدرون توقعاتهم لمنافذ التصريف ، ليحدوا سلوكهم في موضوع الاستثمار . للتوزيع هنا أهمية كبيرة كما هو عند ج .روبنسون ، حيث أن معدل هامش الربح هو أحد المحددات الاساسية لمعدل الارباحية وبنفس المستوى لأرباح الانتاجية .

عندما تكون أرباح الانتاجية سريعة في اقتصاد ، فكل واحد يكون قادراً على الحصول على الثراء .

ـ يستطيع المستهلكون أن يستفيدوا من انخفاض الاسعار ، خاصة في القطاعات الخاضعة للمنافسة . لقد حفز انخفاض السعر النسبي للسلع المعمرة ، بعد الحرب العالمية الثانية ، الطلب على هذه السلع .

ـ يستطيع الاجراء المطالبة برفع الاجور الفعلية . ويصبح من السهل منح مثل هذه الأجور إذا اجتمع شرطان : منح المنافع الاجرية لا يخل بتوازن مالية المشروعات ـ تبقى هذه مرتبطة بأرباح الانتاجية حتى مع تدخل عوامل أخرى ـ ، « سلطة التفاوض »[33] للعمال هي قوية . وهي كذلك إذا كانت اليد العاملة إجمالاً أو حسب الفئات نادرة ، وكانت جهود المشروعات كبيرة لجذبها وتثبيتها .

هنا أيضاً يصبح الطلب على سلع الاستهلاك منشّطاً .

ـ أخيراً ، يصبح باستطاعة المشروعات أن تستخرج ، بالرغم من ارتفاع الاجور ، معدلات أرباح كافية أو مرتفعة . كذلك تستطيع الاستفادة من أرباح انتاجية قطاعات الانتاج الطليعي (الطاقة ، سلع التجهيز مثلاً) التي تصبح موزعة على شكل تخفيض للسعر النسبي لمؤوناتها .

تتعدل مع ذلك معدلات الارباحية . يصبح ممكناً قيام تراكم سريع ، ممول بأموال خاصة . يصبح فوق ذلك مرغوباً ، مع مراعاة معدلات الارباحية وتوقعات منافذ التصريف .

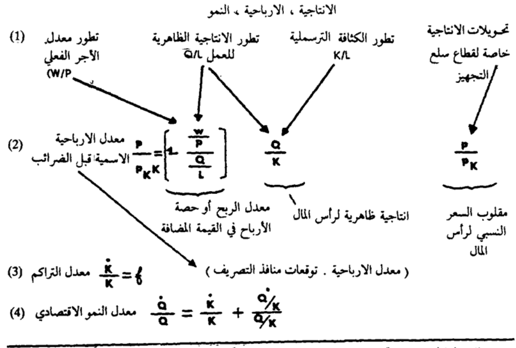
يرتفع النمو الاقتصادي خاصة إذا كان التراكم بالاضافة الى ذلك فعّالاً .

على العكس ، أدّى انكفاء أرباح الانتاجية في نهاية الستينات الى كسر المثال وتهديم هذا النوع من التوافق بين الوحدات .

في الولايات المتحدة كذلك ، بفعل تباطؤ أرباح انتاجية العمل ورأس المال ابتداء من 1966 في صناعات المعامل ، تدنت الارباحية ، ثم ارتفعت بين 1970 و1973 لكن دون أن تصل الى معدلها السابق[34] .

في فرنسا ، كما يقول لابيير ـ دونزيل C.Lapierre-Donzel [35] ، تعرض معدل أرباح المشروعات المرتبط بمعدل الاجر الفعلي وبأرباح انتاجية العمل ، الى انكفاء واضح بعد 1969 حتى ولو استمر مرتفعاً حتى 1974 . كذلك لحق بالسعر النسبي لرأس المال تتحسن ابتداء من 1969 . أما قطاع سلع التجهيز الذي يتصف بالأهمية البالغة بالنسبة للنمو الاقتصادي ، لأنه يوزع أرباح انتاجيته الى قطاع انتاج سلع الاستهلاك على شكل تخفيض السعر النسبي لرأس المال، فقد امحى دوره . أخيراً ، إن الانتاجية الظاهرية لرأس المال هي عملياً ثابتة منذ 1964 . هذه العوامل الثلاثة ساهمت في إيجاد ركود نسبي لمعدلات الارباحية النسبية قبل الضريبة حوالي سنة 1969 .

إذن ، لقد تدنت أوضاع النمو الاقتصادي عدة سنوات قبل انطلاق الأزمة . غير أن ثبات معدل الربح لم ينعكس بوضوح على معدل التراكم والنمو ، لأن توقعات منافذ التصريف بقيت هامة (في الرسم التالي بيان للترابط) .



ملاحظة ـ المعادلة (2) هي تجزئة من بينارد *c.f. supra* $\frac{P}{P_K K} = \frac{P}{Q} \times \frac{Q}{K} \times \frac{P}{P_K}$

ـ لدينا $1 - w/p/Q/L = 1 - wL/PQ = P/PQ$.

ـ لدينا $Q/K = QL/K/L$

ـ $\dot{Q}/K \;/\; Q/K$ هو معدل نمو الانتاجية الظاهرية لرأس المال .

خلاصة

كان لتراجع أرباح الانتـاجية ، الـذي أمكن إدراكه قبـل الأزمة ، خـاصة في الولايات المتحدة الاميركية ، نتائج ركودية ذاتية . كانت أرباح الانتاجية بلا ريب في بداية السبعينات قد أصبحت غير كافية لتوفر في نفس الوقت ، رفع الأجور الاسمية في ذلك الوقت ، وأرباحاً هامة ، مع مراعاة التراكم الشديد . مع ذلك تم طمس هذه النتائج ، على مستوى معـدل النمو ، بـاستجابـات نظام الانتاج الى تقهقـر الفاعليـة والارباحية : الاستدانة ، لتنمية ارباحية الرسـاميل الخـاصة بـواسطة أثـر الرافعـة ، وارتفاع الاسعار ، كنوع من درجة حرية للارباح . هذا يفسر الصفة التسامحية للسياسة النقدية الاميركية ، وكذلك سوء تنظيم النظام النقدي الدولي ، مع إنقاص قيمة الدولار مرتين سنة 1971, 1973[36] .

إن الإجراءات المطبقة عام 1973 من أجل محاربة التضخم هي بلا ريب في أساس انطلاق الأزمة الاقتصادية ، في نفس الوقت مع الاسباب الأخرى المذكورة قبلاً .

بند 3 ـ الأزمة الاقتصادية المشتدة : تراجع أرباح الانتاجية

كنا قد بيَّنا في الفصل الثالث من القسم الأول أن الركود في عام 1975 كان قد جر معه نقصاً في انتاجية العمل ، حيث كان الانخفاض في «L» أصغر من انخفاض الانتاج بسبب مقاومة العمال لفقد استخدامهم . ذلك كان يعني تفسيراً لتراجع أرباح الانتاجية إن لم يكن مؤقتاً فعلى الأقل ضمن مدة قصيرة نسبياً لبضع سنوات . تتدخل عناصر أخرى لو وضعنا أنفسنا في منظور مدة أطول . كان قد أوضح ذلك بالنسبة لفرنسا ديبوا Dubois[37] ، خلال الفترة 1973 -1984 ، لقد أمكن للباحث أن يميز فترتين ثانويتين من 1973 حتى 1979 حيث لم يترافق نقص أرباح الانتاجية بضعف التقدم التقني . هذا ما حصل بعـد 1979 حيث يمكن تطبيق أفكار ديبوا على مجموع الدول الصناعية .

فقرة 1 ـ 1973 -1979 : هبوط ارباح الانتاجية دون إضعاف التقدم التقني

توجد عدة عوامل تفسر زوال الانتاجية الكلية لعنـاصر الاقتصاد الفـرنسي بين 1973 و1979 ، وقت انطلاق الأزمة . نستطيع أن نجمعها تحت عناوين ثلاثة : أولاً ، كان تباطؤ الهجرة من الزراعة المرتبطة بالبطالة ، سبباً في إضعاف كفاية اليد العاملة .

بعد ذلك ، تناقصت انتاجية رأس المال تحت تأثير مربّع :

ـ هبوط معدل استخدام رأس المال ، اللاحق للأزمة ، وقد ترافق مع زيادة في هوامش متاحة لقدرة الانتاج .

ـ نقص مـدة استخدام رأس المـال . وهي متأتيـة في نفس الوقت من النقص المتسارع في مدة العمل وتخفيض أهمية العمل في مجموعات .

ـ وقف تجديد نشاط رأس المال ، الراجع الى هبوط معدل التراكم المميز للأزمة في فرنسا . بين 1963 و1973 ، كان قد تدنى العمر الوسطي للأدوات والآليات ، من 12,3 سنة الى 9,7 سنوات[38] . التوليدات الحديثة لرأس المال حققت تقدماً تقنياً أكثر أهمية من التوليدات القديمة ، وقد نتج عن ذلك بتأثير بنيوي بسيط ، تحسين في كفاية رأس المال . لم تلعب هذه الظاهرة دوراً بعـد 1973 عندمـا لم يكن مؤاتياً لـلانتاجيـة . في صناعات المصانع مثلاً ، ارتفع متوسط عمر التجهيزات من 5,2 سنوات في عام 1972 الى 5,9 سنوات عام 1984 ، كون تقدم عمر جهاز الانتاج موجوداً في صناعات السلع الوسيطة وسلع الاستهلاك . كذلك ينبغي أن نوضح ، كما يبين سيت Cette وشبيرو Szpiro[39] ، إن تقدم العمر هو بشكل كبير مطموس بفعل بنيوي ، بالأحرى بتقدم لقطاع « سلع التجهيز » في الصناعة المرتبطة بعمر متوسط لأدوات ضعيفة .

ـ بناء متسارع للمراكز النووية ، أشرنا إليها . وقد أدّى ، تحت الصدمة النفطية الأولى ، إلى تثاقل مخزون رأس المال بدون تأثيرات معادلة ، في المدى القصير ، على الانتاج .

أخيراً ، على مستوى مجموع عناصر الانتاج ، نلاحظ بعد الصدمة النفطية الأولى احلالاً شديداً للعمل ورأس المال محل استهلاك الطاقة بقيمة مضافة ثابتة ، استخدم الاقتصاد أكثر من رأس المال والعمل ، مما أدى الى هبوط الانتاجية الاجمالية .

لكل هذه الأسباب ، ضعفت الانتاجية الاجمالية للعناصر ابتداء من 1973 . في منتجات المصَانع ، تقدّمت بنمط سنوي بنسبة 3,1% بين 1973 و1979 مقابل 4,5% من 1969 حتى 1973[40] .

هل باستطاعتنا أن نستنتج انكفاء للتقدم التقني ؟

كل هذه العناصر التي أتينا على ذكرهـا ، لا تعني لا التجديـد ولا التحسينات المحتملة في إدارة المشروعات . ينبغي إذن تخليص الانتاجية الاجمالية من أدرانها من أجل توضيح التقدم التقني . هذا ما فعله ديبوا Dubois .

لم تتعرض الانتاجية الاجمالية للعناصر « بعد أن صححت » لأي تصدع أو انقطاع عام 1973 في الصناعة ، واستمرت بنفس النسبة 4% قبل وبعد الأزمة . إذن لم يكن

يوجد ، داخل هذا القطاع ، انكفاء في التقدم التقني ؛ على المستوى الوطني ، كان الضعف محدوداً .

لم يكن الأمر كذلك من 1979 حتى 1984 .

فقرة 2 ـ 1979 -1984 : هبوط أرباح الانتاجية وانكفاء التقدم التقني

بين 1979 و1984 ، انخفاض مدة ومعدل استخدام العناصر ، تقدم عمر مخزون رأس المال ، عوامل إحلال العناصر ، كلها ساهمت في تضخيم هبوط الانتاجية الاجمالية . فهي لم تستمر الا بمعدل سنوي بنسبة 2,1% في المصانع . لكن الانقطاع هذه المرة استمر عندما قدرت الانتاجية الاجمالية « المصححة » . لكنها ارتفعت فقط 3,2% من 1979 حتى 1984[41] .

بعبارة أخرى ، ضعف التقدم التقني . تقلص اقتصاديات الحجم ، تباطؤ التجديدات ، يمكن أن تكون هذه عناصر مفسرة .

عندما تزيد المشروعات حجم عملياتها ، فمن المحتمل أن ترفع مستوى تخصيصها ، وأن تستفيد من شروط التموين والاقتراض بشكل مؤات . هذه الارباح تقابل وفورات حجم . على العكس ، يؤدي نقص معدل النمو الاقتصادي الى تخفيضها .

في الولايات المتحدة مثلاً ، حسب دنيسون[42] ، ساهمت في الانتاجية والنمو الاقتصادي للقطاع التجاري خارج الاسكان بـ 0.42 نقطة بين 1948 و1973 ، و0,3 نقطة فقط في المتوسط السنوي من 1973 حتى 1981 .

يبقى تباطؤ الابتكارات وسرعة انتشارها في المشروعات معقولاً إذا بقيت الظروف الاقتصادية على الدوام كئيبة . خطر الفشل في دفع ما هو جديد يكون كبيراً كلما كان الطلب ضعيفاً .

درس بوابيه Boyer وبيتي Petit[43] هذا الموضوع في فرنسا ، واجتهدا في تلمس صلاحية القانون الثاني لكالدور ـ فردورن Kaldor-Verdoorn الذي بالنسبة اليه ، في صناعات المصانع ، ترتبط أرباح الانتاجية بكثافة النمو الاقتصادي . وقد توصلا الى هذه النتيجة : إن تباطؤ نمو القطاعات الصناعية في المصانع بين 1973 و1976 ، يفسر 50% من نقص أرباح الانتاجية لهذه الفترة .

مما لا شك فيه ان الأزمة الاقتصادية أحدثت هبوطاً في أرباح الانتاجية وحتى لأجل انكفاء التقدم التقني . وكانت نتيجة ذلك تأثيرات ركودية ، وشكلت من هذه الزاوية مساراً شمولياً للأزمة .

خاتمة

هل إن انكفاء أرباح الانتاجية هو في النهاية السبب العميق للأزمة الاقتصادية الحالية ؟

إجابتنا هي في ثلاث نقاط :

- كان يوجد في الولايات المتحدة الاميركية انقطاع في تطور أرباح الانتاجية سابق للأزمة . في البلدان لأخرى ، تسارع التراكم في نهاية الستينات لم يكن - على الأقل - مترجماً الى زيادة معادلة في أرباح الانتاجية من وجهة النظر هذه ، أصبحت هذه غير كافية . عندئذٍ ندرك ظهور توترات في توزيع المداخيل وبشكل متلازم ، تصاعد التضخم أو هبوط بعض معدلات الارباحية (لا سيما معدلات ارباحية فعلية قبل الضريبة) .

- لم يكن لمثل هذا الانقطاع بلا ريب الاتساع الكافي ، بالرغم من التأثير الركودي لتباطؤ أرباح الانتاجية ، لاحداث أزمة اقتصادية حادة . لعبت أول صدمة نفطية دوراً كبيراً في إنطلاق الأزمة .

- كان للأزمة الاقتصادية بدورها تأثير فعّال في هبوط ارباح الانتاجية . وحدث تصدُّعات عام 1973 و1979 ، شكّلا مساراً شمولياً لتباطؤ النشاط الاقتصادي ، بنفس الصفة التي للسياسات الاقتصادية المقيِّدة .

السلطات التي كانت تطبق هذه السياسات في مختلف البلدان ، كانت تدرك ان نقص أرباح الانتاجية بعد 1973 كان جزئياً منسوباً لهبوط معدلات التراكم ، الذي هو لاحق لمشكلات إرباحية المشروعات . هي فضلت الأعمال الهادفة لتعزيز إعادة بناء هذه الارباحية .

تخفيض الضرائب على المشروعات ، تباطؤ إرتفاع الأجور ، تثاقل التشريع حول التسريح ، هذه كلها كانت الوسائل الرئيسية المستخدمة من أجل إنهاض معدلات الربح ، في فرنسا ، عادت معدلات الربح والانتاجية الاقتصادية وانتعشت حوالي 1982 -1983[44] ، وتوسعت هذه بمضاد الصدمة النفطية من 1985 -1986 الذي انعكس تخفيضاً لتكاليف مؤونات المشرَوعات . تبع ذلك نهضة استثمارية ؛ كانت واضحة في فرنسا ابتداء من 1987 ، وعززت أرباح انتاجية العمل (+ 4,8 في الصناعة عام 1987) ؛ وهي أي الارباح كانت حاصلة كذلك من تخفيض عدد الاجراء[45] .

تبقى البطالة النتيجة الحتمية للأزمة .

هوامش الفصل الأول
للقسم الثالث

(1) Carré, Dubois, Malinvaud: «La croissance française: un essai d'analyse économique causale de l'après-guerre». Paris, Seuil, 1972, p. 182 et s.

(2) Fresque historique du système productif. Paris. Insee. Série E 27, 1974, p. 55

(3) C. Lapierre-Donzel: «Etude en sept secteurs de la croisance française entre 1950 et 1976». Statistiques et études fnancières, n° 42, 1980, p. 40.

(4) A. Englander et A. Mittelstädt: «La productivité totale des facteurs: aspects macroéconomiques et structurels de son ralentissement». Revue économique de l'O.C.D.E. Printemps 1988, p. 12.

(5) Fresque historique du système productif, art. cit., p. 61.

(6) «Productivité, croissance, emploi», J.O. du Conseil économique et social. 26- 6- 1984. p. 91.

(7) حول هذه المواضيع ، راجع Carré ، Dubois و Malinvaud المار ذكرهم 1972 أو Dubois مقال لسنة 1985 ص 18 .

(8) E. Denison: «Accounting for slower econom c growth», Washington. Brookings 1979, p. 92 et 104.

(9) A. Englander et A.Mittelstädt, art. cit., p. ι8.

(10) E. Denison, op. cit., p. 108.

(11) Lorenzi, Pastré et Tolédano: «La crise du XXème siècle», Paris, Economica, 1980, p. 277 à 282.

(12) J.O. du Conseil économique et social, art. cit., p. 92.

(13) Dubois: «Ruptures de croissance et progrès technique». Economie et statistique, octobre 1985, p. 9, 16, 21.

(14) C. Sautter: «L'efficacité et la rentabilité de l'économie française de 1954 à 1974». Economie et statistique, juin 1975, p. 12 et s.

(15) يُرجع الى Denison « إنقطاع نمو الانتاجية في الولايات المتحدة » اليومية الاقتصادية ، آذار 1939 ص 56 ، من أجل تطور الانتاجية الكلية للعناصر في الولايات المتحدة الاميركية . يرجع الى Dubois مقال 1985 ص 9 ، 16 ، و 21 . من أجل تطور الانتاجيات الجزئية والانتاجية الكلية للعناصر في فرنسا . يرجع الى Englander مقال 1988 ص 14 و15 من أجل تطور الانتاجيات الكلية للعناصر في البلدان المختلفة .

(16) Dubois, art. cit., 1985, p. 16 et 21, Englander art. cit., 1988, p. 14 et 15.

(17) وفقاً لتقديرات Englander وMittelstädt (مقال سنة 1988 ص 36) إن إنتاجية العمل لمجموع الاقتصاد الياباني كانت سنة 1986 بنسبة 64% من الانتاجية الاميركية (مقابل 32% عام 1968) . ألمانيا الاتحادية وكذلك فرنسا تكون أقرب من مستويات الانتاجية الاميركية : 76% عام 1986 (مقابل 48% عام 1968 بالنسبة لألمانيا ، 83% (مقابل 46%) بالنسبة لفرنسا .

(18) في Lorenzi ، Pastré و Tolédano المذكور سابقاً ص 229 و230 ، يرجع كذلك الى B.Rosier وP.Dockez « أنماط اقتصادية : الأزمات والتغير الاجتماعي ، رؤية تاريخية » ، باريس ـ الاكتشاف Maspéro 1983 ص 229 وما بعدها . من أجل تفسير مماثل .

(19) في الولايات المتحدة ، إقامة العمل المستقر تمت تقريباً في بداية مرحلة التحليل . بالنسبة لفرنسا C.Lapierre-Donzel مقالة 1980 ص 58 ؛ بالنسبة لبريطانيا Y.Barou « لوحة قطاعية للاقتصاد البريطاني » . إحصاءات ودراسات مالية رقم 33 ، 1978 ص 12 .

(20) Lorenzi, Pastré et Tolédano, op. cit., 1980, p. 156 et Rosier et Dockès, op. cit., 1983, p. 229.

(21) Lorenzi, Pastré et Tolédano, op. cit., 1980, p. 249.

(22) Lorenzi, Pastré et Tolédano, op. cit., 1980, p. 244 à 255.

(23) Denison, op. cit., 1979, p. 127 à 133.

(24) Denison, art. cit., 1983, p. 56.

(25) هذه الظاهرة مستوحاة بواسطة Koldor . « بطء النمو الاقتصادي للمملكة المتحدة » . تحليل وتوقع ، آذار 1967 ص 178 يبين كالدور ، أنه في بريطانيا ، النمو الاقتصادي هو على العكس اليابان أو غيرها من البلدان ، محدود بالافتقار الى اليد العاملة في المنتجات الصناعية .

(26) Lorenzi, Pastré et Tolédano, op. cit., 1980, p. 255 et s.

(27) Dubois, art. cit., 1985, p. 9.

(28) Lorenzi, Pastré et Tolédano, op. cit., 1980, Tableau p. 238

(29) Lorenzi ، Pastré وTolédano المشار اليهم ، 1980 الفصل 3 . النموذج المقدم في البحث ، ليس مجرد نموذج للعرض . عندما تكون أرباح الانتاجية سريعة ، يستطيع المنظمون منح أجور مرتفعة بدون أن تترجم الى ارتفاع أرباح . يصبح بذلك إعادة شراء الانتاج سهلاً .

(30) Denison, op. cit., 1979; Carré, Dubois et Malinvaud, op. cit., 1972

(31) Denison السابق ذكره ، 1979 ص 4 و80 . « ما جرى هو لغز » (. . .) لأنه « لو استثنينا الكوارث مثل سقوط الامبراطورية الرومانية ، فإن المعلومات لا يمكن أن تذهب بعيداً سوى في اتجاه : نحو الأعلى » . تقدم المعلومات هو عند Denison العنصر الأساسي للانتاجية الاجمالية للعناصر .

(32) صورة تاريخية لنظام الانتاج ، بحث 1974 ؛ Sautter بحث 1975 ؛ Barou بحث 1978 ؛ Cellier : « تغير البنى القطاعية والتطور الاقتصادي لألمانيا الاتحادية 1950 -1975 » ، إحصاءات ودراسات مالية رقم 35 ، 1978 ، ص 39 الى 67 ؛ Le Berre : « صورة قطاعية للجهاز الانتاجي للولايات المتحدة الأميركية» ، دراسات واحصاءات مالية رقم 42 ، 1980 ص 3 الى 33 ؛ Mouel وآخرين « محاولات تقريب قطاعية للنمو وللأزمة في الاقتصادات المهيمنة الخمس » ، إحصاءات ودراسات مالية ، رقم 44 ، 1980 ؛ C. Lapierre-Donzel ، 1980 .

(33) هذه العبارة هي حتماً مستوحاة من محاضرة J.Robinson عن النمو الاقتصادي من أجل بيان الايحاء الكمبردجي للتطور .

(34) R. Le Berre, art. cit., 1980, p. 22, 23.

(35) C. La pierre-Donzel مقالة مذكورة ، 1980 ص 64 و65 ، كذلك يرجع الى Mousel وآخرين ، مرجع

مذكور ، 1980 ، نجد نتائج مماثلة في « الصورة التاريخية لنظام الانتاج » 1974 .

(36) C. Euzéby: «La crise économique en France depuis 1973», Futuribles, avril 1986, p. 29.

(37) Dubois, art. cit., 1985

(38) Dubois, art. cit., 1985, p. 22

(39) G. Cette et D. Szpiro: «Durée de vie et âge moyen de l'outil de production», Economie et statistique, mars 1988, p. 5.

(40) Dubois, art. cit., 1985, Tableau p. 23.

(41) Dubois, art. cit., 1985, Tableau p. 23.

(42) Denison, art. cit., 1983, p. 56.

(43) Boyet وPetit : « تقدم تقني ، نمو واستخدام » المجلة الاقتصادية ، تشرين أول 1981 ص 1122 ، كان قانونا Verdoorn-Kaldor قد ذكرا في بحث قدمه Kaldor سنة 1967 . الأول يوضح الدور المحرك للمنتجات الصناعية ، للنمو الاقتصادي . يقرر القانون الثاني أن في المنتجات الصناعية ، تأتي أرباح الانتاجية من كثافة الطلب وسرعة النمو الاقتصادي .

(44) M. Bernard: «La rentabilité de entreprises», Ecoflash, INSEE, octobre 1986.

(45) O. Marchand et E. Martin-Le Goff: «Avec le développement des stages, la France ne perd plus d'emplois depuis 1985», Economie et statistique, avril 1988, p. 7.

مراجع الفصل الأول
للقسم الثالث

BAROU Y.

- «Une fresque sectoriele de l'économie britannique», **Statistiques et études financières,** n° 33, 1978, p. 3 à 23.

BERNARD M.

- «La rentabilité des entreprises», **Ecoflash,** INEE, octobre 1986.

BOYER R. et PETIT P.

- «Progrès technique, croissance et emploi», **Revue Economique,** novembre 1981. p. 1113 à 1153.

CARRE J., DUBOIS P., MALINVAUD E.

- **La croissance française: un essai d'analyse économique causale de l'après-guerre.** Paris, Seuil, 1972.

CARRE J., DUBOIS P., MALINVAUD E

- **Abrégé de la croissance française.** Paris, Seuil, 3è éd. 1983.

CELLIER F.

- Déformations sectorielles et évolution économique de la RFA: 1950- 1975», **Statistiques et études financières,** n° 35, 1978, p. 39 à 67.

CETTE G. et SZPIRO D.

- «Durée de vie et âge moyen de l'outil de production», **Economie et statistique,** mars 1988, p. 3 à 14.

CONSEIL ECONOMIQUE ET SOCIAL

- J.O. «Productivité, croissance, emploi», 26- 6- 1984.

DENISON E.

- **Accounting for slower economic growth.** Washington, Brookings, 1979.

DENISON E.

- «The interruption of productivity Growth in the United States» **The Economic Journal,** mars 1983, p. 56 à 77.

DUBOIS P.

- «Ruptures de croissance et progrès technique», **Economie et statistique,** octobre 1985, p. 3 à 31.

ENGLANDER A. et MITTELSTADT A.

- «La productivité totale des facteurs: aspects macroéconomiques et structurels de son ralentissement». **Revue économique de l'O.C.D.E.,** Printemps 1988, p. 7 à 64.

EUZEBY C.
- «La crise économique en France depuis 1973», **Futuribles,** avril 1986, p. 23 à 45.

INSEE
- «Fresque historique du système productif», **Série E.,** 27, 1974.

KALDOR N
- «La lenteur de la croissance économique du Royaume-Uni». **Analyse et Prévision,** mars 1967, p. 169 à 181.

KALDOR N.
- «Accumulation du capital et croissance économique», 1961, in Abraham-Frois: **Problématiques de la croissance,** Paris, Economica, 1977, p. 112 à 132.

LAPIERRE-DONZEL C.
- «Etude en sept secteurs de la croissance française entre 1950 et 1976». **Statistiques et Etudes Financières»,** n° 42, 1980, p. 35 à 69.

LE BERRE R.
- «Une fresque sectorielle de l'appareil productif des Etats-Unis», **Statistiques et études financières,** n° 42, 1980, p. 3 à 33.

LORENZI J., PASTRE O., TOLEDANO J.
- **La crise du XXème siècle,** Paris, Economica, 1980.

MARCHAND O. et MARTIN-LE GOFF E.
- «Avec le développement des stages, la France ne perd plus d'emplois depuis 1985», **Economie et statitique,** avril 1988, p. 3 à 13.

MOUSEL M. et al.
- **«Approches sectorielles de la croissance et de la crise dans les cinq économies dominantes» . Statistiques et études financières,** n° 44, 1980.

ROBINSON J.
- **L'accumulation du capital,** 1955, Paris, Dunod, 1972.

ROSIER B. et DOCKES P.
- **Rythmes économiques: crises et changement social, une perspective historique,** Paris, La Découverte-Maspéro, 1983.

SAUTTER C.
- «L'efficacité et la rentabilité de l'économie française de 1954 à 1974» **Economie et statistique,** juin 1975, p. 7 à 21.

SOLOW R.
- «La théorie de la croissance économique et son évolution», **Revue françaie d'économie,** Printemps 1988, p. 3 à 27.

أسئلة

تأكد بذاتك من تقدم معلوماتك . بعد قراءة هذا الفصل ينبغي أن تصبح قادراً على الإجابة عن الأسئلة التالية :

1 ـ عرِّف العبارات التالية : الانتاجية الظاهرية لرأس المال ، الانتاجية الظاهرية للعمل ، الانتاجية الكلية للعناصر ، الانتاجية الاجمالية للعناصر

2 ـ ما هي المشاكل التي يطرحها قياس المؤشرات الرئيسة للانتاجية ؟

3 ـ ماذا يمكن أن تكون التواريخ الرئيسة للتصدع في تطور ارباح الانتاجية منذ الستينات ؟

4 ـ لماذا عرفت بعض الاقتصادات الصناعية تراجعاً في أرباح الانتاجية في نهاية الستينات ؟

5 ـ عرِّف العبارات والمصطلحات التالية : عمل غير منتج ، سوء تخصيص الموارد ، جعل الاقتصاد ثالثياً ، استنفاد مستوى الاستهلاك ، فضلة النمو .

6 ـ ما هي النتائج لتطور تدخل الدولة في سير الاقتصاد على أرباح الانتاجية ؟

7 ـ إشرح تعاقب : أرباح الانتاجية ـ فائض قابل للتراكم ـ نمو اقتصادي .

8 ـ إشرح تعاقب : أرباح الانتاجية ـ معدل النمو الاقتصادي .

9 ـ إشرح تعاقب : أرباح الانتاجية ـ معدل الربحية ـ معدل التراكم ـ معدل النمو الاقتصادي .

10 ـ ما هي الأسباب العائدة للشرخين في تطور أرباح الانتاجية المشاهَدين في فرنسا عامي 1973 و1979 ؟

الفصل الثاني

تصاعد بطالة ذات ثلاثة وجوه كنتيجة طبيعية للأزمة الاقتصادية الحالية

للبطالة المعاصرة عدة وجوه . هذا التنوع في أشكال البطالة هو أحد العناصر المفسرة لتعدد تحاليل البطالة . العناصر الأخرى ، كتلك التي شاهدناها بخصوص أرباح الانتاجية ، هي الصعوبة أمام البحث بأن يختار بين مختلف النظريات ، بتلويحه بوقائع لا يمكن الاستناد اليها أو باستعماله الاقتصاد القياسي من جهة وأهمية الرهان خاصة على مستوى تعريف السياسات الاقتصادية من جهة أخرى .

داخل كل تفسيرات البطالة ، تفرض نفسها ثلاث تفسيرات كبرى .

ـ يرتكز التفسير الأول على مفهوم التوازن الكلي لسوق العمل إنّه يسمح بإجراء فصل بين نظريات بطالة اختلال التوازن ونظريات بطالة التوازن .

تقابل بطالة اختلال التوازن زيادة كلية في عرض العمل من قبل الاجراء على طلب العمل من قبل المنظمين .

يمكن أن توجد بطالة التوازن بالرغم من تعادل العرض والطلب الكليين للعمل . تنتج من اختلالات التوازن المشاهدة في الأسواق الصغيرة جداً للعمل ، المحددة وفقاً للسن (بطالة الفتيان) ، للجنس ، للكفاءة (بطالة العمّال قليلي الكفاءة أو غير الاختصاصيين) ، للمنطقة ، للقطاعات الاقتصادية . وهكذا تكون متواجدة ، في تاريخ معين ، عروض وطلبات استخدام غير مشبعة ، لكن في أسواق مختلفة .

ـ يتعلق الثاني بنظريات بطالة اختلال التوازن بشكل حصري ؛ هو يسمح بمقارنة البطالة « التقليدية » بالبطالة « الكينزية » ويستعيد الجدل الشهير للثلاثينات بين بيغو Pigou ورويف Rueff من جهة ، وكينز من جهة أخرى .

حسب رويف[1] ، يجب أن تكون البطالة مؤقتة . نقطة انطلاق « أزمة البطالة »

هي ركود اقتصادي بالمقدار الذي يكون معه مترافقاً بانخفاض الأسعار دون أن تهبط في الحال الأجور الاسمية . يرتفع معدل الأجر الفعلي ؛ أمام هذه الزيادة في سعر العمل ، يخفض المستخدِمون طلبهم للعمل . وتبدأ تدريجياً آلية تأمين التوازن : يؤثر انتشار البطالة على مستوى الاجور الاسمية . وعندما يتوقف انخفاض الاسعار ، في قلب الدورة ، ينقص معدل الاجر ومبدأ القضاء على البطالة . على العكس من ذلك ، إذا كانت البطالة دائمة ـ كانت كذلك في إنكلترا بين 1919 و1931 ـ ذلك أن النقابات والدولة في بريطانيا ، عملت على تجميد آلية اعادة التوازن ، النقابات بوقوفها في وجه انخفاض الأجور ، والدولة بوضعها نظاماً لتأمين البطالة ، لادول Ladole وهو تعويض أسبوعي يقبضه العاطل عن العمل في بريطانيا ؛ يساهم في نظر رويف بالحد من انخفاض الأجور الى مستوى لا يعود معه للإنسان أي حافز يدفعه للعمل . وهكذا نجد في هذه الدولة ، ارتفاعاً في الأجور الفعلية ، مرتبطاً بشدة بارتفاع البطالة وفقاً لتقديرات رويف . في هذا المفهوم « الكلاسيكي » تُعزى البطالة الى العمل الخاطىء لسوق العمل ، الى الارتفاع الزائد في الأجور الفعلية .

بالنسبة لكينز في المقابل[2] ، ترتبط البطالة بعدم كفاية الطلب الفعلي . المنظمون ، مع مراعاة توقعاتهم ، يرون في عمالهم كثرة تجعلهم يعزفون عن تشغيل عمال إضافيين .

في هذين الوضعين للبطالة « التقليدية » والبطالة « الكينزية » التركيز هو بشكل أساسي على سلوك المنظمين الذين يحددون طلبهم للعمل إما وفقاً لاعتبارات مرتبطة بالأجور ، وإما بالتساؤل حول توقعاتهم للبيع . العمال بدون عمل هنا هم في بطالة اضطرارية ، أفراد لم يجدوا استخداماً بمعدل أجر السوق أو ما يشبه السوق .

ـ يتعلق الثالث بالتفسيرات العائدة لبطالة التوازن بشكل حصري ، وتسمى عادة « البطالة الاحتكاكية » وكذلك « بطالة عدم التلاؤم » أو « البطالة المتقطعة »[3] . إنّها تسمح بمقابلة أسباب البطالة الاحتكاكية العائدة الى عمل سوق العمل وتلك التي لها سمة سلوك عارضي العمل . في الفئة الأولى ، نصنف بطالة الفتيان والعمال غير الاختصاصيين (بنسبة ما تنتج في فرنسا عن مستوى الاجر الأدنى المضمون والمعتبر مرتفعاً والذي بالنسبة اليه لا حافز لدى أصحاب الأعمال لتشغيل العمال) وكذلك انتشار العمل الوسيط والعقود محدودة المدة (لأنها تؤدي في فترات منتظمة الى طرح إجراء في سوق العمل) .

تشمل الفئة الثانية « العاطلين عن العمل بإرادتهم » وهم الذين قرروا أن

يخصصوا كامل وقتهم الى درس سوق الاستخدام . بتقديرهم هذا النشاط مفيداً في الأجل الطويل . لقد استقالوا من عملهم السابق ورفضوا عروضاً لتشغيلهم .

في النهاية ، وهي سمة للأزمة الاقصادية الحالية فوق خاصيتها غير الشمولية لكن التضخمية في الأصل[4] ، إن للبطالة ثلاثة وجوه فهي « تقليدية » ، « كينزية » و« احتكاكية » . هذه الوجوه الثلاثة ، التي تعمل متزامنة بعض الأحيان ، تفسر صعود الأزمة في فرنسا وفي غيرها من البلدان الصناعية الغربية منذ عشرين سنة كما يدل على ذلك الجدول التالي :

تطور معدلات البطالة في البلدان الصناعية الغربية الكبرى
(محددات جارية)

	1965-1974	1974-1983	1984	1985	1986	1987
المانيا الاتحادية	+ 4.2 %	+ 4.6 %	+ 2.4 %	+ 2 %	-0.50%	+0,5%
الولايات المتحدة الاميركية	+ 5.1 %	+ 8.1 %	+ 4.3 %	+ 3.4 %	+ 2.2 %	+4%
فرنسا	+ 6 %	+ 11 %	+ 7,4 %	+ 5.7 %	+ 2.5 %	+3%
المملكة المتحدة	+ 7.1 %	+ 13.3 %	+ 5 %	+ 5.2 %	+ 3.7%	+3.3%
اليابان	+ 8.1 %	+ 6 %	+ 2.2 %	+ 2.2 %	+ 0.5 %	-0.10%

مصادر : تقديرات اقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حزيران (يونيو) 1988 ، ص 203 .

البند الأول من هذا الفصل سيكون مخصصاً لدراسة بطالة اختلال التوازن ، ثم بشكل خاص ، لمحاولة التركيب النظري التي قام بها مالينفود عام 1976[5] ، من أجل الدلالة على أن أوضاع البطالة « التقليدية » والبطالة « الكينزية » يمكن أن توجد وحتى في نفس الوقت .

في البند الثاني ، المخصص لدراسة بطالة التوازن أو البطالة الاحتكاكية ، سنركز بشكل خاص ، على إحدى الفئات ، الأكثر فائدة من الناحية التحليلية : بطالة الريادة .

بند 1 - : البطالة الكلاسيكية ، البطالة الكينزية : نموذجية التوازنات مع التقنين من أجل تحديد سياسة اقتصادية

يرتكز نموذج تحليل البطالة المقترح من مالينفود ، بالاستناد الى أعمال بارُّو Barro ، غروسمان Grossman وبناسي Benassy ، على أساسين :

ـ أولاً هو يتضمن سوقين اثنين (سوق السلع وسوق العمل) ويدخل بذلك ضمن مسألية التوازن العام .

يرى مالينفود ، أن دراسة البطالة وفقاً لمصطلحات التوازن الجزئي هي بالفعل تحتمل الخطر ، فهي تتجاهل نتائج التبعية بين الأسواق . ذلك هو التفسير « الكلاسيكي » لبيغو ورويف الذي بالنسبة اليه ، ينبغي أن يحصل امتصاص البطالة ، الناجمة كما قلنا عن الأجور المرتفعة ، بانخفاض معدل الأجر الفعلي . لكن كما يلاحظ مالينفود ، إن مثل هذا الإجراء المتخذ في سوق العمل، يؤثر على سوق السلع : يُخشى معه أن تصبح المشروعات متفائلة في مبيعاتها . عندئذٍ سوف لا يرفع المنظمون طلبهم للعمل ونقص الاجور لا يكون حتماً معيداً للتوازن .

ـ بعدها يُدخل النموذج افتراض جمود الاسعار لأن أفقها الزمني قصير . يعني مفهوم الجمود ، المختلف عن مفهوم الثبات ، إن تجاوز الطلب في سوق معين ، لا يلغيه ارتفاع كاف للاسعار؛ كذلك ، في سوق يسوده العرض الزائد ، تكون التصحيحات منفذة جزئياً عن طريق الكميات ، بسبب عدم توفر انخفاض أسعار قادر على امتصاص اختلال التوازن الأساسي .

هذان الأساسان لنموذج مالينفود يضعانه في المسألية الكينزية للأسواق عند اختلال التوازن . يقيم الكاتب نموذجية للتوازن مع التقنين ويستخرج منها مقترحات لسياسة اقتصادية .

المسألية الكينزية لاختلال التوازن

مؤسساها هما كلاور Clower وليجونهافود Leijonhufvud .

Clower: «The Keynesian Counterrevolution: a theorical appraisal», 1965.

Leijonhufvud: «On Keynesian economics and the economics of keynes», 1968.

نقطة الانطلاق في النظرية الكينزية لاختلال التوازن هي إلغاء الدلّال (المثمِّن) الفالراسي الذي ، في نظرية التوازن العام ، يجد بالتلمس موجِّه أسعار التوازن في الأسواق والكميات المتبادلة .

عندما يُلغى الدلّال ، يصبح الاقتصاد لا مركزياً : على كل وحدة اقتصادية أن تحصل بنفسها على المعلومات التي تحتاجها من الوحدات الأخرى .

الاقتصاد هو كذلك غير متوازن ، بمعنى أن أسعار السوق ليست بالضرورة أسعار توازن . يمكن أن تظهر حالات لزيدة العرض أو بالعكس حالات لزيادة الطلب ، على الأسعار المعلنة .
أخيراً ، في مثل هذا الاقتصاد ، تميل الاسعار نحو الجمود : تصبح تغيرات الاسعار غير كافية لامتصاص اختلال التوازن .

أسباب جمود الاسعار هي في طلب الغاء الدلاّل : تصبح المعلومات كثيرة الكلفة ، غير كاملة . ويكون على المشروعات أن تبذل جهدها للاتفاق مع ورديها وزبائنها ، على وضع عصور ثابتة لتلافي تكاليف البحث على تموينات جديدة أو منافذ تصريف . يضاف الى ذلك أن آثار تغير أسعار المبيعات على حجمها هي غير مؤكدة .
نتائج جمود الاسعار هي إنشاء تقنين في الجهة « الطويلة » للسوق ، وهو ما يترجم عبارة « توازن مع تقنين » .

لنأخذ مثلاً سوقاً يبقى فيه الطلب أعلى من العرضَ ، بعد ورغم حركة ارتفاع أسعار . يستطيع العارضون ، الموجودون في الجهة « القصيرة » لهذا السوق ، أن يبيعوا كل منتجاتهم ؛ في المقابل ، لا يكون الطالبون الموجودون في الجهة الطويلة ، كلهم مشبعين . يصبحون خاضعين للتقنين من كل الأشكال : بطاقات تقنين ، خدمات بالدور في صفوف انتظار حتى استنفاد السلع .

بيّن كلاور في « نموذجه الثنائي » أنه عندما تكون الاسعار جامدة ، فإن اختلالاً يظهر في توازن سوق ، وبعيداً عن أن يُمتص ، من شأنه أن يصيب الأسواق الأخرى بالعدوى .
يمكن الرجوع بشكل خاص الى :
- بيناسي Benassy : نظرية اختلال التوازن والأسس الاقتصادية الجزئية للاقتصاد الكلي ، المجلة الاقتصادية ، سبتمبر 1976 ، ص 755 الى 804 .
- د بواسيو De Boissieu : إقتصاد اختلال التوازن ، باريس ، Economica ، 1979 .
- برامولي Bramoullé وجيران Giran : تحليل اختلال التوازن ، باريس ، Economica ، 1981 .
- هينان Hénin وآخرون : اختلال التوازن في الاقتصاد المفتوح ، باريس ، Economica ، 1985 .

فقرة 1 ـ نموذجية التوازنات مع التقنين .

تستخرج من الجدول التالي العائد الى مالينفود[6] :

سوق العمل	سوق السلع		
		0 > D	D > 0
	0 > D	I بطالة كينزية	II بطالة كلاسيكية
	D > 0	III استهلاك ناقص (أوحالة عكس كلاسيكية)	IV تضخم مكبوت (أو مكبوح)

ـ الوضع I هو اختلال توازن العرض الشامل . العمال ، عارضو العمل ، هم مقننون في سوق العمل (بطالة) . المنظمون ، عارضو السلع ، هم مقننون في سوق السلع ، فهم لا يستطيعون تصريف كل انتاجهم .

هذه هي البطالة الكينزية

ـ الوضع IIهو اختلال توازن العرضّ في سوق العمل (بطالة) واختلال توازن الطلب في سوق السلع . العمال ـ المستهلكون هم مقننون في السوقين : بكونهم عارضي عمل وبكونهم طالبي سلع

هذه هي البطالة الكلاسيكية

ـ الوضع III هو غير معقول سوى في الأجل القصير : إذا كـانت المشروعات تشكو من صعوبات في بيع انتاجها ، وهو ما يعبر عن اختلال توازن العرض في سوق السلع ، فهي لا تملك أي سبب لتشغيل يد عاملة إضافية . غير أنه في الوضعIII ، يوجد اختلال توازن طلب في سوق العمل .

ـ الوضع IV هو وضع اختلال توازن الطلب الشامل المميز للتضخم . يقال أنه « مقيد » أو « مكبوح » لأن ارتفاع الاسعار لا يلغي زيادة الطلب ، مع مراعاة افتراض جمود الاسعار .

هذه هي حالات البطالة التي درسها مالينفود . فهو حدد أسبابها وبين أنّها قد توجد معاً في نفس الوقت .

أ ـ بطالتان لأسباب مختلفة

البطالة الكينزية ، كما حددها مالينفود في إطار نموذجه المبسط ، هي عائدة لعدم كفاية طلب السلع ؛ خاصة ان الأجور الفعلية هي ضعيفة وهذا يؤثر على نفقات الاستهلاك . سيتعرض المنظمون إذن الى زيادة العرض في سوق السلع ، تستمر بعد تقلصات محتملة في السعر . تزيد مخزوناتهم فيخفضون الانتاج والعمال المشغّلين . يمكن أن ينشأ توازن لنقص الاستخدام ـ توازن مع تقنين اليد العاملة في سوق العمل ـ وفقاً لمسار يماثل الذي وصفه كلاور في نموذجه « الثنائي » : يتعرض العمال المسرَّحون لانخفاض مداخيلهم فيخفضون استهلاكهم مما يجبر المنظمين على القيام بتصحيح جديد للاستخدام . هذه البطالة هي من النوع الكينزي بمعنى أن المنظمين يملكون قدرات انتاج تبقى غير مستخدمة لنقص تال في طب السلع .

على العكس ، البطالة التقليدية هي ناجمة عن عدم كفاية عرض السلع . إنتاج المشروعات هو أدنى من الطلب ؛ كل أدواتها هي كلياً مستخدمة ؛ يفضل المنظمون البقاء في هذا الوضع بدلاً من أن يزيدوا الكميات المصنوعة وهو ما يستوجب شراء آليات إضافية ، تجعل بالامكان تشغيل عمال جدد . في هذا الوضع للبطالة التقليدية ، يجد المنظمون بالفعل أن معدلات الارباحية هي غير كافية للاستثمار (إن لم تكن استثمارات تقنين) وان الاجور مرتفعة من أجل التشغيل . ترجع عبارة « أجور زائدة » الى الملاحظات التي ساقها رويف عام 1931 بخصوص البطالة في بريطانيا . هي تعني في المفهوم الحديث وفي الأجل الطويل ، أن زيادة معدلات الاجر الفعلي ينبغي أن تبقى متناسبة مع تطور أرباح الانتاجية ، وإلّا سنشهد هبوطاً في معدلات الربح ، هذه العلاقة هي قانون بالنسبة لبعض الاقتصاديين الليبراليين . حسب سالان P.Salin[7] مثلاً « القاعدة من أجل الاحتفاظ بالاستخدام الكامل تصبح دائماً [التالية] (. . .) : يجب أن لا يرتفع الأجر الاسمي بأسرع من مجموع معدل نمو انتاجية العمل ومعدل التضخم » .

في النهاية ، في ظروف اقتصادية « تقليدية » يوجد سببان لوجود البطالة : أولاً ، لا تقوم المشروعات بالاستثمارات القادرة على زيادة تشغيل العمال . ثم مع انتاج ثابت ، تطبق تقنيات أكثر رأسمالية ؛ إحلال رأس المال محل العمل هو الجواب على ارتفاع الاجور ، على عدم كفاية أرباح الانتاجية .

ب ـ بطالتان يمكن أن تتلاقيا

ينبغي تحديد شكلي البطالة ، وهو أمر ممكن إذا استخدمنا مؤشرات ظرفية :

اختناقات الانتاج ، هوامش طاقة الانتاج ، معدل مخزونات المنتجات النهائية وبطاقات الطلب . هذه المؤشرات ، المحددة من المؤسسة الوطنية للاحصاء والدراسات الاقتصادية INSEE ، والمقدرة بانتظام من أجل الصناعة عند التحقيقات الشهرية أو الفصلية للحالة الاقتصادية ، لدى رؤساء المشروعات ، لها في الواقع مستويات مختلفة جداً حسب البطالة وخاصيتها الغالبة الكلاسيكية أو الكينزية .

ـ إختناقات الانتاج : هي تقابل « نسبة المشروعات التي ، إذا زادت الطلبات ، تصبح ممنوعة عن أن تنتج أكثر لنقص التجهيزات ، أو عدم كفاية المستخدمين أو الاثنين معاً »[8] . اختناقات الانتاج هي هامة في حالة البطالة الكلاسيكية ، لكنها ضعيفة في افتراض بطالة كينزية .

ـ هوامش طاقة الانتاج المتوفرة مع تشغيل العمال : « المطلوب من الصناعيين ، عند استلامهم طلبات كثيرة ، أن يقدروا بكم يستطيع الانتاج أن يزيد مع الأدوات التي هي بحوزتهم حالياً ، لكن مع احتمال تشغيل عمال إضافيين »[8] . هوامش الطاقة هي ضعيفة في وضع بطالة تقليدية ، وهامة مع افتراض بطالة كينزية .

ـ مستوى مخزونات المنتجات النهائية ، القليل أو الكبير حسبما تكون البطالة كلاسيكية أو كينزية .

ـ بطاقات الطلبات « المجهزة كثيراً » أو « المجهزة قليلاً » حسبما تكون البطالة كلاسيكية أو كينزية .

المؤشران الأولان هما مفيدان بشكل خاص من وجهة النظر التحليلية . هما يعبران عما يُسمى قانون أوكن Okun ، الموضوع تجريبياً في الولايات المتحدة في الستينات ، والذي يرد معدل البطالة الى الفارق بين الانتاج المقدر والانتاج الفعلي . وفقاً لهذا القانون ، ينبغي لزيادة في النشاط الاقتصادي بنسبة 3% ـ مسببة ارتفاعاً في معدل استخدام قدرات الانتاج ـ أن تسبب انخفاضاً في البطالة بنسبة 1%[9] .

قام تيلوت Thélot[10] برسم منحنيات أوكن لفرنسا للفترة 1962 -1985 . الربط بين معدل استخدام طاقات الانتاج ومعدل البطالة يبدو إجمالاً سلبياً ، وفقاً لتعليمات النظرية . إن مكوناً للبطالة هو بالتأكيد كينزي . لكن منحنى أوكن انتقل الى الأعلى . خاصة بين 1976 و1979. بالنسبة للمعدل ذاته لاستخدام قدرات انتاجية ، يصبح معدل البطالة من بعد أكثر ارتفاعاً من السابق ، إن مكوناً ثانياً للبطالة هو حتماً كلاسيكي .

استناداً الى المؤشرات الأربعة ،وضعنا رسوماً تخطيطية تظهر تطور طبيعة البطالة منذ 1973 . بعدها يمكن وضع مؤشر تركيبي[11] .

يمكن أن نستخرج منها ما يلي :

ـ أولاً سنة 1973 هي سنة نموذجية للبطالة الكلاسيكية و1975 للبطالة الكينزية . إذن يمكن أن يتلاقى شكلا بطالتي التوازن وأن يميزا الاقتصاد في أوقات مختلفة . هذه الحالة قادت مالينفود الى عدم الحكم لأي طرف من المنظرين لجدل الثلاثينات ثم السبعينات والثمانينات حول طبيعة البطالة .

كل واحد هو محق لكن جزئياً : « النظرية الكينزية (. . .) ليست مخطئة [كما يلاحظ مالينفود] كما يدعي المفكرون سيئوا النية ؛ لكنها غير كاملة »[12] . فهي راجعة الى الأوضاع المختصة بالبطالة الكينزية .

ـ ثم من الصعب تحديد شكل مسيطر للبطالة لمعظم السنين ، خارج سنتي 1973 و1975 ، حتى ولو أن سنتي 1976 و1979 هي متقاربة من وضع أزمة كلاسيكية ، وسنة 1981 من وضع أزمة كينزية . هذا يجعل التفكير موجهاً إلى أن هذه الأخيرة يمكن أن تتواجد في وقت معين ، لكن في قطاعات مختلفة ـ لا يمكن إذن تصور سياسة اقتصادية شاملة .

ـ أخيراً ، يمكن أن تكون التعديلات المهيمنة سريعة : قلّلت السياسة الاقتصادية للانعاش في عام 1975 من أهمية البطالة الكينزية لكنها زادت أهمية البطالة الكلاسيكية حتى عام 1979 تقريباً . إن تصاعد البطالة الكينزية بين 1979 و1981 هو بارز وناتج بدون شك عن سياسات التصحيح التي تلت الصدمة النفطية الثانية . وتبعاً لذلك تضاءلت البطالة الكينزية مع انعاش الاقتصاد الفرنسي عام 1981 ثم مضادات الصدمة الخارجية لعامي 1985 و1986 .

تحاول السياسة الاقتصادية التي ينادي بها مالينفود أن تأخذ باعتبارها كل هذه التعقيدات .

فقرة 2 ـ تعريف سياسة اقتصادية لاجل متوسط الدفاع عن انعاش بالأرباح

في الفترة القصيرة ، الوسائل المستخدمة من أجل محاربة البطالة الكينزية هي أولاً وبشكل كامل مختلفة عن تلك التي تسمح بتقليص البطالة الكلاسيكية .

شكلا بطالة اختلال التوازن

البطالة الكلاسيكية ، البطالة الكينزية

بطالة كلاسيكية — بطالة كينزية

ـ اختناقات الانتاج (نسبة مئوية سنوية متوسطة للمشروعات)

قوية						ضعيفة
38%	24%	20%	18%	16%	14%	10%
1973	1979 1980	1976 1977	1984 1987	1978 1982 1985 1986	1981 1983	1975

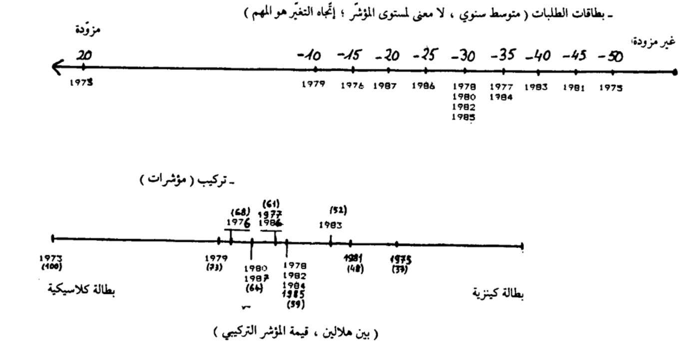
ـ هوامش طاقة الانتاج (نسب مئوية سنوية متوسطة)

ضعيفة						قوية
14%	19%	20%	21%	22%	23%	30%
1973	1979 1980	1976 1977 1978 1985 1987	1986	1982 1984	1981 1983	1975

ـ مخزونات المنتجات النهائية (متوسط سنوي ، لا معنى لمستوى المؤشّر ؛ إتجاه التغيّر هو المهم)

ضعيفة								قوية
-10	5	10	15	18	20	25	30	45
1973	1976 1979	1987	1977 1982 1986	1985	1980 1983 1984	1978	1981	1975

مصدر الاحصاءات « اتجاهات الظروف الاقتصادية » مجموعة الصناعة ـ السلسلة الزرقاء


ـ بطاقات الطلبات (متوسط سنوي ، لا معنى لمستوى المؤشّر ؛ إتّجاه التغيّر هو المهم)
مزوّدة
غير مزودة
20
-10
-15
-20
-25
-30
-35
-40
-45
-50
1973
1979
1976
1987
1986
1978
1980
1982
1985
1977
1984
1983
1981
1975
ـ تركيب (مؤشرات)
1973
(100)
1979
(73)
(68)
1976
1980
1987
(64)
(61)
1977
1986
1978
1982
1984
1985
(59)
(52)
1983
1981
(48)
1975
(39)
بطالة كلاسيكية
بطالة كينزية
(بين هلالين ، قيمة المؤشر التركيبي)

يمكن التفكير بزيادة الاستهلاك عن طريق رفع الاجور أو توزيع معونات بطالة في الحالة الأولى ، أو إجراءات الانعاش بالاستثمارات العامة . من أجل محاربة البطالـة الكلاسيكية ، يبدو من الضروري في المقابل ، كبح ارتفاع الأجور الاسمية . التوصل الى ركودٍ بل وحتى إلى إنقاص الاجور الفعلية ترتبط بهـما على الأقـل جزئيـاً ، عودة الارباح . عندئذٍ تصبح المشروعات محفزة على زيادة طاقاتهـا الانتاجيـة وعلى تشغيـل العمال .

كما نرى ، التعارض هو كلي ، هو يفسر حماس الجدل في الثلاثينات لكنه يتلاشى مع دخول السياسة الاقتصادية في الحقبة المتوسطة . كما كانت بشكل خاص السياسة النقدية الفرنسية بعد 1976 . يبدو هذا التطور منطقياً في مفهوم اصلاحات بنيوية وتقنية متقدمة في الاقتصادات المعاصرة :

في منظور الحقبة المتوسطة ، تتغير طبيعة الجدل في ناحيتين . من جهة ، تحتمل محاربة البطالة الكينزية ، المنفذة عن طريق زيادة الاجور ، خطر ظهور بطالة كلاسيكية لأجل قصير .

هكذا تصبح الحالة ، إذا اجتزأ ارتفاع الاجور الارباح ، وقلَّل من رغبة المنظمين في إنشاء قدرات انتاجية جديدة باستثماراتهم . من جهة ثانية ، تخفيض الاجور الحقيقية من أجل محاربة البطالة الكلاسيكية هو بشكل خاص فعَّال لاجل متوسط . ينبغي أن تترجم إعادة الارباح ، الى تنمية الاستثمارات لكن لأجل ، بزيادة طاقات انتاج تسهِّل الاستعانة بعمال اضافيين .

لهذه الأسباب ، كما يرى مالينفود ، وفي إطار نموذجه في التحليل ، يعتبر التماثل بين وسائل محاربة شكلي البطالة كأنه لم يكن : يسبب رفع الأجور غير المدروس نتائج ضارة بما فيها البطالة الكينزية ؛ تفرض عودة الأرباح نفسها حتى في هذه الحالة ، شرط توفير دعم إضافي للطلب ، في الفترة القصيرة ، عن طريق النفقات العامة .

سنبين في الترسيمات التي سترد في الصفحات القادمة ، مختلف متغيرات السياسة الاقتصادية التي حللها مالينفود . هي ترتكز على الأقل على افتراضين كبيرين : قسمة القيمة المضافة بين الأجور والأرباح هي جارية في إطار عمل ينطلق من الصفر ، أي بدون أرباح انتاجية وتعويض بتطور الاقتطاعات العامة؛ من جهة ثانية ، يفترض أن الاستثمارات ترفع الطاقة الإنتاجية للمشروعات . استثمارات الانتاجية هي مهملة . مع الأخذ بعين الاعتبار الصيغة الأصلية لنموذج مالينفود ، وكذلك كما يلاحظ الكاتب من جهة ثانية ، أن مقترحات السياسة الاقتصادية ليس لها سوى الصفة الاستكشافية .

أربعة مفاهيم هي مستخدمة في بناء الترسيمات : الطاقة الانتاجية المقابلة للاستخدام الكامل لرأس المال $\bar{y}$ ، إنتاج الاستخدام الكامل لليد العاملة yPE ، الطلب D والانتاج الفعلي أو الدخل Y[13] .

يُضبط الدخل أو الانتاج الفعلي ، على الطلب عندما لا يتعرض هذا الأخير لمصدر . لدينا إذن $Y = D$ إذا $\bar{y} > D$ و $yPE > D$.

في الحالة المعاكسة ، لا يمكن أن يكون مشبعاً ويكون لدينا :

$Y =$ أدنى $(\bar{y}, yPE), Y < D$

سنبدأ على التوالي بالسياسات الاقتصادية القادرة على تقليص البطالة الكينزية (A) والبطالة الكلاسيكية (B) ، كما تنتج من نموذج مالينفود . ثم في عرض ثالث ، سندرس المشاكل التجريبية العالقة .

أ : السياسة الاقتصادية في وضع بطالة كينزية

البطالة الكينزية هي معرَّفة بعدم كفاية الطلب . الطاقات الانتاجية للاقتصاد المقابلة للاستخدام الكامل لرأس المال والعمل هي جزئياً غير مستخدمة (وضع البداية) .

الانعاش بواسطة الأجور (ترسيمة 2) هو في الفترة القصيرة من طبيعة تزيد الطلب (من Dt_0 الى Dt_1) وتقلص البطالة الكينزية .

هنا في المقابل ، تظهر بطالة كلاسيكية لأجل متوسط : بالفعل ، إن تعديل القسمة الى أجور وأرباح ، أدى الى هبوط الاستثمارات ولأجل طاقات الانتاج للاقتصاد Y . الانتاج الفعلي y_2 هو أدنى من الطلب ، لأنه محدود بمصدر الطاقة الانتاجية للمشروعات . yPE هو أعلى من الانتاج الفعلي وهذا يفسر وجود بطالة ، بطالة كلاسيكية في هذا المفهوم لطلب كبير .

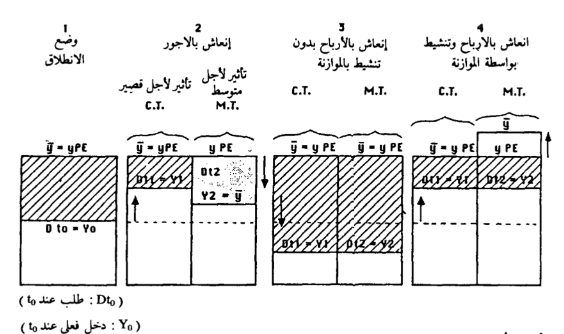
يخشى أن يؤدي الانعاش بالارباح مع تنشيط بالموازنة (ترسيمة 3) الى ازدياد البطالة الكينزية لأجل قصير وأجل متوسط . تلك تكون الحالة إذا لم يستثمر المنظمون لأنهم متشائمون حول مصير مبيعاتهم ، لأن الاستهلاك سيتعرض للتراجع بفعل هبوط الأجور . ينقص الطلب الكلي .

يمكن للانعاش بالأرباح المترافق مع تنشيط موازنة ، بشكل نفقات عامة (ترسيمة 4) أن يكون ملائماً في الأجل القصير والأجل المتوسط . ففي الأجل القصير ، لا يؤدي

الى زيادة البطالة الكينزية ، إذا كان نقص الاستهلاك الناجم عن تعديل القسمة الى أجور وأرباح ، معوضاً بزيادة بواسطة النفقات العامة والاستثمارات . مما لا شك فيه ان المنظمين يصبحون بالفعل أكثر تفاؤلاً من السابق حول تطور الظروف الاقتصادية ، بفضل معرفتهم للسياسة المضادة للدورة التي يقوم بها الحكام . عندئذٍ ترتفع الطاقات الانتاجية للاقتصاد في الأجل المتوسط ، مُقلّلة بذلك من خطر ظهور بطالة كلاسيكية .

I

سياسة اقتصادية من أجل محاربة بطالة كينزية



(Dt_0 : طلب عند t_0)

(Y_0 : دخل فعلي عند t_0)

شروحات

ȳ : طاقة انتاجية للاقتصاد مقابلة للاستخدام الكامل لرأس المال .

yPE : طاقة انتاجية لاقتصاد مقابلة للاستخدام الكامل لليد العاملة .

Y : انتاج فعلي ودخل

D : طلب

t_0 : وضع البداية (الانطلاق)

t_1 : تأثير لاجل قصير

t_2 : تأثير لأجل متوسط

افتراض البداية ȳ = yPE ؛ بطالة كينزية

بطالة كلاسيكية

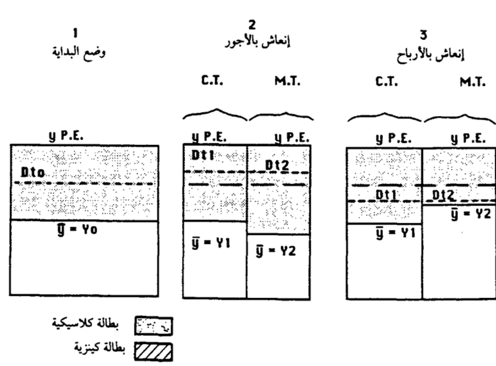
ب ـ السياسة الاقتصادية في وضع بطالة كلاسيكية

تتميز البطالة الكلاسيكية بعدم كفاية الطاقات الانتاجية لانتاج المشروعات . الطلب الكامن الشديد Dt_0 لا يمكن تجسيده .

الانتاج الفعلي Y_0 ينضبط عند مصدر طاقة الانتاج $\bar{Y}$. هو أدنى من انتاج الاستخدام الكامل ، وهو ما يفسر البطالة (وضع البداية) .

II

سياسة اقتصادية لمحاربة بطالة كلاسيكية



يمكن الرجوع الى الشروحات في الترسيمات السابقة .

الانعاش بالاجور(ترسيمة 2) هو بلا تأثير على البطالة الكلاسيكية في الأجل القصير . بل على العكس قد يزيد في الاستهلاك وبذلك يزيد في إخلال توازن الطلب في سوق السلع .يبقى الانتاج Y_1 محدوداً بالطاقة الانتاجية $\bar{y}$. في الأجل المتوسط ، يُخشى من تفاقم البطالة الكلاسيكية ، خاصة عندما تقوم المشروعات ، مقدرة عدم كفاية أرباحها ، برفض استثمارات ذات طاقة ، في هذه الحالة $\bar{y}$ تنقص وتجر معها الانتاج الفعلي نحو الأسفل .

لا تأثير للانعاش بالارباح (ترسيمة 3) في الفترة القصيرة على البطالة الكلاسيكية . بل على العكس يمكن أن يقلص اختلال الطلب في سوق السلع إذا استطاع تدني الاستهلاك أن يعوض بزيادة ارتفاع الاستثمارات . في الأجل المتوسط ، تزداد الطاقات الانتاجية للمشروعات . يُرفع مصدر الإنتاج الفعلي وتخف البطالة الكلاسيكية .

خلاصة

يحمل النموذج المقدم من مالينفود لتحليل البطالة فائدة كبرى ، لكونه يشكل مثلاً كاملاً للصلة القائمة بين النظرية ، النمذجة واقتراحات السياسة الاقتصادية .

النظرية هي نظرية التوازنات مع التقنين ، أي النظرية الكينزية لاختلال التوازن . تؤدي النمذجة الى توضيح نوعين من البطالة وهو ما يتيح في نفس الوقت نسبية التفسيرات التقليدية وتعمقاً في إدراكنا الواقعي للبطالة . تركز اقتراحات السياسة الاقتصادية على ضرورة الارتباط بين الحقبة القصيرة والحقبة الطويلة ؛ إنها تشكل كشفاً لملاءمة الانعاش بالارباح ، المترافق أو غير المترافق مع تنشيط بواسطة الموازنة وذلك حسبما يتعلق الأمر بمحاربة بطالة كينزية أو على العكس بطالة كلاسيكية .

في عام 1979 ، لفت هينان Hénin[14] النظر بقوله عن نموذج مالينفود ، أنه كان « مدعواً ليلعب في التحليل الاقتصادي الكلي ، دوراً أكثر أهمية من نموذج ISLM لثلاثين سنة خلت » .

إن صفته كنموذج أصلي ، التي أكدتها استعادة الكاتب لها مرات ، ينبغي أن لا تنسى . تتعزز الشروحات عن وسائل محاربة البطالة ، بشكل خاص ، بالأعمال التجريبية حول علاقة الأجر بالاستخدام .

ج ـ تأملات تجريبية حول علاقة الأجر بالاستخدام

هل هو تأثير مالينفود ، الذي ساهم في ترسيخ شرعية انعاش بالارباح بإعطائه نظاماً نظرياً مؤكَداً ؟ هل أن اعتبار ارتفاع الأجر الفعلي ، منطقياً بصورة أولية في إطار سياسة امتصاص للبطالة الكينزية ، هو مع ذلك « صعب المواجهة » لأنه « يقلل من أهمية التجارة الخارجية ويولد ضغوطات تضخمية » كلما دلت على ذلك تصويرات قام بها آرتس Artus في الفترة 1963 -1983[15] ؟

دوماً كانت السلطات الموجهة للسياسة الاقتصادية الفرنسية ، تهتم ، منذ 1976 تقريباً ، إذا استثنينا سنتي 1981 و1982 ، للتوصل الى كبح الأجور الفعلية . النتائج على

الاستخدام كانت ملطفة ، كان عدد الاستخدامات المشغولة في فرنسا ثابتاً تقريباً بين 1973 و1987[16] . يمكن ذكر ثلاثة أسباب ، تعود تباعاً الى ضعف مرونة طلب العمل تجاه الاجور الفعلية والى ضرورة الأخذ بالاعتبار عاملين إضافيين محددين لقرار تشغيل العمال : أرباح الانتاجية وكلفة استعمال رأس المال .

1 ـ مرونة طلب العمل تجاه الاجور الفعلية

تبدو ضعيفة في فرنسا ، على الأقل في الفترة القصيرة وربما في الحقبة الطويلة أيضاً . بالنسبة لآرتس ، الذي قدم التجارب الكثيرة في الاقتصاد القياسي لمعرفة تأثير الأجور الفعلية على الاستخدام ، فإن المرونة لأجل قصير هي تقريباً دائماً غير مختلفة كثيراً عن صفر . في الأجل الطويل ،إشارتها سلبية ـ وفقاً للنظرية ـ لكن قيمتها لاتتجاوز 0,1 . استنتاج آرتس هو التالي : « إذا كان ارتباط الأجر الفعلي بالاستخدام ضعيفاً بالفعل ، فإن تدبير الأجرالفعلي ليس السلاح الفعّال في تشجيع الاستخدام ، لأنه ينبغي أن نعدله وفقاً لنسب استثنائية للحصول على الاستخدام الكامل (تخفيضه 60% عام 1983 !) »[17] . هذه المسألة هي موضع جدل ، توجد حسابات على أساس نماذج اقتصاد قياسي منفذة من قبل بين Bean توصلت الى مرونة ، بالنسبة لفرنسا ، بـ ـ 0,17 في الأجل القصير لكن بـ –0,62 للأجل الطويل[18] . بعدها وجد بين مرونات ذات دلالة بنسبة0,5الى 1 نقطة بالنسبة لمعظم بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تمت التجارب عليها .

2 ـ الفارق بين تطور الأجور الفعلية وأرباح الانتاجية

تستدعي عبارة « كبح الأجور الفعلية » التي سبق ذكرها ، عدم تقييس الأجور الاسمية على التضخم ، ذلك ما كان قد أجري بعد 1976 .هل هذا هو المعيار الوحيد الملائم ؟ ما يهم في نظر كوهن Cohen وميشال Michel [19] هو عدم تقييس الأجور الفعلية بالنسبة لانتاجية العمل .

نعرف أن فارقاً إيجابياً بين تطور أرباح الانتاجية للعمل وتطور الاجور الفعلية ، ينعكس بشكل مؤات على معدلات هامش الربح ، إذن على معدلات الارباحية . عندئذٍ يصبح المنظمون محفزين على تشغيل العمال . هذا التحليل ، بالنسبة لكوهن وميشال ـ المتوافق كلياً مع التفسيرات بمصطلح البطالة الكلاسيكية المدروسة سابقاً ـ هو ثابت تدريجياً ، الى حد أن وجود فجوة إيجابية هو شرط لازم لكن غير كاف لايجاد لاستخدامات .

في الولايات المتحدة الاميركية واليابان ، كانت أرباح الانتاجية ، بين 1953 و1983 ، أعلى بشكل واضح من ارتفاع الاجور الفعلية ، والاستخدام متقدماً جداً . على العكس في فرنسا ، حيث كانت روائز التقدير بمعنى إيجاد الاستخدامات غير كافية كثيراً ، فإن الأجور الفعلية كانت ، خلال نفس الفترة ، كلياً مقاسة على الانتاجية . أخيراً في المملكة المتحدة ، تراجعت الاستخدامات المعروضة من 1953 حتى 1983 ، بالرغم من أرباح انتاجية أكبر من زيادة الاجور الفعلية[20] .

3 ـ الفارق بين تطور الاجور الفعلية وتطور كلفة استعمال رأس المال

إنّ تقدير نتائج تزايد الأجور الفعلية على الاستخدام لا يمكن أن يكون كاملاً إذا لم يؤخذ بعين الاعتبار تطور كلفة استعمال رأس المال . بالفعل ، في إطار دالة انتاج ذات عنصرين إحلاليين ـ العمل ورأس المال ـ تتوقف التركيبة الانتاجية على السعر الخاص بالعنصرين . لتحقيق الربح الأقصى ، يستخدم المنظمون عملاً أقلّ بنسبة ارتفاع الأجر الفعلي نسبياً الى كلفة استعمال رأس المال أو الكلفة الحينية لاستعمال رأس المال في كل فترة . هذه في صيغتها المبسّطة ، دالة متنامية لسعر حيازة رأس المال ومعدلات فائدة لأجل طويل ، ودالة متناقصة لعمرها ومعدلات الضخم أو تصاعد الاجور المتوقعة [21] .

هنا يبرز سؤالان تجريبيان : كيف تطورت في فرنسا كلفة العمل النسبية لرأس المال ؟ ما هي النتائج على الاحلال بين العناصر ؟

ارتفعت كثيراً كلفة العمل النسبية لرأس المال بين 1963 و1973 بمعدل 7 الى 8% سنوياً ، وهي ظاهرة معقولة في فترة تندر فيها اليد العاملة . ثم ارتفعت أيضاً بنسبة 5,3% سنوياً بين 1973 و1979 ، بالرغم من انتشار البطالة هذه المرة . خف التصاعد بعد ذلك (2,1% سنوياً من 1979 حتى 1983) بتأثير مزدوج : تباطؤ ارتفاع الاجور الذي انتهى بالبطالة من جهة ، إرتفاع المعدلات الفعلية للفائدة من جهة ثانية[22] . أخيراً بدا منذ 1983 أن كلفة العمل النسبية لرأس المال بدأت بالتراجع[23] .

ـ لم يعدل هذا الانعطاف جوهرياً التركيبات الانتاجية ، على الأقل ظاهرياً . بيَّن تيلوت Thélot[24] ، إن الكثافة الترسملية (K/L) تزداد بانتظام تقريباً وفقاً لنسق من 4 إلى 5% بين 1963 و1983 . وكان أن بدأت هذه النسبة تتدنى تدريجياً بعد 1979 ، وفقاً للنظرية .

قدَّم مالينفود تفسيرين لهذه الظاهرة . أولاً ، استطاعت الموانع التشريعية

للتسريح من العمل ، أن تكبح حماس رؤساء المشروعات لتشغيل اليد العاملة التي أصبحت « عنصراً ثابتاً للانتاج »[25] وذلك بدون اعتبار للتكاليف . ثانياً ، لم يتأثر النظام بالتغيرات في السعر الا مؤخراً . تعمق بدراسة هذه المعضلة هنري Henry ،ليرو Leroux ومييه Muet[26] . وفقاً لهؤلاء ، إن عمليات ضبط مخزون رأس المال على حاجات المشروع ، مع الأخذ بالاعتبار الأزمة الاقتصادية ، كانت أكثر تراخياً من عمليات ضغط العمل (تحفظات المنظمين تجاه تشغيل العمال هي إذن غير مبررة) . عندما نصحح الانتاجيات لهذا الجمود المؤثر[27] ، نرى أن انتاجية رأس المال ، ارتفعت بين 1974 و1985 بدلاً من أن تنخفض . لم تتأثر كثيراً انتاجية العمل بهذه التصحيحات . هذا قلّل ، وكل شيء كما في السابق ، النسبة بين إنتاجية العمل (Q/L) وانتاجية رأس المال (Q/K) ، أي الكثافة الترسملية K/L . تطور K/L هو عندئذٍ موافق لتعليمات النظرية . بالنسبة لدوتيم d'Autume وميشال[28] ، يكون كبح إحلال رأس المال محل العمل ، مطلوباً في فترة البطالة الواسعة ، لأنه خلافاً لفكرة راسخة ، لا يوجد أي سبب يحدث لأجل طويل خسائر انتاجية وتنافسية . لكن استناداً الى نتائج تحليلهم النظري ، ينبغي على العمال أن يقبلوا تخفيضاً للاجور الفعلية .

خلاصة

قدمنا على انفراد ، توخياً للوضوح ، ثلاثة نماذج من الأفكار ، كلها مرتبطة بتطور الأجور مع التوقف عند الأجور الفعلية أولاً ، لنقارن بعد ذلك النمو مع أرباح الانتاجية وتغيرات كلفة رأس المال . في الحقيقة ، إن هذه المسائل هي جد متداخلة .

في النتيجة ، نجمت زيادة بطالة اختلال التوازن ، منذ اندلاع الأزمة الاقتصادية ، عن الاستقرار النسبي لطلب العمل في مواجهة تزايد عرض العمل (الانثوي خاصة) . يعود أصل الثبات النسبي لطلب العمل الى ثلاثة عوامل ؛ حتى ولو أن تأثير كل واحد هو غير مؤكد : عدم كفاية طلب السلع والخدمات (مكون كينزي) على الصعيد الدولي ، صعوبات إربحية المشروعات التي لم تكن بالنسبة إليهم حافزاً على زيادة طاقاتهم الانتاجية (مكون كلاسيكي) ، كون التطورات النسبية لتكاليف العناصر قد عززت إحلال رأس المال محل العمل (مكون كلاسيكي كذلك) . يضاف الى هذه العوامل ، حسب آرتس ومالينفود[29] ، تغير في سعر المواد الأولية وتدني التنافسية الفرنسية حيث يمكن القول بأنهما أثّرا في هبوط الطلب للسلع .

أخيراً إن تعريف السياسة الاقتصادية الملائمة لمحاربة البطالة يمر عبر ثلاثة اعتبارات : ينبغي أن يندرج في الفترة القصيرة حيث يحدث مثلاً إحلال رأس المال محل

العمل ؛ ينبغي أن يرتكز الى تحديد دقيق للقطاعات التي هي في وضع بطالة تقليدية والقطاعات التي تشهد على العكس بطالة كينزية ؛ ينبغي أن يكون مختلفاً حسب هذه القطاعات . هذا هو كذلك نتاج نظرية اختلالات التوازن مما يدل على ضعف فاعلية السياسات الاقتصادية الكلية[30] .

بند 2 ـ البطالة الاحتكاكية وسلوك زيادة لسوق العمل باليد العاملة

كنا قد حددنا فيما سبق البطالة الاحتكاكية أو بطالة التوازن الكلي ، بأنها ظاهرة ناجمة عن اختلالات التوازن في اتجاه معاكس . التي نجدها في أسواق عمل جزئية . وهكذا يمكن لفئة من العارضين للعمل في قطاع ما أن تتصف بالافراط في حين نشاهد من جهة أخرى ندرة في اليد العاملة . هناك مسألتان عند هذا المستوى : هل أن البطالة الاحتكاكية كانت قد تفاقمت منذ اندلاع الازمة ؟ إلى أية فئة من فئات العاطلين عن العمل يرجع التطور المعاين ؟

يمكن أن تقاس البطالة الاحتكاكية بتقريب عروض الاستخدام غير المشبعة أي الاستخدامات الخالية ، من طلبات الاستخدام غير المشبعة التي تهم الافراد الذين هم في بطالة .

هذه العلاقة بين معدل الاستخدامات الشاغرة ومعدل البطالة ، والمسماة منحنى بيفيردج ، هي عادة تنازلية : كلما كان الأول كبيراً كلما أصبح الثاني صغيراً . يدل رفع المنحنى ، بمعدل مساو للاستخدامات الشاغرة ، أن معدل البطالة هو أكبر مما كان في السابق . ذلك هو مؤشر زيادة البطالة الاحتكاكية .

ماذا في الحقيقة ؟ حسب تقديرات تيلوت[31] ، زادت البطالة الاحتكاكية في فرنسا خلال الفترة 1967 -1984 على مرحلتين :

أولاً بين 1967 و1972 حيث معدل البطالة هو تقريباً ثابت في حين أن معدل الاستخدامات الشاغرة هو مضاعف خمس مرات ، ثم من 1978 حتى 1982 حيث في هذه المرة معدل الاستخدامات الشاغرة هو الى حد ما ثابت في حين أن معدل البطالة ارتفع من 6 الى 8,5% تقريباً .

هذا الارتفاع للبطالة الاحتكاكية الذي يصفه مالينفود بالمعتدل[32] ، هو عائد الى عاملين رئيسين : ارتفاع ثنائية سوق العمل وتحسين تغطية البطالة . يقصد بعبارة « ثنائية سوق العمل » بوجه عام توزيع هذا السوق بين فئتين من العمال : العمال

الاختصاصيون (بمن فيهم الكوادر العالية) المستفيدون من منافع اجتماعية والمحميون نسبياً ضد البطالة ، العمال الآخرون في وضع مهتزّ ، عدم المرونة تجاه هبوط الاجور القليلة ، المرتبط في فرنسا بالحد الأدنى ، تفسر زيادة بطالة الفتيان (الأكثر أهمية مما هي في مجموع البلدان الصناعية الكبرى) والاجراء المؤهلين قليلاً (خاصة الاناث) . الموانع التشريعية للتسريح تصبح مسؤولة عن انتشار العمل المؤقت أو بالإنابة والعقود ذات المدة المحدودة . غير أنه في عام 1987 ، كان العمال المؤقتون أو في نهاية العقد ، يمثلون 47% من المسجلين في بطالة[33] . أخيراً هل هي أيضاً نتيجة لجمود الاجور ؟ يبدو أن الميل للبطالة يكبر كثيراً عند الاجراء الذين تتجاوز أعمارهم الخمسين . تحسين تغطية البطالة هو العامل الثاني المفسر ، في نظر مالينفود ، لارتفاع البطالة الاحتكاكية ، فهو يستطيع أن يسبب اطالة لمدة البطالة ، وجعل العمال يدرسون في العمق سوق الاستخدام ، هذه الظاهرة ، المتصلة بمفهوم البطالة الاختيارية ، هي صعبة التقدير احصائياً . لكن فائدتها التحليلية أمر مؤكد .

تشكل نظرية بطالة ريادة السوق ، مع البحث المقدم من ليبسي Lipsey أسساً نظرية لمنحنى فيليبس Phillips. التركيز هو على سلوك عارضي العمل ؛ تؤدي دراسة هذا السلوك الى تفسير لشكل من البطالة . يطبق « الاقتصاديون الجدد » هذا التحليل ، ويوسعون نطاقه من أجل تقديم تفسير ليبرالي متطرف لتصاعد البطالة في فرنسا . سندرس هذه النقاط الثلاث .

فقرة 1 ـ من منحنى فيليبس الى مفهوم البطالة الإرادية

ليبسي هو الذي اهتم بإيجاد أسس نظرية لمنحنى فيليبس . وأدخل مفهوم البطالة الاختيارية .

أ ـ منحنى فيليبس ، علاقة تجريبية

يعبر منحنى فيليبس عن علاقة تجريبية عكسية بين معدل ارتفاع الأجر الاسمي ومعدل البطالة .

التصحيح المحقق في بريطانيا من 1861 حتى 1957 بواسطة فيليبس[34] ، له الشكل التالي :

$$\frac{dw}{w} + 0,9 = 9,64\, u_t^{-1,39}$$

حيث w هو معدل الاجر الاسمي ، u معدل البطالة

يمكن بشكل عام كتابة $\frac{dw}{w} = h(u)$

بالامكان التوصل الى علاقة تضخم ـ بطالة . نصنع عملياً $\frac{wL}{pQ} = K$ حيث K ، حصة الاجور في القيمة المضافة ، هي مفترضة ثابتة .

نستطيع أن نكتب : $Log\ w + Log\ L - Log\ p - Log\ Q = Log\ K$.

وبالمفاضاة بالنسبة للوقت :

$$\frac{dw}{w} - \frac{dp}{p} - \left(\frac{dQ}{Q} - \frac{dL}{L}\right) = 0$$

$\frac{dQ}{Q} - \frac{dL}{L}$ هو معدل ارتفاع انتاجية العمل

(بالضبط $\frac{d(Q/L)}{Q\ L}$) الذي نرمز إليه بواسطة k .

أي $\frac{dp}{p} = \frac{dw}{w} - k$

أوكذلك $\frac{dp}{p} = h(u) - k$

كان لمنحنى فيليبس ، وهو مجرد تصحيح اقتصادي قياسي في البداية ، صدى كبير لنوعين من الأسباب :

ـ أسباب سياسية اقتصادية : بموجبها يتوضح اختيار السلطات العامة بين التضخم والبطالة ، وهو ما ميَّز الستينات ، من نمط : تضخّم أقلّ ، بطالة أكثر أو تضخم أكثر ، بطالة أقلّ .

ـ أسباب نظرية : أخذها الكينزيون لأنفسهم ، لأن منحنى فيليبس هو متوافق مع النظرية العامة حيث كينز يعلّل بمفهوم الاجور الاسمية المقاومة لهبوط وليس للارتفاع . وبشكل خاص هي تملأ فجوة في النظرية الكينزية بإعطائها تفسيراً للتضخم . لكن من الثابت كما يؤكد هينان Hénin« أن الكينزية ، بإلحاقها بها منحنى فيليبس ، ترث ضعفاً خاصاً بهذه الأداة »[35] .

هذا يفسر التناقضات مع الاقتصاديين النقديين حول شكل منحنى فيليبس لاجل طويل .

النقديون وشكل منحنى فيليبس

بالنسبة لفريدمان Friedman (1968) وفيليبس Phelps (1972)، لا يوجد منحنى فيليبس في شكله التقليدي إلاّ لأجل قصير .

يقولان لنفرض أن الدولة قررت سياسة ظرفية للانعاش ، بوسائل نقدية ، من أجل محاربة البطالة . صبح الأسر في مرحلة أولى ضحايا خداع نقدي ، أي مأخوذة بالتضخم الناتج عن زيادة كمية النقود المتداولة .

بالنسبة لفريدمان في الواقع (كما عند كاغان Cagan ، اقتصادي نقدي من « الجيل الأول ») التوقعات هي « قابلة للتكييف » ، محددة وفقاً للماضي في إطار نماذج تعلّم بالخطأ .

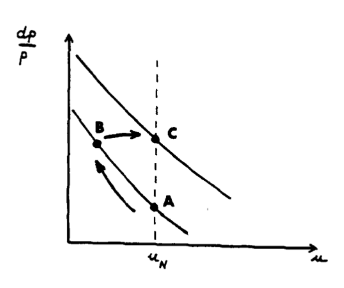
يفسر هبوط الأجور الفعلية تشغيل الأجراء من قبل المنظمين ، وتخفيض معدل البطالة ، بما يتوافق مع منحنى فيليبس (الانتقال من A الى B) .

لكن هذه الظاهرة لا تنطبق سوى على الفترة القصيرة .

يدخل الاجراء تدريجياً التضخم الجديد في مطالبهم الأجرية .

يجد الأجر الفعلي مجدداً مستواه الأساسي ؛ وكذلك معدّل البطالة . فقط معدل التضخم هو الذي يزداد دائماً ، مما يفسر رفع منحنى فيليبس (الانتقال من B الى C) .

في الأجل الطويل ، منحنى فيليبس هو إذن مستقيم عمودي (AC) يحدد معدل بطالة طبيعية ويميز عدم كفاية السياسة الاقتصادية لمحاربة البطالة ، إلاّ لأجل قصير .



لنلاحظ أنه لو أبدلنا افتراض التوقعات القابلة للتكييف بافتراض التوقعات العقلانية التي شاعت في الستينات بواسطة ماث Muyt ، لوكاس Lucas ، رول Roll ، سارجنت Sargent ووالاس Wallace ، الذين بالنسبة إليهم تأخذ الوحدات الاقتصادية باعتبارها كل المعلومات المتاحة في صياغة توقعاتها ، عندئذٍ لا تكون السياسة الاقتصادية فعّالة ، حتى في الفترة القصيرة . بمعرفتها لتعديل السياسة الاقتصادية ونتائجها التضخمية ، لا تصبح الأسر ضحايا وهم نقدي . تصوغ مباشرة مطالب أجرية . يبقى معدل البطالة ثابتاً (الانتقال مباشرة من A الى C) . فريدمان : « دور السياسة النقدية » المجلة الاميركية للاقتصاد ، مارس 1968 . ماث : « توقعات عقلانية ونظرية حركات الأثمان » إكونومتريكا 1961 .

إذن ، يحاول ليبسي أن يقيم نظاماً لمنحنى فيليبس بإلحاقه بنظرية التوازن .

ب ـ البحث عن أسس نظرية

في عام 1960 ، صاغ ليبسي افتراضين أساسيين[36] : .

$$\frac{1}{w}\frac{dw}{dt} = f\left(\frac{N_D - N_0}{N_0}\right) \quad (1)$$

حيث N_D هو طلب العمل من قبل المنظمين ، N_0 هو عرض العملمن قبل الاجراء .

$\frac{1}{w}\frac{dw}{dt}$ هو معدل نمو معدل الاجر الاسمي . وفقاً لهذا الافتراض ، إن زيادة الطلب في سوق العمل تترجم الى إرتفاع في معدل نمو معدل الاجر الاسمي ، وفقاً لنظرية التوازن أو اختلال التوازن ، هذا ما نستطيع قوله في مقاربة أولى . لكن سعر السوق هو هنا معدل الأجر الاسمي ، ليس كما يبدو معقولاً معدل الأجر الفعلي .

$\frac{N_D - N_0}{N_0}$ ليس دائماً ظاهراً بشكل مباشر ، وهذا ما يفسر الافتراض الثاني .

$$u = \varphi\left(\frac{N_D - N_0}{N_0}\right) \quad (2)$$

حيث u هو معدل البطالة . يعني هذا الافتراض أنه عندما يزداد إفراط طلب العمل من قبل المنظمين ، فإن معدل البطالة ينقص .

إذا $N_D = N_0$ ، يبقى معدل البطالة مع ذلك إيجابياً ؛ توجد بطالة احتكاكية .

نستطيع أن نكتب عندئذٍ ، بعد دمج الافتراضين :

$$\frac{N_D - N_0}{N_0} = \varphi^{-1}(u)$$

و

$$\frac{1}{w} \cdot \frac{dw}{dt} = f[\varphi^{-1}(u)]$$

أي

$$\frac{1}{w} \cdot \frac{dw}{dt} = h(u)$$

ونجد مجدداً معادلة منحنى فيليبس . لكن تبقى مع ذلك كل الصعوبات بدون حل . يبقى أن نؤكد على الافتراض الثاني . عندئذٍ يدخل ليبسي مفهوم البطالة الارادية .

ج ـ البطالة الارادية (الاختيارية)

نفترض U متغيراً محدداً من قبل ليبسي مكان u ، معدل البطالة . U هو مجموع ساعات البطالة بالفترة ؛ إنّه يزيد مع تكاثر عدد الاشخاص الذين يتركون عملهم السابق (الدخول في السكان المتعطلين) ؛ وينقص مع تدني مدة البحث عن استخدام آخر (الخروج من السكان المتعطلين) .

بالنسبة لليبسي ، U و$(N_0 - N_D)$ ، وعدد العاطلين عن العمل تتغير بنفس الاتجاه .

ـ عندما يكبر U فذلك يعني أن عدداً إضافياً من الأفراد ترك عمله ، أو أن المتعطلين بقوا فيه لمدة أطول ، أو كذلك ـ حيث تتطور الظاهرتان بصورة معاكسة ـ أن متغير الدخول يتفوق على متغير الخروج ، عندئذٍ يزداد عدد العاطلين عن العمل .

ـ عندما $(N_0 - N_D)$ تكبر ، يفترض ليبسي أن العمال يتركون غير راغبين عملهم القديم ـ ذلك يعني اختيار الافراد للبطالة ، بطالة إرادية ـ لكن في نفس الوقت تطول مدة البحث . حتى تكبر U ، ينبغي الافتراض مع ليبسي ، أن الظاهرة الثانية تعوض الأولى .

هذا كيفي لكنه يسمح لليبسي أن يؤسس المعادلة المتناقصة

$$U = \varphi \frac{(N_D - N_0)}{N_0}$$

وإذن :

$$\frac{1}{w} \cdot \frac{dw}{dt} = h(U)$$

على العكس ، عندما $(N_0 - N_D)$ ينقص ، تتحسن حالة سوق العمل ، فالبعض يستفيد من ذلك ليتركوا عملهم القديم ، مخصصين كل وقتهم لدرس السوق ، لكن مدة البطالة تنخفض أكثر من نسبياً ويقل عدد ساعات البطالة .

توسع مورتنسن Mortensen في أعمال ليبسي . لقد بين أنه أمام زيادة في ضغوط الطلب في سوق العمل ، يقبل المنظمون عن طيب خاطر أن يرفعوا أجور تشغيل العمال $(\frac{dw}{w})$. وحيث أن المتطلبات الاجرية لقسم من المتعطلين الاختياريين قد أشبعت ، فهم يقبلون الاستخدام . وهكذا نلاحظ نقصاً في الوقت المتوسط للريادة ومن ذلك ، في معدل البطالة (U) .

يجد مورتنسن مجدداً المعادلة المعاكسة $\frac{dw}{w} = f(u)$ ومنحنى فيليبس التقليدي .

نظرية بطالة الريادة (درس الأسواق) التي كانت في البدء ملحقاً لمنحنى فيليبس ، كما رأينا[38] ، تصبح مع ذلك وبسرعة مستقلة .

فقرة 2 ـ بطالة درس الأسواق

تتصل نظرية بطالة دراسة الاسواق (الريادة) بدراسة سلوك الافراد العارضين للعمل . هؤلاء المعتبرون رشيدين يقومون بتخصيص وقتهم في إطار تحقيق أقصى أرباحهم بين عدد من الأوقات . هم يفتشون إذن باستمرار على استخدام أفضل من الذي يشغلونه ، وهذا البحث يمكن أن يأخذ شكلين :

ـ البحث خلال الوقت الجزئي ، أثناء أوقات الفراغ . كلفة البحث ، أي الكلفة الادارية وكلفة الفرصة البديلة ، هي مع ذلك محدودة بالفرق بين الأجر المقبول المأمول والتعويض الحالي .

ـ البحث خلال كل الوقت : عندها يستقيل الأفراد من عملهم ليتفرغوا لدراسة سوق العمل ، وهذا يرفع فاعلية الابحاث .

هؤلاء المتعطلون عن العمل في الظاهر هم في الحقيقة رواد سوق العمل ،

نشاطهم يكون هدفاً لتعويض يعادل الفرق بين الأجر المستقبلي المأمول ومجموع التعويضات المحتملة للبطالة من جهة ، وكلفة البحث والأجر الحالي من جهة أخرى . إحتمال الاستقالة هو إذن دالة متنامية في الحالة الأولى ودالة متناقصة في الثانية . أما فيما يخص مدة البحث ، فهي بوجه خاص محددة بالوقت المخصص لزيارة السوق وفحص الأوضاع المختلفة الصادرة عن المشروعات ، المؤدية الى تثبيت الأجر المأمول .

إن الخاصية غير الكاملة للاعلام ، ونقص المعرفة عند الافراد فيما يخص الاستخدامات المعروضة ، المقابلة لاختصاصهم ، والتعويضات المختصة بها تشكل كلها ، كما رأينا ، أساساً لنظرية بطالة الريادة .

تقدم نظرية بطالة الريادة ، وهي نظرية سلوك ، فائدة معينة . إنّها تبعث على إجراء إحصاء لتكاليف البحث ، وتؤدي بشكل خاص الى تفسير حركية العمال كما التواجد المشترك بين البطالة والاستخدامات الشاغرة : بعض المتعطلين يرون من مصلحتهم أن لا يشغّلوا مباشرة الاستخدامات المتاحة ؛ كما أنه في المقابل ، تستطيع بعض المشروعات أن تختار درس سوق العمل بدلاً من أن تتوصل حالاً للتزود بكل الاستخدامات ، مخافة أن تضطر لتشغيل أجراء غير مدربين أو بأجر مرتفع[39] .

يحاول « الاقتصاديون الجدد » أن يوسعوا حقل هذا التحليل ليستخرجوا منه تفسيراً لتصاعد البطالة في السبعينات .

فقرة 3 ـ تفسير تصاعد البطالة في فرنسا ، في السبعينات

بالنسبة لروزا J.J.Rosa وفورسان A.Fourçans[40] ، كما بالنسبة لكلاسن E.M. Claassen ، ڤولفلسبرجر A.Wolfelsperger ، سالين Salin[41] ، تتميز البطالة في السبعينات بثلاث خصائص :

ـ هي أولاً مجموعة غير متجانسة أساساً لأنها تتكون من بطالة ظرفية أو لا إرادية (قسرية) ومن بطالة هيكلية ، وهذه الأخيرة يمكن أن تنقسم الى بطالة مقنّعة ، ناجمة عن عدم الاشتغال جزئياً للنساء المتزوجات في بيوتهن ، وبطالة المجازين ، بطالة احتكاكية (جغرافية ، قطاعية) والى بطالة مولّدة من تعويضات البطالة . نلاحظ أن نماذج البطالة المستخدمة عند الباحثين هي مختلفة عن تلك التي طبقناها حتى الآن . لو استثنينا مسألة البطالة المقنّعة ، فإن مختلف فئات البطالة الهيكلية تدخل في مفهوم البطالة الاحتكاكية .

ـ ثم إن ظاهرة متطورة بشكل مستقل عن معدل نمو الاقتصاد تظهر وهي تطور البطالة الظرفية هو دالة تبعاً للتغيرات العائدة لانتاجية العمل من جهة ولمعدل الاجر الفعلي ، وتطور البطالة الهيكلية هو مرتبط بسلوك عارضي العمل . فيما خص البطالة الظرفية ، نشير إلى أنها تتكون تماماً ، كما يرى الباحثون ، من بطالة كلاسيكية واستثناء كل بطالة كينزية . أماالبطالة الهيكلية فهي معتبرة بالكامل بطالة ارادية(طوعية) .

مع ذلك ، وكما سبق وبيَّنا ، ينبغي أن تكون بعض أشكال هذه البطالة معزوَّة الى عدم انتظام سير سوق العمل مما هي بالنسبة لسلوك اليد العاملة (بطالة الشباب بشكل خاص) .

ـ هي أخيراً مجموعة تكبر في الأجل الطويل تحت الدفع الاساسي للبطالة الهيكلية وإذن للبطالة الارادية .

الى ماذا يعزو « الاقتصاديون الجدد » تزايد البطالة الارادية وتبعاً لذلك زيادة البطالة الكلية في فرنسا منذ السبعينات ؟

يُعتقد بعاملين : تحسين نظام التعويض عن البطالة وإغناء الأسر . . . تحسين نظام تعويض البطالة ، وقد مرّ ذكره بمناسبة تحاليل مالينفود ، يتيح للافراد أن يمددوا البحث عن استخدام أفضل .

يفسَّر إغناء الأسر عادة بوجود ، في داخل الأسرة ، دخل كاف يوفر العيش لكل فرد . بهذا هو يزيد متطلبات الشباب في موضوع الاستخدام والأجور وهكذا يستطيع الحاصل على شهادة أن يزور تماماً سوق العمل وان يجد استخداماً يتوافق مع طموحاته .

في الحالتين ، التأثير متماثل : تمتد مدة البطالة ، ويرتفع معدل البطالة . في النتيجة ، كما يلاحظ ڤولفلسبرجر Wolfelsperger[42] ، « لا نبالغ في القول ، بطريقة معينة ، ان ازدياد البطالة هو البرهان على نجاح الرأسمالية » .

خلاصة

إن الطرح الليبرالي المتطرف لتفسير البطالة بانتشار البطالة الارادية ، ليس تورطاً لازماً لنظرية بطالة ريادة سوق العمل . إنّه يستوعب ، بسرعة فعلاً ، ظاهرتين متميزتين : البطالة بشكل عام وسلوك بعض الأفراد في سوق العمل بشكل خاص .

يبدو من الصعب أن نبين زيادة كبيرة للبطالة الارادية منذ اندلاع الازمة

الاقتصادية ، لأنه إذا كانت مدة الأزمة بالفعل قد طالت ، فإن نسبة المستقيلين من عملهم قد نقصت .

ـ إن مدة البطالة في المتوسط ، وهي أكثر أهمية في فرنسا مما هي في الولايات المتحدة الاميركية ، ارتفعت بين 1963 و1985 : من 7 الى 15 شهراً[43] . هل إن هذه الظاهرة مرتبطة بتحسين تغطية البطالة أو انها تعكس الصعوبة الكبرى لايجاد عمل ؟ يؤكد مالينفود[44] ، أن الدراسات التي أجريت على الولايات المتحدة الاميركية في هذا الخصوص ، دلت على أن إدخال تعويضات البطالة أطالت مدتها دون أن تولد في المقابل تعديلاً كبيراً في سلوك عارضي العمل .

ـ إن نسبة الاستقالات ، وهي العنصر الوحيد الاحصائي الذي نستطيع أن نربطه بمفهوم البطالة الارادية ، قد نقصت: هي تمثل في عام 1985 7% من مدخلات البطالة للسنة مقابل 30% عام 1963 .

توجد البطالة الارادية ،وبما زادت، مع ذلك لا يوجد سوى مكون للبطالة الاحتكاكية . بالنسبة لهذه الأخيرة ، فليس لها سوى ثلاثة وجوه للبطالة بنفس المستوى الذي هو للبطالة الكلاسيكية والبطالة الكينزية . إن انتشار البطالة في معظم البلدان الصناعية الكبرى بين 1973 و1985 على الأقل هو بما لا يقبل الشك مرتبط بالأزمة الاقتصادية .

هوامش الفصل الثاني
للقسم الثالث

(1) J.Rueff: «L'assurance-chômage, cause du chomage permanent», 1931, Revue d'économie politique, novembre 1987, p. 813 à 853.

(2) Cf. supra, Partie 2, chapitre 2, section 3.

(3) يُرجع حول الفروقات ، الصغرى ، بين هذه التعاريف ، الى C.Thélot : « نمو البطالة منذ عشرين سنة : تفسيرات اقتصادية كلية » . اقتصاد وإحصاء ، كانون أول (ديسمبر) 1985 ص 62 .

(4) انظر أعلاه ، القسم الأول ، فصل 3 .

(5) E. Malinvaud: «Nouveaux développements de la théorie macroéconomique du chômage», Revue économique, janvier 1978, p. 9 à 25; «Réexamen de la théorie du chômage», Paris, Calmann-Lévy, 1980.

(6) E. Malinvaud ، السابق ذكره ، 1980 ص 71 . الوضع III ليس محدداً واضحاً . يمكن الرجوع كذلك الى Weymuller و Lévy-Garboua : « الاقتصاد الكلي المعاصر » ، باريس ، المجلة الاقتصادية ، 1979 ، ص 346 وما بعدها .

(7) P. Salin in «L'Occident en désarroi: turbulences d'une économie prospère», Paris, Dunod, 1978, p. 33.

(8) INSEE. Tendances de la conjoncture: «Graphiques sur 10 ans», 28 septembre 1988, p. 26 à 33; 15 mars 1982, p. 22 à 29.

(9) يرجع الى C. de Boissieu : « مبادىء السياسة الاقتصادية » ، باريس ، المجلة الاقتصادية ، 1978 ص 337 و338 .

(10) C. Thélot, art. cit., 1985, graphiques p. 64 et 65.

(11) طريقة وضع الرقم القياسي المتوسط كانت التالية :

- كل مؤشر من المؤشرات الاربعة كان قد تحول الى رقم قياسي أساس 100 عام 1973 ، سنة مفترضة لبطالة تقليدية لأنها سبقت الأزمة .
- من المتفق عليه أن الرقم القياسي يكون ضعيفاً كلما كان الوضع قريباً من البطالة الكينزية .
- مثل لحساب الارقام القياسية للمؤشرات الأربعة (سنة 1975)

إختناقات الانتاج : $100 \times 10\%/38\% = 26$

هوامش الطاقة : $100 \times \frac{1}{30\%/14\%} = 47$

المخزونات : $100 - [45 - (-10)] = 45$

بطاقات الطلبات : $100 - [20 - (-50)] = 30$

ـ الرقم القياسي أو المؤشر التركيبي هو عندئذٍ المتوسط الحسابي للأرقام القياسية الأولية .
هذه الطريقة هي نسبياً بدائية . لكن حسابات أخرى كانت قد أجريت. أظهرت أن ترتيب مختلف السنوات
كان أقل حساسية . النتائج ليست بعيدة كثيراً عن تلك التي توصل اليها P.Artus :
« أجر حقيقي واستخدام » ، المجلة الاقتصادية ، أيار 1987 ، جدول ص 651 .

(12) E. Malinvaud, art. cit., 1978, p. 9.

(13) E. Malinvaud بحث 1978 ص 11 الى 16 ؛ لقد اخترنا هنا تصويراً بالرسم للتعديلات المقدمة من مالينفود في إطار نموذج مصاغ .

(14) Hénin, Macrodynamique, Economica, 1979, p.431.

(15) P. Artus, art. cit., 1987, p. 652.

(16) E. Malinvaud: «Les causes de la montée du chômage en France», Revue française d'économie, été 1986, p. 58: O. Marchand et E. Martin- Le Goff: «Avec le développement des stages, la France ne perd plus d'emplois depuis 1985», Economie et statistique, avril 1988, p. 3 et 5.

(17) P. Artus, art. cit., 1987, p. 633 et 641.

(18) Ch. Bean: «Salaires, demande et chômage: une perspective internationale», Revue économique, mai 1987, tableau p. 614 et 615.

(19) D. Cohen et P. Michel: «Théorie et pratique du chômage en France», Revue économique, mai 1987, p. 662.

(20) D. Cohen et P. Michel, art. cit., 1987, p. 665 et tableau p. 666.

(21) P. Artus et C. Bismut: «Substitution et coût des facteurs: un lien existe-t-il?», Economie et statistique, novembre 1980, p. 103 et 104.

(22) C.Thélot, art. cit., 1985, p. 69.

(23) E. Malinvaud, art. cit., 1985, p. 69.

(24) C. Thélot, art. cit., 1985, p. 69.

(25) E. Malinvaud, art. cit., 1986, p. 65.

(26) J. Henry, V. Leroux, P. Muet: «Coût relatif capital-travail et substitution: existe-t-il encore un lien?», Observations et diagnostics économiques, juillet 1988.

(27) هناك تصحيح آخر أجراه Henry, Leroux وMuet . بين 1960 و1974 ، القطاعات ذات الانتاجية العالية لرأس المال نمت بشكل أسرع من القطاعات ذات الانتاجية الضعيفة . هذه الظاهرة التي يسميها الباحثون الحركية بين القطاعات للعناصر تنطبق كذلك على إنتاجية العمل . لم تعد تعمل عملياً بين 1975 و1985 . أرباح الانتاجية « المصححة » عرفت تصدعاً عام 1973 أو 1974 ؛ لكن هذا كان ضعيفاً قياساً على التصدع خارج التصميم .

(28) A. d'Autume et P. Michel:«Reprès sur la substitution capital-travail», Revue économique, mai 1987, p. 703 à 723.

(29) E. Malinvaud, art. cit., 1986, p. 57, 69; Artus, art. cit., 1987, p. 633 .

(30) يرجع الى P.Hénin : « تناقضات اقتصادية كلية وركائز سياسات الاستخدام » اقتصاد ومجتمع ، حزيران 1982 ص 699 ، كذلك G.Cette و D.Taddei: « بطالة مختلطة وسياسات اقتصادية : نموذج توازن مختل » المجلة الاقتصادية ، نوفمبر 1988 ص1135 الى 1138 .

(31) C. Thélot, art. cit., 1985, graphiques p. 71 à 73.

E. Malinvaud, art. cit., 1986, p. 75. (32)

O.Marchand et E. Martin- Le Goff, art. cit., 1988, p. 9. (33)

A. Phillips: «The Relation between Unemployment and the rate of change of money wage rates in the U.K. 1861- 1957», Economica, novembre 1958, p. 283 à 299. (34)

Hénin, art. cit., 1982, p. 690. (35)

R. Lipsey: «The Relation between Unemployment and the Rate of change of Money Wage Rates in the U.K., 1862 - 1957: A Further Analysis», Economica, février 1960, p. 1 à 31. (36)

D. Mortensen: «Job search, the duration of employment and the Phillips curve», American Economic Review, décembre 1970, p. 847 à 862. (37)

(38) يرجع الى Duc Loîe Phan «لمحة نظرية حول منحنى فيليبس» ، المجلة الاقتصادية ، سبتمبر 1971 ص 751حتى 789 .

D. Gambier et M. Vernières: «Le marché du travail», Paris, Economica, 1982, p. 63 et s. (39)

Rosa et Fourçans: «Le mirage du plein emploi», Revue Banque, octobre 1977, p. 1039 à 1045. (40)

Claassen, Wolfelsperger et Salin : «La crise du chômage», in «L'Occident en désarroi: Turbulences d'une économie prospère», Paris, Dunod, 1977, p. 23 à 37. (41)

Wolfesperger, op. cit., 1977, p. 27. (42)

(43) معطيات اجتماعية ، 1987 ، INSEE . نستطيع أن نجمع اليها في فكر الباحثين ، كل أو بعض حاملي الاجازات في بطالة الذي يتقدمون لأول مرة الى سوق العمل . كذلك يمكن الرجوع الى C. Thélot : «السمات الكبرى للبطالة منذ 20 سنة» ، اقتصاد وإحصاء ، ديسمبر 1985 ص 48 .

(44) E. Malinvaud . السابق ذكره ، 1986 . ص 72 و73 . يذكر الكاتب انه في سنة 1983 ، 43% من العاطلين عن العمل الفرنسيين ، كانوا كذلك منذ أكثر من سنة مقابل 13% لمثيلهم من الأمريكيين .

مراجع الفصل الثاني من القسم الثالث

ARTUS P.

- «Salaire réel et emploi». **Revue économique,** mai 1987, p. 625 à 659.

ARTUS P., BISMUT C.

- «Substitution et coût des facteurs: un lien existe-t-il?», **Economie et statistique,** Novembre 1980, p. 103 et 104.

D'AUTUME A. et MICHEL P.

- «Repères sur la substitution capital-travail», **Revue économique,** mai 1987, p. 703 à 723.

BEAN CH.

- «Salaires, demande et chômage: une perspective internationale», **Revue économique,** mai 1987, p. 601 à 623.

BENASSY J.P.

- «Théorie du déséquilibre et fondements microéconomiques de la macroéconomie». **Revue économique,** septembre 1976, p. 755 à 804.

DE BOISSIEU Ch.

- **Economie en déséquilibre.** Paris, Economica, 1977.

DE BOISSIEU C.

- **Principes de politique économique,** Paris, Economica, 1977.

BRAMOULLE G. et GIRAN J.P.

- **Analyse du déséquilibre,** Paris, Economica, 1981.

CETTE G. et TADDEI D.

- Chômage mixte et politiques économiques: un modèle de déséquilibre», **Revue économique,** novembre 1988, p. 1135 à 1138.

CLASSEN E.M, WOLFELSPERGER A. et SALIN P.

- «La crise du chômage» in **l'Occident en désarroi: turbulences d'une économie prospère,** Paris, Dunod, 1977, p. 23 à 37.

COHEN D. et MICHEL P

- «Théorie et pratique du chômage en France», **Revue économique,** mai 1987, p. 661 à 675.

CAMBIER D. et VERNIERES M.

- **Le marché du travail.** Paris, Economica, 1982.

HENIN P.Y.

- **Etudes sur l'économie en déséquilibre.** Paris, Economica, 1979.

HENIN P.Y.
- **Macrodynamique.** Paris, Economica, 1979.
HEININ P.Y.
- «Controverses macroéconomiques et fondements des politiques de l'emploi», **Economies et sociétés,** juin 1982, p. 687 à 704.
HENRY J., LEROUX V. et MUET P.
- «Coût relatif capital-travail et substitution: existe-t-il encore un lien?», **Observations et diagnostics économiques,** juillet 1988, p. 163 à 182.
INSEE
- «Données sociales», 1987.
INSEE
- «Tendances de la conjoncture», graphiques sur 10 ans.
LEVY-GARBOUA V. et WEYMULLER B.
- **Macroéconomie contemporaine,** Paris, Economica, 1979.
LIPSEY R.
- «The Relation between Unemployment and the Rate of change of Money Wage Rates in the U.K., 1862- 1957: A Further Analysis», Economica février 1960, p. 1 à 31.
MALINVAUD E
- **Réexamen de la théorie du chômage,** 1976, Paris, Calmann-Lévy, 1980.
MALINVAUD E
- «Nouveaux développements de la théorie macroéconomique du chômage», **Revue économique,** Janvier 1978, p. 9 à 25.
MALINVAUD E
- «Les causes de la montée du chômage en France», **Revue française d'économie,** été 1986, p. 50 à 83.
MARCHAND O. et MARTIN-LE GOFF E.
- «Avec le développement des stages, la France ne perd plus d'emplois depuis 1985», **Economie et statistique,** avril 1988, p. 3 à 9.
MORTENSEN D.
- «Job search, the duration of employment and the Phillips curve». **American Economic Review,** décembre 1970, p. 847 à 862.
O.C.D.E
- **Perspectives économiques,** juin 1988.
PHAN D.
- «Un aperçu de la littérature théorique sur la courbe de Phillips», **Revue économique,** septembre 1971, p. 751 à 789.
PHILLIPS A.
- «The Relation between Unemployment and the Rate of change of Money Rates in the U.K., 1862- 1957», **Economica,** novembre 1958, p. 283 à 299.
ROSA J.J. et FOURÇANS A.
- «Le mirage du plein emploi», **Banque,** Octobre 1977, p. 1039 à 1045.

BUEFF J.

- «L'assurance-chômage, cause du chômage permanent», 1931, **Revue d'économie politique,** novembre 1987, p. 813 à 853.

THELOT C.

- «La croissance du chômage depuis vingt ans: interprétations macroéconomiques», **Economie et statistique,** décembre 1985, p. 61 à 77.

THELOT C.

- «Les traits majeurs du chômage depuis 20 ans», **Economie et statistique,** décembre 1985, p. 37 à 59.

أسئلة

تأكد بذاتك من تقدم معلوماتك . بعد قراءة هذا الفصل ، ينبغي أن تصبح قادراً على الإجابة عن الأسئلة التالية :

1 ـ عرِّف العبارات أو المصطلحات التالية : بطالة عدم التوازن ، البطالة الاحتكاكية ، البطالة التقليدية ، البطالة الكينزية ، بـطالة الـريادة ، منحنى فيليبس ، منحنى دوكن ، منحنى بيفردج .

2 ـ كيف فسر ج . رويف عام 1931 السمة الدائمة للبطالة في إنكلترا ؟

3 ـ فسر ماذا تعني عبارة « توازن مع تقنين » .

4 ـ أي نوع من البطالة يقابل عدم توازن العرض في سوق العمل وعدم توازن الطلب في سوق السلع ؟

5 ـ ما هي أسباب البطالة الكينزية ؟

6 ـ ما هي أسباب البطالة الكلاسيكية ؟

7 ـ لأية أسباب يطالب مالينفود في النهاية بإنعاش عن طريق الأرباح من أجل امتصاص شكليْ بطالة عدم التوازن ؟ ووفقاً لأية إجراءات ؟

8 ـ هل إن كبح تطور الأجور هو بالتأكيد كفيل بأن يسبب تدني البطالة ؟

9 ـ ما هي مكونات البطالة الاحتكاكية؟

10 ـ لأية عوامل تُعزى زيادة البطالة الاحتكاكية ؟

خاتمة

في هذا التحليل للأزمات الاقتصادية للأمس واليوم ، كان أفق تحقيقاتنا دائماً مجموعة البلدان الصناعية الغربية ، حتى ولو كنا قد أعطينا انتباهنا عامة بشكل مميز لفرنسا . ذلك أن الأزمتين الاقتصاديتين الصناعيتين الأشد لم تسلم منهما أية دولة كبرى في عهدهما .

لهذا السبب ، لا يمكن أن يتحول التحليل الى تحليل لاختلالات التوازن التجارية والتنافس المقابل . لو لم تكن الأزمة الاقتصادية الحاضرة سوى أزمة عدم التنافسية ، فاليابان وألمانيا الاتحادية لم تكونا معرضتين بين 1974 و1986 لمعدلات نمو بـ 3,7% و1,8% فقط ، مقابل 9,5% و4,4 من 1962 حتى 1973 . كما دل ج . دي بيرنيس ، لا تتمثل الأزمة بضغط خارجي[1] .

مع ذلك ، لا يمكن تجاهل أن البلدان « بدون ضغط » تتمتع بدرجة من الحرية في تحديد سياستها الاقتصادية ، إذن في « تثبيت » معدل نموها الذي لا تملكه الدول « الواقعة تحت الضغط » فرنسا هي مثل صارخ .

لماذا يثقل هذا الضغط الخارجي على الاقتصاد الفرنسي ؟ وفقاً لدراسات أجريت[2] بعد نشر المؤسسة الوطنية للاحصاء والدراسات الاقتصادية عام 1981 « أزمة نظام الانتاج » فإن مشاكل التجارة الخارجية الفرنسية تأتي أقل من تدهور التنافسية بالأسعار مما من تدني التنافسية بالحجم .

- بالتأكيد تدهورت التنافسية السعرية للاقتصاد الفرنسي تجاه الولايات المتحدة الأميركية ، عندما تدهورت قيمة الدولار للغاية في سوق الصرف بالنسبة للفرنك . لكن بين فرنسا والرفاق الأوروبيين ، ألغت حركات الصرف دورياً الفوارق التضخمية .

ـ في المقابل ، التنافسية بالحجم ، المحددة بالحصص في السوق للدولة ، تتدنى بشكل واضح . هكذا ارتفع معدل إدخال المنتجات الأجنبية بـانتظام من 1974 حتى 1985 : 26% في عام 1974 ، 35% عام 1980 ، 40% عام 1985 .

ما هي الأسباب ؟

إستطاعت فرنسا أن تستثمر بين 1974 و1986 . بالمقابل مستوى الأجور فيها هو أعلى مما هو في البلدان الصناعية الجديدة : كوريا الجنوبية ، هونـغ كونـغ ، تايـوان وسنغافورة[3] .

تركت عملياً نوعين من القطاعات : الأول ، مثل الكترون « الجمهور الكبير » وهو يتطلب استثمارات ضخمة ؛ الثاني ويتمتع بتنافسية محدودة بأهمية الأجور ـ كصناعة النسيج والألبسة المخصصة للجمهور الواسع .

في المقابل ، زادت فرنسا تخصصها في صنع الأدوات « الرفيعة » : منتجات من الجلد الطبيعي ، الخياطة الرفيعة المستوى . لكن الـطلب العالمي زاد أسرع بـالنسبة لمنتجات التشكيلة المتوسطة أو المتدنية مما للتشكيلة الرفيعة المستوى .

أخيراً ، لقد أضر التخصص الـدولي لفرنسـا بحجم صادراتهـا ، حتى ولو أن نتـائجه عـلى مستوى الميـزان التجاري كـانت مخففة بفعـل ارتفاع الأسعـار الخاصـة « بالمنتجات الرفيعة » . فهو كلّف على الأقل نقطة نمو واحدة .

الأزمات الاقتصادية الكبرى هي عالمية ، لكنها تصيب بشدة أكثر وبشكل دائم أكثر ، بعض البلدان ، ربما كانت فرنسا خارج هذه البلدان .

هوامش الخاتمة

(1) G. de Bernis : « ملاحظات حول الضغط الخارجي » أوراق ISMEA ، سلسلة HS29 ، 1985 ص 203 . يؤكد الكاتب « الضغط الخارجي يصبح طريقة أخرى للدلالة على الفراغ (ورهبة الفراغ ليست هنا لعباً على الألفاظ) . من داخل الدولة ، يمكن أن نتصور ضغطاً خارجياً . لكن لو أخذنا بوجهة نظر سيريس ، أي بهذا الاقتصاد الدولي الذي لا ينتهي من ولادة وإجهاض بنفس الوقت ، نقول بأن إخفاقه يرجع الى الضغوط الداخلية التي يضعها عمل كل دولة على كامل هذا الاقتصاد الدولي » .

(2) P. Guinchard : « إنتاجية وتنافسية مقارنتان للبلدان الصناعية الكبرى » اقتصاد وإحصاء ، كانون الثاني (يناير) 1984 ، ص 3 الى 13 . كذلك يمكن الرجوع الى M.Debonneuil و M. Delattre : « التنافسية السعرية لا تفسر الخسائر لحصص السوق » اقتصاد وإحصاء ، أوكتوبر 1987 ، ص 5 إلى 14 و« استثمار وتطبيق : محركات التنافسية الحجمية » اقتصاد وإحصاء ، أوكتوبر 1987 ص 15 الى 22 .

(3) حصص السوق لهذه البلدان الأربعة في الواردات العالمية من المنتجات الصناعية بالقيمة قفزت من 2,9% عام 1967 الى 10,2% عام 1987 .

«Chronique de conjoncture», Observation et diagnostics économiques, avril 1988, p. 45.

مراجع الخلاصة العامة

DE BERNIS G.

- «Observations sur la contrainte extérieure», **Cahiers de l'ISMEA,** série HS29, 1985, p. 191 à 229.

DEBONNEUIL M. et DELATTRE M.

- «La compétitivité-prix n'explique pas les pertes tendancielles de parts de marché», **Economie et statistique,** octobre 1987, p. 5 à 14.

DEBONNEUIL M. et DELATTRE M.

- «Investissement et adaptation: les ressorts de la compétitivité-volume», **Economie et statistique,** octobre 1987, p. 15 à 22.

GUICHARD P.

- «Productivité et compétitivité des grands pays industiels», **Economie et statistique,** janvier 1984, p. 3 à 13.

INSEE

- «La crise du système productif», 1981.

O.F.C.E.

- «Chronique de conjoncture», **Observations et diagnostics économiques,** avril 1988, p. 5 à 104.

فهرست

الموضوع | الصفحة

الفصل الثالث : الأزمة الاقتصادية المالية غير الشمولية والتضخمية في الأصل

القسم الثاني : تفسيرات عامة للأزمات الاقتصادية الصناعية

تصميم الغلاف : «لينا الصبان»

هذا الكتاب

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع